

نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)



تأليف: محمد صبرى السوربوني

ترجمة: ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



المشروع القومي للترجمة

1035



إن هذا الكتاب أول دراسة أكاديمية موفقة تؤرخ
لنشأة الروح القومية المصرية فى الفترة من
١٨٦٣-١٨٨٢م، أى من تولى الخديو إسماعيل حتى
احتلال بريطانيا لمصر.

والدكتور محمد صبرى (السوربونى) هو أول من
صاغ - فى هذا الكتاب - تعبير "القومية المصرية" الذى
انتشر بعد ذلك، ولقد درس المؤلف العوامل التى أدت
إلى الاحتلال البريطانى لمصر. كما أبرز العوامل
المختلفة التى أسهمت فى تكوين الرأى العام المصرى
حتى أصبح ضميراً وطنياً ينبغى أن يحسب حسابه.
لقد استطاع المؤلف رصد كيفية تشكل الوعى
القومى المصرى، وكيف تشكلت المعارضة الوطنية
المصرية.

والكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة دكتوراه
الدولة فى الآداب فى جامعة السوربون سنة ١٩٢٤م.
فكان أول مصرى يحصل على هذه الدرجة العلمية،
ومن ثم أطلق عليه لقب "السوربونى".

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٨٢ - ١٨٦٣)

المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١٠٣٥

- نشأة الروح القومية المصرية

- محمد صبرى السوربونى

- ناجى رمضان عطية

- أحمد زكريا الشلق

- الطبعة الأولى ٢٠٠٦

هذه ترجمة كتاب :

La Genèse de L' Esprit National Egyptien

(1863 - 1882)

Par : Mohamed Sabry

(Docteur ès Lettres)

Paris , 1924

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084

المشروع القومي للترجمة

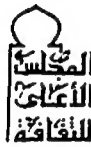
نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٦٣ - ١٨٨٢)

تأليف : محمد صبرى السوربوى

ترجمة : ناجى رمضان عطية

مراجعة وتقديم : أحمد زكريا الشلق



٢٠٠٦

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

السوريونى ، محمد صبرى

نشأة الروح القومية المصرية : ١٨٦٣ - ١٨٨٢

تأليف : محمد صبرى السوريونى ، ترجمة : ناجى رمضان عطية ، مراجعة
وتقديم : أحمد زكريا الشلق . - ط ١ - القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٦ .

٣١٢ ص ، ٢٠ سم - (المشروع القومى للترجمة)

١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال البريطانى ١٨٨٢

٢ - القومية العربية - مصر .

أ - عطية ، ناجى رمضان (مترجم)

ب - الشلق ، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

٩٦٢ ، ٠٤

ج - العنوان

رقم الإيداع ٢٠٠٦/١٩٥١٧

الترقيم الدولى 3 - 050 - 437 - I.S.BN. 977

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب
الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها
فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

إهداء المترجم

إلى :

أبى اليسر عبد العظيم فرع ،
أحمد بهاء الدين شعبان ،
أحمد زكريا الشُّلُوك ،
راوية أحمد صادن سعد ،
عبد القوي فهمي محمد ،
أصدقائي الذين أسعدني زماني بصحبتهم
ولولاهم لامت هذه الترجمة

المحتويات

9	- دراسة وتقديم
49	- تمهيد
	- الفصل الأول : مالية الخديو والتدخل الإنجليزي الفرنسي
65	في شئون مصر
123	- الفصل الثاني : إنجازات إسماعيل
157	- الفصل الثالث : الرأي العام
229	- الفصل الرابع : دولة داخل دولة
253	- الفصل الخامس : الثورة
296	- الخاتمة
302	- المراجع

محمد صبرى السوربونى ونشأة الروح القومية المصرية

(١)

قبل أن نتحدث عن هذا الكتاب الرائد الذى يؤرخ لنشأة الروح القومية فى مصر، وعن مؤلفه المؤرخ الكبير الدكتور محمد صبرى "السوربونى" وعن أعماله، نود الإشارة إلى أن هناك مدرسة وطنية مصرية "أكاديمية" لكتابة التاريخ المصرى الحديث والمعاصر بدأت تبرز وتتشكل ملامحها فى أعقاب ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ . أى أنها ارتبطت بتطور الحركة الوطنية التى واجهت النفوذ الاستعمارى البريطانى، كما أنها ارتبطت أيضاً بمعركة تمصير الجامعة المصرية^(١)، خاصة بعد ضمها إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٥، تلك المعركة التى سعت لإحلال الأساتذة المصريين محل الأساتذة الأجانب الذين كانت غالبيتهم من الإنجليز والفرنسيين، وحينذاك برزت أسماء : لطفى السيد، وطه حسين، وسليم حسن، ومحمد كامل مرسى، ومصطفى عبد الرزاق، كما برزت أسماء المؤرخين المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى طليعتهم : محمد رفعت، ومحمد صبرى، وشفيق غربال..

وفيما يتصل بمؤرخى مصر الحديثة فقد كان الأستاذ محمد رفعت بداية لجيل من المؤرخين الأكاديميين عندما ابتعث إلى بريطانيا ليدرس فى ليفربول ويعود منها بدرجة الماجستير فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم يلعب دوراً مهماً فى تعريب وتأليف الكثير من الكتب التاريخية لوزارة المعارف، يليه مؤلفنا الدكتور محمد صبرى الذى أعد دراسته المهمة عن ثورة ١٩١٩ التى نشرها بالفرنسية وقت اشتعال الثورة ليثبت أنها ثورة وطنية عامة، ثم أعقبها بدراسة عن نشأة الروح القومية التى حاز بها درجة

الدكتوراة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ليصبح فى طليعة هذا الجيل من المؤرخين الوطنيين المحترفين، الذين مارسوا الكتابة التاريخية استناداً إلى المنهج العلمى وقواعده، وثالث فرسان هذه الكوكبة كان الأستاذ محمد شفيق غربال تلميذ المؤرخ البريطانى الكبير أرنولد توينبى، الذى أعد دراسته للماجستير عن "بداية المسألة المصرية وظهور محمد على" بجامعة لندن عام ١٩٢٨، وأصبح أول مصرى تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة المصرية. ومن خارج الجامعة ظهر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ الحركة القومية المصرية بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٥٩ .

نحن إذن فى أعقاب ثورة ١٩١٩ أمام جيل جديد من المؤرخين ممن درسوا خارج مصر وقدموا دراساتهم، منطلقين من شعور قومى راسخ، مستندين إلى أسس المنهج العلمى الحديث ليسهموا فى نهضة الكتابة التاريخية المصرية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، مشاركين فى إعادة تشكيل الحياة الفكرية فى مصر حين نقلوا إليها طرائق البحث العلمى التى عرفها العالم الغربى المتطور فهضموها وتمثلوها وطبقوها عند تناولهم تراث أمتهم العربية الإسلامية وتاريخها، إنه جيل شكل نقلة فى حركة التفكير التاريخى فى مصر، ابتعدت بها عن المنهج الكلاسيكى الذى درج عليه كتاب السير والحواليات والمغازى والخطط والآثار والتراجم، ورسّخت أسس الكتابة العلمية للتاريخ^(٢) .

(٢)

وحتى نستطيع أن نتفهم فكر الدكتور محمد صبرى ومنهجه ومؤلفاته، بهدف إلقاء الضوء على كتابه هذا؛ نرى ضرورة الإلمام بسيرة موجزة لحياته، تلقى الضوء على نشأته وتكوينه العلمى والثقافى والوظائف التى شغلها .. وحسب روايته شخصياً، وما ورد فى بطاقة هويته فإنه ولد فى ٩ يوليو عام ١٨٩٤ غير أن كاتب سيرة حياته - أحمد حسين الطماوى^(٣) - والذى كان صديقاً له وقريباً منه، يرجح أنه ولد نحو عام ١٨٩٠

استناداً إلى تقرير نشر عن أول كتاب أصدره محمد صبرى عن "شعراء العصر" بين عامى ١٩١٠ و ١٩١٢ ورد به أنه ألفه وهو لم يتجاوز العشرين إلا بقليل، ومن ثم يكون قد ولد نحو عام ١٨٩٠ على وجه التقريب.

والمعروف أنه ولد بالمرج (جزيرة القليج) وهى من بلدان مديرية القليوبية، لأب كان مفتشاً للزراعة فى تفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة على قدر واضح من اليسر. وقد تلقى تعليمه الأول بالمرج، لينتقل بعد ذلك إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الابتدائى فى مدرسة النحاسين التى تحيط بها الآثار الإسلامية من العصر المملوكى، ثم انتقل منها إلى الخديوية الثانوية حيث درس بها ثلاث سنوات (١٩١٠ - ١٩١٢) وخلال هذه المرحلة تفتحت ملكاته الأدبية على حب الأدب والشعر، ذلك الحب الذى صرفه عن إتمام دراسته النظامية بالمدرسة، مما اضطره إلى متابعة دراسته بالمنزل ليحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٣ .

ويبدو جديراً بالملاحظة أنه كان يختلف إلى أدياء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عرفوا "بشعراء الوطنية" آنذاك، حين كانت مصر تشهد موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية ضد سياسة الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين، استجابة لحركة البعث التى نفخ فيها مصطفى كامل من روحه. وكان فتانا ينسخ أشهر القصائد ويدرسها، حتى تفجرت لديه ملكة القريض، فنشر أول قصيدة له فى "الأهرام" عن الحرب الإيطالية على طرابلس عام ١٩١١ وكان عنوانها "يا بنت روما"، كما نشر فى صحيفة المؤيد بعضاً من قصائده، وإن لم يداوم على نظم الشعر منجذباً إلى الدراسات الأدبية والتاريخية.

وفى سن مبكرة، بينما كان لا يزال طالباً بالخديوية الثانوية عام ١٩١٠، أصدر كتابه الأول "شعراء العصر" الذى كتب مقدمة جزئه الأول الأديب مصطفى لطفى المنفلوطى، بينما كتب الشاعر جميل صدقى الزهاوى مقدمة جزئه الثانى الذى صدر عام ١٩١٢، وفى هذا الكتاب قدم خلاصة منتخبة من الشعر لعدد من الشعراء فى مختلف الموضوعات، بعد أن ترجم لكل منهم، كما كان "يؤرخ" لكل قصيدة ومناسبتها

مشيراً إلى "مصادر" دراسته، حتى جاء كتابه بمثابة تاريخ أدبي محدود لهذه الفترة؛ لذلك كله بدأ محمد صبرى حياته أدبياً وإن لم يفارقه حسه التاريخي، وهو يضع مؤلفاته الأدبية ولعل هذا هو ما دعى البعض إلى تسميته بالأديب المؤرخ، حيث ستتضافر الصفتان في شخصه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته العريضة التي قاربت التسعين عاماً.

بعد حصوله على البكالوريا عام ١٩١٣ سافر إلى باريس للدراسة على نفقته. فوصل إلى ليون حيث تعرف على عزيز ميرهم الذى سهل له الإقامة مع أسرة فرنسية صقلت لغته الفرنسية وجعلته قادراً على مواجهة الحياة الاجتماعية فى فرنسا، وقادراً على تذوق أشعار لامرتين وهوجو وغيرهما.. وقد عبر، فيما بعد، عن تأثره بالبيئة الأوربية الحديثة حيث "الجد وحب الحركة، كما أثار إعجابه اختلاط الرجال والنساء.. والنشاط والعمل، ومظهر الطمع الذى يحفز الغرب، ومظهر الجشع المادى والاستعماري الذى يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجري وراء الحياة.." (٤).

انتقل محمد صبرى إلى باريس؛ ليدرس فى السوربون؛ لكى يحصل على دبلوم الدراسات الجامعية (التي ربما تكون مؤهلة لمرحلة الليسانس) فاختار موضوعاً لرسالته عن "لامرتين شاعر الأحزان" عام ١٩١٤ بعد أن أعدها باللغة الفرنسية بنفسه؛ ليتمرس على الكتابة بها. وفى صيف عام ١٩١٤ اضطرت ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، ضمن من عادوا إليها من الطلاب والمبعوثين المصريين، وفى القاهرة ظل شهوراً يكتب مقالات أدبية فى صحيفة "المؤيد" استطاع جمعها فى كتاب عنوانه "ذكرى الماضى، أو سياحة فى الجبل" نشره عام ١٩١٥ مصوراً فيها سياحته فى جبال الدوفيني بالقرب من جرينوبل بفرنسا.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا فى صيف عام ١٩١٥ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس (١٩١٥-١٩١٩) التى كانت تقتضى إتقانه الفرنسية ودراسته اللغة اللاتينية، وقد تخصص صبرى فى دراسة التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، حيث كان يرى أن التاريخ الأدبي استمرار للتاريخ السياسى

والاجتماعى باعتباره يجلو صورة العصر الذى يكتب عنه المؤرخ.. وكان من بين أساتذته فى باريس: أولار أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية، ولانسون وفورتينات ستروسكى فى الأدب، وهيچ وويلموت، وديمانجون أستاذ الجغرافية...، وكان أولار المشرف عليه أقربهم إليه وأوثقهم صلة به.. ومن المعروف أنه تزامن فى السوربون مع طه حسين الذى كان مبعوثاً إليها آنذاك، حيث دخلاً معاً امتحان الليسانس عام ١٩١٨، فحاز طه حسين شهادتها فى العام نفسه، بينما حازها محمد صبرى فى العام التالى (١٩١٩).

* * *

وفى باريس التقى محمد صبرى بأعضاء "الوفد المصرى" الذين جاؤا لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح وعلى المحافل الدولية فى إبريل ١٩١٩، وكان الوفد يمثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية المصرية آنذاك، وقد استطاع محمد صبرى أن يجند نفسه لخدمة القضية الوطنية من خلال عمله سكرتيراً لهيئة الوفد ولسعد زغلول.

وقد ذكر "الطماوى" أن محمد صبرى كتب مذكرات لم تنشر حتى الآن، عن هذه الفترة من حياته، وهى فى تقديرنا تمثل شهادة مهمة على فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية حيث دون فيها مناقشات مع سعد زغلول بشأن تطور القضية الوطنية، كما تصور وطنية الزعيم المصرى، والخلافات بين أعضاء الوفد أنفسهم، والتى كانت أكثر من خلافاتهم مع الإنجليز، كما تصور ملابسات انقسام الأمة وطبيعة الخلاف بين سعد وعدلى، وموقف سعد من التحفظات البريطانية.. إلخ.

وفى مذكرات محمد كامل سليم إشارة إلى مكانة محمد صبرى من سعد زغلول، حين ذكر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ أن سعداً عندما علم بأن كثيرين من أعضاء الوفد عادوا إلى مصر؛ قرر أن يظل فى أوروبا يجاهد بكل ما لديه لتتال مصر استقلالها، مؤكداً أنه يكفيه أن يظل معه ويصافى واصف وكامل سليم، الذى أضاف أنهم سيكونون بحاجة إلى آخرين مثل محمد صبرى فهو شاب مثقف ومهذب وخبير فى الحياة

الفرنسية، وله علاقات بالصحافة الفرنسية، فأثنى سعد عليه وأعرب عن رغبته فى التمسك به.

ورغم انشغال محمد صبرى مع الوفد فى أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ وحماسته لأن يكون مؤرخاً، وقد أعرب لزعيم ثورة ١٩١٩ عن ذلك وعن ضرورة كتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وذكر أن سعداً قد أشار عليه بأن يكتبه هو بنفسه^(٥). وبالفعل عكف محمد صبرى على كتابة تاريخ واقعى معاصر - إن جاز القول - لثورة ١٩١٩، ونشر الجزء الأول منه بعنوان "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة". وقد ترجمه مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان ونشر بالمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٢) كما نشر محمد صبرى الجزء الثانى منه عام ١٩٢١ وهو بسبيله إلى الترجمة أيضاً. وقد وضع كتاباً آخر عام ١٩٢٠ بعنوان "المسألة المصرية، منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" ترجمه ناجى رمضان عطية ليصدر فى يناير ٢٠٠٧ ضمن مجلة مصر الحديثة (مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية).

غير أن اشتغاله مع الوفد وصلته به لم تستمر، ورغم تقديره لدور الوفد وزعيمه سعد زغلول، ذلك التقدير الذى عبر عنه فى مقالات نشرها بعد ذلك فى صحيفة المصرى فى ١٩٤٨/٤/٢٢ و ١٩٥٠/٣/٢١ فلم يقدر له أن يستمر فى عمله ضمن سكرتارية الوفد فى باريس بسبب وشاية وشى بها أحد مبعوثى الوفد المقيمين فى باريس، اتهم فيها محمد صبرى بأنه على صلة وثيقة بعبد اللطيف المكباتى وإسماعيل صدقى - وكانا قد انشقا على الوفد وسعد زغلول وصارا من خصومه - وأنه يتآمر معهما ضد الوفد، ويبدو أن هذه الوشاية وجدت أذناً صاغية، مما اضطر محمد صبرى لأن ينصرف عن مهمته ويعود إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١^(٦).

* * *

وفى مصر وجد نفسه قريباً من خصوم سعد زغلول الذين جمعوا أمرهم ووحّدوا صفوفهم وألفوا حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام ١٩٢٢، وأصدروا صحيفتهم الشهيرة "السياسة" لتتطوّر بلسانه. ورغم أن صبرى لم ينضمّ لمؤسسى هذا الحزب، كما لم يصبح عضواً فيه، إلا أنه عمل فى صحيفته محرراً ومترجماً، حيث وجد فيها مجالاً واسعاً لنشر مقالاته الأدبية والتاريخية، ولعله نأى بنفسه عن السياسة الحزبية، مؤثراً استقلالية المؤرخ وحرية، خاصة وأنه لم يكف عن الكتابة التاريخية خلال هذه الفترة وما بعدها، حيث أعد دراسة عن "تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" ألقاها فى الجامعة المصرية فى مايو ١٩٢٢ ثم نشرت فى كتاب فى العام نفسه.. كما شرع يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراة فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية" والتي أتمها وأصدرها فى باريس بعد ذلك بعامين (عام ١٩٢٤) ليكون أول مصرى يحرز دكتوراة الدولة فى الآداب مع مرتبة الشرف من السوربون - وهى غير دكتوراة الجامعة - ففتح بذلك الباب للمصريين لتليها.

عاد الدكتور محمد صبرى إلى مصر عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على الدكتوراه ليبدأ عهده فى الوظائف، ذلك العهد الذى تميز بالاضطراب وعدم الاستقرار، وقد اعتاد أصدقائه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" بعد ذلك نسبة إلى جامعة السوربون، وليصبح علماً مختصراً على اسمه لدى من كتبوا عنه.. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى وظيفة مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية لدى ضمها لوزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، ثم انتقل إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨ .

وخلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٣٣) استأنف دراساته التاريخية فوضع كتابه المعروف "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" (١٩٢٦) الذى قرّره وزارة المعارف على طلبة الثانوية ومعاهد التعليم العالى، ثم وضع دراسته عن الثورة الفرنسية ونابليون" (١٩٢٧) وزاوج بين فصول كتبها فى الأدب والتاريخ فى كتابه "آدب وتاريخ" الذى نشره فى العام نفسه. والأهم من ذلك كله أنه وضع مؤلفين تاريخيين كبيرين

بالفرنسية : أولهما : عن "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية" (١٩٣٠) وثانيهما : عن "الإمبراطورية المصرية فى عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى" (١٩٣٣)، فضلاً عن دراسة أخرى بالعربية عنوانها "مصر فى إفريقيا الشرقية: هرر - زيلع - بريره" صدر فى العام نفسه.

وبعد عناء كبير حصل على وظيفة مدير البعثة التعليمية المصرية فى جنيف بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وهى وظيفة كانت دون مستواه العلمى، غير أنه قبلها وظل بها إلى أن طلبت الحكومة المصرية منه العودة إلى مصر، لكنه ترك وظيفته بعد حصوله على إجازة قضاها فى باريس منذ ربيع عام ١٩٣٨ ليتزوج من سيدة سويسرية تقيم فى نيس بفرنسا فى إبريل من نفس العام، وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة بعد أن انقطع راتبه الحكومى، إلى أن عين مديراً لإدارة المطبوعات والنشر فى أواخر عام ١٩٣٩ ولم يكن عمله فيها يليق بقدره.. ثم لم يلبث أن انتدب من وظيفته تلك ليعمل مفتشاً لمادة التاريخ بالمدارس.

ومن المعروف أنه استقر وزوجه (سوزان) فى مصر حيث رزق بأبنائه الثلاثة (إسماعيل وعلى ومنى)، غير أن علاقته بزوجته لم تستمر على خير ما كان يحب، وانتهى الحال إلى انفصالهما عام ١٩٥١ ورحلت الزوجة إلى جنيف وتركته وهو على مشارف الستين من عمره، وكتب عليه أن يقضى بقية عمره وحيداً مع أبنائه الصغار مما أثر كثيراً فى نفسه المرفهة وروحه الشاعرة، وخلال هذه الفترة بدأ يشغل نفسه بدراسة الشعراء القدامى، فبدأ فى إصدار سلسلة عنهم أسماها "الشوامخ" عن امرئ القيس والشعراء الهذليين وذى الرمة والبحتري وغيرهم، فأتت منها أربعة أجزاء نشرت بين عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٦ .

انتقل من وظيفته كمدير لإدارة المطبوعات والنشر ومن عمله فى وزارة المعارف عام ١٩٤٤؛ ليشغل وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية، فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر ١٩٤٦ بعد بلوغ مديرها (أحمد عاصم) السن القانونية.

وعندما كان النقراشى باشا رئيس الوزراء بصدد عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، طلب إلى الدكتور صبرى السوربونى أن يشترك مع شفيق غربال فى وضع بحث تاريخى عن القضية السودانية، غير أن السوربونى اعتذر له مبدئياً استعداداً أن ينفرد بالعمل وحده، ولما كان خبيراً بالموضوع بحكم دراساته السابقة؛ فقد قبل النقراشى باشا وكلفه بإعداد البحث (المذكورة)؛ لتطبعه وزارة الخارجية فى شكل كتاب^(٧)، وحمل رئيس الوزراء الكتاب معه إلى مجلس الأمن، مقدراً إياه عن كتاب كان قد أعدّه بالإنجليزية الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف آنذاك تحت عنوان "قضية وادى النيل" لينافس كتاب الدكتور صبرى، بل أكثر من هذا كتب النقراشى إلى وزير المعارف يطلب إليه تقدير الدكتور صبرى وإنصافه - بإعطائه حقه فى الوظيفة التى يشغلها بالنيابة وهى وظيفة مدير دار الكتب، غير أن الدكتور السنهورى عين فى يناير ١٩٤٨ شخصاً آخر فى الوظيفة أقل منه فى الدرجة والكفاية العلمية ليكون رئيساً له (أمين يوسف قنديل) مما دفع السوربونى إلى تقديم استقالته مرفقة بخطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السنهورى باشا الذى قبلها بعد نحو شهرين، كما رفض السوربونى مكافأة مالية تقرر أن تصرف له من المصروفات السرية لا عن طريق مجلس الوزراء، معتبراً ذلك إهانة لا تليق بمكانته وجهده.

وعندما تقدم الدكتور محمد صبرى عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية - فى التاريخ - بكتاب ألفه عن الإمبراطورية السودانية، كما تقدم بأطلس أعدّه عن الإمبراطورية السودانية ليحصل على الجائزة نفسها فى الجغرافية، رأت اللجنة المختصة بشئون الجوائز عدم استحقاق المؤلف لأى جائزة منهما، ولما كانت لجنة فحص الأطلس تضم الدكتور محمد عوض محمد، الذى انفرد بكتابة تقريرها وأنه هو الذى نال الجائزة المعنية عن كتابه "السودان الشمالى وقبائله"؛ فإن ذلك يفسر لماذا لم يغز السوربونى بها ويشير إلى أن ثمة ظلماً لحق به..

وفى مارس عام ١٩٥٠ قررت وزارة مصطفى النحاس الأخيرة - قبل ثورة يوليو - إعادة جميع من فصل من خدمة الحكومة لأسباب سياسية وحزبية إلى وظائفهم،

وعاد صبرى السوربونى إلى وظيفته أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف آنذاك وهو الدكتور طه حسين، الذى عينه أيضاً فى العام التالى (١٩٥١) مديراً لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو ما رأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخبرته فى الوثائق ودار الكتب، مما شجعه أن يكتب إلى النحاس باشا طالباً إنصافه ومكافأته عن كتابه عن "القضية السودانية" الذى أعده بناء على تكليف النقراشى باشا له، والذى ساهم به فى سياسة الدولة العليا، دفاعاً عن قضيتها الوطنية أمام مجلس الأمن. وأوضح فى رسالته كم تكلف من جهد وعناء وأموال للحصول على الوثائق التى استند إليها وهو لا يملك شيئاً سوى مكتبته، والتمس أن تتحمل الحكومة نصيبها من نفقات تأليف الكتاب، فلا تضطره إلى اللجوء إلى القضاء فى هذه السن. لكن الحكومة لم تستجب له مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء طالباً تعويضاً مالياً، غير أن الحكومة دفعت الدعوى بأن هذا عمل وطنى لا جزاء عليه وأنه تبرع لا تكليف، رغم أنه كان مكلفاً، فخلف له ذلك شعوراً بالآلم والمرارة، أضيفاً إلى حزنه على هجرة زوجته فى العام نفسه..

وبعد قيام الثورة، وبموجب مرسوم تطهير الجهاز الحكومى من الموظفين المشكوك فى ولائهم للقيادة الجديدة، وبسبب وجود بعض الخلافات القديمة بين السوربونى وبين بعض أصحاب النفوذ، استدعى للتحقيق فى شكوى رفضه لقبول طالب بمعهد الوثائق فى نوفمبر ١٩٥١، وكذلك جرى التحقيق معه فى وشايات لم يدر عنها شيئاً، وربما كان لحمله لدرجة البكوية التى منحها الملك إياه دخل فى جعله محسوباً على النظام القديم، وكان من بين أسباب التحقيق أيضاً، المهم قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من ضحايا الثورة!..

وفى الذكرى الثانية لثورة يوليو كتب السوربونى مقالاً فى "مجلة الثورة" فى أول يوليو ١٩٥٤ عبر فيه عن انطباعاته بشأنها، فأوضح أن الثورة مرت بحالة من الحماسة الجارفة فى مرحلتها الأولى، ولكنها فى المرحلة الثانية تحتاج إلى حماسة هادئة تمدها العقيدة والوطنية الصحيحة والرأس المفكر؛ ليكون ذلك كله من أكبر عوامل نجاحها،

إنها مرحلة تدعيم البنيان الجديد على أسس سليمة، ودعا الثورة إلى خلق نظام اجتماعى جديد تستند إليه ويستند إليها ويضمن لها ولبدائها البقاء، وأضاف : إن الثورة لا ينبغى لها أن تتجاهل الماضى أو تخلق الشعب خلقاً جديداً، فهناك حلقات تربطها بالماضى، إذا انفصمت شردت الثورة وضاع زمامها...

والحاصل أن قيادة الثورة ما لبثت أن غيرت موقفها منه. فقدرت كفاءته العلمية وخبراته بشأن المسألة السودانية، ولعلها أرادت أن ينسى ما حدث معه، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٥٣ أن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية فى يناير من العام التالى أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى، وعندما أثيرت قضية تأميم القناة عام ١٩٥٦، قدم محمد صبرى كتاباً يتناول أسرار قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨؛ ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطاباً يشكره فيه على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وربما كان للفترات الطويلة التى عاشها الدكتور محمد صبرى خارج الوطن، والتى تجاوزت العشرين عاماً، أثرها فى عدم حصوله على الوظائف التى تناسب كفاءاته وقدراته، كما أن تأليفه لمعظم كتبه التاريخية بالفرنسية، وعدم ترجمته إياها إلى العربية قد حرمه من التواصل مع قاعدة أوسع من القراء والمثقفين، بالإضافة إلى أن عدم تواصل اشتغاله بالتدريس فى الجامعة التى لم تكن علاقته بها علاقة ودية، كل ذلك كان له أثره فى ألا يكون له مدرسة علمية تضم تلاميذ له يتشربون منهجه ويواصلون مشواره الأكاديمي. وعلى الرغم من أنه عاش حياة غير مستقرة، وظيفياً وأكاديمياً، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمى الذى وضعه فى مصاف كبار المؤرخين الرواد.. وفى سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقاً بالناس وأثر العزلة حتى لقى ربه فى يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثاً من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديراً بترجمة ما تبقى منه ودراسته، ووضعه فى مكانته اللائقة بين كبار مؤرخى مصر الحديثة.

أشرنا فى عرض ترجمة حياة السوربونى إلى أن حياته وجهوده تجاذبها حب الأدب والتاريخ معاً ولعله زواج بينهما فى الكثير من كتاباته.. وهل لا يعد التاريخ فرعاً من أداب الأمم وتراثها؟ وإذا ألقينا نظرة عجل على مؤلفاته مرتبطة بسيرة حياته سنجد أنه بدأ حياته العامة أديباً بين عامى ١٩١٠ و١٩١٥، وإن لم يفارقه حسه التاريخى، فاعد خلال هذه المرحلة مصنفه عن شعراء عصره بجزأيه "مؤرخاً" لهم ولناسبات قصائدهم، كما كتب مقالات عديدة فى موضوعات أدبية فى صحف الأهرام والمؤيد واللواء وغيرها، بالإضافة إلى نظمه الشعر فى المناسبات السياسية والأحداث التاريخية والاجتماعية التى عاصرها، وإن لم يستمر فى كتاباته الشعر لانشغاله بعد ذلك بالدراسات الأكاديمية، كما نشر خلال هذه المرحلة - كما أشرنا - كتاباً يضم مقالاته الوجدانية حول سياحته فى جبال الدوفيني..

وخلال مرحلة الدراسة الجامعية فى باريس وما أعقبها من تاريخ حياته (١٩١٥ - ١٩٤٤) جذبه دراسة التاريخ دراسة علمية، حتى أصبح مؤرخاً لمصر الحديثة والمعاصرة؛ بحكم دراساته الأكاديمية، وبسبب مؤلفاته التاريخية العديدة المهمة التى أرخ فيها للثورة المصرية (ثورة ١٩١٩)، ولتطور المسألة المصرية، ولنشأة الروح القومية المصرية، وكتابته لتاريخ مصر الحديث من محمد على إلى عام ١٩٢٦، وتأليفه لكتابه عن الإمبراطورية المصرية فى عصرى محمد على وإسماعيل، فضلاً عن دراسته عن ممتلكات مصر فى إفريقيا الشرقية، ودور نوبار باشا فى مصر..

وعلى الرغم من أنه أكد خلال هذه المرحلة أنه مؤرخ ثبت وراسخ القدم، ورائد من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين، فإنه لم يتخل عن حبه للأدب خلال المرحلة نفسها حيث نشر خلالها كتابيه عن محمود سامى البارودى وإسماعيل صبرى، فضلاً عن نشره فصولاً ومقالات ضمها كتابه "أدب وتاريخ"^(٨) عام ١٩٢٧ الذى زواج فيه بين دراساته التاريخية ومقالاته فى الأدب.

وفى المرحلة التالية من مراحل ثماره الفكرية بين عامى (١٩٤٤ - ١٩٦٢) توزعت مؤلفاته بين الأدب والتاريخ معاً فبدأها بسلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول وكبار الشعراء القدامى (٤٤ - ١٩٤٦)، ثم جذبه التاريخ مرة أخرى فأعد دراسته المهمة عن "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨". وعندما تفجرت قضية تأمين قناة السويس أعد دراستين؛ إحداهما عن أسرار قضية تدويل القناة، والأخرى عن "فضيحة السويس" (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وكانت هاتان الدراستان آخر ما نشره فى التاريخ، حيث انجذب إلى الأدب والشعر مرة أخيرة؛ فجمع أروع ما كتبه خليل مطران من مقالات وأثار غير معروفة ونشره فى كتاب عام ١٩٦٠، كما جمع الأشعار والآثار المجهولة لأمير الشعراء أحمد شوقى فى جزأين شهيرين تحت عنوان "الشوقيات المجهولة" نشرهما عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ (٩).

وعموماً، لم يتوقف الدكتور محمد صبرى عن الكتابة والتأليف بعد عام ١٩٦٢ ولعل مخطوطه عن "حضارة العرب فى الكونغو ووسط إفريقيا" الذى أعده بالفرنسية ولم يقدر له أن ينشر، هو آخر ما عكف على تأليفه، كما أنه لم يتوقف عن الكتابة فى الصحف والمجلات خلال ما تبقى من حياته، فكان ينشر بين الحين والآخر مقالات فى الأدب والتاريخ، ربما كان أبرزها مقالات أربع عن شوقى وشعره، متواصلاً مع اهتمامه بأمير الشعراء، وكانت آخر ما نشر حتى يناير ١٩٧١ (١٠). غير أن هناك عشرات المقالات والدراسات نشرها خلال العقود الأخيرة من حياته الحافلة لا تزال فى بطون الدوريات تشكل تراثاً تاريخياً وأدبياً مهماً جديراً بجمعه ونشره خدمة للوطن الذى أحبه السورىونى وأخلص له.

* * *

وسوف نضرب صفحاً عما صنفه وألفه السورىونى فى الأدب والشعر إلى أهل الاختصاص من نقاد الأدب وكتابه، ونكتفى هنا بإلقاء الضوء على كتاباته التاريخية، لتوضيح أهميتها وريادتها فى استخدام المنهج العلمى الحديث، وسيقتصر حديثنا على

كتاباتة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، التى تشكل معظم إسهاماته التاريخية، ولنخلص إلى تركيز الضوء على كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية. ومن المهم أن نشير إلى أن معظم هذه الكتابات تركزت حول الحركة القومية المصرية ونشأة الروح التى دفعت إلى هذه الحركة.. وفى اعتقادى أن السوربونى هو أول من صاغ هذا المصطلح فى الدرس التاريخى، ذلك المصطلح الذى استخدمه عبد الرحمن الرافعى فيما بعد عندما وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ "الحركة القومية المصرية" التى أصدرها منذ عام ١٩٢٩ .. كما كان السوربونى سابقاً فى استخدام مصطلح "المسألة المصرية" عندما وضع دراسة تحت هذا العنوان عام ١٩٢٠ .. ثم درج المؤرخون على استخدام المصطلحين بعد ذلك على نطاق واسع عند الحديث عن ثورات المصريين وقضية صراعهم مع القوى الاستعمارية وتنافس هذه القوى مع بعضها بشأن مصر..

ونود التأكيد على أن كتابة التاريخ القومى هنا لا تعنى الانحياز القومى، أو أن كتابة التاريخ من وجهة نظر قومية تجافى الموضوعية، ولكنها تعنى كتابة تاريخ هؤلاء القوم.. أى المصريين، استناداً إلى حقائق العلم المستمدة من الوثائق التى خضعت للنقد والتحقيق، ثم عرض هذه الحقائق بتجرد وموضوعية، وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيراً لا يجافى العقل والمنطق.. وهذا ما أرادته وفعله الدكتور محمد صبرى السوربونى باقتدار..

لقد أشرنا إلى أنه سبق أن خاطب سعد زغلول فى شأن كتابة تاريخ مصر كتابة علمية، وأن سعداً قد اقترح عليه أن يقوم بتلك المهمة مما حفزه لإنجازها، ومن هنا عكف فى أثناء وجوده فى باريس على إعداد كتابه "الثورة المصرية، من خلال الوثائق والصور" الذى صدر الجزء الأول منه بالفرنسية فى أواخر عام ١٩١٩، بتقديم من أستاذه "أولار" وترجع أهمية هذا الكتاب إلى تصويره لفظائع السياسة الإنجليزية فى مصر، وفى تصويره لمظاهر كفاح المصريين ووجدتهم الوطنية وبور فئاتهم الاجتماعية فى أحداث الثورة، مما لم يكن مألوفاً فى كتابة التاريخ المصرى، حيث لم يكن الكتاب يحفلون إلا بتاريخ الولاة والحكام.. وفى عام ١٩٢١ أصدر السوربونى جزءاً ثانياً لكتابه هذا،

استكمل به دراسة موقف الحركة الوطنية من الإنجليز، ومقاطعة المصريين للجنة ملنر، ونشاط الوفد فى أوروبا..

والملاحظ أن السوربونى قدم كتابه هذا وأحداث الثورة ساخنة، أى أنها لم تصبح بعد مجالاً للكتابة التاريخية العلمية، و من ثم لم يكتسب الكتاب الصفة الأكاديمية التى تقتضى التأريخ للحدث بعد انتهائه بفترة كافية... لذلك يبدو صحيحاً ما كتبه مجدى عبدالحافظ، فى تقديم ترجمة الجزء الأول من هذا الكتاب، من أن السوربونى قدم كتابه هذا للقارئ الفرنسى بطريقة يتفهمها لتدفعه إلى التعاطف مع قضية بلاده، ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة وطنية حاول المؤلف القيام بها فى وقت حرج.. وقت اشتعال الثورة، فهو صاحب رسالة وطنية هنا أكثر منه مؤرخاً. وتتمثل هذه الرسالة فى إطلاع الرأى العام الأوروبى على ما يحدث فى مصر وإيجاد صلة بينه وبين قيم الثورة الفرنسية؛ ليكسب تفهماً وتعاطفاً لقضية بلاده^(١١).

وبشكل عام يمكن التأكيد على أن أهمية الكتاب تستمد من تلك المعلومات الوفيرة التى أوردها المؤلف عن يوميات الثورة ووقائعها، من موقعه كشاهد عيان، خاصة وأنه كان أميناً على محفوظات الوفد، وكانت معظم التفاصيل والوقائع تدور تحت سمعه وبصره، فضلاً عن أنه كان مطلعاً على معظم الصحف والبرقيات ونصوص الرسائل والمحاضر وتقارير وكالات الأنباء من عربية وأوروبية، كما قدم سجلاً لكثير من الصور ذات الدلالة، التقطت فى أثناء وقائع الثورة.. وبالرغم من أن الكتاب لم يتبع الأسلوب المعروف فى كتابة الهوامش، إلا أنه يعد - بمادته - مصدراً مهماً من مصادر تاريخ ثورة ١٩١٩. بالإضافة إلى أن رسالته - التى صاغها السوربونى بحس وطنى عال - تعد شهادة على وطنية الشعب المصرى بكل فئاته وشرائحه وطوائفه، وقدرته على التضحية فى سبيل الحرية والاستقلال، بل وامتلاكه لمقومات هذا الاستقلال، ومن ثم عدّ هذا العمل جهاداً بالكلمة ودفاعاً عن قضية الوطن أمام الرأى العام الأوروبى. وليس أدل على أهمية هذا الكتاب من أنه وجد صدق واضحاً فى أوروبا، فكتبت عنه صحف اليسار الفرنسية، كما أنه منع من التوزيع فى مصر، ربما من جانب السلطات البريطانية، باعتباره يصور فظائعها تجاه الشعب المصرى.

والمعروف أن السوربوني أصدر بين جزأى كتابه هذا، كتيباً بالفرنسية عام ١٩٢٠ تحت عنوان "المسألة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" حيث رأى أن وضع هذا العمل ضروري؛ لكي يفهم القارئ جذور الثورة بشكل جيد، ولكي يشعر بمدى تغلغل فكرة الحرية في نفوس المصريين؛ ولذلك عرض التطور التاريخي للمسألة المصرية منذ بدايتها في عهد محمد علي (١٨٤٠) مروراً بعصر إسماعيل، فثورة مصر عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وحتى الاحتلال البريطاني وانتهاءً بعهد الحماية وقيام ثورة ١٩١٩ .. وكما ذكر السوربوني في مقدمة هذا الكتيب - الذي أهداه إلى "بطل الاستقلال المصري سعد زغلول باشا" - أنه قدم عرضاً موجزاً للأحداث، مستهدفاً إثبات الحقائق بشأن هذه المسألة مع إلقاء الضوء على الوقائع المجهولة، فضلاً عن تفنيد بعض الأكاذيب التي اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية^(١٢) .

وبالرغم من أن السوربوني طور هذا العمل في دراساته التالية، فإن هذا الكتيب تميز بما فيه من مجاز وتركيز وربط لتطور الأحداث في سياق تاريخي محكم، كشف عن سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر، عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، كما حذر فيه بريطانيا من استمرار الثورة، وعدم خديعة المصريين ببعض الإصلاحات الإدارية، وذكر أن ذلك لن يثنيهم عن طلب الاستقلال التام.

وحتى عام ١٩٢٤ كان مؤلفنا قد قطع شوطاً كبيراً في دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتطورت أفكاره واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجي، جعله يتقدم إلى جامعة السوربون؛ ليعد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" في شكل رسالة رئيسية حصل بها على دكتوراة الدولة، إلى جانب رسالة تكميلية أعدها عن "تقرير عرابي إلى المحامين" فحصل على الدرجة الرفيعة في يونيو عام ١٩٢٤، ثم نشر رسالته في العام نفسه بالفرنسية، وسوف نستفيض في الحديث عن هذا العمل لاحقاً ..

* * *

لقد استخدم مؤرخنا الكثير من مادة مؤلفاته السابقة، وخاصة رسالته الأخيرة، ليضع كتاباً مدرسياً مهماً استعرض فيه تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم أى إلى عام ١٩٢٥، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ لتقرره وزارة المعارف على الطلاب خلال السنوات التالية.. وقد استعرض فيه - بعد ملخص لأوضاع مصر تحت الحكم العثماني والحملة الفرنسية - تاريخ مصر منذ عصر محمد على وخلفائه على التوالي حتى الاحتلال البريطاني، فعهد الحماية وقيام الثورة المصرية، وبداية العهد الملكي منذ إلغاء الحماية عام ١٩٢٢ . ورغم أنه انتقد بعض سياسات عباس الأول، إلا أن الطابع الغالب على الكتاب، كان يركز على الإنجازات والإنشاءات فى عهد محمد على وخلفائه، كما ركز على التدخل الأوربي فى شئون مصر والمصريين، ربما لأنه ألف الكتاب فى عهد الملك فؤاد سليل الأسرة، لتقرره وزارة المعارف على الطلاب. وفى عام ١٩٢٧ أعاد السوربونى طبع هذا الكتاب تحت عنوان جديد هو "تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوربي" أى بعد أن أضاف إليه موضوعين جديدين لتطبعه الوزارة أكثر من مرة.

ولما كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية. منذ العشرينيات، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه، فقد أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار دولة وادى النيل منذ نشأت فى عصر محمد على؛ ليقدم معرفة تاريخية موثقة للمسألة وليضع التاريخ فى خدمة قضية الوطن، فدرس خلال الفترة (١٩٢٦ - ١٩٣٣) التوسع المصرى فى إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية فى عهدى محمد على وإسماعيل، وما أحاط بذلك من صراع دولى وتدخل أوربي، وكان من ثمرة ذلك كتابان بالفرنسية أولهما : "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية (١٨١١ - ١٨٤٩)" والآخر تحت عنوان : "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى - الفرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)" وصدر الكتابان فى باريس أولهما عام ١٩٣٠ والآخر عام ١٩٣٣ . وفى العام نفسه رأى أن يفرد كتاباً بالعربية عن ممتلكات مصر فى إفريقيا الشرقية

(فى هرر وزيلع وبربره)؛ ليفصلُ ما أجمله فى كتابه السابق ويستكمل دراسته للتوسع المصرى فى إفريقيا مركزاً على الدور الحضارى فى المنطقة.

وظل السوربونى معنياً بالموضوع وبتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصرى؛ فأعد دراسته المعروفة عن "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧، وهو الكتاب الذى استعان به النقراشى باشا عندما عرض القضية المصرية على مجلس الأمن - كما أشرنا - وكان مؤرخنا سعيداً بهذه المهمة التى كلفه بها رئيس الوزراء "لأنها ليست مسألة وطنية فحسب بل هى أمانة علمية قبل كل شىء"، هى إظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها"، وبذلك وضع التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن وحركته السياسية، وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية ليصدر فى العام نفسه.

لم يكتفِ السوربونى بذلك بل رأى أن يوسع دراسته هذه لتشمل القرن التاسع عشر كله، وأن يضيف فصلاً جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلساً للخرائط؛ وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" (١٣) عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة بامتداد حدوده شرقاً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وجنوباً ليشمل منابع النيل وخط الاستواء، ويؤكد على أن مشروعات السودنة والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، سياسة استعمارية بريطانية، كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتى رددتها كتب الأوربيين جميعاً بشأن فساد الحكم التركى - المصرى وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشف عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

وكعادة مؤرخنا الوطنى الكبير يبرز دوره فى فترات الأزمات الوطنية مستخدماً سلاح العلم وأسانيده فى مجال تخصصه الأثيرى.. ففى عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ انبرى السوربونى للكتابة عن

تاريخ القناة واتفاقية الأستانة عام ١٨٨٨ والدول التي وقعتها وانتهاك بريطانيا وفرنسا لها وأحقية بلاده في استعمال القوة لطرد المعتدين، وأصدر كتابه في هذا الشأن، الذي حمل عنوان "كتاب القناة: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨"؛ ليثبت على أساس علمي أن فكرة تدويل القناة بدأت منذ بدأ التفكير في شقها، وأنها لا تدور إلا على محور واحد هو الاستيلاء على القناة، وأن اتفاقية الأستانة لا تكسب الدول حقوقاً تدعيها ولا تصلح أن تكون أساساً لمشروع التدويل الذي تقدمت به دول الغرب لهدم سياسة مصر عن طريق "الاستعمار الجماعي" (١٤).

ولم يكتفِ السوريون بذلك بل استأنف الكتابة في الموضوع، حيث نشر في العام التالي (١٩٥٨) كتاباً ثانياً عنوانه "فضيحة السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الاستعمارية وعدوانيته ونشر وثائق مهمة تدبر دلسبس وتكشف خطته، كما ناقش أسس السياسة الدولية تجاه القناة وخليج العقبة، وذل كتابيه بعدد من الوثائق التاريخية التي استخلصها من الأرشيفات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وسجلات عابدين ورسائل دلسبس ويومياته، مع تحليله لنصوصها تحليلاً علمياً استطاع أن يقدم من خلاله دفاعاً موثقاً عن حقوق بلاده وعن قضاياها الوطنية ليجعل التاريخ عاملاً مهماً من عوامل الدفاع عن الحقوق الوطنية وبث الشعور القومي.

* * *

وحتى نلم ببقية أعمال وكتابات الدكتور محمد صبرى في غير مجال التاريخ المصرى، ينبغى الإشارة إلى أنه كتب عدداً من الدراسات والفصول في التاريخ الأوروبى والأمريكى، كان أولها الدراسة التى كتبها عن "تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا" ونشرها فى كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها فى كتاب "أدب وتاريخ واجتماع" عام ١٩٥٠، كما كتب فصلين أحدهما عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الاستعمار الأوروبى نشرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" عام ١٩٢٧، وفى العام

نفسه أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية و نابليون" طبعت فى دار الكتب المصرية عام ١٩٢٧ أيضاً .

وسوف نلاحظ أن هذه الدراسات جميعاً تعالج موضوع الثورة ضد الاستعمار الأجنبى، مما يعنى أن مؤرخنا، مؤرخ الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ومؤرخ الحركة القومية المصرية، كان معنياً بأن يقدم لأمتة نماذج وأمثلة تاريخية لثورات الشعوب من أجل الحرية والاستقلال.. ولعل هذا ما جعل أحمد الطماوى يصفه بحق بأنه "مؤرخ الثورات"، وأنه لم يكن يستهدف مجرد سرد الأحداث التاريخية بقدر ما كان يستهدف بعث الشعور القومى وتهيئة نفوس مواطنيه للثورة المستمرة على الوجود الأجنبى حتى يتحرر الوطن.. لقد أرخ السورىونى للثورات المختلفة وقارن بينها وشرح عناصرها وسرد مراحلها وأوضح الأطوار المختلفة التى تمر بها، فقدم لقرائه فكراً خصباً لا تجود به إلا قرائح المؤرخين أصحاب الحس التاريخى الرقيق والشعور الوطنى الفياض^(١٥) .

(٤)

أما عن رؤية الدكتور صبرى السورىونى للتاريخ وملاح منهجه، فمن المهم التأكيد على أنه استطاع توظيف التاريخ والمعرفة التاريخية العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، وقد رأينا كيف شحذ قلمه وملكاته كمؤرخ لخدمة أزمات الوطن ومشكلاته.. وكان مدركاً لأهمية التاريخ فى تشكيل الوعى القومى وتزكيته، وتنمية الشعور الوطنى لدى المصريين، وفى التصدى للقوى الاستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذى تفهمه. لقد كان مدركاً أيضاً أن وراء أى تحرك وطنى روحاً دافعة ومؤثرة، وقد كتب فى تصديره لكتابه "أدب وتاريخ" أن أدباء الألمان، ومؤرخيهم وفلاسفتهم فى بروسيا فى القرن الثامن عشر كانوا يشيدون بعظمة قوميتهم ويتعهدون الشعور الوطنى فى كتاباتهم، وعندما حاول نابليون

إخضاعهم؛ انقلبت الفكرة الكامنة فى النفوس إلى قوة خارجية منظمة، وأخرجت الأجنبى من الديار وأحاطت استقلال البلاد وعظمتها بسياج متين.. لقد كان يرى أن الآداب القومية الصحيحة من تاريخ وبيان وفلسفة يجب أن تكون رسول الفكرة الوطنية إلى النفوس، بشرط ألا تبتذل فى السياسة، وأن تصون نفسها عن الامتهان وخدمة الأغراض، وأن تكون مصدر قوة وإلهام..

ويتصل بذلك بطبيعة الحال أن كتابة التاريخ الوطنى هى مهمة أبناء الوطن، لا الأجانب، وقد كتب أن الأمم المتحضرة هى التى تلتفت إلى ماضيها وتعهد لأبنائها، قبل غيرهم، بتدوين تاريخها؛ لأنهم وحدهم الأقدر على فهمه من الأجانب الذين لا يستطيع نظهم، مهما كان ثاقباً، أن ينفذ إلى أعماق نفسيتها، وكان يرى أن الأجنبى إذا كتب تاريخ مصر فإنه يشوهه ويحجب جمال الحضارة المصرية ونهضتها السالفة، وهذا مما يفت فى عضد الأمة.. ولعله فى ذلك كان ينتقد، بشكل غير مباشر، مسلك الملك فؤاد عندما استدعى عدداً من المؤرخين الأجانب وكلفهم بكتابة تاريخ مصر فى عهد محمد على وأسرته. وقد كتب مؤرخنا عام ١٩٣٠ أن باعته الأول على كتابة تاريخ مصر الحديث هو أن الأجانب قد شوهوا تاريخنا وكتبوه وفق أهوائهم.. وأن الأمانة الوطنية تقتضى منه أن يكتب تاريخ بلاده بشكل علمى (١٦).

والواقع أن السوربونى لم يجافِ الموضوعية العلمية أو يتجاوز الحقيقة فى أبحاثه ودراساته، وقد شهد له بذلك أستاذة الفرنسى "أولار" عندما كتب له رسالة صدر بها كتابه عن الثورة المصرية، حيث ذكر الأستاذ مخاطباً إياه: "ورغم أنك كنت محامياً عن وطنك، يتألم قلبك له، فقد أمتعنى منك عدم نسيانك لدروس المنهج التاريخى الذى تلقينته فى السوربون .. لقد بحثت فى وثائقك بعناية وما من شىء أكدته إلا بقرينة .. لقد أثرت فىنا كتابتك وحركت مشاعرنا، ليس فقط لبلاغة الروح الوطنية فيها وإنما لرائحة الحقيقة وهوائها." (١٧).

لقد كان السوربونى مقدراً لأهمية التاريخ ولهمة المؤرخ الجليلة، وكان يرى "أن للتاريخ فى أعناقنا ذمماً لا بد أن نؤديه"، كما كان متمكناً من أدوات البحث العلمى

متفهمًا لروحه معتبرًا إياه علمًا وفنًا معًا.. وقد كتب أن الكثيرين اعتادوا أن لا ينظروا إلى التاريخ نظرة اعتبار، وأنهم لا يقدرّون مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها، فالناس أعداء ما جهلوا، ولذا توهموا أن مهمة المؤرخ هي نقل الحقائق وسردها، وذلك أن معظم الكتب التي ظهرت بالعربية في تاريخ مصر الحديث جأت خلواً من روح البحث العلمى.. وإذا كان التاريخ علمًا بالغاية التي يرمى إليها، وهي الاهتداء إلى الحقيقة، بوسائل البحث التي يريد الوصول بها إلى هذه الغاية، فهو لا ريب فن يحتاج إلى مرانة طويلة وذوق سليم، يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر في تمثيل الوقائع تمثيلًا رائعًا يبهرك بحقيقته وجماله، وتظهر شخصية المؤرخ في حسن استخلاصه الوقائع من مناقبتها، والجمع في كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن.. (١٨) .

كان لدى السوربونى اعتقاد بأن إيجاز الحوادث الكبرى إيجازًا علميًا شاملاً من أدق واجبات المؤرخ، لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث ووزن كل دقيق وجليل فيها ثم أدائها في أقرب لفظ وإلى أبعد معنى، وما الإيجاز إلا نقطة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن ذكائه وذوقه وخبرته (١٩) .. لقد كان صبرى يتمتع بموهبة المؤرخ الذى يطيل صبره على الوثيقة ويجرى لاهنًا وراء الفهم الصحيح والتاريخ المحقق والورقة الضائعة والكتاب المندثر ليحصل بعد الجهد والعناء على حقيقة صغيرة لا يابها ولا يقف أمامها الذين لا يدركون أمانة المؤرخ ولا يستطيعون أداء ضرائبها (٢٠) .

لقد كان مؤرخنا، الذى درس أسس المنهج العلمى فى السوربون، يطبق هذا المنهج فى كتاباته مؤمنًا بأن التاريخ علم له قواعده وأصوله فى البحث عن الحقائق وتفسيرها، مدركًا أن أى موضوع أو حادثة تاريخية لابد أن تكون جذورها ممتدة فى الماضى القريب أو البعيد، وأن لكل واقعة أو ظاهرة أبعادها المختلفة، وأن تاريخ أى أمة من الأمم متصل بشكل أو بآخر بالأمم الأخرى، وأن المؤرخ لا يستطيع إدراك مغزى الأحداث القومية إلا من خلال دراسته لحركة الزمان والمكان وفى إطار الحركة التاريخية العالمية.

وكان السوربوني يؤكد أن على المؤرخ أن يحدد الهدف من دراسة موضوعه وأن يجيد وضع خطته بعد أن يحيط بالموضوع إحاطة شاملة ويعد قراءة متأنية لما كتب حوله من قريب أو بعيد، ثم يشرع في جمع وثائق هذا الموضوع، خاصة ما لم ينشر منها، وفي معظم كتاباته كان يوضح لنا مصادره ووثائقه، ويخضعها بعد ذلك لقراءة نقدية تحليلية متأنية، يسير أغوارها ويخضعها للمقارنة والتحقيق ثم يستخرج منها الحقائق التي يقبلها العقل ولا يجافئها المنطق، ليكون منها بناءً معرفياً سليماً، يفسره بموضوعية دونما مغالاة، ويبدى رأيه في الأحداث والمواقف والشخصيات والسياسات، مدعماً ذلك بالشواهد والأسانيد.. لقد كان ممن يدركون بحق أن لا تاريخ بغير وثائق، ولا استخدام لوثائق دونما نقد وتحقيق، وليس ثمة رأى أو وجهة نظر بغير إسناد وتوثيق..

كذلك تميزت كتابة السوربوني بالإيجاز والوضوح، فليس على المؤرخ أن يغرق قارئه في تفاصيل كثيرة ودقيقة تبعده عن جوهر الحقيقة التاريخية، ذلك أن مهمة المؤرخ الحاذق أن يستخلص الدلالة منها، بعد أن يستخلص منها البناء المعرفي للواقعة أو الحادثة التي يكتب عنها.. كما تميز أسلوبه ببساطة تعبر عن معانيه بأيسر الألفاظ، وإن مستها مسحة أدبية راقية لا تبعدها عن الصيغة العلمية التي يلتزم بها ويتوخاها.

وقد تميز مؤرخنا بقدر كبير من الموضوعية، التي هي من أسس المنهج العلمي، فلم يصدر أحكامه بناءً على عاطفة خاصة، وإنما كان يصدر في آرائه وتحليلاته عن روح علمية، تستند إلى الحقائق وتلتزم بالأمانة العلمية، ولعل هذا يفسر استقلالية فكره وعدم انضمامه لحزب من الأحزاب، كما كان يبتث الكثير من آرائه الناقدة خلال نسيج دراساته مما يجعلنا نؤكد أن تفكيره التاريخي كان تفكيراً نقدياً.

وإذا كان السوربوني قد كتب معظم دراساته بالفرنسية؛ فقد كان يدرك تمام الإدراك أنه يخاطب بها العقل الأوربي بما أحرزه من موضوعية في العلم وتقدم في طرائق البحث العلمي.. وقد كتب حول هذا المعنى عبارة مهمة توضح أنه إذا كان قد

أصدر مؤلفاته التاريخية أولاً بلغة أوربية كالفرنسية مثلاً؛ "فما ذلك إلا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول؛ ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين؛ ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو أوربا ذاتها..."؛ وقد فسر ذلك أيضاً بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأنه أراد تحليل هذه المصادر ونقدها لإظهار الحقائق، ووضعها فى متناول المؤرخين الأجانب أولاً لكى تؤدي رسالتها من الناحية العلمية، وتكشف لهم وجهة النظر القومية، مما يصحح المعلومات الخاطئة التى يروجها هؤلاء الكتاب الأجانب فى مؤلفاتهم عن تاريخنا. وقد عاهد السوربونى قارئه بأن يترجم وينشر كل ما كتبه بالعربية "حتى نوفى ديننا نحو البلاد"^(٢١)، وإن لم تمهله الظروف لتحقيق ذلك.

(٥)

أما عن "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)" - الذى بين أيدينا - فنود فى البداية الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعد أول دراسة أكاديمية موثقة لمرحلة مهمة وخطيرة من مراحل التاريخ القومى لمصر الحديثة، وهى المرحلة الواقعة بين تولية الخديو إسماعيل وبين الاحتلال البريطانى لمصر، وإذا تذكرنا أن السوربونى نشرها عام ١٩٢٤، فمن الواضح أنها كانت دراسة رائدة فى هذا المجال.. صحيح أن ثمة عدداً من المؤلفات والدراسات نشرت بعدها تناولت المرحلة نفسها تقريباً، وأرخت بشكل علمى للنفوذ الأجنبى والثورة الوطنية التى عرفت بالثورة العربية، لعل أهمها دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ التى حصل بها على درجة الدكتوراة من جامعة لندن عام ١٩٥٥^(٢٢).

ويتألف عمل السوربونى هذا من مقدمة وخمسة فصول، رأى فى المقدمة، أن يقدم تمهيداً لموضوع دراسته فى شكل موجز لتاريخ مصر منذ أقدم العصور ليبرز من خلاله "النمط القومى" - حسب تعبيره - للمصريين وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على مر

العصور، ثم ينتقل إلى شيء من التفصيل عند الحديث عن عصر محمد على، الذى رأى فيه رجلاً استوعب "الدرس العظيم" للحملة الفرنسية ووفر لمصر القيادات الضرورية لإدارة أمة حديثة.. ومن اللافت أن مؤلفنا - الذى يعد دراسته فى باريس - لم يرفى الحملة الفرنسية سوى أنها أرست فى مصر بداية لحركة التحضر والمدنية، ووضعت أسس الصداقة المصرية - الفرنسية، كما كان يبدى تفهماً، بل وتعاطفاً، بين الحين والآخر مع مواقف فرنسا وسياساتها تجاه مصر، فيذكر أيضاً أنها ساعدت على الاستقلال الإدارى والمحافظة عليه منذ عصر محمد على، وربما لم يكن ملتفتاً إلى أن فرنسا كانت تناوى خصمها ومنافسها التقليدى وهو بريطانيا فى مجال الاستعمار.

ورأى مؤلفنا أن نشأة الروح القومية المصرية تعود بجذورها إلى عصر محمد على، الذى كان يخطط لتأسيس أسرة حاكمة ودولة عظمى مستقلة، ومن ثم فإن عبقريته تمثلت فى إدراكه للعلاقة بين إنشاء جيش مصرى مصرى وبين أسس الدولة القومية. ومن هنا أعد للبلاد جيشاً "لكى تنشأ فيها روح قومية وتستعيد عزتها وثقتها بنفسها وهى مشاعر وأحاسيس أى أمة مستقلة"، ورأى السوربونى أنه بفضل تأسيس المدارس وتشجيع الصناعة والزراعة واستتباب الأمن والنظام والاستقرار والانتصارات العسكرية؛ استيقظ "الشعور القومى" كما تشكلت طبقة وسطى مصرية جديدة بدأت تقود هذا الشعور القومى الجديد..

وينبغى ملاحظة أن مؤلفنا لم يذكر شيئاً عن الشعور القومى بالمعنى الحديث قبل حديثه عن عصر محمد على، كما ورد فى بعض التعليقات التى أفادت بأنه كان يرى أن نشأة القومية فى مصر بدأت منذ عهد على بك الكبير..^(٢٣) ، وعند حديثه عن عهد محمد سعيد باشا رأى أنه احتفظ للجيش بصفته القومية، فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم سلفه عباس باشا، وألزم الجيل الجديد بأداء الخدمة العسكرية دون استثناء.

وعندما انتقل إلى دراسة الأزمة المالية والتدخل الفرنسى والإنجليزى فى شئون مصر، انتقد الخديو إسماعيل، ووصفه بأنه رغم أنه بدأ يستكمل مشروع محمد على مستعيناً بالأوروبيين فإنه لم يمتلك يقظة جده وفطنته، وانتقد إسرافه وسياسة القروض

وما جرّته على مصر من أزمة مالية أدت إلى التدخل الأجنبي.. ومن اللافت أن السوربوني كان يحبذ أن ينشئ إسماعيل حكومة قوية مبنية على أساس "الحكم المطلق المستنير" ويرى أن لديه الكثير من الصفات التي تؤهله لذلك.. ولعل مؤرخنا كان معجباً بهذا النموذج الذي كان سائداً ومبهرّاً آنذاك، نموذج الحاكم المستبد المستنير..

ورغم أن السوربوني تحدث عن الإنجازات التي شهدتها عصر إسماعيل في المجال الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي الذي عرفته البلاد، فقد انتقد سفه الخديو، وسخاه على الأجانب، بينما يستحق رعاياه الشفقة، وقدم مؤرخنا تحليلات دقيقة بالأرقام والوثائق لعملية التدخل والنهب الاقتصادي لمصر، وسياسة التهريب التي مارسها الأوروبيون في مصر، والتهرب من الجمارك وضياع حقوق الدولة بسبب ما تمتع به الأجانب من امتيازات، ونهبهم للدولة تحت اسم التعويضات عن أضرار وهمية، مما دفع إسماعيل إلى محاولة إصلاح التشريعات بما ينهي تعدد السلطات القضائية في البلاد.

وسنلاحظ أن مؤرخنا عالج في هذا المجال أيضاً إتمام مشروع قناة السويس واقتناحها ومشروعات العمران الكبرى التي شهدتها القاهرة والإسكندرية، وتطوير السكك الحديدية، والإصلاحات في مجال التعليم والبعثات وتأسيس الجمعيات العلمية والثقافية، والتنظيم الإداري الحديث لمصر، ومشروعات الري، وتنظيم المدارس العسكرية وحملات الكشف في إفريقيا.. إلخ، غير أنه من جانب آخر أبرز عبارة الخديو إسماعيل التي ذكر فيها "أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة" مما يكشف عن تخوفه وقلقه من ازدياد التدخل الأجنبي، وهو ما بدا واضحاً من ازدياد المشاكل المالية وسيطرة الموظفين الإنجليز الكبار على إدارة البلاد. وقد قدم السوربوني تفسيراً ساخراً لمقولة الخديو من أنه جعل مصر جزءاً من أوروبا، فذكر: أننا فعلاً جزء من أوروبا؛ لأن مصر تعاني منذ سنة ١٨٧٦ من الإشراف الأجنبي عليها، ثم من الاحتلال الأجنبي لها!!!، ورغم أن مؤرخنا لا ينفى مسؤولية الخديو إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع، لكنه، للإنصاف، لا يجعله المسئول الوحيد عن الفوضى التي أثرت على حياة مصر كلها لسنوات طوال.

وفى فصل من أكبر فصول هذا الكتاب وأهمها، حمل عنوان "الرأى العام" عالج الدكتور محمد صبرى صحوة الروح القومية بواسطة نخبة مصرية مثقفة ترجع أصول نشأتها إلى عصر محمد على، حين تكوّن جيل من المصريين مدرك لذاته، برز فيه رجال برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك، ورأى أن هذا الجيل لم يمت بانتهاء عصر محمد على، وإنما استمر فى عصر إسماعيل، واستطاع أن يخلق لدى المصريين شعوراً بالفخر والثقة بالنفس، زاد هذا الشعور مع فك رموز اللغة الهيروغليفية ونشأة علم المصريات وتأسيس متحف مصرى، وكتابة تاريخ مصر القديم، مما قوى من الشعور القومى الوليد، فضلاً عن نهضة اللغة العربية وآدابها، مما أمد مصر الحديثة العربية والمسلمة بأسباب أخرى للعزة والتضامن الوطنيين. وقد رأى السوربونى أن صحوة الروح القومية برزت على نحو خاص منذ مجيء الأفغانى إلى مصر عام ١٨٧١، وأن الحركة الفكرية بدأت تسعى إلى تحجيم التدخل الأجنبى والحكم الفردى للخديو، وتطالب بإقامة نظام وطنى ليبرالى، وبإصلاح الأوضاع الاجتماعية للمصريين، بل إنها سعت إلى تقديم فهم عصرى للدين فى مواجهة هجمات "التغريب".

وكان من الطبيعى أن تناقش هذه النخبة المثقفة مشكلات مصر السياسية والاجتماعية، وأن تناقش كذلك مشكلتها المالية بجرأة غير معهودة، ساعدها على ذلك ظهور الصحافة الجديدة، التى ساهمت فى تكوين الرأى العام بدرجة كبيرة، فتواصلت هذه النخبة مع الرأى العام، واتسعت دائرة القراء والمهتمين بالشئون العامة ليصبح الرأى العام ضميراً وطنياً ينبغى أن يحسب حسابه.

وكانت هزيمة الجيوش المصرية فى حروب الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦)؛ بسبب هيمنة العنصرين التركى والأجنبى على قيادة حملاته - من عوامل سخط وتذمر العناصر الوطنية داخل الجيش. وقد روى السوربونى - نقلاً عن مذكرات محمد عبده التى لم تكن منشورة حينذاك - أن الحملة الأخيرة على الحبشة كان يقودها جنرال أمريكى هو (لورنج) ومعه هيئة أركان من قادته، وأن هذا الجنرال كان على علاقة براهب فرنسى استطاع أن يعرف منه حالة القوات المصرية بدقة وأنه تفاهم معه حول تكتيك عسكرى

يؤدى إلى إقناء هذه القوات، ثم أبلغ هذا الراهب الملك يوحنا ملك الحبشة بذلك، فاستطاع هذا مهاجمة القوات المصرية بجيش ضخم وأنزل به هزيمة ساحقة.

كذلك رأى السوريونى أن عام ١٨٧٧ أيضاً كان من الأعوام الحاسمة فى تحول مسار "المسألة المصرية" وتشكيل الوعى؛ فقد رأى المصريون أن جيشاً مصرياً يضم نحو ٢٠ ألف جندى منهم تورط مع الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا، رغم إفلاس البلاد وتردى وضعها المالى والإدارى، ومع ذلك كانت النخبة المثقفة من المصريين تشعر بالقلق على مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الدولة العثمانية ووحدتها، التى كانوا يعتبرون سيادتها الاسمية على مصر تمثل ضماناً لعدم وقوعها فريسة للدول الأوربية.

لقد استطاع الدكتور السوريونى أن يرصد بمهارة كيف تشكل الوعى القومى وتشكلت المعارضة الوطنية، بجناحيها المدنى والعسكرى، وقد أمدنا بمعلومات قيمة عن الحزب الوطنى، وخلص إلى بلورة ثلاثة أسباب أدت إلى بروزها وتعاظم دورها وهى: السيطرة الأجنبية التامة على مصر، وازدياد حدة البؤس والقهر والتعسف فى فرض الضرائب على المصريين، ثم تلاشى سلطة الخديو وتشهير الدول الأوربية باستبداده وبأخطائه. وقد تتبع مؤرخنا محاولات الإصلاح التى قامت بها المعارضة الوطنية، سواء من خلال تأسيس مجلس النواب، أو تشكيل حكومة وطنية، أو من خلال تزايد دورها داخل الجيش، كما رصد توالى الأزمات الوزارية، محلاً وناقداً، وكذلك دور المعارضة الوطنية فى التصدى للتدخل الأوربى، كما أضاء مؤلفنا دور الشيخ محمد عبده فى الحركة القومية ووصفه بأنه كان "المنظم الثقافى للحركة" فضلاً عن تتبع نشاط الضباط الوطنيين وتحركاتهم داخل الجيش والظروف التى مهدت لقيام الثورة المصرية ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

- ٥- وسنلاحظ أن من الموضوعات المهمة التى حظيت بعناية خاصة من الدكتور محمد صبرى موضوع التدخل الأجنبى فى إدارة شئون مصر السياسية والاقتصادية، واعتبر أن المراقبة الثنائية الأجنبية التى فرضت على مصر كانت بمثابة "دولة داخل الدولة" خاصة بعد أن تحول دورها من مجرد رقابة مالية إلى رقابة سياسية صارمة، فقد أبعد

الوزيران الأوربيان الخديو إسماعيل عن إدارة شئون البلاد تماماً وأصبحت سلطتهما مطلقة، وإن توارت خلف سلطة اسمية للخديو وحكومته. وقد نجح مؤرخنا في تصوير الصراع بين هذه الدولة الخفية وبين تيار الحركة الوطنية، ذلك الصراع الذى أدى إلى قيام الثورة، خاصة بعد بروز قيادتها ممثلة فى أحمد عرابى ورفاقه، تلك الثورة التى توجت النضال الوطنى، رغم هزيمتها بسبب التدخل البريطانى واحتلال مصر.

* * *

وفى اعتقادنا أنه إذا كانت الكثير من تفاصيل هذه الفترة وأحداثها قد باتت معروفة، من خلال الدراسات والمؤلفات التاريخية التى توالى بعد هذه الدراسة، فإن السوربونى له فضل ريادة التأسيس العلمى لهذه الأحداث ولفت الانتباه إلى مصادر دراستها، والبحث عن نشأة الروح القومية ونموها والشعور الوطنى لدى المصريين، تلك الروح التى كانت الدافع الأساسى للحركة الثورية. يضاف إلى ذلك أن الكثير من موضوعات هذا الكتاب المهم أوحى للمؤرخين والباحثين القيام بدراسات علمية عن الإدارة والجيش والعمران والتعليم والاقتصاد، بوحى مما أجمله مؤلفنا عندما قدم رؤية متكاملة لتطور مصر خلال فترة بالغة الأهمية والخطورة من تاريخها القومى، ولعل هذه الرؤية نبهت الباحثين إلى أهمية هذه الموضوعات وفتحت آفاقها أمامهم، خاصة وأن السوربونى كان يشير خلال دراسته إلى أن هذا الموضوع أو ذاك يحتاج إلى دراسة خاصة..

ويسعدنا أن نقدم إلى قراء العربية كتاباً رائداً، ونادراً، من تراث أحد رواد المؤرخين الأكاديميين المصريين، كما نود أن نشير إلى أن النسخة الأصلية الفرنسية لم تكن موجودة فى دار الكتب والمكتبات المصرية، فقد بحثنا عنها فى كل مكان نعتقد وجودها فيه فلم يتيسر لنا ذلك، حتى تكرمت علينا السيدة منى محمد صبرى السوربونى - كريمة المؤرخ الكبير - وأعارتنا النسخة الوحيدة لديها، عند احتفال المجلس الأعلى للثقافة بمناسبة مرور ربع قرن على رحيل السوربونى (سبتمبر ٢٠٠٣)،

فصورناها بتشجيع من الصديق الكريم عماد الدين أبو غازي، وعهدنا إلى الصديق ناجي رمضان عطية بترجمتها.

ومن حسن الحظ أن مترجمنا ناجي رمضان من قراء السوربوني والعارفين بقدره، وكم كان سعيداً ومتحمساً لترجمة الكتاب إلى العربية، لأهميته، وليكون في متناول المتخصصين والمتقنين جميعاً، وقد بذل جهداً قيماً ليقدم ترجمة رصينة لهذا العمل، ولا يسعنا إلا أن نشكر على هذا الجهد الذي أظهر لنا ترجمة تكاد تكون تاليفاً، لا أثر فيها للعجمة أو الاضطراب، وفي لغة سلسلة مشرقة لا تكشف عن مجرد معرفة دقيقة باللغة الفرنسية وأسرارها فحسب، وإنما تكشف عن حس تاريخي عميق، وعن ثقافة تاريخية واسعة جعلته يتحمس من تلقاء نفسه لتزويد الكتاب بهوامش تفسر الكثير من الأحداث والأعلام، شاء أن يضعها في هوامش صفحاتها، تمييزاً لها عن هوامش المؤلف الأصلية الذي جمعها في نهاية كل فصل على حدة. ونحن إذ نحیی مترجمنا على هذا العمل، فإتينا تنتظر منه المزيد في مستقبل الأيام.

والله ولي التوفيق

أحمد زكريا الشلق

القاهرة - أغسطس ٢٠٠٦

الهوامش والمصادر

- (١) على بركات: التاريخ وقضايا المنهج فى مصر المعاصرة، دراسة فى سلسلة كتاب قضايا فكرية، يوليو ١٩٩٢ . ص ٧٥ .
- (٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخاً، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١١، ١٩٦٣ ص ٢٥٥ .
- (٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى سيرة تاريخية وصورة حياة، أعلام العرب، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦ ص ٢١ .
- (٤) نفس المرجع، ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٥) راجع مقالة السوربونى بجريدة الجمهورية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤ .
- (٦) وتفصيل ذلك أن المكباتى الذى كان على صلة وثيقة بصدى، طلب من صبرى أن يطبع منشوراً دعائياً ضد الوفد على الآلة الكاتبة الموجودة فى مقر الوفد وفى حوزة صبرى الذى كان يقيم وحده منذ سفر الوفد، لكن صبرى رفض رفضاً قاطعاً قائلاً إنه لا يجوز عمل ذلك فى دار الوفد نفسها، راجع الطماوى، المرجع السابق ص ٦١ .
- (٧) راجع كتاب الطماوى: صبرى السوربونى، ص ١٣٠ وما بعدها .
- (٨) نشر فى طبعته الأولى دراسة عن البارودى وإسماعيل صبرى وتاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا، ثم فصولاً فى الأدب والنقد كتبها حتى عام ١٩٢٧ . ثم أعاد طبعه عام ١٩٥٠ تحت عنوان "أدب وتاريخ واجتماع" بعد أن أضاف إليه فصولاً لم تنشر قبل ذلك .
- (٩) فى تقديرنا أن الشوقيات المجهولة هى آخر ما نشره السوربونى عام ١٩٦٢ . فلم ينشر شيئاً حتى وفاته عام ١٩٧٨ وإن كان قد ترك مخطوطاً عن حضارة العرب فى الكونغو بالفرنسية فى نحو ١٥٠٠ صفحة لم ينشر، راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال صبرى السوربونى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢ . ص ٦٦ .
- (١٠) راجع الطماوى: بيلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٧٣ - ٨٣ .
- (١١) انظر مقدمة مجدى عبد الحافظ لترجمة كتاب محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج (١) ترجمة مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٢ ص ١١ وما بعدها .
- (١٢) انظر ترجمة ناجى رمضان عطية لهذا العمل، مجلة مصر الحديثة، العدد السادس ٢٠٠٧ . مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية .

- (١٣) نتفق مع الطماوى على أن عنوان هذا الكتاب غير دقيق، وفى أن العنوان الوارد فى النسخة الفرنسية أكثر دقة وهو "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨".
- (١٤) محمد صبرى السورى : كتاب القناة، أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨ دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧ . ص ٣-٥ .
- (١٥) أحمد حسين الطماوى: صبرى السورى، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (١٦) أحمد حسين الطماوى: بيلوجرافيا أعمال السورى، ص ٢٥ - ٢٦ (نقلًا عن مقالات السورى ١٩٢٦. ١٩٣٠).
- (١٧) محمد صبرى السورى: الثورة المصرية، ج(١)، ص ٢٩ نص رسالة "أولار".
- (١٨) محمد صبرى السورى: تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوروبى، مطبعة مصر، ط (٥) ١٩٣١ . ص ٧-٨ .
- (١٩) راجع مقدمة السورى لكتاب الثورة الفرنسية ونابليون، دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .
- (٢٠) فتحى رضوان: أفكار الكبار، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨. ص ٢٧٣ .
- (٢١) محمد صبرى السورى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، مطبعة مصر ١٩٤٨ . ص ٦ .
- (٢٢) ترجمها ونشرها فى دار المعارف عام ١٩٦٥ تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢".
- (٢٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السورى، ص ٧٨ .

نشأة الروح القومية المصرية

(١٨٨٢ - ١٨٦٣)

محمد صبرى السوربونى

إهداء المؤلف

إلى منسوب مصر الجليل
صاحب السعادة محمود فخري باشا
تقديراً من المؤلف

مقدمة

يتعرض المؤرخ - الذى يدرس تاريخ مصر الحديثة - للدخول فى متاهة كبيرة تتشابك فيها أكثر الأحداث تعقيداً مع أكثرها حساسية .

وعندما نتناول بالدراسة عهد إسماعيل - الذى يعد مرحلة فاصلة فى تاريخ مصر - فإننا ندرك فوراً هذه الحقيقة لأن مسألة "الرأى العام" تتداخل مع "المشكلة المالية" ، "المشكلة المالية" تتشابك مع "عملية الإصلاحات" ، وتزداد كل هذه الأحداث تعقيداً مع وجود المشاكل الدولية والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

ولذلك ، كان علينا إبراز الأحداث بطريقة منهجية وتصنيفها وكتابة دراسة بسيطة وواضحة مستخدمين مصادر متفرقة وغير مكتملة الشكل ، كما حرصنا على ذكر التفاصيل التاريخية الدقيقة مع ربطها بالخط الأساسى لمجمل الدراسة .

ولم يكن هذا الحرص هو كل شيء ، بل حرصنا أيضاً - غاية الحرص - على ملء الفجوات الموجودة فى تلك الفترة والتي تظهر فى جميع الدراسات المصرية والفرنسية والإنجليزية . ولكى نتوصل إلى هذه الغاية ، كان لابد لنا من البحث عما لم يسبق نشره والذى يحرص الناس على كتمانها . إن ذكريات عرابى باشا - والتي لم تطبع بعد - [١] قد ألفت الضوء على الدور الذى لعبه بعض رفاقه - ولكن "ذكريات" محمد عبده - وهى أيضاً لم يسبق نشرها - [٢] قد قدمت لنا تحديداً خدمات لا تُقدَّر بثمن :

[١] نشرت مذكرات عرابى تحت عنوان "كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية، المشهورة بالثورة العربية فى عامى ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريين ، وفى عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديين" ، فى العددين ٢٣ و ٢٤ (شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٥٣م) من سلسلة كتاب الهلال - الناشر دار الهلال - القاهرة . وقدم الجزء الأول الرئيس اللواء محمد نجيب . والجزء الثانى تقديم طاهر الطناحى [المترجم] .

[٢] نشرت تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده" - عرض وتعليق طاهر الطناحى - دار الهلال - دت [المترجم] .

فالشـيخ محمد عبده واحد من أعظم رموز الإسلام في القرن التاسع عشر، وهو - أيضاً - أكبر مصلح اجتماعي مصري، وكان لديه حسٌّ مرهفٌ "بالتطوُّر" على أعلى درجة. وهذا "التطوُّر" نَعْنَى به عملية تَغْيِيرُ الشعب تَغْيِيراً داخلياً وبطبيعياً تكون نتائجه الدائمة أقوى وأخصب من الثورة الفجائية والوقتية.

لقد كان عرابي باشا يمثل الجانب العسكري في ثورة سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢، ولكنه ظل غريباً عن الحركة الثقافية التي سبقت هذه الثورة، تلك الحركة التي كان محمد عبده وأستاذه زائع الصيت - جمال الدين الأفغاني - هما من بدأها فعلاً منذ سنة ١٨٧١م. ولهذا السبب؛ فإن "ذكريات" محمد عبده ربما تكون هي الوحيدة التي تسرد تفاصيل دقيقة - وبحياد بالغ - عن وقائع مرَّ عليها زمن طويل.

إن عرابي ومحمد عبده قد كتبا ذكرياتهما بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث، وأرادا - بشكل أساسي - تحديد عدد من النقاط التاريخية وبعض الأحداث العظيمة والتواريخ المهمة. ولذلك، فإن "الذكريات" لا تُمثل لنا أهمية حقيقية إلا إذا أكدتها التفاصيل الأساسية.

وبناءً على وجهة النظر التي تهمنا، فإن الصحافة يجب أن تكون هي المصدر الأساسي لهذه التفاصيل، خصوصاً الصحافة المصرية المكتوبة باللغة العربية، لغة البلاد: فمنذ سنة ١٨٧٧م، أي قرب نهاية عهد إسماعيل، ظهرت في مصر جرائد للمعارضة. والمجموعات الأولى لهذه الجرائد المعارضة غير موجودة حالياً لا في مكاتب القاهرة العامة ولا في مكاتب الجرائد التي ما تزال تصدر منذ ذلك التاريخ. ولكن كان من حسن حظنا أن عثرنا على بعض هذه المجموعات النادرة لدى بعض الأفراد ولدى بعض العائلات العريقة.

ونعتقد أننا استطعنا تقديم صورة كاملة - بقدر الإمكان - للقارئ عن هذه الفترة من التاريخ، وهي الفترة التي تتناول - أساساً - عهد إسماعيل والثورة المصرية (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٨٢ م)، وذلك بفضل: هذه "الذكريات" والجرائد التي صدرت باللغة العربية، وجريدة Le Progrès Egyptien من سنة ١٨٦٨ حتى سنة ١٨٧٠ (توجد

منها مجموعة فى "دار الكتب المصرية" بالقاهرة)، والجرائد الفرنسية والإنجليزية (التي كان لها مراسلون خصوصيون فى مصر)، وكذلك الكتابات المليئة بالملاحظات (التي كتبها بعض المؤلفين أو الرحالة) ، وأيضاً بفضل الذكريات الدقيقة التي رواها لنا بعض الأحياء الذين سألناهم عن تلك الفترة التي عاصروها .

وتُعدّ هذه الفترة فترة مهمة جداً فى تاريخ مصر المعاصرة إذا نظرنا إليها من منطلقين ، أولهما : بدايات تكوين الروح القومية المصرية ، والثانى هو : بدايات تدخّل فرنسا وإنجلترا فى الشؤون الداخلية لمصر والذي أدّى إلى الاحتلال الإنجليزي لها .

ويجب علينا - بل ويسرنا - أن نشكر السادة : طلعت حرب بك (مدير بنك مصر) ، والشيخ رشيد رضا (صاحب مجلة "النار" وأحد حوارى محمد عبده)، ويوسف بك المويلحى (ابن عبد السلام المويلحى بطل أول حركة دستورية فى مصر) ، وعبد السميع عرابى أفندى (ابن عرابى باشا) . كما أتقدم بالشكر لاثنتين من كبار الموظفين قُضلاً عدم ذكر اسميهما وقُدماً لنا وثائق تُعدّ من أفضل الوثائق التي ساهمت فى تأريخ تلك الفترة .

وأخيراً ، أقدمُ عرفانى بالجميل لأساتذتى السابقين فى جامعة السوربون، خصوصاً أستاذى الجليل المسيو إميل بورچوا (Emile Bourgeois) الذى وجّه أبحاثى وساعدنى بخبرته الثرية على إنجاز هذه الدراسة .

تمهيد

الشعب المصرى شعب عظيم ذو تاريخ عريق ، وقد تحدد نمطه القومى الخاص به منذ أقدم العصور ، ووصل إلينا عبر القرون ، وساهم فى كل مظاهر التحول دون أن يفقد مميزاته الخاصة به ولا ملامحه الأساسية . والمصرى الحديث لم يكن "عربياً" ولكن "تم تعريبه" لأنه ورث لغة العرب ودينهم . وهو الإنسان نفسه الذى وجد منذ عدة آلاف من السنين على الأرض نفسها .

ونحن نعرف - الآن - أن "الفلاح" ^[١] الحالى يمثل العنصر الغالب والأساسى للجنس المصرى ، ونعرف - أيضاً - أن أغلب الطبقات العليا - التى تكونت منذ عهد محمد على - قد خرجت أساساً من الشعب ، أى من الفئات المحلية الخالصة.

ومن المفيد دراسة تطور النمط القومى وقدرته على الاستيعاب والمقاومة على مرّ العصور ، والتى بدأت منذ غزوات "الرعاة" ^[٢] وصولاً إلى نضاله الرائع ضد الفرس ^[٣] . ويُعدّ العصر الإغريقى / الرومانى ، الذى يبدأ منذ سنة ٣٣٢ ق.م بمثابة فترة حاسمة فى تاريخ مصر القديمة : فالبلاد كانت مُستنزفة نتيجة للصراعات الطويلة ، كما عمل

[١] بالعربية فى النص الفرنسى [المترجم] .

[٢] 'حقاو خا سوت' HkAw-xAswt (حكام البلاد الأجنبية) : اسم أطلقه المصريون القدماء على جموع القبائل والشعوب الآسيوية التى غزت مصر - لأول مرة فى تاريخها - واحتلت شمال ووسط البلاد بين سنتي ١٧٨٥ و ١٥٨٠ ق.م تقريباً . وبدأ الفرعون كامس حرب التحرير ضدهم منذ سنة ١٦٠٠ ق.م وطردهم من مصر الوسطى . واستكمل الفرعون أحمس طردهم من مصر كلها ومن جنوب فلسطين حوالى سنة ١٥٨٠ ق.م [المترجم] .

[٣] احتل الفرس مصر مرتين : بين سنتي ٥٢٥ و ٤٠٤ ق.م . وبعد فترة استقلال قصيرة، احتلوا مرة أخرى حتى طردهم الإسكندر الأكبر منها سنة ٣٣٢ ق.م [المترجم] .

الرومان - بمهارة - على خنق الشعور الوطنى وسحق أبسط محاولة لمقاومتهم . لقد كانت مصر تُعدُّ بمثابة ضيعة خاصة للإمبراطور الرومانى ، فُرضت عليها الجزية ، وكانت مجبرة على تزويد روما بالقمح وعدّها الرومان بمثابة شونة غلال روما .

ويُعلق المستر ج. ج. ميلن (J. G. Milne) على ذلك الوضع قائلاً: "ويسبب هذا الفقر ، تَفَشَّتْ اللامبالاة التى قابل المصريون بها كل تغيير فى بلادهم؛ وتجلّى غيابهم التام عن أى محاولة للمشاركة فى إدارة الدولة أو الكنيسة . لقد تدهور حالهم لدرجة أن الخلافات الدينية لم تستطع إيقاظهم" (١) .

لقد حافظ الكهنة المصريون على تقاليد مصر الفرعونية ، ولكن عندما قرر ثيودوس [٤] فى سنة ٣٨١ م (أى سنة ٢٤١ قبل الهجرة النبوية) إلغاء الدين الوثنى القديم وإغلاق المعابد ، فإنه قضى بذلك نهائياً على مصر القديمة ؛ فمنظومتها من الأخلاق والأفكار كانت قد بدأت تتحلل . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح المصريون - الذين اعتنقوا المسيحية - يُطلق عليهم اسم "الأقباط" .

وظلت المسيحية هى الدين الرسمى للبلاد طوال ٢٥٩ سنة ، منذ سنة ٣٨١م حتى سنة ٦٤٠ م . أما اللغة الوطنية التى حملت أدباً عظيماً - أى "كنزاً" مشتركاً من المشاعر والأفكار - فقد أُلغيت بشكل عملى لأنها خضعت لتغيرات عميقة فى الشكل، لى تقترب من اللغة اليونانية . وهجر المصريون التدوين بالخط الهيروغليفى الصعب والذى كانت أشكاله تُذكّر المسيحيين بالعبادات الوثنية القديمة.

ونستطيع وصف الحقبة المسيحية ، فى الشرق ، بأنها حقبة تاريخية حزينة تتسم بالحروب الأهلية والاضطهادات الدينية والخلافات المذهبية والعقائدية . أمّا تفشى المجون والفجور والانحلال الأخلاقى ، فقد كان مجرد تقليد لما يجرى فى بيزنطة .

* * *

[٤] ثيودوس الأول (أو الأكبر) : إمبراطور رومانى (٣٧٩ - ٣٩٥ م) . آخر من حكم الإمبراطورية الرومانية الموحدة . قام بتقسيم الإمبراطورية بين ولديه . فى عهده أصبحت المسيحية هى الديانة الرسمية للدولة . حارب الأديان الوثنية وأمر بإغلاق معابدها [المترجم] .

وعندئذ ظهر للعالم النبی محمد صلی الله علیه وسلم ، مؤسس دین جدید . وكان الحكم البيزنطي قد أرق مصر وجعلها ممزقة بسبب الصراعات بين أنصار المذهبين: الأقباط (أو اليعقوبيين) [٥] والروم (أو الملكانيين) [٦] . ولذلك ، كانت مصر تنتظر العرب لكي ينقذوها مما هي فيه ؛ وفي سنة ٦٤٠ ، فتح عمرو بن العاص مصر .

ولفترة طويلة ، كانت إدارة العرب لمصر سبباً في رخائها المادي . وباستثناء أقلية من المصريين ظلت مسيحية ، فإن أغلبية الشعب المصري قد اعتنقت الإسلام . وفيما يتعلق باللغة ، فإن العرب الفاتحين قد احتقروا لغات الشعوب المغلوبة ، وفرضوا عليهم - بالقوة - تعلم اللغة العربية . وهذا الإجبار أصبح قانونياً عندما منع الخليفة الوليد الأول استخدام اللغة اليونانية في الإمبراطورية العربية ، في نهاية القرن الأول الهجري . وبدءاً من ذلك التاريخ ، أصبحت اللغة العربية لغة عالمية (٢) .

ومنذ ذلك العهد ، يبدأ تاريخ مصر الحديثة ، فهي عربية بلغتها ودينها وثقافتها إلا أنها حافظت على هويتها المصرية؛ لأن العرب - الذين استقروا في مصر - لم يتجاوز عددهم المائة ألف نسمة . وهذا التداخل - غير المتجانس - ربما كان هو الأخطر من نوعه الذي تعرضت له البلاد في فترة الانحطاط الطويلة التي مرت بها ، ولكنه لم يخل بالتجانس العرقي في مصر .

وكانت لدى العرب نية الاحتفاظ بفتحهم الجديد ، ولذلك أرسل الخلفاء المسلمون الولاة لحكم مصر ومعهم ما يشبه الحرس البريتوري [٧] ، وحرص الخلفاء على تغيير الولاة بشكل مستمر؛ لكي لا يطمعوا - نتيجة لطول فترة ولايتهم عليها - في استغلال نفوذهم فيعلنوا استقلالهم عن الخلافة . ومن ناحية أخرى ، فإن الخلافات المذهبية ، والتغيير المستمر للأسر الحاكمة في دولة الإسلام قد ترك مصر نهياً للحروب الداخلية

[٥] اليعقوبيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح [المترجم] .

[٦] الملكانيون : مسيحيو الشرق الذين يؤمنون بالطبيعة المزدوجة للسيد المسيح حسب تعريف مجمع خلقيدونيا سنة ٤٥١ م ، الذين اعتنقوا مذهب بيزنطة [المترجم] .

[٧] الحرس البريتوري : هو الحرس الخاص للإمبراطور الروماني [المترجم] .

والعداوات الدائمة . وهكذا ، فإننا نجد الأمويين قد استولوا على السلطة (سنة ٦٣٥ م) ، ثم أزاحهم عنها العباسيون (سنة ٧٥٠ م) ، ثم جاء الطولونيون (سنة ٨٦٩ م) ، فالفاطميون (سنة ٩٦٨ م) . وأسس جوهر الصقلي - وهو أحد قادة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي - عاصمة جديدة أسماها "مصر القاهرة" (فى سنة ٣٥٩ هـ = ٩٧٠ م) . وفى عهد آخر حكام هذه الأسرة، أصبح العسكر الأتراك هم أصحاب السيادة المطلقة على الإمبراطورية .

وفى سنة ١١٧١م ، استولى الأيوبيون - بقيادة صلاح الدين - على السلطة فى مصر وأعلنوا استقلالهم بها . وكان الملك الصالح هو آخر ملوك الأسرة الأيوبية بعد أن قتله قادة جيشه . وبدأ حكم المماليك ، وهم العسكر المكثفون بحماية السلاطين، ولكنهم كانوا أمراء محاربين ومثيرين للفتن . وكانت قوات المماليك تتكون من أرقاء من الشركس تم عققهم ، وكانوا يتحاربون باستمرار للوثوب إلى السلطة.

وفى سنة ١٥١٧م (سنة ٩٢٣هـ) ، هزم السلطان سليم الأول العثماني المماليك الشراكسة ، واستولى على مصر التى أصبحت ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية.

ولكى يحكم الأتراك سيطرتهم على البلاد ، قاموا بتقسيم مصر إلى "ولايات" أو "باشاليك" يحكمها ٢٣ "بك" تم اختيارهم من بين المماليك الخاضعين لسلطة "الباشا" الذى ترسله الأستانة بصفته حاكما على ولاية مصر . ولكن "الباشا" - فى واقع الأمر - كان رهينة لدى المماليك ، خصوصاً بعد تمرد على بك الكبير، وعاد المماليك - مجدداً - ليصبحوا الحكام الفعلين للبلاد . وفى تلك الفترة، سقطت مصر فريسة للصراعات الدامية التى كانت تنشب بين فرق المماليك ، وفريسة للقهر والجهل والبؤس. هكذا كان نظام الإقطاع فى مصر .

تلك كانت حالة مصر عندما غزتها الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨م. ثم انتهى الاحتلال الفرنسى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٠١ م . ولكنه ترك نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنهضة المصرية . لقد سحق نابليون بوناپرت فرسان المماليك، وبذلك يكون قد سهّل مهمة محمد على الذى أبادهم بعد ذلك وقضى على رؤسائهم. وهكذا استطاع إقرار

الأمّن والسلام . كما أن الجلسات العلنية للمجمع والمسارح والمصانع والمطبعة والجرائد (التي أسسها الفرنسيون) كانت كلها بمثابة إلهام حقيقى للمصريين.

لقد لخص مؤرخ معاصر لتلك الفترة ، هو عبد الرحمن الجبرتى ، انطباعاته عن جلسة حضرها فى "المجمع المصرى" قائلاً : "وعرضوا لنا تجارب أخرى مدهشة لا تسعها عقول أمثالنا .." وأخيراً ، فإن هذه الحملة قد وضعت أسس الصداقة المصرية / الفرنسية . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت مصالح فرنسا تهتم بمصير مصر عاطفياً (أى بواسطة التقاليد والذكريات) وبسبب مصالحها المادية المتزايدة فيها. وباختصار، فإن الحملة الفرنسية قد أرسّت فى مصر بداية حركة للتحرر والمدنية^(٢).

* * *

ولحسن حظ مصر ، فقد كان هناك رجل استوعب الدرس العظيم لهذه الحملة وأعطى مصر القيادات اللازمة لإدارة الأمة الحديثة ، هذا الرجل هو : محمد على. لقد كان محمد على ألبانياً ، وتميز فى أثناء القتال ضد نابليون ، ثم استطاع أن يكسب ثقة السلطان وعلماء الدين فى القاهرة الذين انتخبوه لمنصب "باشا مصر" (سنة ١٨٠٥ - ١٨٠٦ م) . إن تاريخ محمد على معروف تماماً ولكننا نريد فقط أن نُذكّر القارئ بخطوطه الأساسية . لقد وجد الباشا الجديد مصر فى حالة انحطاط تام: معنوياً ومادياً . ولكنها - فى المقابل - قدمت له ميزة هامة ، ألا وهى ميزة التجانس الذى تمتعت به بفضل وحدة اللغة والدين والجنس ، والوحدة الجغرافية.

ومنذ عهد عمرو بن العاص ، لم تحظ مصر لا بحكومة ولا بأسرة حاكمة من أهل البلاد تتوحد مصالحهما مع مصالح الشعب المصرى . ولذلك ، لم توجد حكومة لديها إرادة للإصلاح فتبادر لإنقاذ الأمة من الفوضى والتناقص المستمر فى عدد السكان (بسبب الوبس والفوضى) ، أو تحمى "هبة النيل" من الصحراء التى تهددها ،

أو تنتشل شعباً بأكمله من بين براثن الجهل . لقد كان القليل من العلم - الذى تَبَقَّى -
حكراً على علماء الأزهر فى القاهرة .

ويقول نابليون فى "مذكراته" : "عندما نقرأ بدقة تاريخ الأحداث التى مرّت
بمصر منذ مائتى عام ، يتبين لنا أن السلطة كانت حكراً على ١٢ ألف مملوك .
فلو كانت السلطة قد تركّزت فى يد باشا واحد يتم اختياره من بين سكان البلاد
(مثل باشا ألبانيا) ؛ لقامت إمبراطورية عربية تتكون من أمة متميزة تماماً لها
فكرها ومعتقداتها وتاريخها ولغتها . وهذه الإمبراطورية (التي كانت ستضم
مصر والجزيرة العربية وجزءاً من إفريقيا) كانت ستحظى بالاستقلال مثل
مملكة المغرب" .

وطمح محمد على طموحاً كبيراً فى تكوين أسرة حاكمة وتأسيس دولة عظمى
مستقلة ؛ ففي الفترة الأولى من حكمه ، حاول إنشاء إمبراطورية عربية لصالحه
ولصالح أسرته ، فقام بشن حروب عديدة ظافرة ضد تركيا فى سوريا وآسيا الصغرى
منها - على سبيل المثال - انتصاره الشهير فى موقعة قونية سنة ١٨٣٢م . ولكن أهم
ما يميز عبقرية محمد على هو أنه أدرك وجود علاقات تربط ما بين إنشاء جيش
عصرى وبين مختلف الأسس التى تُكوّن الدولة القومية .

ولإنجاز هذا المشروع القومى بما يتفق مع آماله ، فإنه قرر أولاً - وقبل كل شيء -
أن هذا الجيش يجب أن يكون جيشاً مصرياً . وبعد موقعة قونية ، اهتم محمد على
- مع الكولونيل سيف -^[٨] بتكوين جيش من "الفلاحين"^[٩] لأول مرة منذ سيطرة

[٨] الكولونيل دى سيف Octave Joseph de Seves : كولونيل فرنسى ولد فى ليون سنة ١٧٨٨ م وتوفى
بالإسكندرية سنة ١٨٦٠ م . كان من قادة جيوش نابليون بونابرت . بعد هزيمة الإمبراطور ثم تسريحه من
الجيش الفرنسى سنة ١٨١٥ م فالتحق بخدمة محمد على سنة ١٨١٦ م . أنشأ الجيش المصرى الحديث
على الطريقة الأوروبية . حصل على رتبة اللواء ولقب باشا . أشهر إسلامه وأصبح اسمه سليمان باشا
الفرنساوى [المترجم] .

[٩] بالعربية فى النص [المترجم] .

الإغريق على مصر (لأن الإغريق استبدلوا الفلاحين المصريين بجنود أجنبية للدفاع عن البلاد) . ويعلق كلوت بك (Clot Bey) قائلاً : " كانت النتائج العامة لتكوين جيش نظامي مفيدة جداً لمصر . فأولاً : جعل الجيش البلاد تعتاد على نظام صارم لم تكن تعرفه ؛ فحتى ذلك الوقت ، لم تكن مصر تعرف سوى الفوضى . وكانت بمثابة فريسة وقعت بين براثن القوات التركية والألبانية المكوّنة من عسكر غير نظاميين وغير منضبطين مُثيرين للفتن ومتعسفين .

لقد أرسى الجيش قواعد الوحدة والتسلسل القيادي والنظام حيث كان كل شيء أخذاً في التحلل والضعف . وأعدَّ الجيش البلاد لكي تنشأ فيها روح قومية وتستعيد - مجدداً - عزتها وثقتها في نفسها ، وهي مشاعر وأحاسيس ضرورية للأمة المستقلة" (٤) .

وبفضل هذا الجيش المصري ، استطاع إبراهيم باشا - ابن محمد علي - هزيمة الأتراك في موقعة "نزيب" - سنة ١٨٣٨م - واستعد للاستيلاء على إسطنبول؛ ولكن القوى الأوروبية - بتحريض من بالمرستون [١٠] - أوقفت المسيرة الطافرة للجيش المصري ، وفرضت على محمد علي "معاهدة سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١م" الشهيرة التي ضمنت لأسرته وراثته عرش مصر ، وكُرِّست استقلالها الذاتي في إدارة البلاد ، وأُرسَتْ الميثاق الأساسي الذي قامت عليه مصر الحديثة.

وأراد محمد علي أن يجعل الجيش المصري مستغنياً عن الخارج ، فعمل على تزويده بكل ما يحتاجه من إنتاج مصر نفسها ، وبدأ - رويداً رويداً - في تطوير جميع الموارد المعنوية والمادية للبلاد ، واستخدم الأجانب بصفة مُعلّمين مؤقتين.

[١٠] بالمرستون Palmerstone : سياسي بريطاني من المحافظين ، أصبح وزير خارجية بريطانيا من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٤١ ، ومن سنة ١٨٤٦ حتى سنة ١٨٥١ ، ثم رئيساً للوزراء من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٥ . اتصفت مواقفه في السياسة الداخلية والخارجية بالحمز والصلابة ضد معارضيهِ . تصدى لسياسات فرنسا وبروسيا والقوى الجرمانية وعمل على إفشالها [الترجم] .

وكان نابليون قد ذكر : "أن مصر ستفقد ثُلث أراضيها الزراعية إذا استمرت الإدارة الملكية على ما هي عليه في العشرين سنة القادمة"، وأراد محمد على أن يجعل الريف ينعم بالرخاء ، كما أراد تهيئة الظروف لزيادة عدد السكان ، فأمر بشق القنوات ، وبناء القناطر الشهيرة ، وإنشاء نظام عظيم للرى ، وإدخال زراعة القطن الذى يمثل الثروة الأساسية لمصر حتى يومنا هذا .

وكرّس محمد على جهوده لتنظيم البلاد اقتصادياً وإدارياً وثقافياً ، وانتشالها من فوضى القرون الوسطى ، ووَضَعها في مصاف الدول الحديثة ، فأدخل إلى مصر العلوم والصناعات الحديثة ، وأنشأ - مثلاً - فى القاهرة أول مصنع للنسيج وأربعة مصانع للغزل ، وأنشأ عشرة مصانع أخرى فى الدلتا وثمانية فى الصعيد. وظهرت صناعات جديدة كان من أهمها : صناعة الجوخ والحبال والسجاد والروائح العطرية والشموع إلخ إلخ ... كما أنشأ مصانع للزجاج والورق والصابون، وصب المدافع وصناعة الأسلحة ، ومسبك وورش للصناعات المعدنية ^(٥) .

وهكذا ، فإننا نجد أن محمد على قد أراد أن يهيئ للبلاد كل الوسائل التى تمكنها من التحرر من نير الاحتياج للصناعات الأجنبية لدرجة أنه أنشأ فى الإسكندرية ترسانة عظيمة لتزويد البحرية المصرية باحتياجاتها . وكانت هذه الترسانة تحت إدارة سيريزى بك (Cérisy Bey) . ويعلق كلوت بك على ذلك قائلاً: "إن تعليم العرب (المصريين) قد أتاح الاستغناء - تدريجياً - عن أغلب الأوربيين. وفى الآونة الأخيرة ، يقوم العمال المصريون بتصنيع كل شئ. ولم يتبق سوى بعض المعلمين الذين يراقبون استخدام المواد ... بينما يصنع العرب (المصريون) كل شئ فى ترسانة الإسكندرية التى تستطيع منافسة جميع ترسانات العالم، وتبرهن - بشكل واضح - على ما يمكن الحصول عليه من هؤلاء العمال. وليس بمقدور الأوربيين العاديين أبداً تقديم نتائج مبهرة مثلهم فى نفس الفترة الزمنية"^(٦).

وأمر محمد على - أيضاً - بإنشاء المدارس ، وإرسال بعثات مصرية إلى إيطاليا بشكل خاص وإلى فرنسا . ولا يسعنا هنا إلا أن نسجل - بمزيد من التقدير - بُعد

النظر الذي ألهم فرنسيين في تلك الفترة مثل : المسيو جومار (Jomart) [١١] المهندس السابق الذي اشترك في "جيش الشرق" [١٢] ، وهو الذي كتب إلى قنصل فرنسا في الإسكندرية لكي يستكمل أبحاثه العلمية التي بدأها مع الحملة الفرنسية. وكان جومار يهدف إلى ربط مصر بفرنسا برباط من العرفان بالجميل إذا قدمت فرنسا لمصر وسائل التعليم والتطوير الروحي. وتم تنفيذ هذه الخطة في سنة ١٨٢٨م عندما أسند إليه والى مصر الإشراف على أول بعثة مصرية كانت تضم ٤٤ طالباً. وتخرج العديد من الشبان من المدارس الفرنسية بعد حصولهم على شهادات عليا ودرجات الدكتوراة في العلوم والطب والصيدلة .

وهناك أيضا كلوت بك الذي أنشأ مدرسة الطب - سنة ١٨٢٧ - في "أبي زعبل" . وفي سنة ١٨٢٦ م ، وجه رسالة إلى صاحب السعادة عثمان نور الدين بك (أحد قادة الجيش المصري) بخصوص إنشاء مدرسة للطب ، جاء فيها : "لكي تستمر هذه المؤسسات النافعة ، فإنها يجب أن تكون مؤسسات قومية مستغنية عن مساعدة الأجانب ، فمصالح الأجانب وأهواؤهم - مع ألف سبب آخر مختلف - قد تجبرهم على العودة إلى بلادهم ... ولذلك ، يجب إيجاد أطباء ومدرسين من بين طبقات السكان المحليين فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الوسيلة هي الوحيدة لبلوغ الهدف العظيم للحضارة وخلق رجال مخلصين بحق لمصالح الأمة" .

وبعد إنشاء هذه المدرسة ، توالى إنشاء مدارس غيرها بلغ عددها ٤٠ مدرسة ابتدائية في الدلتا و٢٦ في الصعيد ، كما تم إنشاء مدرستين تجهيزيتين ومدارس مخصصة للهندسة والمدفعية والفرسان .

[١١] جومار Edme François Jomard : يوجد خطأ هجائي في كتابة اسم هذا العالم في النص الفرنسي فاسمه هنا ينتهي بحرف (T) ، والصحيح أن يكتب بحرف الـ (D) . وهو مهندس وجغرافي وعالم آثار فرنسي (١٧٧٧ - ١٨٦١) . اشترك في الحملة الفرنسية على مصر . كان عضواً في "اللجنة العلمية" و"المجمع المصري" (١٧٩٩ - ١٨٠١) . اشترك في تأليف فصول من كتاب "وصف مصر" [المترجم] .

[١٢] جيش الشرق L' armée d' Orient : اسم أطلق على "الحملة الفرنسية" على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) [المترجم] .

وبفضل هذه البعثات والمدارس ، وتشجيع الصناعة والزراعة ، واستتباب النظام والاستقرار ، والانتصارات العسكرية (التي كان لها تأثيرها على روح الشعب) ، بفضل ذلك كله؛ استيقظ "الشعور القومي" ، وبدأت تتشكل طبقة متوسطة جديدة أخذت - ببطء - تحل محل الطبقة الأرستقراطية التركية ذات الامتيازات، وبدأت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة تقود هذا الشعور القومي الجديد .

وربما نستطيع توجيه اللوم لحمد على؛ لأنه لم يجعل حركة التحول الاجتماعي هذه تتم بشكل أسرع مما تمت به؛ لأنه اهتم أساساً بالفتوحات وبتوسيع رقعة ملكه . وأياً كان الأمر ، فإن المشروع الكبير - الذي قام به "هذا المغامر العبقري" - قد هزَّ مصر النائمة وأيقظها ومهدَّ الطريق لمن جاءوا بعده . وفي نهاية عهد محمد على ، زاد عدد السكان أكثر من الضعف ، أمَّا التجارة ، فقد زادت بنسبة ستة أضعاف عما كانت عليه في بداية ولايته .

وتوفي محمد على في سنة ١٨٤٩م بعدما جعل مصر تقوم بدور القوة العظمى "لفترة محدودة" حسبما يقول المسيو دي فريسينييه (De Freycinet) [١٣] .

وفي الفترة الزمنية التي تفصل عهد محمد على عن عهد إسماعيل ، حكم مصر ثلاثة من الولاة ، هم بالترتيب :

١ - إبراهيم باشا : الذي حارب الأتراك وانتصر عليهم في حياة والده، ولكنه لم يتول الحكم سوى ستة أشهر فقط .

٢ - عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤م) : في عهده توقف مشروع محمد على الحضارى بسبب ممارسة عباس لسياسة استبدادية مجردة من العظمة.

[١٣] دي فريسينييه (1828 - 1923) Charles Louis de Saulces de Freycinet : سياسى فرنسى كان مساعدا لجامييتا . أصبح رئيساً لمجلس الوزراء في سنوات: ١٨٧٩ و ١٨٨٢ و ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . ألف كتاب "تكريات" . انتخب عضوا في الاكاديمية الفرنسية منذ سنة ١٨٩١ [المترجم] .

٣ - سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣م) : كانت سياسته تتصف بالحكمة وبرهن على رغبته في القيام بإصلاحات تدريجية . ولما كان محمد على قد استنزف السكان بفرض ضرائب متتالية عليهم ، كما فرض عليهم التجنيد الإجبارى (الذى حرم الزراعة من الكثير من الأيدي العاملة) طوال فترات حروبه العديدة، فقد جاء سعيد ، وحدد الوعاء الضريبي على أسس عادلة، بل وأعفى القرى من سداد الضرائب المتأخرة وأسقطها عنها. ولتشجيع حرية التجارة ؛ ألغى سعيد باشا الرسوم والجمارك الداخلية (هذه الضرائب الجائرة التى كانت تعرقل حركة التجارة). أمّا فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، فقد قرّر سعيد أن يحفظ للجيش صفته القومية؛ فطرد الجنود الأجانب الذين أتى بهم عباس، واختصر مدة الخدمة العسكرية ، وألزم الجيل الجديد من الشبان بأداء الخدمة العسكرية بلا استثناء .

لقد كان سعيد باشا يحب الفلاحين بصدق وكان يتعامل معهم بإنسانية لأنه - هو نفسه - قد تربى مع أبناء الشعب . وفى سنة ١٨٣٨ م ، تحدث المسيو مونجين (J. Menjin) عن هذا الأمير الشاب قائلاً : "لقد تربى فى البحر؛ لأنه كان مقررا له أن يصبح قائدًا بحرياً . وأبدى هذا الشاب كفاءة خاصة فى وقت مبكر ، وكان مُحاطاً بأطفال من سنه تم اختيارهم جميعاً من بين أبناء الطبقة الشعبية ، وكان يأكل ويتربى مثلهم . وهو فى هذا يشبه الفرعون سيزوستريس [١٤] الذى أحاطه والده الفرعون برفاق مصريين من جميع الطبقات الاجتماعية ولدوا فى نفس يوم ميلاده. وفى جميع الحملات الحربية التى قادها سيزوستريس ، كان رفاقه شجعاناً ومخلصين له".

[١٤] سيزوستريس Sésostris : تحريف يونانى للاسم المصرى القديم "سنوسرت" الذى حمل عدة فرائعة من الأسرة الثانية عشرة (الدولة الوسطى). لم يحدد الكاتب هنا أنهم يقصد، ولكننا نعتقد بأنه يقصد "سنوسرت الثالث" (١٨٧٨ - ١٨٤٣ ق.م تقريباً) الذى بسط سيطرة مصر على البحر الأحمر وفلسطين وسوريا وكريت . كان مثالا للفرعون الفاتح وقلده من حكموا بعده . وقد تم تأليه فى الدولة الحديثة [المترجم] .

وكان سعيد باشا يكره الأتراك فكان يحل المصريين مكانهم - تدريجياً - في المناصب الإدارية العليا ، بل وأعطى الفلاحين الأراضي التي كانت ما تزال ملكاً للدولة ، وسمح لهم بالتصرف بحرية في محاصيلهم ، ورفض مبدأ الاحتكار وفرض الضرائب العينية عليهم . ويقول المسيو بول ميرويو (Paul Meruau) معلقاً على هذه الإجراءات : "إن الإصلاح الذي قام به سعيد باشا - في نظام ملكية الأراضي الزراعية وزراعتها - يساوى في أهميته أهمية الثورة الاجتماعية . إننى أعتقد أنه لا يوجد حافز - يدفع للتحويل الروحي والتقدم لدى الشعوب - أقوى من حافز الملكية"^(٧) ، وعندما قام سعيد باشا بهذه الإصلاحات ، ومنع عودة المظالم ، ووضع لوائح دقيقة ، فإنه وضع حداً للظلم والرشوة ومحاباة الأقارب التي كان يمارسها موظفو الأقاليم وشيوخ القرى الذين كانوا - فى عهد محمد على - يبتزون الفلاحين باسم السلطة .

وفى الدراسة القيِّمة التى كتبها المسيو ميرويو ، تحدث عن الليبرالية فى بلاد الغرب وذكر بحق : " ولكن فى بلاد الشرق ، فإن الأفكار تتخذ شكلاً مختلفاً تماماً : فلا بد أن تكون لدى الشخص كفاءات غير معتادة لكى يستطيع - مع أفضل الدروس - أن يسمو فوق المستوى العام للمبادئ المتفق عليها فى هذا المجتمع القدرى الذى تم تنظيمه لكى يظل - لمدة طويلة - ساكناً وخاضعاً للطغيان فى أحط صوره ؛ ولهذا السبب ، فإن ظهور حاكم شرقى - واحد - يُبدى تشبعه بالمبادئ الليبرالية ، يُعدُّ برهاناً على سُمُو أفكاره سُمُوً عظيمًا . وفى هذه النقطة ، فإن محمد سعيد باشا يتفوق على أى أمير فى أوروبا . لقد سعى سعيد باشا - أكثر من كل من سبقوه بلا استثناء - لكى يُحرر رعاياه ، وعمل لصالح حضارة مصر ومدنيتها . إننى لا أعنى بكلمة "حضارة" هذه "الحضارة السطحية" (التمثلة فى "شتل" المؤسسات الأجنبية فى تربة غريبة عنها) والتى لا يفهمها أغلب السكان ، بل أعنى عملية التحسن العميق فى أحوال الشعب .

وكانت إصلاحات سعيد باشا بمثابة ثورة سلمية حقيقية فى مجال التغيير الداخلى لأحوال الشعب . لقد تطلَّب التجديد والتقدم ، وأفكار الحرية والمساواة ، قروناً

عديدة من الصراعات والثورات لكى تضرب هذه المبادئ بجذورها فى الأرض الأوربية. أما الشرق ، فقد كان يحتاج - أكثر من أوربا - لحكام وعظماء لديهم وعى بهذا التطور الخلاق . وعندما تجاهل إسماعيل باشا (خلف سعيد باشا) هذه الحقيقة، ومارس سياسة توسعية تفوق إمكانياته بكثير ؛ فإنه - بذلك - قد أضعف البلاد وأدى إلى ضياعها . وبالتأكيد ، فإن سعيد باشا لم يستكمل مشروع محمد على على نطاق واسع ولكن البلاد - فى عهده - نعتت بالسلام والرخاء . وبينما كانت البلاد تتمتع بالغنى ، فإن الدولة - على العكس - كانت فقيرة لدرجة الاستدانة بسبب كرم هذا الوالى الذى كان أول من فتح باب مصر على مصراعيه أمام المغامرين الأجانب ولصالحهم .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كان سعيد باشا هو الذى سمح - فى سنة ١٨٥٤م - لفردينان دى ليسيبس (Ferdinand de Lesseps)^[١٥] بحفر قناة السويس. إن هذه القناة - مع الدّين - كانا هما العاملان الأساسيين اللذين سيلعبان دوراً حاسماً فى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والقوى العظمى ، خصوصاً فرنسا وإنجلترا ، لقد كان الدور ضد مصالح مصر ونتيجة لخطأ إسماعيل .

[١٥] دى ليسيبس Ferdinand Marie , Vicomte De Lesseps : ديبلوماسى وإدارى فرنسى (١٨٠٥ - ١٨٩٤) . اهتم بمشروع "السان سيمونيين" بتوصيل البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق شق قناة تربط بينهما . أقيل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩ . استدعاه صديقه الوالى - سعيد باشا - إلى مصر سنة ١٨٥٤ . أنشأ "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية" . لعب دوراً أساسياً فى خداع أحمد عرابى وهزيمته. انتهت حياته بفضيحة "قناة بنما" سنة ١٨٨٩ . وأدين بتهمته خيانة الأمانة والنصب. حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامة ٣٠٠٠ فرنك [المترجم] .

هوامش المقدمة

(١) Roman Rule : A History of Egypt , London , 1898 .

(٢) Volney : Voyage en Egypte , 1786 .

(٣) نشرت "الجمعية الجغرافية الملكية" - مؤخرًا - وثائق لم يسبق نشرها تم جمعها من ملفات "الخارجية البريطانية" تحت عنوان "مصر المستقلة" ، مشروع سنة ١٨٠١ . وحسبما يقول المسيو جورج دوين (Georges Douin) في المقدمة ، فإن هذه الوثائق تُوضِّح "أن فكرة استقلال مصر قد نشأت تحت رعاية حملة بوناپرت مع بداية القرن التاسع عشر، وظهرت في روح المصريين منذ ذلك التاريخ. وجعل أحدهم - المعلم يعقوب القبطي - من نفسه ناطقًا بلسانهم ، ولكنه مات فجأة في شهر أغسطس سنة ١٨٠١ ، وهذا ما منعه من عرض هذه القضية والدفاع عنها أمام حكومات الدول الأوروبية" .

وعندما نُزِلَت الحملة الفرنسية على أرض مصر ، وضع يعقوب نفسه في خدمة الفرنسيين الذين قَدَّمُوا أنفسهم بصفتهم أصدقاء ويَشْرُوا بإنجيل جديد: "إنجيل الحرية" .

ويعد معاهدة تسليم القاهرة (٢٧ يونيو سنة ١٨٠١م) ، غادرها يعقوب مع الجيش الفرنسي وأبحر إلى فرنسا ، وركب مع الجنرال بيلليار (Belliard) - يوم ١٠ أغسطس - الفرقاطة الإنجليزية "باللاس" (Pallas) . ولكنه توفي إثر مرض ألمَّ به يوم ١٦ أغسطس. وقبيل وفاته ، صارح قبطان الفرقاطة الإنجليزي بمشاريعه التي تكشف عنها الوثائق التي عُثِرَ عليها مؤخرًا .

وكان يعقوب قد غادر مصر على رأس "فد مصري" يتكون من أعيان الأقباط. وكانت فكرته الأساسية هي أن يتجه إلى إنجلترا أولاً لأن هذه الأمة - حسبما يقول جورج دوين - هي التي من مصلحتها أكثر من أي قوة أخرى نجاح مشروع استقلال مصر. وفي الواقع، فإن إنجلترا كانت تُسيطر على البحار وتستطيع منع فرنسا من الاستيلاء على مصر. ولكن إذا حاولت إنجلترا نفسها الاستيلاء عليها، فمن المؤكد أنها ستصطدم - بدورها - بعداء أقوى قوة عسكرية في القارة الأوروبية (أي فرنسا) . إذن، فمصر المستقلة ستكون هي وسيلة احتواء هذين المتنافسين الطموحين ، مع وجود ميزة مؤكدة تنفرد بها إنجلترا تحسمها تجارتها البحرية ألا وهي : الاستفادة من منتجات هذه المنطقة الواسعة من إفريقيا ، والتي تُشكِّل مصر مدخلها الطبيعي. وإثارة حماس إنجلترا، ولضمان نجاح هذا المشروع، فقد كان "الوفا" ينوي عدم إبلاغ فرنسا لا ببدء هذه المحادثات ولا بالهدف من السفر إلى أوروبا . ولكن الوفاة الفجائية لرئيس الوفا - الجنرال/ المعلم يعقوب - في أثناء الرحلة ، وضَّعت نهاية مفاجئة لمشروع "التفاوض مع القوى الأوروبية بخصوص استقلال مصر" . لقد كان واضعو هذا المشروع يعتقدون أنه سيفشل إذا لم تشترك بريطانيا العظمى فيه .

Clot (A.B.) : Aperçu général sur l' Egypte , 2 Vol. , 1840. (٤)

(٥) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ، القاهرة ، سنة ١٩١٨ م .

Clot bey : Id . (٦)

Paul Merruau : L' Egypte contemporaine , 1840 - 1857, de Méhémet Ali à Saïd (٧)
Pacha . Paris , 1858 .

الفصل الأول

مالية الخديو والتدخل الفرنسي الإنجليزي فى شئون مصر

حظيت مصر ، فى عهد إسماعيل ، بالعظمة ولكنها - أيضاً - شقيقتُ بالبؤس فى المجالين: السياسى والاجتماعى ، بالضبط كما حدثَ لها فى عهد محمد على. ومنذ أن اعتلى إسماعيل سدة العرش فى سنة ١٨٦٢م ، وحتى افتتاح قناة السويس - فى احتفال مهيب سنة ١٨٦٩م - كان هو صاحب الأمر والنهى فى مصر ، وظهر فى حالة مالية متيسرة . كانت هذه السنوات الست هى فترة التآلق فى عهده، ثم بدأت فترة مختلفة تتسم بالإخفاقات السياسية والمالية والاضطراب الإدارى والاجتماعى، مما أدَّى إلى التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية . وانتهى عهد إسماعيل فى سنة ١٨٧٩م ، وهى السنة نفسها التى وصلَ فيها البؤس العام إلى ذروته. لقد كانت هذه المحنة بمثابة امتحان عسير تشكَّلت فيه عقلية جديدة بلورت الأسباب غير المباشرة والمباشرة لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢م .

وإسماعيل هو الحاكم الذى استكمل فعلاً مشروع محمد على ، ولكنه - ربما - لم يكن يقطاً ولا فطناً مثلما كان جده . وأحياناً ، كانت مهامه - بحق - أكثر اتساعاً، وأكثر خطورة من مهام سلفه من عدة نواح . وتعدَّ هذه الفترة خير مثال للفترة الانتقالية ، كما أنها كانت الفترة التى شهدت التغلغل السلمى للأوروبيين فى مصر.

فى البداية ، لم يكن الأوروبيون مهتمين بالتدخل فى شئون مصر الداخلية، إلا أن تدخلهم أصبح نافذاً واجتاح البلاد ، خصوصاً مع صدور فرمان امتياز حفر قناة السويس (سنة ١٨٥٤م) ، ومع احتدام التنافس بين فرنسا وإنجلترا للهيمنة على

مصر، وأيضاً فإن أخطاء الحاكم وسفاهه كانت بمثابة الدوافع التى حثّت هذا التدخل.

وفى عهد محمد على ، بدأ التغلغل روحياً وحضارياً - فى المقام الأول - بفضل تعاون فرنسا معه . ولكن فى عهدى سعيد وإسماعيل ، فإن التقدم المادى فى مصر، مع ازدياد المصالح الفرنسية والإنجليزية فيها ، قد سهّل تدفّق الأجانب عليها مما أدّى إلى ظهور "التغلغل المالى الأوروبى" الذى تطوّر فأصبح "تدخلًا بطيئاً ومنهجياً"، وهو المدخل "للتدخل السياسى الرسمى" الذى أعقبه "التدخل العسكرى".

وتمثّل مالية مصر فصلاً حاسماً فى تاريخها المعاصر : لقد بدأت الأزمة المالية فى نهاية عهد سعيد باشا - سنة ١٨٦٢م - عندما عقد قرضاً بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه .

ويذكر أحد المؤرخين الأجانب موضحاً : "لقد أنتجت "الإمبراطورية الثانية" [١] فى فرنسا نظام المضاربة التجارية ودفعته إلى أبعد مدى ؛ وفى تلك الفترة، هرّعت رؤوس الأموال إلى البلاد البعيدة بحثاً عن المكاسب الهائلة والربحية الخرافية. وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن نقص إنتاج القطن - بسبب الحرب الأهلية الأمريكية [٢] - قد جذب الانتباه نحو بلاد شرق البحر المتوسط ، خصوصاً مصر التى كانت تعاني من مصاعب داخلية ولكنها كانت غير مدّينة بأى دين خارجى. ولذلك، كانت مصر مطّمعاً يجرى رجال المال" (١) .

[١] الإمبراطورية الثانية Le Second Empire : اسم يطلق على نظام الحكم فى فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ . واتسمت هذه الفترة بازدهار اقتصادى فى جميع المجالات خصوصاً فى التجارة والبنوك . انهار هذا النظام مع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا واستسلامها فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠م [المترجم] .

[٢] الحرب الأهلية الأمريكية La guerre de Sécession : حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٨٦٥ بين ولايات الشمال الصناعية ولايات الجنوب التى كانت تعتمد على زراعة القطن مستخدمة الأيدي العاملة من العبيد الزنوج . وكان إلغاء العبودية فى ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب . كما كانت الولايات الشمالية الصناعية تطالب "بالحماية" فى حين تمسكت ولايات الجنوب بمبدأ "حرية التجارة" [المترجم] .

إذن، فقد تَزَامَنَ عهد إسماعيل مع بزوغ سيطرة كبار رجال المال الدوليين. وتدفقت رؤوس الأموال على الإسكندرية، وجاء إليها الأوربيون بأعداد كبيرة، وصَدَرَ فيها الكثير من الجرائد الأوربية المختصة بالشئون المالية وغيرها، وأنشئت المسارح، وظهرت الشركات الجديدة (مثل : مصنع الثلج فى كوم الدكة، والشركة المصرية للشحن والتفريغ ، والشركة المصرية للنقل والتجارة ، إلخ ...) : لقد كانت تلك الفترة بمثابة العصر الذهبى للتجار الأجانب .

وسرعان ما تم الاتفاق بين الخديو والمصرفيين الدوليين - من مختلف الجنسيات - المقيمين فى الإسكندرية. وكتب المسيو فوكون (Faucon) معلقاً : "كان سعيد هو أول مَنْ سار فى هذا الطريق المحزن : فمنذ أن جلس على العرش، بدأت مصر تقترض ديونها بنسبة فائدة عالية جداً تصل إلى ٢٠٪ ، ثم استطاعت تخفيضها حتى وصلت بها إلى نسبة ١٢٪ . أما رجال المصارف ، فقد حَصَلُوا على الأموال المودَّعة فى أوروبا مقابل نسبة تتراوح ما بين ٣٪ و ٤٪ وحتى ٥٪ على الأكثر. والفارق بين الرقمين (٥٪ و ١٢٪) كان يمثل مكسبهم" (٢) .

ومثلما فَعَلَت تركيا من قبل ، فإن مصر قد اعتمدت على الدين الداخلى. ولكن إسماعيل أساء استخدام هذه المسألة وترك نفسه ينساق وراء سهولة الحصول عليه، بدون أن يحسب حساب النتائج المالية والسياسية التى ستنتج عن ذلك، لقد كان إسماعيل يَتَعَجَّل إنجاز خطته ، ومن هنا بدأ الانهيار التام .

وأيضاً ، فإن تبذير إسماعيل كان سبباً فى تفاقم المشاكل . ويجدر بنا - أولاً - أن نذكّر بأن إسماعيل - غداة توليه العرش - أقام حفل استقبال عظيمًا دعى إليه كبار الموظفين المحليين والقناصل الأجانب . وفى هذا الحفل ، ألقى الوالى الجديد خُطْبَةً مهمة جداً - تُعدّ بمثابة "برنامج عمل" - مَوْجَّهَةٌ إلى القناصل جاء فيها : "لقد قُرِّرَتْ - بحزم - أن أكرّس كل جُهدى ومثابرتى لتحقيق رخاء هذا البلد الذى كَلَّفْتُ بحكمه. إن النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس كل إدارة سليمة، وسأطبّقهما بكل وسيلة لدى . ولكى أكون قنوة للجميع ، وفى نفس الوقت ، لكى أبرهن على عزمى وتصميمى ،

فقد قرَّرتُ التخلّي عن النظام الذي اتَّبَعْتُ مِنْ سَبْقُونِي ؛ فَقُمْتُ بِتَحْدِيدِ مِيزَانِيَةِ
المخصصات الملكية المتعلقة بى ولن أَتَجَاوَزَهَا أَبَداً. وهذا الإجراء سَيُسَاعِدُنِي عَلَى
تركيز كل موارد البلاد لتطوير الزراعة . كما أُننَى عازِمٌ عَلَى إلْغَاءِ نِظَامِ السُّخْرَةِ
البغيض الذى تطبقه الحكومة المصرية - حَتَّى الْآنَ - لِتَنْفِذِ مَشَارِيعِهَا. إِنِ السُّخْرَةُ
هى السبب الرئيسى - بل الوحيد - الذى يَمْنَعُ مِصْرَ مِنْ بُلُوغِ الرُّقْبَى الذى تستحقه .

وَسَتَعْنَى المراسيم الحكومية عنايةً خاصةً بالتجارة الحرة مما سَيَنْشُرُ الرِّخَاءَ بَيْنَ
كافة طبقات السكان . أما المسائل الخاصة بالأخلاق والتعليم العام (أساس أى تقدم)
وعدالة إصدار الأحكام (أساس الأمن العام) ، فإنها ستكون موضع اهتمامى
الشخصى. وبتطبيق النظام فى المسائل المالية والإدارة العامة ، وبتطبيق العدالة فى
إصدار الأحكام ، ستصبح علاقات مصر مع القوى الأوروبية أسهل وأكثر أماناً.

أيها السادة ، أرجو أن تكونوا مقتنعين بالمشاعر التى أبديتها لكم ، وأرجو أن
تعطونى دوماً تأييدكم الحكيم والمخلص .

وكما سنرى لاحقاً ، فإن إسماعيل لم يَقُمْ بتنفيذ الجزء الأساسى من برنامجه،
وهو الجزء الذى يؤكد فيه بوضوح : "إن النظام والاقتصاد فى النفقات هما أساس كل
إدارة سليمة" .

لقد كان إسماعيل يهوى الفخامة والأبهة ؛ ففى فصل الشتاء ، كان ينتهز أى
مناسبة لى يحتفل بها احتفالاً فخماً ، سواء كانت هذه المناسبة عيد ميلاد، أو عودة
سفير، أو وصول أجنبى للبلاد، أو حفلة راقصة، أو سباق للخيل، أو حفلات الأوبرا
أو إقامة المآدب . وكانت هذه الاحتفالات تتناقض بشكل واضح مع البؤس الذى يعانى
منه الشعب، "وكان المغنون يرتلون Te Deum [٢] بينما كان الشعب يموت جوعاً".
ومن آلاف الأمثلة ، سنُورِدُ مثلاً يبرهن على ما نقصده : ففى سنة ١٨٦٩م،

[٢] Te Deum : ترنيمه شكر وحمد باللغة اللاتينية مطلعها : Te Deum laudamus (نحمدك يا الله)
[الترجم] .

قَدَّمَ إسماعيل للملكة أولجا مبلغ مائة ألف فرنك للتخفيف من آلام اللاجئين الكريتين في الوقت الذي كان فيه رعاياه يستحقون الشفقة .

ويقول المسيو بول ميريويو : "في عشية تأجيل دفع قسط الدين ، تم بناء مسرح دعمته الحكومة في القاهرة ، وتم تكليف موسيقى مشهور بتأليف أوبرا عُرِضت لأول مرة على ضفاف النيل . وسُمح لنا باستعارتها فتشرفت باريس بأن تتلقى من القاهرة أفضل تسليّة" .

"وكان لدى حكومة مصر - في باريس - وكيل مُكَلَّف بالتعاقد مع الفنانات الشهيرات في مسارحنا الصغيرة . وعلى العكس من أوبرا فيردي (Verdi)، فإن والي مصر قد أبدى اهتمامه بأعمال ريتشارد فاجنر (Richard Wagner) التي كان سيعرضها قريباً في بيروت . ومنَحَ والي مبلغ عشرة آلاف فرنك بصفة مُساهمة في هذا الاحتفال الألماني" (٣) .

وعند الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، أظهر إسماعيل بذخاً غير معقول؛ ويقدر المستر ماك كوان (Mac Coan) المبالغ التي صُرِفَت منذ بداية الاحتفال وحتى نهايته بمليون وثلاثمائة ألف جنيه إسترليني (٤) . وبالإضافة إلى هذا المبلغ، صُرِفَ أيضاً مبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني لتدبيح كتاب تاريخ رسمي، تم طبعه على جلد الفيل بعدد ٣٠٠ نسخة فقط .

"وتسلَّم مراسل جريدة مشهور جداً مبلغ ألف جنيه إسترليني مقابل تحريرهِ لمخطوطة هذا الكتاب الذي قام أيضاً بطباعته طباعة رائعة".

وتكفَّل تبذير إسماعيل بجذب المغامرين ومضاربي البورصة إليه ؛ فأقرضوه الأموال إمّا بشروط مبالغ فيها وإمّا بتوريطه في مشاريع تؤدي به إلى الإفلاس. وفيما يتعلق بالوسطاء - ومهما كانت نواياهم طيبة - فإنهم كانوا مضطرين لفرض شروط قاسية جداً على إسماعيل لكي يحموا أموالهم من مخاطر عَدَم تسديد الديون. إن سَفَه إسماعيل وسوء سياسته المالية كانا السبب في فُقدانه لمصداقيته .

وعندما اتبع إسماعيل هذه السياسة المالية ، فإنه كان يهدف - داخلياً - إلى استكمال خطة واسعة في مجالى الزراعة والأشغال العمومية ، وخارجياً ، كان يريد توسيع النفوذ المصرى فى إفريقيا ، وضمان استقلاله السياسى عن تركيا . وبدلاً من ترسيخ الاستقلال الإدارى الموجود فعلاً فى البلاد وتقويته ، وبدلاً من إنشاء حكومة قوية - بشكل منهجى - مبنية على أساس الحكم المطلق المستنير ، وتكون محترمة فى الخارج ، فإن إسماعيل أراد أن يبدو أكبر من حجمه بكثير ، فلم يحظ بتأييد الشعب له .

لقد استنزف محمد على البلاد باتباعه نظام "اعتصار رعاياه" وجباية الضرائب لإنشاء الجيش ، ولكنه جعل مصر تقوم بدور القوة العظمى ، وأقام مشروعه العبرى مُعتمداً - فقط - على موارد البلاد وبدون أن يخلف من ورائه ديوناً . أما سعيد ، فقد منح الأراضى للفلاحين ، وأقام نظامه الضرائب بناءً على وعاء ضريبي مُحدّد ، وشجّع حرية التجارة ، وأنشأ نظاماً للتجنيد ساوى فيه بين الجميع وكان بالضرورة نظاماً عادلاً . وأصبح سعيد محبوباً من الشعب بفضل إصلاحاته العميقة . ولكن ، لو كان سعيد قد طبق أسساً لتنظيم المالية ، ولو كان قد طوّر التعليم العام على نحو أوسع ، لقلنا عنه إنه وال مثالى .

وكان يجب على إسماعيل أن يستفيد من عبرة تجارب من سبقوه ويستكمل مشروعاتهم . إن الخطبة / البرنامج التى ألقاها فى بداية حكمه تُلقي - نظرياً - أفضل الأسس للعمل المستقبلى ، ولكنه دمر - جزئياً أو كلياً - أفضل وأخصب ما بناه محمد على وسعيد .

وتسبب غياب نظام جيد للمحاسبة ، وغياب نظام مالى جيد ، فى خراب مصر . ومما زاد من خطورة مسئولية إسماعيل عن هذا الخراب ، هو أنه لم يبذل أى مجهود جاد لإيقاف هذا التدهور فى الوقت المناسب ، ولم يكف عن تبذيره ، ولم يتخذ - بشكل جذرى - أى قرار للاقتصاد فى النفقات . واستمر هذا السّفَه لمدة ثلاثة عشر عاماً من سنة ١٨٦٢ حتى سنة ١٨٧٦ . وكان إسماعيل يُفضل الحصول على قروض بمبالغ كبيرة بنسبة فوائد باهظة تجلب الخراب . وحصل أيضاً على قروض بمبالغ صغيرة

قصيرة الأجل يتم تجديدها مع زيادة كبيرة فى نسبة فوائدها، وكانت قيمة هذه الديون تتزايد نتيجة لتأجيل دفعها عندما يحين موعد الاستحقاق وعندما يتم تجديدها، وتراكمت هذه الديون فأصبحت "دينًا سائرًا" هائلًا يزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف عن أصول المبالغ التى اقترضتها الدولة فعلاً.

وعمل إسماعيل على تقويض سمعته فى الخارج ، واستمر فى دفع أموره المالية لى تزداد تدهوراً فى الداخل عندما فرض ضرائب جديدة طلبت الحكومة من الفلاحين تسديدها مقدماً ، فاضطر الفلاحون لبيع محاصيلهم بالخسارة قبل الألوان، أو الاقتراض فى ظل ظروف لا تقل سوءاً عن البيع بالخسارة . وعلق اللورد ملنر (Lord Milner) [٤] على ذلك بعبارة بليغة قائلاً : "إن جُباة الضرائب قد مهَّئوا الطريق أمام المرابين" .

ولكن أفدح أخطاء إسماعيل المالية تكمن فى سياسته التى اتبعها تجاه الآستانة: فقد أراد أن يحصل بقوة المال على ما فشل محمد على فى الحصول عليه بقوة السلاح. وخلال رحلاته إلى الآستانة ، أنفق إسماعيل الملايين "لشراء" - أو بمعنى أدق "لرشوة" - السلطان العثمانى نفسه والوزراء وكبار موظفى السلطنة والجرائد والديبلوماسيين . وإذا كان إسماعيل قد حصل على بعض المزايا الحقيقية، إلا أنها لا تساوى أبداً المبالغ الهائلة التى دُفعت من أجلها والتى أرهقت بشدة ميزانية مصر؛ فإسماعيل لم يدفع فقط عدة ملايين (خمسة ملايين جنيه على الأقل) ، بل إنه أيضاً قام برفع مقدار الجزية السنوية - التى تدفعها مصر لتركيا - فأصبحت حوالى ٤٠٠ ألف جنيه . ويقول المسير فوكون : "كانت الخزانة المصرية تصب - أساساً - فى إسطنبول. وكان إسماعيل باشا يمارس سخاءه وكرمه - وأحياناً إسرافه - على أعيانها وموظفيها الذين لا يمكن إحصاؤهم" (٥) .

[٤] اللورد ملنر Lord Milner : رجل إدارة بريطانى مختص بشئون المستعمرات (١٨٥٤ - ١٩٢٥) [المترجم] .

وبهذه الطريقة ، استطاع إسماعيل باشا أن يحصل من "الباب العالى" على ثلاثة فرمانات فى ثلاث سنوات : ١٨٦٦ ١٨٦٧ ، ١٨٧٣ م . والفرمان الأخير يُعدّ بمثابة ميثاق سياسى جديد لمصر ، فهو يحصر وراثه العرش فى نسل إسماعيل المباشر من الذكور ، من الأب للأبن ، ومنحه لقب "خديو" ، ووسع من سلطاته فى زيادة عدد أفراد الجيش (الذى كان محدوداً حسب اتفاقية سنة ١٨٤١م) ، وأعطاه الحق فى الحصول على القروض ، وعقد الاتفاقيات التجارية .

وعلى المستوى النظرى ، فإن استقلال مصر قد زاد وتم تدعيمه . ولكن - على المستوى العملى - حدثت ثغرة واسعة فى بنیان هذا الاستقلال ؛ فالباب العالى شجّع إسماعيل على المضى قُدماً فى هذا الطريق ، وبذلك يكون قد عمِلَ - بدون قصد - على وقوع الولاية (مصر) فى يد قوة ثالثة .

وفى الواقع ، فإن "الباب العالى" - حتى سنة ١٨٧٢م - لم يسمح لإسماعيل بعقد اتفاقيات للحصول على قروض ، ولكنه قبل "الإكراميات" الهائلة التى قدمها له والى مصر . وبذلك ، يكون "الباب العالى" مسئولاً - جزئياً على الأقل - عن الارتباك المالى الذى ألقى بإسماعيل فى دوامة قاتلة . إن هذا الدّين - بعد قناة السويس - قد فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبى ، خصوصاً وأن إسماعيل كان يتعامل مع بنك آل روتشيلد^[٥] وبنك آل فروهلنج - جوش وبنك أوبنهايم، وكلهم كانت لهم علاقات مع الدبلوماسية الدولية وكانوا يمتلكون إمكانيات تأثير قوية .

[٥] آل روتشيلد Rothschild : أسرة مصرفية يهودية من أصل ألماني ، بدأ نشاطها فى فرانكفورت ثم أسست مصارف فى عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا) . حصل أفراد الأسرة على جنسيات مختلف البلاد التى استقروا بها كما حصلوا منها على ألقاب النبالة . كان فرعا الأسرة فى إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوذاً وانتما للماسونية . عندما أصدر بلفور تصريحه المشنوم - سنة ١٩١٧ - وجهه إلى ليونيل والتر روتشيلد (الفرع الإنجليزى للأسرة) . وقد لعبت هذه الأسرة دوراً مهماً فى تمويل الحركة الصهيونية واستيلائها على فلسطين [المترجم] .

وفى بداية عهد إسماعيل ، كان "الدّين الوطنى" - الذى تركه سعيد باشا - يتساوى مع الرخاء الجديد الذى جلبه القطن لمصر ؛ ففى سنة ١٨٦٢ ، بلغ عائد تصدير القطن أربعة ملايين جنيه ، ولكنه وصل إلى ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٨٦٤م. ثم انتهت الحرب الأهلية الأمريكية بسرعة فى سنة ١٨٦٥م ، ومع ذلك استمر إسماعيل - "بدون إذن الباب العالى" - فى تورطه وتمسكه بنظامه المدمر ، أى الاقتراض بنسب فوائد عالية جداً ، بضمان أنصبة مُعيّنة من موارد الدولة.

وكانت هذه القروض على النحو التالى :

- ١ - قرض سنة ١٨٦٢ : بمبلغ ٨٢ مليون و٢٤٥ ألف فرنك .
عقده سعيد باشا . الرهن الخاص: إيرادات الدلتا .
 - ٢ - قرض سنة ١٨٦٤ : بمبلغ ١٤٢ مليون و ٦٠٥ ألف فرنك .
وهو أول قرض يعقده إسماعيل . الرهن الخاص:
إيرادات مصر السفلى ما عدا إيرادات الدلتا .
 - ٣ - قرض سنة ١٨٦٦ م : بمبلغ سبعة ملايين و ٥٠٠ ألف فرنك .
ضمان رأس المال والفوائد: رهن سكك حديد مصر .
 - ٤ - قرض سنة ١٨٦٨ م : بمبلغ ٢٩٧ مليون و ٢٥٠ ألف فرنك . الرهن الخاص:
إيرادات الجمارك والأهوسة ، والرسوم المفروضة على
الإيجارات الزراعية والعقارات وبيع المواشى الصغيرة
ومعاصر الزيوت والملاحة النيلية .
- وبذلك يكون إسماعيل قد اقترض - بين سنتى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ - بما يقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه إسترلينى من لندن وباريس . ويعلق البارون دى مالورتى (Baron de Malortie) بقوله : "لقد اعتبر إسماعيل نفسه مالك مصر الوحيد ، فقام برهن الأرض لىبنى منزلاً يتكلف أكثر من إمكانياته" . وكان محمد على - فعلاً -

يَعُدُّ كل أراضى مصر ملكاً شخصياً له ، ولكنه كان يُديرها لصالح الدولة، وكانت الدولة هى البلد نفسه . أما إسماعيل ، الذى كان على العكس من جده، فقد أدار أملاكه إدارة سيئة ، ورهن - بلا وعى - استقلال الدولة لصالح الأجانب؛ فأصحاب الديون يجب أن يَسْتَوَلُوا على الرهن عندما لا يستطيع المدين سداد ما اقترضه.

وحاول إسماعيل التخلص من مشكلاته الآتية باللجوء إلى هذا التحايل المدمر الذى لا يضع المستقبل فى اعتباره . وفى سنة ١٨٦٧م ، أصبح موقفه المالى حرجاً ويُنذر بالخطر . وكتب المسيو جايُون - دانجلار (Danglar - Gallion) ^(٦) فى رسائله ما يلى : "أصبحت الزراعة - الآن - فى حالة يرثى لها . ولكن هذا الوضع لن يمنع الإدارة - قريباً - من طلب الضرائب التى ستزداد بقسوة ، ولن تتوانى عن ضرب الممولين بالعصى" .

"ويَجْدُر بنا ملاحظة أن الأمر - هنا - يتعلق بجباية الضرائب مقدماً للسنة الثالثة على التوالى . وتبلغ موارد البلاد ١٢٥ مليون فرنك ، ولكن فوائد الديون، والاستهلاك البطيء جداً للقروض ، يبتلعان هذه الموارد . ولم يحصل الموظفون المحليون أو الأوربيون - الذين يعملون بدون عقود - على مرتباتهم منذ ثمانية أشهر. إن الدائرة السنوية" (أى الخزنة الخاصة لوالى مصر) تقترض مبالغ بنسبة فائدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٤ ٪ سنوياً . وفى نفس الوقت ، نجد أن باشا مصر يُنفق الملايين بلا حساب فى عواصم أوروبا ، ويبدل قصارى جهده لتسمين سيده الكتيب (سلطان تركيا) بالغذاء الذى يحرم منه الشعب المصرى" .

وهناك مكاتبة من القاهرة - كُتبت فى شهر فبراير ، ونُشرت بمجلة "L'Opinion Nationale" فى عدد شهر مارس سنة ١٨٦٨م . جاء فيها: "فى الصيف الماضى ، انتشرت إشاعة بصرف مرتب شهر واحد لكل موظف ، فَعَمَّ الفرح فى أوساط هؤلاء المساكين ، وكان المبلغ جاهزاً فى وزارة المالية. وفجأةً، أعلنت أم إبراهيم باشا - الابن المُفَضَّل لدى إسماعيل - أنها ستُسافر إلى الأستانة، وطلبت تزويدها بكل الأموال المتاحة ، فأسرعت الحكومة بإعطائها المبلغ المذكور. وتجرع موظفو الحكومة مرارة الحسرة".

وفى سنة ١٨٦٨ م ، انتبه " الباب العالى " لما يحدث وأراد - على ما يبدو - أن يخلى مسئوليته من العواقب : فأصدر فرماناً يمنع إعطاء مصر أى قرض "بدون الحصول على إذن مُسبق من الحكومة التركية" . ومع ذلك، استطاع مستشارو الخديو إقناعه بأنه يستطيع رهن موارد أملاكه الخاصة بدون الحصول على إذن من تركيا . وهكذا تم عقد قرض جديد مع بيت بيشوفزهايم (Bischoffsheim) - فى سنة ١٨٧٠ م - بمبلغ ٧ ملايين (استلم الخديو منهم خمسة ملايين فقط) بنسبة فائدة تبلغ ١٢٪ . وعندئذ خاطب "الباب العالى" حكومة إنجلترا - مباشرة - بصفتها الدولة التى تمثل الدائنين الأساسيين "وسجل مقدماً اعتراضه على أى اتفاق مالى لا يكون قد حصل على موافقة مسبقة من صاحب الجلالة السلطان ، ويكون له تأثير - مباشر أو غير مباشر - على موارد مصر المالية" (٧) .

وبذلك ، تكون الحكومة البريطانية قد أبلغت بهذا الأمر بشكل رسمى . ومنذ ذلك التاريخ، اتخذت المسألة المالية منحنى سياسياً ، وبدأت مرحلة جديدة فى سنة ١٨٧٠م؛ فقد تنبّهت أوروبا إلى الأهمية الواضحة لمصر بصفتها تحتل موقعاً مهماً . وهذا الوضع ناتج عن عدة أسباب متداخلة مع بعضها **فولاً** : حدث تدفق متزايد للأجانب على مصر - خصوصاً فى عهد إسماعيل - نتيجة للرخاء المادى والتجارى الذى شهدته المدن الكبرى (مثل القاهرة والإسكندرية) .

وثانياً : سهولة وسائل الانتقال بفضل إدخال السكك الحديدية فى مصر، واستخدام السفن البخارية .

وأخيراً : بفضل الامتيازات التى منحها والى مصر للأجانب .

وهكذا نجد أن الأوربيين أصبح لهم الحق - منذ سنة ١٨٢٧م - فى التملك بمصر (وهذا الحق لم يحصلوا عليه فى تركيا إلا فى سنة ١٨٦٧م) . وبالإضافة إلى ما سبق، وفى سنة ١٨٤٠م . وقَّعت الدول الأوربية مع محمد على (الذى كان يحتكر التجارة) اتفاقية تسمح للأجانب بممارسة التجارة بحرية ومباشرة مع السكان المحليين . وفى سنة ١٨٣٦م ، بلغ عدد الأجانب فى مصر ثلاثة آلاف نسمة، وفى سنة ١٨٤٠م ،

قفز إلى ١٦ ألفاً ، ثم إلى ٥٠ ألفاً في سنة ١٨٤٦م ، ووصل إلى مائة ألف سنة ١٨٧٠م .

وفي سنة ١٨٦٩ م ، تم حفر قناة السويس ، فَنَتَجَّ عن ذلك سبب هام آخر؛ فالقناة لم تكن فقط مُجَرَّدَ طريق إلى شرق آسيا ، بل كانت أيضاً سبيلاً لاختراق إفريقيا . ويمقدورنا القول بأن القناة أصبحت بمثابة "مفتاح العَقْد" بالنسبة للإمبراطورية البريطانية الممتدة في آسيا وإفريقيا . وتزامن حفر القناة مع الاكتشافات الجغرافية، وتَقَدُّم وسائل الاتصالات الحديثة ، والحاجة للتوسع التجاري، فَمَهَّد ذلك كله لميلاد حركة الاستعمار البريطاني .

وفي سنة ١٨٦٨م ، حدث تَطَوُّر في الحزب الليبرالي الإنجليزي بخصوص حركة المستعمرات ؛ فَمَنذ ذلك التاريخ فصاعداً ، أصبح الحفاظ على الإمبراطورية ممكناً ، وكذلك زيادة مساحتها ، وتحويل مُجْمَل المستعمرات إلى كتلة متجانسة "مادياً" . وفي ظل هذه الظروف ، أصبح الاستيلاء على مصر ضرورياً باعتبارها موقعاً متقدماً للدفاع عن الهند . وفي الوقت نفسه ، أصبحت مصر نقطة انطلاق لإنشاء إمبراطورية بريطانية في إفريقيا . وعَلَّق أحد الدبلوماسيين الفرنسيين على ذلك بقوله : "إن مصر لم تُعد فقط البلد الذي لا ينضب معين ثروته ، والذي يعرفه كل فرد - أى أنها مفتاح قناة السويس والطريق إلى شرق آسيا - بل ستكون أيضاً - على الأَرْجَح - أول طريق مفتوح للتجارة في وَسْط إفريقيا . ومن هنا تأتي الأهمية الأساسية بالنسبة لكل مَنْ سيشترك في التجارة . ولم تُعد الأهمية تقتصر فقط على الاستيلاء المباشر على بلد الفراغة ، بل أصبحت تتطلب - أيضاً - عدم تركها تسقط فريسة لأي أمة تنافسنا . إن إنجلترا فقط هي التي حَلَمَتْ بامتلاك مصر امتلاكاً تاماً . وترى أن أملاكها في الهند تتعرض كل يوم لمزيد من تهديدات موسكو في آسيا ، ولذلك كان من الطبيعي أن تبحث عن تعويض لخسارتها المحتملة لهذا المصَبِّ الهائل الذي تَصَبُّ فيه صادراتها . وهكذا ، فإن إنجلترا تتابع بدقة - منذ نصف قرن - كل المسائل ذات الصلة بتجارة إفريقيا وطرقها" (٨) .

وخلّفت ديون إسماعيل وقناة السويس مصالح اقتصادية وسياسية أُكِّدَت هيمنة فرنسا وإنجلترا على مصر ، تَلَتْهَا منافسة حتمية بينهما . وبعد سنة ١٨٧٠م، أرادت إنجلترا الاستفادة من ضعف فرنسا لكي تحل مكانها في مصر . ومنذ سنة ١٨٧١م، اقترح بعض الإنجليز على فردينان دي ديليسبس شراء أسهم القناة منه، ولكنه رفض التفاوض معهم . وفشلت إنجلترا مؤقتاً في محاولتها للاستيلاء على القناة، فَوَجَّهَت أنظارها نحو مالية مصر "إلا أن مسؤوليتها لم تتحدد قبل سنة ١٨٧٦" .

واستمر إسماعيل في ممارسة عملياته المالية الحمقاء . وكان وزير ماليته هو "إسماعيل صديق" الذي عُيِّن في هذا المنصب في سنة ١٨٦٨م بدلاً من "راغب باشا" (وزير مالية سعيد وقُتِلته السيئة) . وفي سنة ١٨٧١م ، فكر "إسماعيل صديق" في "قانون المقابلة" الذي لعب دوراً مهماً في تاريخ مصر المالي وساهم في ازدياد السخط العام . و "قانون المقابلة" عبارة عن نظام مخصوص أنشئ بهدف تسديد ديون مصر عن طريق جباية الضرائب المقررة - مقدماً - عن ست سنوات مُقْبِلة. وفي مقابل ذلك، يتم تخفيض دائم على الضرائب ؛ فيدفع الممول - فيما بعد - نصف الضريبة المقررة فقط .

وكانت قيمة "الدين المجمد" تبلغ ٢١ مليوناً ، وجلب "قانون المقابلة" للخرانة ثمانية ملايين جنيه فوراً ، ولكن تَعَقَّدَت العملية بسبب الكمبيالات التي دَفَعَهَا رجال البنوك مقدماً .

ويفضل هذه الأموال التي دخلت خزانة الدولة ، كانت احتفالات شتاء سنة ١٨٧١م أكثر بهجة من احتفالات السنوات السابقة . وفي بداية سنة ١٨٧٢م، أقيمت احتفالات جديدة باهظة التكاليف بمناسبة زواج الأمير توفيق بابنة إلهامى باشا. وفي شهر إبريل سنة ١٨٧٢ ، حصل الخديو على قرض جديد قيمته أربعة ملايين جنيه إسترليني (من بنك أوينهايم وابن أخيه) مما سمح له بالإبحار إلى الأستانة في الشهر التالي .

ولما كان إسماعيل يخطط لإتمام عمليات مالية على نطاق واسع ، فقد سَعَى للحصول على فرمان يمنحه الحرية المالية الكاملة ، وحقوق الحاكم شبه المستقل. وحصل إسماعيل بالفعل على هذا فرمان .

وكان سفير إنجلترا فى الآستانة - السير هنرى إليوت (Sir Henri Elliot) - يرصد أخبار إسماعيل وتصرفاته غير المعقولة ؛ فَقَوَّر وصوله إلى الآستانة، أهدى للسلطان العثمانى ٥٠ ألف بندقية مصنوعة فى إنجلترا . وبعد ذلك بأسبوعين، أهداه طاقم سَفَرَة رائعاً مصنوعاً من الذهب المُرَصَّع بالأحجار الكريمة وبخمسـة آلاف قيراط من الماس ، وذلك بمناسبة عيد جلوس السلطان .

ولم يكتف إسماعيل بكل هذا ؛ ففى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢م ، صَدَرَ فرمان جديد بإلغاء فرمان سنة ١٨٦٩م ، والسماح للخديو بالحصول على القروض بدون أى شروط أو تحفُّظات . وفى يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢م ، بَعَث السير هنرى إليوت برقية إلى اللورد جرانفيل (Lord Granville) ^[٦] ذَكَرَ فيها أن هذا الفرمان قد صَدَرَ مِنْ السلطان العثمانى مباشرةً بدون أن يمر على "الديوان" ، وذلك فى مقابل مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني تسلمها السلطان بنفسه ، و ٢٥ ألف جنيه إسترليني للصدر الأعظم ، و ١٥ ألف جنيه إسترليني لوزير الحربية ، و ٢٠ ألف جنيه إسترليني لمختلف موظفى القصر .

وبعد سقوط الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، اقترح مجلس الوزراء الجديد إلغاء هذا الفرمان لأنه - خلافاً للعُرف - لم يُسَجَّل فى الباب العالى . وقال مدحت باشا للسفير البريطانى إن الوثيقة التى يتم الحصول عليها بمثل هذه الوسائل يجب إعلان بطلانها لأنها غير قانونية وبلا أية قيمة ، وأن ذلك فى مصلحة مصر نفسها . فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات : "رَجَوْتُه أن يتخلى عن هذه الفكرة، فالسلطان أعطى كلمة للوالى ، ولذلك يجب الوفاء بها فى كافة الظروف" ^(٩) .

ويُطَلِّق أحد المؤلفين الإنجليز المعتدلين قائلاً : "وبدون شك ، فإن هذه الواقعة تُمثِّل الشرف نفسه والمنطق الدبلوماسى الصحيح . وعلى أى حال ، فهو قد أُخْلَى مدحت

[٦] اللورد جرانفيل Lord Granville : سياسى بريطانى (١٨١٥ - ١٨٩١) . كان وزيراً للخارجية (١٨٧٠ - ١٨٨٤ ثم ١٨٨٠ - ١٨٨٥) فى حكومة جلاستون [المترجم] .

باشا من مسئولية إصدار هذا فرمان المشبوه ، وفى الوقت نفسه ، جعل سفيرنا مسئولاً - بشكل ما - عما سيحدث^(١٠) .

ويمثل هذه الوسائل ، ضَمَنَ إسماعيل حرية الحركة ، فعاد إلى مصر فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٢م ليجد الخزانة خاوية والبؤس يزداد . ويوضح ت. فوكون الوضع قائلاً : "رَهَنَ المصرفيون كل موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الدين ، كما أن عَجَزَ الميزانية كان يزداد بلا توقف"^(١١) .

وفى تلك الأثناء، كانت لدى الخديو أطماع فى اليمن والحبشة، ففكر فى الحصول على قَرْض هائل. ولم يقف إسماعيل على حافة الإفلاس، بل ألقى بنفسه فيه!

وتفاوض إسماعيل مع المصرفيين للحصول على قرض جديد كانت قيمته الاسمية تبلغ ٢٢ مليون جنيه إسترلينى . وحتى آخر لحظة ، كان يريد أن يترك "بنك أوينهايم وابن أخيه" ، ويلجأ لجموعة مصرفية فرنسية مناقسة كانت - فيما يبدو - قد قدمت له شروطاً أفضل . ويذكر المستر ماك كوان : "فى الليلة السابقة على توقيع العقد النهائى ، حدثت مناقشة حامية - فى قصر عابدين - بين صاحب السمو والشاب الذى كان يُمثل المؤسسة (وكان دبلوماسياً أيضاً) . وأثناء هذه المناقشة، كان الدبلوماسى على علم بالصفقات السابقة ، فأفهمه الوالى أن القرض المطلوب يقع تحت رحمتهم، وأنه لن يَحْصُلَ على شىء إذا أخلَّ بكلمته . وفى صباح اليوم التالى، تم توقيع العقد مع مؤسسة "أوينهايم وابن أخيه" .

ومع أن القيمة الحقيقية لهذه العملية لم يُكشَف عنها أبداً ، إلا أن الشروط والنتائج - التى عُرِفَتْ - كانت مُكَلِّفة جداً . وكان ضمان هذه العملية هو رهن كل موارد مصر وإيراداتها . وبلغت نسبة الفائدة السنوية ٧٪ زائد نسبة ١٪ مقابل استهلاك الدين . وحصل الطرفان المتعاقدان (الخديو والمؤسسة) لنفسيهما على نصف المبلغ الاسمى "النهائى" .

وتم الاتفاق على عقد قرض جديد بمبلغ ٢٢ مليون جنيه إسترليني بفائدة ٨٪. والواقع أن تاريخ القروض التي حصلت عليها الدولة لم يُسَجَّل أبداً عملية مثل هذه الحالة التي تجلب الخراب للمدين ، وفي الوقت نفسه ، تُحَقَّق أعلى فائدة للدائنين وأصدقائهم^(١٢) .

ومن المؤكد أن هذه العملية الغريبة لا تُشَرَّف إسماعيل ولا الوسطاء الذين باعوا سنداتهم إلى حملة الأسهم الأبرياء .

ولم يتوقف إسماعيل عند حافة هذا المنحدر الذي يجلب الخراب ، بل قام بتجهيز حملات علمية وحرية وأرسلها - بلا أدنى مبالاة - إلى وَسْط إفريقيا والبحر الأحمر والحبشة . وكان من الطبيعي أن تصبح خزانة الدولة خاوية - من جديد - فوق إسماعيل في مأزق ، وأخذ يبحث عن الحل بعقد قرض جديد .

وفي تلك الأثناء ، استطاع ديزرائيلي (Disraeli)^[٧] أن يضرب ضربته الكبرى عندما اشترى - سنة ١٨٧٥م - من إسماعيل حصته في أسهم شركة قناة السويس التي تبلغ (١٧٦٦٠٢) سهم من أسهمها البالغ عددها ٤٠٠ ألف سهم) بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترليني . وعلَّق المستر فارمان (Farman) قائلاً : "لقد ضَرَبَ ديزرائيلي ضربته الكبرى التي كانت بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديو ، وكانت أيضاً أفدَح أخطاء إسماعيل السياسية والمالية التي ارتكبها في حياته"^(١٢) .

وفيما يلي ، سنقدم للقارى تفاصيل الأحداث : في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥م، سَمَحَ ديزرائيلي - بدون استشارة مجلس العموم - لبنك روتشليد بشراء أسهم القناة بمبلغ أربعة ملايين جنيه إسترليني . ولكن هذا الشراء لم يكن عملية مضبوطة لأن المشتري الحقيقي (وهو هنا الحكومة البريطانية التي تتصرف لصالح الأمة البريطانية)

[٧] ديزرائيلي Benjamin Disraeli (كونت Beaconsfield) . سياسى وكاتب بريطاني (١٨٠٤ - ١٨٨١). يهودى من أصل إيطالى . تحول من الراديكالية إلى المحافظة. أصبح رئيسا للوزراء (١٨٦٧ - ١٨٦٨ ثم ١٨٨٤ - ١٨٨٠) [المترجم] .

كان أيضاً من دائنى الحكومة المصرية . وكانت الحكومة المصرية ملزمةً بدفع نسبة الفائدة (٥٪) حتى أول يوليو سنة ١٨٩٤م . ولم يُمنح المبلغ إلا فى ٤ فبراير سنة ١٨٧٦م . وصوّت البرلمان على القانون فى شهر أغسطس التالى .

وفى سنة ١٨٩٦م ، وصّل سعر هذه الأسهم فى لندن إلى ٢٤ مليون جنيه إسترليني ، وفى سنة ١٩١٥ ، وصّل إلى ٣٠ مليوناً ولكن المكسب المالى لا يمكن مقارنته بالنتائج السياسية التى لا نستطيع عدّها : ففى أوروبا ، كانت هذه الصفقة مفاجأة شديدة الوقع . وكتب المسيو مازاد (Mazade) معلقاً : "إذا لم تكن هذه العملية عملية استيلاء ماذى على أراضى مصر ، فإنها تعد أول خطوة فى هذا السبيل . لقد حصلت إنجلترا على زبون يحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه لتصفية ديونه . ولا تستطيع إنجلترا أن تترك هذا الزبون يقلت من يدها ؛ ولذلك فإنها ستراقب مالىته ، وستقرضه مرة أخرى بأشكال مختلفة ، ومن الطبيعى أن تطلب منه رهونات أخرى وضمانات جديدة . فإلى أين سيؤدى ذلك كله ؟؟" (١٤) .

ومنذ ذلك التاريخ ، اختلّت كفة الميزان بين إنجلترا وفرنسا لصالح إنجلترا . وكان على إنجلترا أن تدافع - ليس فقط - عن مصلحة مالية محلية ، بل كان عليها - أيضاً - أن تدافع عن مصلحة سياسية دائمة ألا وهى : حماية الطريق إلى الهند (١٥) .

ومنذ شراء إنجلترا لأسهم إسماعيل فى القناة ، أخذت فى الاستعداد المنهجى للاستيلاء على مصر . وفى هذا السياق ، يمكن اعتبار سنة ١٨٧٦م بداية لمرحلة جديدة وحاسمة فى هذا الاتجاه .

وبعد يومين من شراء أسهم القناة ، أى فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥م ، جاء المستر كيّف (Cave) على رأس لجنة خاصة تُدَقِّق فى الوضع المالى للخديو (١٦) .

وحَدَّدَت الحكومة البريطانية مهمة اللجنة وأهدافها : "الهدف الأول لبعثكم هو التباحث مع الخديو بخصوص موضوع المساعدة الإدارية التى يطلبها . ولن يفوتكم - عرضاً - الحصول على معلومات تكون على أعلى قدر من الأهمية تخص مصر وإنجلترا" .

ولكن الضمانات الخاصة التي قُدِّمَت لم تكن كافية ، ومن الآن فصاعداً ، ستكون الإدارة المصرية نفسها هي الرهن المطلوب . ويعلق المستر ماك كوان بقوله: "مع وصول بعثة المستر كيف ، بدأت حكومة اللورد بيكو نسفيلد ^[٨] التدخل فى شئون مصر الداخلية والضغط عليها ؛ وهذا ما يجعلها مسئولة (بقدر مسئولية الخديو نفسه تقريباً) عن أغلب القرارات التي صَدَرَت بعد ذلك .

"وَتُسَجَّلُ لنا "الكتب الزرقاء" (Blue Books) تاريخ الدور الذي قامت به وزارة الخارجية البريطانية وعملاتها منذ تلك الفترة . وهذا التاريخ لا يجعل أى إنجليزى مُنْصِفٍ يشعر بالفخر .

وسيشعر القارئ أننا - فى أغلب الفصول السابقة - أبدينا القليل من التعاطف مع شخصية إسماعيل وأساليبه ، ونكاد نكون مُجْبَرين على لومه بسبب الكثير من الأحداث التي تَعَرَّضُ لها منذ ذلك التاريخ .

"لقد كان لديه الكثير من الصفات التي جعلت منه حاكماً مطلقاً على مصر، إلا أنه لا يُقَارَنُ بالأوروبيين المحنكين نوى الخبرة ، خصوصاً وأن أغلبهم كانوا قليلي الذمة مثله ، وكانت حكوماتهم تدعمهم جميعاً" .

ومنذ وصول "بعثة كيف" ، انقسمت حاشية الوالى إلى معسكرين : المعسكر الفرنسى والمعسكر الإنجليزى ، وكانت المنافسة بينهما تزيد من صعوبة التوصل لإيجاد حل للمشاكل المالية لصالح مصر ولصالح دائئها .

ولا نستطيع إنكار أن إسماعيل استفاد - بمهارة - من هذه المنافسة، واستطاع أن يُؤَخَّرَ عمل اللجنة الإنجليزية التي كانت تُطالب بسلطة الإشراف على الإدارة المالية لمصر . وطلب إسماعيل الاستعانة بإداريين وماليين أوروبيين لكى يَنْهَضُوا - عملياً - بالحكومة المصرية وَيُنْظِمُوا شئونها المالية . ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تتنوى أن

[٨] أى ديزرائيلى . انظر هامش ٧ [المترجم] .

تُشرف إشرافاً عاماً على الإدارة في مصر . وهذا النوع من وُضْع اليد يضمن مصالح الدائنين الأوروبيين ويُنقذ مصر من أسوأ مشاكلها .

وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ م ، كَتَبَت جريدة "التايمز" (Times) تعليقاً جاء فيه :
"منذ وصول المستر كيف إلى مصر ، توصلت اللجنة إلى أن الإصلاح الجذري لحكومة ومالية مصر هو - فقط - الذي سيُوَفِّر الأمان للدولة بالتاكيد ، فقد كان بمقدور مصر أن تَعُدَّ تسوية أفضل مع دائنيها لو كان لديها رصيد أفضل . ولكن كيف يتأتى لها ذلك ؟ إن كل التوقعات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على التَّصَوُّر التالي : سيكون الخديو - بشكل أو بآخر - مُجْبَراً على الاستسلام للنصائح الإنجليزية مع خضوعه التام لها ، وستتولى إنجلترا إدارة مالية مصر ، وسيُنقَل جزء من الدَّيْن الإنجليزى لحساب مصر لمساعدة حكومتها على سد العجز وتخفيض مصروفاتها السنوية بشكل ملموس . ولكن هذا التَّصَوُّر يَفْتَرِض وجود "علاقة" بين الحكومتين ، ولا يوجد أى تبرير لهذه العلاقة ، ويَفْتَرِضُ كذلك وجود "استعداد" من جانب حاكم مصر . ونحن نحاول - عبثاً - أن نجد دليلاً ما على وجود هذا الاستعداد .

إن الأمر يَتَعَلَّقُ بِفَرَض نوع من "الحماية الإنجليزية" يُعَبَّر عنها - عادة - باستخدام تعبيريَّين مطَّاطيَّين هما : "الإشراف البريطاني" أو "الإدارة البريطانية" (British guidance) و "علاقة" (relation) . وكان على إسماعيل أن يوافق عليهما ، بل ويطالب بهما لكي يحظى بتوازن مالى دائم . أما إنجلترا ، فإن المسألة السياسية عندها لا تنفصل عن المسألة المالية .

ووافق إسماعيل - ببساطة - على اقتراح المستر كيف بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب مستشاره المالى . وكان المستر ويلسون يعمل فى وظيفة "مراقب عام فى إدارة الدَّيْن الوطنى الإنجليزى" .

ولكن فرنسا وَقَفَّت بالمرصاد لهذه التدابير ؛ فوزير الخارجية الفرنسى - الدوق ديكان (duc Decazes) - رفض انفراد إنجلترا بحل المشكلة المالية فى مصر لأن هذه المشكلة هى "مفتاح" المسألة المصرية . ووصل المسيو أوتريه (Outrey) - القنصل العام

الفرنسي السابق - إلى مصر مما شكّل عاملاً أساسياً مُؤكِّداً في إفشال مهمة المستر كيف . وبعد رحيل "كيف"، في بداية شهر فبراير سنة ١٨٧٦م ، اقترح المسيو أوتريه على الخديو إنشاء بنك "وطني" لمصر تديره لجنة دولية مُكوَّنة من أعضاء تختارهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ؛ وتكون مهمة هذا البنك "تجميد الدَّين السائر مقابل فائدة مقدارها ٩٪ . واشترك مع المسيو أوتريه - في تقديم هذا الاقتراح - مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين يرأسهم المسيو باستريه (Pastré) من "البنك الإنجليزي - المصري" .

وحرص الدوق ديكاز على الحصول على تعاون إنجلترا في هذا المشروع؛ فأبلغ اللورد ديربي بأن الحكومتين (الفرنسية والإنجليزية) يجب أن يُنسَّقا معا فيما يتعلق بالشئون المصرية .

ولكن إنجلترا كانت تعارض مشاركة فرنسا في هذا الموضوع : ففي المجال المالي ، كان المشروع الفرنسي سيّفيده - أساساً - أصحاب "الدَّين العام" ، وأغلبهم من الفرنسيين ؛ بينما كان أصحاب "الدَّين المجمد" أغلبهم من الإنجليز الذين لم تكن لهم مصلحة في زيادة هذا "الدَّين المجمد" بإضافة "الديون السائرة" للخديو عليه.

وفي المجال السياسي ، كان المشروع الفرنسي - لَوُ تَمَّ - سيّقيمه عملياً تعاوناً بين فرنسا وإنجلترا في مصر ، وأيضاً كان سيضع المسألة المالية في إطار دَوَلِيّ، وذلك كله كان يتعارض مع هدف إنجلترا الراسخ ألا وهو : إشرافها على الإدارة المصرية.

وكان المستر ديزرائيلي قد أعلن - بصراحة - أمام "مجلس العموم" أن "الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للموافقة على أى مشروع للتسوية البنكية نصف الخاصة (semi - privé) ، وأن الحكومة البريطانية تهتم فقط بمشروع "لجنة المراقبة المالية" (١٧) .

ومن هنا ، نستطيع أن نعرف سبب رفض بريطانيا لتعيين مُفَوِّض إنجليزي في البنك المذكور ، وأيضاً سبب إهمال الخديو للمشروع .

ويذكر المسيو ج. كلودي (J. Claudy) في كتاب له : "كان موقف الحكومة الفرنسية محكوماً بالفوائد الهائلة التي أخذها "البنك العقاري" (Crédit Foncier) .

أما سلوك الحكومة الإنجليزية فكان مختلفاً؛ فقد اتُّهِمَتْ بأنها تعمل سراً على إفلاس الخديو، ومن ثَمَّ تقدم نفسها بصفتها منقذته. إن خطة بهذا الشكل لهى خطة بشعة للغاية، ولكن يجب التسليم بوجود وقائع عديدة تبرهن على وجودها (١٨) .

ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك عن كيفية قيام الحكومة الإنجليزية بوضع العراقيل أمام أى مشروع وعَدَم ثباتها على رأى واحد ، ويكمل قائلاً : "كانت الحكومة الإنجليزية هى أول مَنْ طأب بأن تكون الإدارة المالية لمصر خاضعة للإشراف الأوروبى" .

"ولكن فى بورصة لندن ، كانت هناك حملات ضارية لخفض قيمة الأوراق المالية المصرية ، وبلغ من ضراوتها أننا لا نستطيع تفسيرها فقط بأنها مجرد مناورات معتادة يلجأ إليها المضاربون ، بل إن الأمر أكبر من كونها مجرد مضاربات" .

"وأخيراً ، لا توجد أية أسباب أخرى غير الأسباب السياسية / المالية لتكون هى الدافع الذى أملى على المستر ديزرائيلى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٣ مارس سنة ١٨٧٥م. وكان الجمهور ينتظر بفارغ الصبر نشر تقرير المستر كيف أملاً أن يجد فيه أسباباً لتجنب الخطر . ولكن ما أشد دهشة هذا الجمهور عندما أعلن ديزرائيلى، أمام "مجلس العموم" ، أن الخديو قد طَلَب عَدَم نشر هذا التقرير بسبب ارتباك وضعه المالى وسرية المعلومات التى قدمها . فانفجر الغضب فى البورصة وحدث انهيار فى أسعارها" .

وبعد فشَل المشروع الأول ، أُرْسِلَت الحكومة الفرنسية المسيو فيلييه (Villet) إلى مصر لكى تُحدث توازناً مع المستر ريفرز ويلسون . وكان المسيو فيلييه مفتشاً سابقاً للمالية ، وجاء معه بمشروع جديد . وكان مشروعه عبارة عن إنشاء "لجنة الدين العام" لن يكون لها أى إشراف على المالية ، بل ستقوم - فقط - بدور "المُحَصِّل" الذى يتسلم الأموال لصالح الدائنين ، ويكون ذلك بعد تجميد كل الديون وتوجيهها على أُسُس محددة .

وأبدى إسماعيل استعداده لقبول هذه الخطة ، ولكنه أثار بذلك غضب ديزرائيلى الذى كان يعمل جاهداً على الإسراع بخراب إسماعيل مالياً ، ومنعه من موازنة مالىته . وعَلَّق الخديو على خطبة ديزرائيلى بقوله : "لقد حَقَرُوا قبرى" .

وفى الحقيقة ، فإن تقرير المستر كيڤ لم يكن متناقضاً تماماً مع ما كان يريده إسماعيل الذى طلب - فيما بعد - نشره ، ولكن الوقت كان قد فات .

وكان التقرير يبدأ بالعبارات التالية : "يمكننا القول بأن مصر تمر بفترة انتقالية؛ فهى تعاني من مساوئ النظام القديم الذى هجرته ، وفى الوقت نفسه، تُعاني من مساوئ النظام الجديد الذى تبذل قُصارى جهدها للدخول فيه . وتُعاني مصر من الجهل والخيانة والإسراف والمبالغة التى يتسم بها الشرق وأدى ذلك كله إلى وصول هذا الحاكم الإقطاعى إلى حافة الإفلاس . كما أن المصروفات الباهظة الناتجة عن المحاولات المتسارعة والمُرتجلة ، بسبب محاولة تَبْنِى الحضارة الغربية ، قد أرهقت البلاد بشدة".

وهذا الاتهام غير مُوجَّه للشرق نفسه ، بل إنه مُوجَّه لإسماعيل شخصياً . ومع ذلك ، فإن المستر كيڤ يُنصِّفُ بقوله : "زادت موارد مصر المالية من ٥٥ ألف جنيه إسترليني سنوياً فى سنة ١٨٠٤م فأصبحت ثلاثة ملايين و ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني فى سنة ١٨٢٠م . ووصلت إلى أربعة ملايين و ٩٢٧ ألف جنيه إسترليني سنة ١٨٦٤م ، وهى السنة الثانية من ولاية الخديو . ثم زادت الميزانية إلى ٧ ملايين و ٢٧٧ ألف و ٩١٢ جنيه إسترلينياً سنة ١٨٧١م . وزاد طول السكك الحديدية: فأصبحت ١٢١٠ أميال فى سنتي ١٨٧٤ - ١٨٧٥م . ووصلت قيمة الواردات إلى ٦١ مليون و ٩٢٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترلينياً - فى الفترة من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٥م - مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥ جنيه إسترلينياً فى الفترة من سنة ١٨٥٠م ، حتى سنة ١٨٦٢م أى بزيادة بلغت نسبة ١٠٠٪ خلال ١٢ سنة فقط . وفى هذه الفترة نفسها ، زادت الصادرات بنسبة أربعة أضعاف: فقد كانت قيمتها ٣٦ مليون و ٢٣٩ ألف و ٥٤٣ جنيه إسترلينياً ، فأصبحت ١٤٥ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترلينياً .

وزاد عدد سكان مصر - فى خلال ١٢ سنة - زيادة كبيرة ، وزاد عدد المواليد عن عدد الوفيات بمقدار ٦٣٦ ألف و ٨٠٩ نسمة . ولقى التعليم عناية خاصة: فزاد عدد المدارس - التى يتم التدريس فيها على الطريقة الأوربية - من ١٨٥ مدرسة

فى سنة ١٨٦٢م إلى ٤٨١٧ مدرسة فى سنة ١٨٧٥م . وهذه المدارس يعمل بها ٦٠٤٨ مُدرساً وبها ١٤٠ ألف و ٩٧٧ طالباً زاد عليهم ١٦٥١ مدرساً و ١٠٧٢ طالباً فى السنة التالية .

"وبالضرورة ، فإن نوعية التعليم المذكور تتباين ، ولكنها فى مجملها أُحرزت تقدماً مُؤكّداً ، وفى حالات كثيرة ، نجد أن نوعية التعليم راقية جداً" .

"وهذه الإحصائيات تُثبت أن مصر قد حققت تطورات عظيمة فى كل المجالات فى عهد الحاكم الحالى . ولكن هذه التطورات لا تمنع الوضع المالى من أن يكون حرجاً للغاية . ومع ذلك ، فإن النفقات - مهما كانت باهظة - ليست هى السبب الوحيد للأزمة المالية الحالية ، الذى يمكن أن نُرجعه تقريباً إلى الشروط المُدمرة للقروض التى عُقدت تلبية لحاجات مُلحة نتجت - فى أغلب الأحيان - عن أسباب جعلت الخديو لا يملك حرية كبيرة للتصرف" .

وحسب التقرير التالى ، فإن إجمالى الإيرادات والمصروفات من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٥ - أى طوال ١٢ سنة - يتضمّن ما يلى :

(١) الإيرادات :	الدخول :	٩٤٢٨١٠٠٠	جنيه إسترلينى
أسهم القناة :	٣٩٧٧٠٠٠	جنيه إسترلينى	
قروض :	٣١٧١٤٠٠٠	جنيه إسترلينى	
الدين السائر :	١٨٢٤٣٠٠٠	جنيه إسترلينى	
<hr/>			
المجموع :	١٤٨٢١٥٠٠٠	جنيه إسترلينى	

(ب) المصروفات : الإدارة : ٤٨٨٦٨٠٠٠ جنيه إسترليني

الجزية للباب العالي : ٧٥٩٣٠٠٠ جنيه إسترليني

أشغال المنفعة العامة : ٣٠٢٤٠٠٠٠ جنيه إسترليني

نفقات طارئة : ١٠٥٤٠٠٠٠ جنيه إسترليني

(بعضها ذات نفع قابل للاعتراض عليه ، وبعضها تم تحت ضغوط الأطراف المعنية) .

فوائد واستهلاك القروض : ٣٤٨٩٩٠٠٠ جنيه إسترليني

قناة السويس : ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه إسترليني

المجموع : ١٤٨٢١٥٠٠٠ جنيه إسترليني

والأقساط السنوية كانت تشمل فائدة القرض واستهلاكه ، بالنسبة للقروض قصيرة الأجل . ووصل مجمل هذه الأقساط إلى مليون و ٢٦٤ ألف و ٦٨٦ جنيهًا إسترلينيًا . وبالنسبة لقرض سنة ١٨٦٢ م ، وصل القسط السنوي إلى ٢٦٣ ألف و ٩٧٢ جنيهًا سنويًا . أمّا قرض سنة ١٨٦٨ م ، فقد وصل قسطه السنوي إلى ٩٥٣ ألف و ٣٠٣ جنيهًا . وكان قسط دين سنة ١٨٧٣ يبلغ ٢ مليون و ٥٦٥ ألف و ٦٧٠ جنيهًا . وبذلك يصل المجموع إلى خمسة ملايين و ٢٩ ألفًا و ٦٣١ جنيهًا إسترلينيًا . وهذا المبلغ لا يشتمل على سداد القوائد أو العمولات أو تسديد أصل أى جزء من الدين العام . وبالنسبة لدين سنة ١٨٧٣ م ، فقد ابتلع وحده كل موارد البلاد . وتم دفع مبلغ ٣٤ مليون و ٨٩٨ ألف جنيهًا بصفة قوائد لمدة عشر سنوات ، ومع ذلك ظل أصل الدين كبيرًا أكثر من أى وقت مضى .

ويُعلق مؤلف كتاب "Egypt Under Ismail" على هذا الوضع قائلاً: "من المؤكد أن تقرير كيف" يعد وثيقة تتصف بالأمانة المؤكدة . ولكن الخطأ البارز في هذا التقرير هو تجاهله ذكر مبالغ الرشاوى الهائلة التى دُفعت فى الأستانة، كما تجاهل أيضا ذكر الإسراف الهائل الذى مارسه الخديو نفسه".

وربما كان هذا الخطأ يرجع إلى غياب المعلومات الدقيقة نتيجة لعدم وجود نظام للمحاسبة . ومما زاد من حالة الفوضى هذه ، أن الخديو لم يُحدّد لنفسه ميزانية لمخصصاته ، كما أن موارد أملاكه الخاصة لم تكن منفصلة عن موارد الدولة. وفى الواقع، فإن سلّطة إسماعيل الفردية كانت تجبّ السلطات الأخرى، فقد كان هو المدير وقاضى القضاة وأمين خزانة الدولة ؛ ولذلك ، لم تُوجد حسابات دقيقة ولا مالية سليمة .

ويقول التقرير : "صُرِفَت مبالغ هائلة على مشاريع غير مُنتجة حَسَب العُرف السائد فى بلاد الشرق . كما صُرِفَت مبالغ ضخمة على مشاريع مُنتجة، ولكنها أُديرَت بطريقة خاطئة أو متسرعة . ومن الواضح أن الخديو حاول إنجاز المشاريع خلال فترة زمنية قصيرة وبموارد محدودة ، فى حين أنها كانت تتطلب وقتاً أطول لتنفيذها . لقد كان ذلك كفيلاً بإرهاق موارد أى خزانة أخرى أغنى من خزانة إسماعيل بكثير" .

ومن بين مشاريع إسماعيل غير المنتجة ، نستطيع ذكر مصانع السكر التى تعدّ من أفدح أخطائه تكلفَة ؛ فالخديو أراد تعويض خسائره الناجمة عن انهيار أسعار القطن - بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية - فصمم مشروعاً لإنشاء مصانع للسكر فى أملاكه الخاصة . وتم إنشاء ١٢ مصنعاً كبيراً جُهزت بألات باهظة الثمن جداً ، ولكن المشروع بأكمله فشل فشلاً ذريعاً .

وحاول إسماعيل - أيضاً - إقامة نظام "بنك القرية" على نمط نظام "بنك التسليف الزراعى (Crédit Foncier) لإنقاذ الفلاحين من بين براثن المرابين، ولكنه خسر فى هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني ، حسبما ذكر مولهول (Mulhall) .

ومن بين المشاريع غير المنتجة ، نجد أيضاً : قُصُورَه العديدة، وبعثاته العلمية للسيطرة على وسط إفريقيا ، وحملاته العسكرية لمساعدة تركيا .

أما مشاريعه المنتجة ، والتي أُديرَت إدارة سيئة أو متعجلة ، فهي تُوَضَّحُ عجز إسماعيل في مجال الأعمال ، وتُوَضَّحُ - كذلك - خراب ذمَّةَ أغلب أصحاب الامتيازات والمقاولين الأجانب الذين لجأوا دائماً إلى المحاكم القنصلية لبلادهم لكي يحصلوا على مبالغ إضافية بدون وجه حق مقابل مخاطر وهمية أو محتملة قد يتعرضون لها . ويتفق المستر كيف مع المستر مولهول على أن المقاولين الأوربيين كانوا يَحْصُلُون على مكاسب تصل إلى نسبة ٨٠٪. وفي هذا الصدد يقول مؤلف كتاب "إنجلترا في مصر L'Angleterre en Egypte" : "عندما كان إسماعيل يَشْرَعُ في إنفاق قرض ما على نفسه أو على البلد ، فإنه كان يُدَبِّرُ أمره دائماً لكي يصرف أقل قدر ممكن من أمواله الخاصة. وكانت العقود التي تبرمها "الدائرة السنية" والحكومة بمثابة فرص حقيقية للإسراف والتبذير . وكانت الأموال - التي تُصَرَّفُ نقداً لشراء المعدات من أوروبا - تشبه البضائع التي يُورَدُها الترنزي المشهور لشاب غني بالأمال والتطلعات ولكنه - في الوقت الحالي - بدون أية موارد".

ولكي نُعطى مثلاً يوضح هذا النوع من العقود ، علينا أن نتذكر أن الخديو كان قد مَنَحَ عقود الأشغال في ميناء السويس لمقاولين فرنسيين ، ولكنه رأى أنه من الأفضل تكليف مقاولين إنجليز - السادة جرينفيلدز (Grienfields) - لتنفيذ الأشغال في ميناء الإسكندرية . ووصلت حسابات هؤلاء السادة إلى مبلغ ٢ مليون و٩٠٤ ألف و٤٩٩ جنيهًا إسترلينياً . وبعد ذلك ، وبناء على طلب المستر ويلسون ، أُرْسِلَ المسيو دوبر (Duport) - وهو مهندس فرنسي يعمل لدى الحكومة المصرية في الإسكندرية - إلى اللجنة العليا للتحقيقات تقييماً لسعر التكلفة في أشغال الميناء، وجاء في التقرير الأولي ما يلي : "ليس من الضروري هنا إعطاء تفاصيل ، بل يكفي القول بأن المسيو دوبر قدَّرَ سعر التكلفة بمبلغ مليون و٣٩٤ ألف جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الأشغال نفسها التي طلب فيها السادة جرينفيلدز مبلغ ٢ مليون و٥٤٢ ألفاً، بدون حساب الفوائد التي حُسِبَتْ بنسبة ١٠٪".

لقد أُوْجِدَت السياسة المالية لإسماعيل دِينًا عامًّا قيمته الاسمية تبلغ ٩٠ مليوناً وبيبلغ قسطه السنوى ٦ ملايين جنيه ، كما أنها جعلت الفلاحين مديونين، ودفعتهم للجوء إلى المرابين نتيجة للأساليب التى تتبعها الحكومة فى جباية الضرائب.

وعلى الرغم من هذه الأزمة ، فقد كان ممكناً إيجاد حل عادل لصالح الطرفين. ولكن المسألة تَعَقَّدَت منذ سنة ١٨٧٦م بسبب المصالح السياسية التى أُخْرَت التنظيم الحقيقى لمالية مصر حتى صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠م.

وفى تقريره ، حَدَّدَ المستر كيف الحل العملى الوحيد لهذه المسألة عندما ذكر: "أن مصر قادرة على تَحْمُل تكاليف كافة ديونها الحالية مع دفع نسبة فائدة معقولة. ولكنها لا تستطيع الاستمرار فى تجديد ديونها السائرة بفائدة تبلغ ٢٥٪، ثم تقترض قروضاً جديدة بنسبة ١٢ أو ١٣ ٪ لى تواجه زيادة دِينها التى لا تُضيف شيئاً إلى خزانتها" .

وكانت خطة المستر كيف تتلخص فى تدعيم وتوحيد كل الديون على أساس فائدة معقولة تتناسب مع حالة البلد . ولكن لتخفيف الأعباء المالية ، فإن تأجيل تاريخ الاستحقاقات كان ضرورياً . ولهذا السبب ، اقترح تقديم عرض لحاملى السندات يقضى بإعطائهم "سندات دولة" جديدة بفائدة ٧٪ تستحق الدفع فى سنة ١٩٢٦م، بدلاً من القسائم التى بحوزتهم والتى تُستحق فى سنة ١٨٩٢ و سنة ١٩٠٣ وذكر: "إذا شرحنا لحاملى السندات خطورة الوضع فإننى أمل - بحق - فى أنهم سيوافقون على تسوية ستنقذهم من التعرض لخسارة فادحة هى النتيجة الحتمية لحدوث انهيار مالى" .

ولا يسعنا سوى الاعتراف بصحة هذا الرأى الذى عبَّرَ عنه هذه العبارات المليئة بالحكمة . وكان لا بد من تهدئة الدائنين - الذين كانت لهم حقوق مؤكدة - أو بالأحرى، طمأنة قلقهم المشروع ، خصوصاً وأن بعض الوسطاء حققوا مكاسب هائلة على حساب دافع الضرائب المصرى و "حامل الأسهم" الأمين . ولم يتردد المستر كيف نفسه فى التأكيد على أن الوضع المالى السيئ للبلاد "يرجع فى معظمه إلى الشروط المجحفة لقرض سنة ١٨٧٣م ، وهو الذى عُقد أصلاً بهدف واضح هو: تصفية الدين السائر الذى بلغ حينذاك ٢٨ مليون جنيه إسترلينى" . وهذه العملية لم تات إلا بمبلغ ١١ مليوناً

نقدًا ، ولكنها - حسبما جاء فى التقرير - زادت من مكاسب الوسطاء - الذين عقّدوا اتفاق الدّين - زيادة فاحشة ، علّمًا بأن قيمة هذا الدّين كانت ٣٢ مليون جنيه إسترليني^(١٩) . وعلى الرغم من كل الشواهد ، فإن الخطة المالية كان لها جانبها السياسى ، فالمستر كيف يُضيف إلى ما سبق قوله: "ومع ذلك ، يوجد شرط أساسى يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع ، فلقد كان على الخديو أن يضع على رأس "قسم المراقبة" شخصاً يفرض الثقة العامة، مثل الوكيل المالى^(٢٠) الذى أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لكى يقدم خدماته لسمو الخديو.

"وقسم المراقبة سيَتَلَقَى - مباشرةً - من جُباة الضرائب بعض أفرع الدّخل، ويجب أن يُشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب . فلو كان جباة الضرائب منتشرين فى كل أنحاء البلاد ، ولو كانوا تحت إمرة هذا القسم ، لكان بإمكانهم منع التهرب الضريبى الذى يتم على حساب الخزانة ، ولما تم ابتزاز الفلاحين .

"ويجب على الخديو مراعاة تنفيذ التوصيات التى يرفعها إلى سموه "قسم المراقبة"، ويجب عليه - أيضاً - معالجة الحالات المؤكدة فى مجال سوء الإدارة التى سيخطرهم القسم بها .

"وبهذه الوسيلة ، فإن عنصرًا هامًا من ثروة البلاد ورخائها - فى المستقبل - سيتم إدخاله فى البلاد لأن العلاج - بهذه الوسيلة - سيكون بدون أى قهر، وسيصبح قادرًا على استخدام الفائض الذى يَنْهَبُهُ حاليًا جباة الضرائب ، كما سيزيد الموارد الحالية زيادة كبيرة" .

وموقف إسماعيل - قبل نشر التقرير وبعده - يُوَضِّحُ تمامًا أن اعتراضاته على مهمة البعثة كانت تُنصَبُ فقط على الشُّق السياسى منها ، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتفق مع المبادئ التى أوحى بها التقرير .

وفى الواقع ، فإن جريدة "التايمز" - بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٧٦م - نُشِرَتْ فى افتتاحيتها أن الخديو قد عزّل نوبار باشا (وزير التجارة)، "ويقال إن إسماعيل باشا

لم يجد مهمة المستر كيف على هواه ، وإنه غاضب على نوبار باشا لأنه يعدّه المسئول عن مجيء هذا المستر إلى مصر ، ولأنه (أى نوبار) قد اتّبع سياسة تتسق مع المقترحات الإنجليزية .

ومن ناحية أخرى ، ففي لقاء صحفى عقده الخديو مع المستر و. بيتى كينجستون بعد نشر التقرير ، أعلن الخديو ما يلى: "لو كنت أستطيع تثبيت نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة للدولة ، لكنت قد توصلت بسهولة إلى إيجاد توازن بين إيراداتى ومصروفاتى بدون إلحاق الضرر بأحد ، ولما كنت قد احتجت إلى الاقتراض بنسبة فائدة مبالغ فيها ومُخَرَّبة ستؤدى - عاجلاً أم آجلاً - إلى إعلان الإفلاس الرسمى للدولة" (٢١) . ومن المحتمل أن تكون تركيا هى المثال الذى احتذاه إسماعيل لأن تركيا كانت تفكّر فى إعلان إفلاسها "رسمياً" ، وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة الإنجليزية - بعد شرائها لأسهم القناة - كانت تشترط توقيع الحجز على مصر بصفته الحل العملى للتسوية المالية .

وفى هذا اللقاء الصحفى نفسه ، اشتكى إسماعيل - كذلك - من أن "لجنة كيف" قد زادت من مشاكله المالية بدلاً من تسويتها ، وكان تقرير اللجنة قد نُشر فى "التايمز" بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٦ م . وقال إسماعيل : "لقد استفادت إنجلترا فائدة هائلة - أكثر من أى أمة أخرى - بفضل التضحيات العظيمة التى قدمتها مصر لإنجاز حفر قناة السويس . وهذه التضحيات هى السبب فى ورطتنا المالية الحالية. وبفضل تقرير المستر كيف ، يجب على إنجلترا أن تُقدّر تماماً ما تكبدناه من جرّاء إنجاز هذه الأشغال العظيمة التى أتت بالثروة على الآخرين أكثر بكثير مما أتت به علينا. إننى لم أُصدّق أبداً - ولو للحظة واحدة - أن إنجلترا تهدف إلى وضع مصر تحت سيطرتها لمجرد شرائها أسهم قناة السويس ، ولجرد إرسالها موظفاً كبيراً يفحص حساباتى" .

وما يهْمنا هنا ، ليس دفاع إسماعيل عن نفسه ، بل إن صيحة الخطر - التى أطلقها - هى التى تهمنا فى هذا المقام . ولهذا السبب ، اتجه الخديو إلى فرنسا؛ فاتفق مع مجموعة "أوترى - باستريه" (Outrey - Pastre) ، وأنشأ "صندوق الدين

العام^(٢٢) بناءً على فرماتين صدرتا بتاريخ ٢ و ٧ مايو على التوالي ، وقام بضم كل ديونه السائرة إلى بعضها وحولها إلى دينٍ مُوحد بنسبة فائدة تبلغ ٧٪ على المبلغ الاسمي ويتم استهلاكه على مدى ٦٥ عاماً .

ولكى يتم هذا التحويل ، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بمبلغ مُساوٍ لقيمتها الاسمية . ولكن نسبة فائدة سندات "الدين العام" كانت تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪، وتم تعويضها ببيع إضافي يصل إلى ٢٥٪ . وبعبارة أخرى ، فقد قُبلت بنسبة ٨٠٪ .

ومن المسلم به أن هذا المشروع - مثل سابقه - لم تُقبله الحكومة البريطانية ولنفس الأسباب السابقة : ففي يوم ١٥ مايو ، كتبت جريدة "التايمز" قائلة: "يوجد اختياران: فإما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض الخديو بضمان وجود سلطة حماية يقبلها الطرفان ، وإما أن يواجه الخديو شخصياً ضرورة اقتراح مشروع يكون بمثابة تكرار لحماقة أخرى من حماقاته التي يرتكبها" .

وكتب مراسل الجريدة نفسها - من الإسكندرية - يوم ٧ مارس ما يلي: "لقد وُضِعَ الخديو - رغماً عنه - موضوع تنظيم ماليته بين أياد فرنسية؛ وبذلك، سيكون الدين المُجمد - ومقداره ٩٠ مليون جنيه إسترليني - أمراً واقعاً .

وعندما يتم هذا الاستبدال الإجباري ، فإننا نأمل أن تكون لدى المستر ولسون كل السلطات لكي يبدأ في مهمة الإصلاح الإداري ، وهو أول ما تحتاجه البلاد، وإمكانية نجاحه أكثر من غيرها في أي مجال آخر" (٢٣) .

ولكن ديزرائيلي رأى أن "المشروع به أخطاء جسيمة من عدة نواح" ولذلك رفض تعيين مفوض إنجليزي لصندوق الدين ، أما المستر ولسون فقد غادر مصر. ويقول المستر روزشتاين ، في كتابه "خراب مصر" معلقاً على هذا الموقف: "وأخيراً، قررت الحكومة إهمال مشروعها المُفضّل لصالح الدائنين . وطالما أن المسألة المعروضة تأخذ شكلاً مالياً صرفاً ، فقد كان من الواضح أن فرنسا ستعمل على إفشال أي مجهودات يتفنى عنها ذهن الحكومة البريطانية لإجبار الخديو على قبول الحماية. وبما أن الأمور

أخذت هذا الشكل ، فقد اضطرت إنجلترا إلى التخلي - مؤقتا - عن هدفها المنشود ، وعقدت اتفاقاً مع فرنسا لكي تحافظ - على الأقل - على مصالح الدائنين الإنجليز .

وعندما فشلت إنجلترا في التغلب بمفردها على إسماعيل ، وحل "المسألة المصرية" ، سعت للتفاهم مع فرنسا . وفي الوقت نفسه ، سعت للحصول على الهيمنة بشكل عملي . ونعتقد أن هذه النقطة هي أصل مشروع "المراقبة الثنائية" (Condominium) .

وسرت الإشاعات في لندن عن إرسال اللورد جوشن (Goshen) إلى مصر لكي يمثل الدائنين الإنجليز الذين كانوا يطالبون حكومتهم - بإصرار - بعقد تسوية جديدة مع الخديوي .

ولحين إرسال اللورد جوشن ، أرسل ديزرائيلي ديبلوماسياً رفيع المستوى إلى مصر هو اللورد كريبيني فيفيان (Crepigny Vivian) الذي كان يمثل إنجلترا في بوخارست . وعلى الفور ، قام الدوق ديكاز (Decazes) باستدعاء البارون دي ميشلز (de Michels) - وهو زميل قديم للورد فيفيان - بهدف وضع أسس السياسة المشتركة "للمراقبة الثنائية" المقبلة في مصر .

وكتب البارون دي ميشلز مذكراته ^(٢٤) وسجل فيها الذكريات التي تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد علي ، و "المصالح العاطفية" التي تدفع الفرنسيين إلى تهدئة المطامع البريطانية واحتوائها "لحفاظ على استقلال مصر لأننا ساعدناها في الحصول عليه . وهذه المواقف المتعاقبة قد تعقدت - في لحظة معينة - بسبب دخول عناصر جديدة فيها ، لقد اقترض الخديوي إسماعيل مبالغ هائلة من أوروبا ، قدمت فرنسا أكبر نسبة منها ؛ وشعر مواطنونا بالخطر يتهدد أموالهم من جراء عملية سلب مماثلة لما قام به سلطان تركيا ، تلك العملية التي مرت دون عقاب . وفي هذه المرة ، لم يكن الأمر متعلقاً بالمصالح العاطفية ، لقد فهمت إنجلترا ذلك ، وخشيت من سعيها للتدخل بشكل منفرد فيما بعد . ونتيجة لذلك ، قللت إنجلترا من تشدها ، واستمعت - بدرجة ما - إلى اقتراحات التفاهم .

ويرسم لنا البارون دى ميشلز - بعد ذلك - لوحة مُلوَّنة للخديو إسماعيل الذى لم ير فيه سوى أنه "تمثل هزلى" ، حيث لخص الموقف على النحو التالى: "عندما سرّت شائعة فى فرنسا بأن الخديو إسماعيل يستعد للعب المشهد الأخير فى الرواية ويعلن إفلاسه ، حدث استنكار عام وارتفعت صيحات الغضب، وتحركت المؤسسات المالية الكبرى لأنها كانت متورطة معه بشكل كبير ، وطالبت باتخاذ إجراءات قسرية ضده . واغتنم الدوق ديكاز - بمهارته الفريدة - الوقت الملائم للتدخل لدى إنجلترا .

وفى بداية شهر سبتمبر ، سافرتُ ومعى التعليمات التى يمكن تلخيصها فى نقطتين أوليين أساسيتين : تأجيل تنفيذ أية فكرة خاصة بإعلان الإفلاس، وأن يوجه الخديو الدعوة للسيدّين جوشن وجوبيير (Goshen & Joubert) للحضور إلى مصر لإجراء تصفية عامة للدين .

ولتوضيح معنى مُصطلح "التصفية العامة" للدين ، يجب علينا أن نتذكر أن فرنسا لم تكن تستطيع تسوية المسألة المالية بدون دعم إنجلترا لها ، وأن إنجلترا لم تكن تستطيع تسوية المسألة الإدارية بدون دعم فرنسا . ولذلك ، كان لابد من التوفيق بين النظريتين : الفرنسية والإنجليزية .

وهذه الضرورة هى التى جاءت بفكرة "الحكم الثانى" ، الذى كان يجب أن يكون هو الهدف الأساسى لأول تصفية للدين .

لقد كانت هذه الفكرة واضحة تماماً فى أفعال وأقوال البارون دى ميشلز التى سبقت إنشاء هذا النظام ؛ ففى مناقشة أجراها مع الخديو ، هددته بأنه سيطلب من الباب العالى إقالته إذا حاول تنفيذ فكرة الإفلاس التى نُسبتُ إليه . ويذكر البارون أن إسماعيل رد عليه بصوت مخنوق وخافت قائلاً : "ولكن إذا لم أستطع الدفع... وإذا كانت مصر منهكة ... فهل تعتقد بأنكم - إذا وضعتم السكين على عنقى - ستخلقون لى الموارد التى تنقّصنى؟" فرددت عليه : "بالعكس ، فإننا نعتقد بأن موارد مصر كافية جداً وتسمح لك بمواجهة كافة الالتزامات . ولكن - وقبل كل شئ - يجب أن تُرضى دانتيك ؛ فعليك التصريح علانية بأن أى محاولة لإشهار الإفلاس هى مُجرد

أُكْنِبَةُ تَسَى إِلَيْكَ وَيَجِبُ أَنْ تُكْذَّبَ الْإِشَاعَاتُ الْمُنْتَشِرَةُ بِخُصُوصِ التَّوَقُّفِ عَنِ السَّدَادِ ،
وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ ، عَلَيْكَ أَنْ تَطْلُبَ مِنْ حُكُومَتَيْ فَرَنْسَا وَإِنْجِلْتَرَا أَنْ تُرْسَلَاكَ
مُسْتَشَارَيْنَ ذَوِي كِفَاءَةٍ عَالِيَةٍ ، وَسَتَقُومُ سَمُوكَ بِمَنْحِهِمُ السُّلْطَاتِ وَالْعَنَايَةَ الضَّرُورِيَّةَ
الْلاَزِمَةَ لِنَتْظِيمِ مَالِيَةِ بِلَادِكُمْ .

وَبَعْدَ قَلِيلٍ مِنَ الْمَقَاوِمَةِ غَيْرِ الْمَجْدِيَّةِ ، بِسَبَبِ تَقَاهِمِ إِنْجِلْتَرَا وَفَرَنْسَا ، وَافَقَ إِسْمَاعِيلُ
عَلَى مَجِئِ الْمُسْتَرِ جُوشَنَ وَالْمَسِيوِ جُويِيرِ . وَوَقَّعَ عَلَى عَاتِقِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مَهْمَةً إِبْرَازِ
عُنَاصِرِ الدِّينِ وَوَضْعِ الْأُسُسِ لِإِعَادَةِ النِّتْظِيمِ الْعَامِ لِلِإِدَارَةِ الْمَالِيَّةِ .

وَكَمَا رَأَيْنَا ، فَإِنَّ الْحُكُومَةَ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ - وَالدَّائِنَتَيْنِ الْإِنْجِلِيزِيَّاتِ - هُمَ الَّذِينَ بَادَرُوا
بِعَقْدِ اتِّفَاقٍ جَدِيدٍ مَعَ الْخَدِيوِ ؛ فَفِي بَدَايَةِ شَهْرِ يُولَيُو ، وَأَثْنَاءِ اجْتِمَاعِ عَقْدِهِ الدَّائِنَتَيْنِ
فِي لَنْدُنْ ، طَلَبُوا مِنَ اللُّورْدِ جُوشَنَ السَّفَرِ إِلَى مِصْرَ بِصَحْبَةِ الْمَسِيوِ جُويِيرِ لِلتَّفَاوُضِ
مَعَ الْخَدِيوِ بِخُصُوصِ تَسْدِيدِ "الدِّينِ الْمَجْمَدِ" - وَهُوَ أَكْثَرُ نَفْعًا لِدَائِنِيهِ مِنْ دَيْنِ
مُجْمُوعَةِ "الْكِرِيدِي فُونْسِييِهِ" (Crédit Foncier) . وَلَكِي يُعْجَلُ اللُّورْدُ دِيرْبِي ^[٩] بِإِبْرَامِ
هَذَا الْإِتِّفَاقِ ، فَإِنَّهُ مَارَسَ رَسْمِيَا ضُغُوطًا عَلَى الْخَدِيوِ بِوَأَسْطَةِ الْكُولُونِيلِ سْتَانْتُونِ
(Stanton) فِي الْقَاهِرَةِ . وَيُعَلِّقُ الْمُسْتَرِ مَاكُ كَوَانُ فِي كِتَابِهِ "مِصْرُ فِي عَهْدِ إِسْمَاعِيلِ" -
عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : "فِي حَالَةِ مِصْرَ ، يَعْدُ تَدْخُلُ وَزَارَةُ خَارِجِيَّتِنَا هُوَ الْمَرَّةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي
تَدْخَلَتْ فِيهَا بِهَذَا الْأَسْلُوبِ ، فَفِي السَّنَةِ نَفْسِهَا الَّتِي حَصَلَتْ فِيهَا بَعْتُهُ (جُوشَنُ / جُويِيرِ)
عَلَى التَّائِيدِ التَّامِ مِنْ "دَاوْنِنِجِ سْتَرِيْتِ" ، كَانَتْ هُنَاكَ ١٧ دَوْلَةً - عَلَى الْأَقْلَ - مُتَأَخِّرَةً فِي
سَدَادِ دِيُونِهَا وَاسْمُهَا مُدْرَجٌ عَلَى "الْقَائِمَةِ السُّودَاءِ" الَّتِي تُصَدِّرُهَا جَمْعِيَّةُ "الْمُسْتَفِيدِينَ"
(حَامِلِي السُّنَدَاتِ) الْأَجَانِبِ ، وَكَانَ إِجْمَالِي دِيُونُ هَذِهِ الدَّوَلِ يَصِلُ إِلَى ٤٠٠ مِلْيُونِ
جَنِيهِ إِسْتَرْلِينِي . وَلَمْ نَجِدْ أَثْرًا لِأَيِّ بَرَقِيَّةٍ قَنْصَلِيَّةٍ تَذْكُرُ كَلِمَةَ احْتِجَاجٍ وَاحِدَةً مِنْ جَانِبِ
حُكُومَتِنَا لِصَالِحِ الدَّائِنَيْنِ .

[٩] دِيرْبِي : Derby أسرة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها - على مختلف الأجيال - بالسياسة . يَعْنِينَا
مِنْهَا هُنَا Edward Stanly De Derby (1826 - 1893) الَّذِي كَانَ سَكْرَتِيرَا لَوِزَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ
[الْمُتَرْجِمُ] .

ووصل اللورد جوشن إلى مصر فى شهر أكتوبر . وأوّل تصرف قام به كان تجاهله التام لوجود "إسماعيل صديق" - وزير المالية - الذى كان يعارض خطة اللورد . وكان إسماعيل صديق يرى أن التسوية العامة للدين (على أساس نسبة فائدة تصل إلى ٧٪) ستكون باهظة بالنسبة لمصر . كما أن الإدارة المالية الأجنبية تعنى لديه فرض الوصاية على البلاد . ولكى نكون مُنصفين ، وأياً كان الحكم الذى نُصدره على السياسة المالية للخديو ومستشاره ، فقد كانا على حق عندما أعلنّا أن نسبة الفائدة لا يجب أن تتجاوز ٥٪ كحد أقصى لكى تستطيع مصر تسديد قرض قيمته ٩٠ مليون جنيه . ويقال إن المستر كيف كان ينادى بهذا رأى أيضاً . وفى هذه المرة، أثبتت الأحداث صحة رأيهما . ومع ذلك ، فإننا نتجنّب وصمّ الجزء المالى الصّرف - الذى قام به جوشن - بأنه ظالم .

لقد كان إسماعيل صديق هو زعيم الحزب المصرى الذى كان يرفض التدخل الأجنبى المتزايد والصريح فى الإدارة المصرية منذ سنة ١٨٧٠م، وكان معادياً بشدة للحزب التركى الذى كان يتزعمه شريف باشا . وفى عهد إسماعيل، تحالف الحزبان مؤقتاً ، ووقفاً ضد أى تدخّل أوروبى فى شئون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صديق التصدى لأى محاولة أجنبية للسيطرة على الإدارة المصرية؛ فقام بإعداد مشروع مضاد ، وحاول استمالة الخديو إلى جانبه. وفى ذلك الوقت، وقّعت بعض الاضطرابات فى المديرىات ، واتّهم إسماعيل صديق بمحاولة التمرّد، ووصل الأمر إلى حد اتهامه بتهديد سلامة الخديو الذى كان مستسلماً للضغوط الأجنبية . واضطرّ الخديو للاختيار بين الحزب الأجنبى (الذى تمثله القوى الأجنبية) وحزب المقاومة (الذى يمثله إسماعيل صديق) ، فقرر التخلص من وزيره. ويذكر القنصل العام السابق للولايات المتحدة فى القاهرة ما يلى: "فى أثناء لقائى بالخديو - بعد إلقاء القبض على إسماعيل صديق يوم ١٠ نوفمبر - وجدت الخديو منفعلاً جداً ، وكان من الواضح أنه غاضب على "المفتش" (لقب إسماعيل صديق). وشرّح لى كيف أنه رفعَ "المفتش" من مجرد فلاح إلى أعلى وظيفة فى مصر... وحكى لى كيف كان

"المفتش" يسعى لخلق الاضطرابات ضده. وبما أنني لدى بعض الخبرة بالوسائل الأوتوقراطية التي تتبناها الحكومات الشرقية، فقد استنتجتُ من هذا الحديث أن الوزير السابق قد أعدم بالفعل" (٢٥) .

وفى واقع الأمر ، فقد دعى الخديو وزيره لمرافقته حتى قصره الواقع على ضفاف النيل ، وهناك تم اغتيال "المفتش" غدرًا . وعلى الفور ، أذاعت الحكومة خبرًا كاذبًا عن رحلة سيقوم بها إسماعيل صديق في أعالي النيل ، ثم تلاه خبر وفاته. والحق ، فإننا نقرر أن المستشار السابق للخديو كان مكروها من الشعب، خصوصًا من الفلاحين الذين اعتصرهم حتى آخر قطرة . ولكن الظروف المناهضة التي أحاطت بنهايته أثارت تعاطف الجميع معه ؛ كما أن ما اقترّفه الخديو إسماعيل يمثل - في حد ذاته - إدانة للحكم الفردي المطلق .

وكتب مراسل التايمز في تعليقه على هذا الحادث : "إن رحيل إسماعيل صديق يعد بمثابة نهاية عهد قديم . لقد كان "المفتش" زعيمًا للحزب المناهض للنفوذ الأجنبي ولكل تقدم حضارى . ويُقال إن سقوط إسماعيل صديق - الذى كان قد أعد مشروعاً مضاداً - سيكون لصالح نجاح النفوذ الأجنبي" (٢٦) .

وحاول جوشن إثارة قضية إسماعيل صديق أمام "المحاكم المختلطة" (أنشئت سنة ١٨٧٦م) . ويبدو أن الخديو بأثر بإخفاء أى مصدر قد يُفشى فضائحه التى قد يكون مستشاره الحميم جَمَعها عن تصرفات سيده فقرر اغتياله . ومن الخطأ الاعتقاد بأن إسماعيل كان يُؤيد الاتفاق مع القوتين الأجنبيتين على أسس مُحَدَّدة؛ فالبارون دى ميشلز يقول : "عندما غادر المستر جوشن لندن ، كان متأرجحاً بين مشاعره الطبيعية بالولاء وبين مطامعه البريطانية . وكان قد سجّل في برنامجه شرطاً أساسياً سَتم - بناءً عليه - أية تسوية . ويقضى هذا الشرط الأساسى بمطالبة فرنسا بتقديم تضحية مالية ، والحصول على امتيازات سياسية لإنجلترا . ثم يروى البارون دى ميشلز أن مبدأ المساواة الكاملة - بعدما حوّر ونُقش - تم الاتفاق عليه نهائياً، وصدرَ به قرار يُنص على تعيين مراقبين عامين ، أحدهما فرنسى والثانى إنجليزى يتقاسمان الإدارة

المالية لمصر . ووَقَّع عليه الخديو بالقوة - بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م . وأقول "بالقوة" لأننا - حتى اللحظة الأخيرة - كُنَّا نخشى الفشل قُرْب نهاية مسعانا فالخديو كان ساخطاً على نتيجة المفاوضات، وحاول تَعْطِيلها" .

لقد حَصَلَ اللورد جوشن - من فرنسا - على خسائر مالية لصالح الدائنين الإنجليز "أصحاب الدين المُجمَّد" . وأعلَن أن هدفه هو التخفيف عن مصر وتأكيد يقين الدائنين بأنهم سيحصلون على الفائدة التي يستحقونها .

أما التضحيات التي قَدَّمَهَا الدائنون - حسبما يقول جوشن - فهي :

١ - الفارق ما بين نسبة الفائدة ٥٪ و ٧٪ حسب الاختيار ، من قيمة مبلغ ال ١٥ مليون جنيه إسترليني ، يصل إلى ٢٠٠ ألف .

٢ - تخفيض الربح الإضافي الممنوح على الدين السائر للدولة وقدره ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني . وهذا التخفيض يوفر كسباً سنوياً يساوي ٢٣٨ ألفاً لنسبة الفائدة (٧٪) على هذه القيمة .

٣ - نسبة فائدة ١٪ على مبلغ ٥٩ مليون جنيه إسترليني للدين الموحد، وهذه النسبة تم الاحتفاظ بها لشراء الدين وتبلغ ٥٩٠ ألفاً .

وبذلك يصل مجموع التضحيات - أو الخسائر - إلى مليون و ١٢٨ ألف جنيه إسترليني .

وحسبما يقول روزشتاين - في كتابه "خراب مصر" - فإن جوشن قد نجح في عقد اتفاق مع الدائنين الفرنسيين تم بمقتضاه تجميد الدين السائر ، ولكن مع خفض نسبة الربح الإضافي - الذي يحصل عليه حائزو السندات - إلى ١٠٪ . وفضلاً عن ذلك ، فإن دين "الدائرة السنِّيَّة" (أمولاك الخديو الخاصة) يجب إخراجه من "الدين المجمد" وإضافته إلى "الدين السائر" ليكوَّنَ معاً مجموعة منفصلة عن غيرها وتكون نسبة فائدتها الاسمية ٥٪ . وكذلك فإن القروض التي عُقدت في السنوات: ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ يجب استبعادها عن "الدين العام المجمد" لأسباب فنية .

ولكن المستر فروهلنج والمستر جوشن كانا مشتركين في هذه القروض؛ ولذلك أرادا استمرار نسبة الفائدة القديمة والتي كانت تتراوح ما بين ١٠ و ١٢٪. وهكذا ، فإننا نجد أن "الدَّين المَجدد" نفسه قد تم تخفيضه إلى ٥٩ مليون جنيه وبفائدة موحدة مقدارها ٧٪ . وفضلاً عن ذلك ، كان يجب إنشاء "دَّين مخصوص" بقيمة ١٧ مليون جنيه بنسبة فائدة مقدارها ٥٪ . وكانت قيمة القسط السنوي للقرض تبلغ ٦ ملايين و ٥٦٥ ألف جنيه أو ما يُعادل نسبة ٦٦٪ من دخله الاسمي .

أمَّا النتائج السياسية لبعثة جوشن ، فإنها قد صدرت عن هذا المبدأ الخصب الذي صاغه - بمهارة - المندوب البريطاني ، ألا وهو : "ضمان حُسن الإدارة" . لقد أراح هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدائنين وحتى الفلاحين المصريين الذين قيل لهم إن هناك مَنْ يهتم بمصيرهم .

وحقيقة الأمر أنه - منذ سنة ١٨٧٦م - كانت الحكومة المصرية نفسها هي الرُّهن الحقيقي الذي حصل عليه الدائنون ودولهم . وكان القائمون على هذا الرهن وحراسه هم المشرفون العموميون، و"صندوق الدَّين"، ومحاكم الإصلاح .

وهكذا كان الإشراف على قمة التنظيم الإداري الأوربي الجديد، كما زاد عدد الموظفين الأجانب . ويعلق اللورد كرومر على ذلك بقوله : "بالنسبة لمستقبل مصر، فإن التنظيمات المالية كانت نتائجها أقل من التغييرات التي أُدخلت بناءً على نصائح المستر جوشن في إدارة البلاد" (٢٧) . وكان المراقبان المُعيَّنان للإشراف على الإيرادات والمصروفات هما : البارون دي مالارت (Baron de Malaret) والمسيو رومان (M. Romaine) . وكانت إيرادات مِرْفَقَي السكك الحديدية وميناء الإسكندرية قد تم رهنها لدفع فوائد الديون ، ووُضعت إدارة هذين المِرْفَقَيْن تحت سيطرة "مجلس رُباعي" يتكون من : إنجليزيتين وفرنسي ومصري . وتم تعيين الجنرال ماريوت (Mariott) في منصب رئيس إدارة السكك الحديدية. وعندما كسب اللورد جوشن هذه النقطة ، أسرع في تعيين مُفَوِّض إنجليزي لصندوق الدَّين في بداية سنة ١٨٧٧ ، وكان هذا المفوض هو : الميجور بيرنج (Major Baring) (الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر) والذي وصل إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧م .

لقد كان من المفروض أن يعمل "نظام المراقبة الثنائية" (Condominium) بهذه الطريقة ، ولكن هذا التدبير كان مقضياً عليه بالفشل لأنه لم يناسب الوضع الحقيقي للبلاد . وقال اللورد ملتر : "كان لأبد من مرور فترة طويلة لإصلاح دَين مصر . وحتى يتم ذلك ، عانت البلاد من الكثير من الكوارث الجديدة . حلَّ أول أقساط سداد الدَّين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتم فى فترة قصيرة جداً بناءً على اقتراحات جوشن وجوبير . وكانت هذه التسوية معقولة لأنها تفهمت شَرَح وضع البلاد الذى عُرِض على هَذَيْن السيدين . ولسوء الحظ ، فإن هذا الشرح كان مغلوطاً تماماً . ومهما كانت الحسابات مُشوَّشة - سواءً عن عمد أو بحسن نية - فمن المؤكد أنها لم تكن تُعَبِّر عن الوضع الحقيقى" (٢٨) .

وفى مثل هذه الظروف ، يمكننا أن نستنتج بسهولة أن "نظام المراقبة الثنائية" كان له أعداء كثيرون ينتظرون فشله فى نهاية شهر يوليو سنة ١٨٧٧ م ، وهو تاريخ تسديد أول قسيمة دَفْع كبيرة مع كل تكاليف استهلاك القرض . وكتب اللورد فيفيان - القنصل الإنجليزى - إلى حكومته بتاريخ ١٢ يوليو موضحاً : "إن المبلغ المطلوب (٢ مليون و٧٤ ألفاً و٩٧٥ جنيهًا) قد دُفِع أمس بالكامل . ولكننى أخشى أن تكون هذه النتائج قد تمت مقابل خسائر هائلة لحقت بالفلاحين ؛ بسبب البيع الجبرى لمصولهم القادم وجباية الضرائب مقدماً . إن هذا المبلغ كان يجب أن يُنْتَزَع - بصورة ما - من بلد تسحقه الضرائب . ومع ذلك ، فإننى أخشى تماماً أن تكون الإدارة الأوربية تعمل على إلحاق الخراب التام بثروة مصر الزراعية، وأعتقد أن الإنجليز يتحملون مسئولية خطيرة فى هذا الوضع" .

ثم طرأت أحداث غير متوقعة زادت من خطورة الفوضى المالية وهزت دعائم النظام المؤقت "الحكم الثنائى" (ونحن نستخدم هنا كلمة "مؤقت" بنفس المعنى الذى كان يقصده مَنْ وضعوه مِنَ الإنجليز) ؛ فقد نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى ربيع سنة ١٨٧٧ م ، وأجبر السلطان مصر على إرسال ٢٠ ألف جندى لمساعدته على نفقة الحكومة المصرية ، وتم تسديد هذه المصروفات غير المتوقعة عن طريق زيادة نسبة ١٠٪

على الضرائب العادية . ولم تتوقف المفاجآت السيئة عند هذا الحد، ففي سنة ١٨٧٧ ، انخفض فيضان النيل انخفاضاً هائلاً ، وفي السنة التالية، زاد الفيضان زيادة غير مسبوقة ، ودمر هذان الفيضانان الريف المصري .

وفي مجال الشؤون الداخلية ، زادت الهيمنة الإنجليزية مُجدداً ؛ "المراقبة الثنائية" اعتبرتتها فرنسا نصراً لها ، وكانت تهدف إلى منع هيمنة إنجلترا على مصر. ولكن، في الواقع ، تسببت الحرب التركية / الروسية في إضعاف تركيا (التي كانت مصر تتبعها) وأدت إلى حدوث تقارب بين تركيا وإنجلترا ، مما أدى إلى توجيه ضربة قاصمة إلى المقاومة التي كان يُبديها إسماعيل وجعلته يميل إلى الجانب الإنجليزي.

أما في مجال الشؤون الخارجية ، فقد استولت إنجلترا على قبرص مما جعلها تسيطر على قناة السويس . وفضلاً عن ذلك ، فإن بيسمارك (Bismark) قد ساند إنجلترا بشكل طبيعي في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ م . وهذه المساندة لم تكن لتسمح لوادنجتون بإثارة هذه المسألة من جديد ، ولا بجعل القوى الأوروبية مجتمعة تُصدّق رسمياً على مبدأ المساواة - الذي يركز عليه نظام "المراقبة الثنائية" - والذي لم يكن موجوداً في الواقع .

وبكل حياد، نستطيع القول بأن الإدارة الإنجليزية هي المسئول الأساسي عن وجود الحكومة السيئة ، وحدث الانهيار المالي في مصر اللذين وصّما آخر سنوات حكم إسماعيل .

لقد نشأ هذا الوضع بسبب الاهتمام السياسي الذي أبدته إنجلترا تجاه مصر، والذي كان يستبعد - مؤقتاً - الضرورة الملحة لتنظيم الشؤون الداخلية المصرية. وازداد هذا الاهتمام السياسي بسبب نشوب الحرب التركية / الروسية. وتحليل هذا الاهتمام وإدراكه ، نعتقد أنه من المفيد أن نتذكر الحملة الصحفية التي شنها - سنة ١٨٧٧م - الكاتب الإنجليزي المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicey) في الصحافة البريطانية ، وهي الحملة التي كانت تؤيد بقوة ضرورة احتلال إنجلترا لمصر على الفور ، أو على الأقل ، تطالب بفرض نوع من الحماية عليها؛ ففي أحد

مقالاته كتب^(٢٩) : "يجب علينا السعى المباشر لكي نحفظ بقناة السويس مفتوحة أمام سفننا دائماً وفي كل الأحوال . ولكي نتوصل إلى ذلك ، يجب علينا تثبيت أقدامنا في الدلتا المصرية بشكل قانوني وبطريقة أكثر حسماً من الطريقة المتبعة حالياً .

"وفي خلال شهرين من الآن ، إذا استطعنا إجبار فرنسا على الاختيار ما بين نشوب حرب شاملة أو الموافقة على أن تضم بريطانيا مصر ، فإن فرنسا ستختار الحل الثاني بدون تردد . وفي كل مرة تستعيد فرنسا قوتها وتتخلص من كابوس ألمانيا، فإنها تبدأ - مجدداً - منافستها التقليدية لإنجلترا في بلاد الشرق. ولكننا نستطيع - الآن - أن نفعل ما لم نستطع فعله طوال الـ ٧٥ سنة الأخيرة، وقد لا نستطيع فعله - على الأرجح - خلال السنتين القادمتين ، وأعنى بذلك احتلال مصر بدون المخاطرة بنشوب حرب مع فرنسا" .

ثم كتب مقالاً آخر - يبدو أنه كان موجَّهاً للرأي العام الفرنسي - ذكر فيه^(٣٠) : "إن الجانب السياسي والجانب المالي - في المسألة المصرية - مرتبطان تماماً لدرجة استحالة الفصل بينهما . وإذا توصلنا إلى صيغة ما ، بشرط أن تكون واقعية (سواء عن طريق التدخل المباشر أو العمل العسكري أو من خلال الإداريين الإنجليز)؛ فإننا سنضمن لأنفسنا أن نراقب حكومة مصر مراقبة فعالة ، ومن المؤكد أننا سنتوصل - بذلك - إلى القيام بمسؤولياتنا لجعل مصر تفي بالتزاماتها تجاه دائنيها الأجانب، وأيضاً ، فإننا سنضطلع بمسؤوليتنا في إدارة البلاد نفسها" .

وحتى يتم لها الاستيلاء رسمياً وبشكل تام على مصر ؛ وضعت إنجلترا يدها - عملياً - على الإدارة المصرية ، ومارست بذلك نوعاً من الضغط "غير المباشر" على إسماعيل . وعلق البارون دي ميشلز على ذلك قائلاً^(٣١) : "تم تعيين الجنرال ماريوت في منصب المفوض الإنجليزي للسكك الحديدية بدرجة مدير عام، مما جعل زميله الفرنسي في وضع المروؤس له . ثم دخل إنجليزي آخر في "المجلس الصحي" وبذلك تم خرق الامتياز الذي كان خاصاً بمواطنينا الفرنسيين منذ عهد محمد علي. وفي خلال بضعة أسابيع ، أصبحت الإدارة المصرية مليئة فعلاً بالأوصياء البريطانيين الذين تم

تعيينهم فيها . ورويداً رويداً ، تجاسر الوالى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بعد تحويلها ؛ فقام بتعيين جوردون باشا فى الحكومة العمومية للسودان، وزوده بصلاحيات غير محدودة مع منحه حرية فى فتح منافذ وطرق للتجارة فى وسط إفريقيا حسبما يرى .

ثم جاءت بعد ذلك الاتفاقية المصرية / الإنجليزية بخصوص تجارة الرقيق وبها بنود تعطى - ضمناً - لوكلاء الملكة الحق فى إنشاء إدارة للشرطة خاصة بهم فى المياه الإقليمية المصرية . وعقدت إنجلترا ومصر اتفاقية أخرى اعترفت فيها إنجلترا بسُلطة الخديو على ساحل الصومال . وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تبرير للحصول على امتيازات تجارية من الخديو .

وأطلق البارون دى ميشلز على هذه الخطة اسم "خطة الإغراء" ، ونفذها الخديو إسماعيل مع الإنجليز ، ولكن هذه الخطة كانت - فى واقع الأمر - من وحي الإنجليز ويتشجيعهم .

وفى مقابل ذلك ، ساعد الإنجليز الخديو فى صراعه المتجدد ضد الدائنين. ومن هنا ، بدا أن ثمة عناية إنجليزية بأحوال الفلاح المصرى، ومن خلال التشهير بالأعباء المالية - الثقيلة جداً - التى كانت تُثقل كاهل مصر. وكانت إنجلترا ترمى بذلك إلى إقصاء فرنسا - عملياً - عن مصر بمساعدة من الخديو، ثم تقوم - بعد ذلك - بتشويه سمعة الخديو أمام مواطنيه وتفقدته اعتباره وهيئته أمامهم لى تحل محله.

ومن هنا - أيضاً - جاءت فكرة إجراء تحقيق جديد يظهر فيه تعبيراً: "الإصلاح الإدارى" و "العدالة للفلاح" بهدف إخفاء نوايا بريطانيا . وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة .

وانتظاراً لما سيتم ، فإن تصرفات الحكومة البريطانية لم تكن تبعث على الثقة فيما يتعلق بالمسألة الإدارية ؛ فتصرفاتها كانت تتنافى مع مبادئ الحكم الجيد والمبادئ المالية السليمة التى أعلنها رسمياً المستر كيف ثم المستر جوشن وفيما بعد المستر ويلسون .

وبالإضافة إلى ذلك ، ففي مصر توجد علاقات وطيدة بين الإدارة الجيدة والرخاء المادى أكثر من أى بلد آخر ؛ فالعناية بالأشغال العمومية (مثل العناية بالقنوات) تضمن عائداً جيداً للزراعة فى مصر ، وهو بدوره يضمن - عملياً - تسديد الضرائب على الأراضى ، المصدر الأساسى للدخل ، والدخل هو أمل الدائنين.

وعندما يتم التخلص من الابتزاز (الذى كان يُمارس فى الماضى) وجباية الضرائب مقدماً والربا (الذى يُجبر الممول على اللجوء إليه) ، أى باختصار : عندما يَحَسِّنُ حال الفلاح ؛ فإننا بذلك نشجع الثروة الزراعية . وفى الوقت نفسه ، عندما نضمن للموظف المصرى صَرْفَ مرتبه بانتظام ؛ فإننا سنقضى على الفساد الذى تَنْتُج عنه جميع المساوئ الإدارية التى تحول دون رخاء البلاد .

والإدارة الجيدة تتطلب التخلّى عن كل الحيل التى يقوم بها إسماعيل فى الشئون المالية ، كما تتطلب أيضاً الادخار للمستقبل وذلك لصالح المدينين والدائنين معاً.

وفى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨م ، كان من الواضح أن كل التوقعات المالية قد ارتبكت نتيجة للوضع المالى البالغ السوء بشكل غير مسبق ، وكان لا بد من العلاج عن طريق بعض التضحيات المؤقتة وإلغاء بعض التجاوزات التى كان إصلاحها يرتبط فقط بالإشراف الأوروبى .

وفى تلك الفترة ، وصل عدد الأجانب المقيمين فى مصر إلى مائة ألف أجنبى كانوا - بفضل نظام الامتيازات الأجنبية - معفيين تماماً من دفع أى ضريبة، ما عدا دفع رسوم الجمارك على البضائع المستوردة . وبالإضافة إلى ما سبق، كان ممنوعاً تفتيش منازلهم ، وكانت سفنهم - المحملة بالبضائع المهربة - تستطيع دخول الموانئ متحدية السلطات المصرية . ويقول اللورد ملنر فى كتابه "إنجلترا فى مصر" : "لكى يتم تفتيش منزل أحد الأجانب ، كان لابد من وجود قنصل البلد التابع له هذا الأجنبى - أو ممثل للقنصل - وفى مئات الحالات ، كان القنصل يعرف كيف يختبئ مدة مناسبة تكفى للتخلص من جسم الجريمة (بضائع مسروقة أو تبغ مُهرَّب أو حشيش أو أى شئ آخر) . وفى الحقيقة ، فإن ما يتعلق بالتهريب وبضياع حقوق الدولة المصرية - بحجة الامتيازات الأجنبية - يستحق أن يُفرد له فصل كامل.

وفى الواقع ، فإن السفينة التابعة لأى أجنبى ، فى أى ميناء مصرى، كانت تُعامل نفس مُعاملة منزل هذا الأجنبى على اليابسة أى أنه لا يمكن تفتيشها. ولدينا أمثلة لا تُحصى عن السفن المعروفة بممارسة التهريب التى كان حرس الحدود المصرى يراقبها ليلاً ونهاراً لعدة أسابيع قبل أن يحضر القنصل - أو مندوبه - لأنه هو وحده الذى يستطيع السماح لحرس الحدود بالصعود على ظهر السفينة المراد تفتيشها. وعندما كان هذا الموظف - الذى لا غنى عنه - يحضر أخيراً ، كانت هذه السفن تُبحر ببساطة وتترك هذا الميناء لكى تُعيد اللعبة نفسها فى ميناء آخر حتى تتجح فى تفريغ حمولتها .

وبسبب الاستثناءات وعمليات التهريب هذه ، خسرت الخزنة المصرية مبلغاً يُقدَّر بـ ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى سنوياً . وسجَّل القنصل الإنجليزى حالات لسوء استخدام السلطة فى أحد تقاريره التى رفعها إلى حكومته ، فبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٧ ذكر: "من الممكن زيادة موارد مصر زيادة كبيرة بدون فرض أعباء جديدة على الفلاحين الذين يثنون فعلاً من الضرائب . وهذه الزيادة الهائلة يمكننا الحصول عليها إذا أصلحنا سوء استخدام السلطة فى مجال التهريب الجمركى الذى يمارسه الأوربيون، وإذا أجبرناهم على دفع نصيبهم للمساهمة فى زيادة موارد البلاد... وفيما يتعلق بالجمارك ، فإن خرابها يرجع - أساساً وبالتأكيد - إلى عمليات التهريب التى ينظمها الأوربيون على نطاق واسع بواسطة سفنهم المحملة بالمهربات والتى تستطيع البقاء بالقرب من الشاطئ لعدة أيام بدون أن تتعرض لأى تفتيش. وإذا نجحت هذه السفن فى تفريغ شحنتها ثم وضعها فى مخزن لأحد الأوربيين، فويل للسلطات المصرية إذا تجرأت على لمس هذه البضائع . إن البلد مليئة بالبضائع المهربة والتى تُباع علناً تحت أنظار السلطات العاجزة عن التدخل" (٣٢) .

وطالما ناشد الخديو إسماعيل المستر فيفيان "لكى يَحْصُل من الأوربيين على الضرائب التى يجب عليهم دفعها" و "إيقاف عمليات التهريب الواسعة التى يمارسونها بدون أى عقاب" . وبعد مرور سبعة أشهر - يوم ٤ مارس ١٨٧٨ - رد اللورد ديربى

بقوله : "إن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تتجاهل تماماً نداء الخديو، خصوصاً مع وجود الارتباك الحالى الذى تعاني منه مالية مصر. ويمكن للخديو أن يتأكد من الرغبة المخلصة لحكومة صاحبة الجلالة فى مساعدته لإيقاف سوء استخدام هذا الحق بشرط أن يُقدّم سموه دليلاً كافياً على نيته الجادة فى إصلاح إدارته المالية وأن يشرع فعلاً فى تنفيذ قرارات محاكم الإصلاح".

إن هذا الرد المتأخر يشير - من طرف خفى - إلى مشروع تشكيل لجنة تحقيق تم عرضه على الخديو وسندرس نتائجه فيما بعد ؛ وعلى أى حال، فإن هذا العرض يعد - ببساطة - بمثابة رفض عملى لنداء الخديو .

وفى الوقت نفسه ، توقف الإنفاق على الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦ بحجة التوفير فى الميزانية . أما الفوضى الإدارية والارتباك المالى ، فقد زادا . وفى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، كتب القنصل الإنجليزى تقريراً جاء فيه : "يشتكى رعايا الخديو من أنهم يُسدّدون بالكامل ما عليهم من ديون للأجانب فى حين أن الخديو يُهمّل موظفيه المصريين فلا يحصلون على رواتبهم مع أنهم هم الجزء الأكثر أهمية فى الجهاز الإدارى للدولة". وفى يوم ١٧ يناير سنة ١٨٧٨ ، أرسل القنصل الإنجليزى تقريراً إلى اللورد ديربى جاء فيه : "خلال السنة الماضية، دفعت مصر مبلغ سبعة ملايين و ٤٧٣ ألفاً و ٩٠٩ جنيهًا إسترلينياً لحملة السندات فى حين أن دخلها بلغ ٩ ملايين و ٥٤٣ ألف جنيه إسترلينى . وبعد دفع الجزية للباب العالى، ودفع فوائد أسهم قناة السويس (التي بيعت لإنجلترا) ، تبقى لديها مليون و ٧٠ ألف جنيه إسترلينى فقط لكى تنفق منه على المصروفات الحكومية الضرورية".

أما فيما يتعلق بحالة البلد نفسها ، فقد رسم لنا مؤلف كتاب "خراب مصر" صورة للبؤس الذى خيم عليها فى تلك الفترة فيقول : "انخفض فيضان النيل انخفاضاً شديداً فى خريف السنة الماضية (سنة ١٨٧٧م) فحدث نقص شديد فى المحاصيل، كما أُصيبت الحيوانات بطاعون فتأّت ، وانخفضت أسعار القطن انخفاضاً حاداً. واجتاحت الصعيد مجاعة لم نسمع عنها منذ أجيال عديدة ؛ فكان النساء والأطفال

يجوبون القرى يتسولون ما يأكلونه ؛ وفى أغلب الأحيان ، لم يكن أمامهم سوى فضلات الشوارع يَتَقَوَّتُونَ بها . ويُقدَّر عدد مَنْ ماتوا فى هذه المجاعة وحدها بما لا يقل عن عشرة آلاف نسمة فى صيف تلك السنة بخلاف مَنْ لقوا حتفهم نتيجة لإصابتهم بالدونتاريا والأمراض المماثلة الأخرى . ومع ذلك ، عندما طلب الخديو تأجيل دفع قسط الدَّيْن - عن شهر مايو سنة ١٨٧٨ م - قابل الدائنون الأجانب طلبه بالرفض القاسى ، مع أن المستر فيفيان والمسيو رومان كانا يؤيدان تأجيل دفع هذا القسط القاتل . وفى الوقت نفسه ، أصمَّت الحكومة الإنجليزية أذانها ورفضت سماع أى التماس بهذا الشأن ، بل إنها أرسلت برقية تأمر فيها بضرورة دفع هذا القسط فوراً . وخربت مديريات بأكملها وختَّت من سكانها لفترة طويلة. وتم دفع قسط شهر يوليو فى ظروف مشابهة" .

أما المفوض السابق المسئول عن الدَّيْن - اللورد كرومر - فقد ذكر فى كتابه "Modern Egypt" ما يلى : "تم اتخاذ إجراءات تهدف إلى جباية المال الضرورى لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨ ؛ فأُرسل اثنان من الباشاوات - المشهورين بالقسوة - إلى الأرياف بصحبة مجموعة من الدائنين الجاهزين لشراء المحاصيل من المزارعين مقدماً . وبما أن فيضان النيل كان شحيحاً ، فقد نَقَصَ المحصول، وهكذا حُرِمَ الفلاحون المصريون من المكاسب التى كانوا سيحصلون عليها نتيجة لارتفاع الأسعار بسبب ندرة المحصول" .

ودار الحديث فى القاهرة ولندن عن إجراء تحقيق كان - فى الواقع - يهدف إلى تأكيد إنجلترا - رسمياً - لهيمنتها المالية والسياسية على مصر وإلغائها - عملياً - "للمراقبة الثنائية" لأنها تؤمن بأن المسألة المالية والمسألة السياسية مرتبطتان تماماً. ويقول مراسل جريدة التايمز فى تعليقه : "بالتأكيد ، فإن إحدى أكبر المؤسسات المالية فى باريس متورطة حتى العنق فى السندات المصرية، ولكن خمس سنوات من الحماية الإنجليزية على مصر ستكون كافية لتسوية هذه المسألة"^(٢٤) .

وبتاريخ ٤ إبريل سنة ١٨٧٨م ، صدر مرسوم خديو بتشكيل لجنة لها "صلاحيات واسعة للتحقيق" برئاسة فردينان ديليسبس وكان وكيلها هما: السير ريفرز ويلسون (Sir Rivers Wilson) ورياض باشا ؛ وبها أربعة مفوضين للدين هم: المسيو دي بليزير (مفوضاً عن فرنسا) ، والكابتن بيرنج (عن إنجلترا) وكريم (عن النمسا) ، وبارافيللي (عن إيطاليا) .

ولكن هذه اللجنة كانت - فعلياً - تحت رئاسة السير ريفرز ويلسون، أحد الوكيلين. وكانت قد اتخذت قراراً مسبقاً برهن الأملاك الخاصة بالخديو قبل أن تطلب من الدائنين أى توضيحات . ويروى البارون دي ميشلز فى مذكراته "أن اللجنة بدأت بداية مُدوِّية عندما طلبت من سموه التنازل عن مبلغ ٢ مليون جنيه إسترليني من خزائنه الخاصة ؛ لتسديد الديون التى حان موعد سدادها ، ودفع المرتبات المتأخرة لصغار الموظفين ، وضمان تنفيذ الأحكام . وإزاء هذا الطلب غير المتوقع، طاش صواب إسماعيل ... ففكّر أولاً فى الارتقاء فى أحضان السلطان وأن يشتري منه الحق فى إعلان إفلاسه ، مثلما سبق للسلطان أن فعل . وعندما انتصرت روسيا فى موقعة بليفنا (Plevna) ، حلّم إسماعيل بطلب المساعدة من قيصر روسيا... وعندما قابله وكيل ملكة بريطانيا ، صاح إسماعيل قائلاً : "إنهم يسعون لخرابى، إنهم يريدون تجريدى من ثروتى الشخصية ثم يستصдرون فرمائاً من الباب العالى بطردى من مصر !" .

وفى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ ، رفع وكيل اللجنة - ويلسون - أول تقرير للخديو جاء فيه : "حسب قرار تشكيل اللجنة ، فإنه يجب عليها إيجاد حلول لضمان انتظام تسيير الأشغال العمومية ؛ ولكنها لا تستطيع أن تهمل ضمان تسيير الإدارة فى أثناء هذه العملية بشكل منتظم ؛ لذلك ، فإن اللجنة تعتبر أن عدم دفع مرتبات الموظفين يتعارض تماماً مع انتظام العمل فى الإدارة . وكما قالت محكمة القاهرة، فإن موظفى الدولة دانتون متميزون فيما يتعلق برواتبهم . ولكن إذا اعتبرنا أن رهن دانتى الدولة هو بالتحديد نتاج لكل الضرائب ، وأيضاً إذا أردنا إعطاء قيمة لهذا الرهن، فمن الضرورى عدم إيقاف سير الأشغال العمومية أو تعليقها لآى سبب من الأسباب.

ويجب علينا أن ندرك أنه من مصلحة الجميع - حتى الدائنين - ضمان دفع المرتبات بشكل منتظم .

وبتاريخ ٢٤ مايو ، كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته مشيراً إلى هذا التقرير قائلاً : " كانت مرتبات الموظفين تتأخر لمدة ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أشهر وحتى ١٦ شهراً . وكانت غالبية الموظفين تشكو من البؤس والعوز بشكل مستمر لدرجة جعلت الكثيرين يتساعلون عما إذا كانت موارد البلاد قد نَفَدَت فعلاً فأصبحت عاجزة عن تزويد الخزانة بالمال " (٣٥) .

ولم تقصر اللجنة اهتمامها على الموظفين فقط ، بل اهتمت أيضاً بمصير الفلاحين؛ ففي يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م ، قدم السير ريفرز ويلسون تقريراً أولياً ضخماً إلى الخديوي بالنيابة عن زملائه "المُكَلَّفِينَ بإعداد الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة دافعي الضرائب ومصلحة الدائنين معاً" . وجاء في هذا التقرير ما يلي: " في الوقت الحالي ، لا يجد الفلاح في القانون ولا في التنظيم الإداري أية ضمانات تحميه من الابتزاز الذي يمارسه جباة الضرائب ضده . إننا - في الوقت الحالي - لا نستطيع إهمال ذلك ، ومن الضروري أن يتزامن دفع أقساط الضريبة مع وقت الحصاد . وهذا الإجراء لصالح خزانة الدولة ودافع الضريبة معاً .

" وكل مَنْ سألناهم عن رأيهم في الحالة الاقتصادية للبلاد أجمعوا على أن بيع المحاصيل قبل الحصاد بالإضافة إلى القروض (التي تصل نسبة فائدتها عادةً إلى ٧٪ شهرياً) هما أحد الأسباب الرئيسية للفقر الذي يعاني منه سكان الريف . لقد قَدَّمْ لنا الموظفون المصريون والوكلاء القنصليون الأجانب معلومات دقيقة جداً - ومتطابقة تماماً - عن هذه العمليات المشينة ؛ فعندما يحين أجل تسديد الدين (الذي تضاعفت فوائده بسرعة) ، يضطر الفلاح إلى بيع حيواناته ومحاصيله بثمن بخس ، بل وبيع أرضه . ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ التعاقدات القانونية (وهي قانونية من حيث الشكل فقط) التي يقدمها لها المرابون ؛ وبهذه الطريقة يصبح المرابون مُلَكًا لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، بينما تختفى - رويداً رويداً - الملكيات الصغيرة . إن هذا الوضع ليس في صالح البلد " .

ومنذ سنة ١٨٧٦م ، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذا التعسف ضار بمصالح الدائنين والمدينين معاً . وتناول المستر ريفرز وويلسون - مجدداً - موضوع الإصلاح ببعض المظهرية ويمزج من السلطة . وفى الفصل الذى خصصناه لموضوع "الرأى العام" سنتابع كل التغييرات الفجائية التى طرأت على هذا التحقيق .

ومن الآن فصاعداً ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يتم تحت اسم "الإصلاحات" ، ولكنه كان يعنى المزيد من السيطرة الإنجليزية على الإدارة فى مجملها ، كما كان يعنى أيضاً انتقاصاً من سلطة إسماعيل وخسارة لفرنسا ولاستقلال مصر الإدارى ، ذلك الاستقلال الذى ساعدت فرنسا مصر فى الحصول عليه والمحافظة عليه منذ عهد محمد على .

إن "مذكرات" البارون دى ميشلز تقدم لنا معلومات عن عقلية "داعية الإصلاح" (أى المستر وويلسون) فيقول عنه : "لقد كانت مفاجأة حقيقية - بالنسبة لى - أن أرى المستر وويلسون يخالف رأى زميله فى اللجنة (أى المفوضين النمساوى والإيطالى) ، فقد كان هذان المفوضان يريدان أن يكون التحقيق محصوراً فى حدود الدراسة المالية فقط ، ولكن المستر وويلسون عمل بكل جهده لكى يجعله يأخذ مدى أوسع بكثير من كونه مجرد دراسة مالية . لقد اهتم وويلسون بالاعتبارات الاجتماعية والإنسانية ، وبدأ كما لو كان مهتماً بجمع الأدلة فى قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد (٣٦) .

"إن هذه العقلية تعطى لمحادثات وويلسون الخاصة صفة الخطورة الحقيقية؛ فهو يرى أن مصر لا يوجد فيها موظفون جيّدون سوى الموظفين الإنجليز فقط، وأنه لا يجب التردد فى زيادة عددهم ، وأن الفلاحين مستنزفون ، ومن العدل أن يكونوا تحت حماية إدارة أجنبية ... وسرّت شائعة فى القاهرة فحواها عودة فكرة تعيين وزير أجنبى فى الوزارة المصرية وأن المستر وويلسون هو المرشح لهذا المنصب، وأن هذا التعيين سيتم بعد حلّ لجنة التحقيق ... ومن الآن فصاعداً ، لن تصبح المسألة خاصة بمصلحة الدائنين ولا بالتصفية المالية ، بل ستصبح خاصة بمصير مصر نفسها . وبدأ المستقبل يلوح أمامى فى أكثر أشكاله المقلقة" .

ثم يُوَضِّع المؤلف عودة الأطماع الإنجليزية للانفراد بالسلطة فى مصر، فقد حان الوقت المناسب "لمواجهة الأمور بناءً على وجهة نظر أكثر وضوحاً وأكثر نزاهة؛ فطُرحت بريطانيا بوضوح - أمام مؤتمر برلين - موضوع تدويل مصر. وكان ذلك يتطلب مد الاتفاقيات - التى تأسس "الإصلاح" القضائى عليها - لكى يتم تطبيقها فى المجالين : الإدارى والاقتصادى .

وهذه السياسة الأكثر وضوحاً - التى طُرحت فى سنة ١٨٧٨م - سيلجأ إليها المسيو دى فريسينييه فى ظروف مشابهة فى سنة ١٨٨٢م . ولكن ، فى الحالتين، كان الخطأ يكمن فى عدم مواءمة الفعل للخطة النفسية المناسبة ؛ فلم يتم الإعداد الكافى للتغلب على معارضة بسمارك ، حليف إنجلترا وسيد أوربا .

إن خاتمة تقرير "لجنة التحقيق العليا" لها دلالتها الهامة والموحية، فالمستر ولسون ذكر ما يلى : "يجب ألا نتجاهل أن الحاكم يستحوذ على سلطات غير محدودة، وهكذا فقد إسماعيل اعتباره وتم تجريده من سلطاته ، ليس لصالح الشعب المصرى بل لصالح الدول الأجنبية . وطُلب من الخديو إسماعيل تشكيل "وزارة مسئولة"، فأصدر مرسوماً - بتاريخ ٢٨ أغسطس - كَلَّف فيه نوبار باشا (الوزير الأرمنى السابق الخاضع لتأثير الإنجليز) بتشكيل وزارة ضَمَّت : السير ريفرز ولسون وزيراً للمالية والمسيو دى بليينير - المراقب الفرنسى - فى منصب وزير الأشغال العمومية. وهكذا نجد أن الإشراف الفرنسى / الإنجليزى - الذى كان أساس "المراقبة الثنائية" - قد أن له أن يختفى وجاء بدلاً منه ترتيب جديد يضمن لإنجلترا - المُمَثَّلة فى شخص المستر ولسون - الهيمنة المالية والسياسية على مصر (٣٧) .

وكانت أولى مهام الوزارة الأوربية هى العمل على تسديد قسط الدين عن شهر نوفمبر . وأهملت تماماً أصحاب "الدين السائر" وباقى دائنى "الدائرة السنّية" ودائنى الدولة فتمت التضحية بهم جميعاً لصالح أصحاب "الدين الموحد" .

وضُمَّت الأملاك الخديوية الشاسعة ، وكذلك أملاك أسرته ، إلى أملاك الدولة مقابل منح الخديو مخصصات مالية . ولكى تتمكن الوزارة الأوربية من تسديد قسط الدين ؛

فإنها استخدمت الوسائل نفسها التي كانت تهاجم إسماعيل بسببها؛ فبعد شهر واحد - تقريباً - من تولى المستر ويلسون منصب وزير المالية ، سافر إلى إنجلترا للتفاوض مع روتشيلد للحصول على قرض قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني بضمن أُملاك الأسرة الخديوية التي وُضعت تحت الرهن العقاري. وتسلمت الحكومة المصرية فعلياً مبلغ ٦ ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترليني، دفعت منها: مليون و ٢٢٥ ألف جنيه إسترليني لتسديد قسط شهر نوفمبر ، ونصف مليون جنيه إسترليني لسداد الجزية للباب العالي ، و ٢١٢ ألف جنيه إسترليني عمولة لروتشيلد، وتَبَقَّى فقط مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه إسترليني لتصفية الدين السائر، وهو الهدف المُعلن لكل هذه العملية .

ثم حَلَّت السنة الجديدة ، سنة ١٨٧٩م ، وكانت وزارة ويلسون فى الحكم منذ أربعة أشهر "بدون أن يطرأ أى تحسُّن فى وضع البلاد . وكان جباة الضرائب مستمرين فى استخدام طرق الجباية التعسفية نفسها التي كان يستخدمها النظام الفردى القديم. ومع ذلك ، كانت خزانة الدولة خاوية واستمر عدم صرف مرتبات الموظفين المحليين، وارتفع صَخَبُ شكاوى الجيش والدائنين المحليين كما لو كان هذا الأمر يحدث لأول مرة . أما الموظفون الأجانب - وكان عددهم كبيراً - فقد كانوا راضين لأنهم كانوا يصرفون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفى موعدها بالضبط" (٣٨) .

وفى الحقيقة ، فإن وزارة ويلسون كانت قد تعمدت زيادة حَجْم الارتباك المالى والفوضى الإدارية فى البلاد ، وذلك على عكس وعود الإصلاح التي رددتها كثيراً؛ وأيضاً ، فإن هذه الوزارة لم تُراعِ مصالح الشعب المصرى ولا حتى المصالح الحقيقية للدائنين الأجانب . وفى الوقت الذى تزايد فيه البؤس العام فى مصر، زاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة ؛ ففي الفترة من سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٠م ، كان عدد الموظفين الأجانب - العاملين فى خدمة الحكومة المصرية - ١٦٠ أوروبياً فقط ، ومن سنة ١٨٧١م حتى سنة ١٨٧٥م ، أصبح عددهم ٢٨٠ موظفاً، أما فى سنة ١٨٧٦ ، فقد زابوا إلى ٣٩٩ ، ثم إلى ٥٣٠ فى سنتى ١٨٧٧م و١٨٧٨م، ثم إلى ٧٣٨ فى سنة ١٨٧٩م ، وفى سنة ١٨٨٠م أصبحوا ٩٨٨ ، وفى سنة ١٨٨٢م أصبح عددهم ١١١٠ موظفاً ،

وفى شهر مارس سنة ١٨٨٢، كان عدد الموظفين الأوربيين العاملين فى الإدارة المصرية يصل إلى حوالى ١٢٠٠ موظف يقبضون مرتبات تزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً .

والفترة من سنة ١٨٧٦م وحتى سنة ١٨٨٢م ، يُطلق عليها اسم "فترة التغفل الإدارى السلمى" ، ثم تلتها فترة يُطلق عليها اسم "فترة الاحتلال الإدارى" لمصر.

لقد خلق تشكيل الوزارة الأوربية فى مصر نوعاً من الأمل الذى تم إحباطه بسرعة. وكتبت جريدة التايمز - بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨م - تعليقاً على هذا الوضع قائلة: "إن ما حدث لا يمكن تصديقه ولكنه حدث فعلاً ؛ فمع وجود كل هؤلاء المراقبين الأوربيين التابعين لنا ، ومع أن صحف لندن هَلَّتْ لإنقاذ مصر بسبب تشكيل هذه الوزارة ، فإن هؤلاء الفلاحين كانوا يتعرضون للمطاردة لتسديد متأخرات الضرائب المفروضة عليهم ، رغم أن الفيضانات الأخيرة كانت قد شردتهم من قراهم وأهلكت مواشيهم وأتلفت أنواتهم ودمرت منازلهم" .

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩ ، ذكرت الجريدة نفسها : "يقول فلاحو الدلتا : إن الحكومة تجبى حالياً القسط الثالث من ضرائب هذه السنة مستخدمة الأساليب القديمة نفسها فى الجباية . وهذا القول يبدو غريباً مع وجود الأخبار التى تفيد بأن الناس يموتون فى الطرقات ، وأن مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية لم تُزْرَع بسبب أعباء الضرائب ، وأن الفلاحين قد باعوا مواشيهم ، وباعت نساؤهم حُلِيَّهن ، وأن المراقبين قد ملأوا مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط حقوق الفلاحين بسبب قوات موعد التسديد" .

واقترحت وزارة "الإصلاح" أخيراً على الخديو أن يعلن إفلاسه، ولكنه لم يقبل هذه "الإهانة" . واعتمد إسماعيل على تيار قومى جديد من المشاعر والأفكار التى تَكَوَّنَتْ فى مصر ضد التدخل الأجنبى ؛ فأصدر (يوم ٥ إبريل سنة ١٨٧٩م) بياناً أعلن فيه أن مصر ليست بلداً معسراً أو عاجزاً عن الوفاء بديونه ، كما أعلن أنه يريد أن يحكم مع (أو بواسطة) مجلس للوزراء من المصريين يكونون مسئولين أمام مجلس النواب. وأرسل - فى الوقت نفسه - للقناصل العموميين خطة مالية تَضَمَّنْها مختلف

أحزاب مصر وأعيانها . وبناءً على ذلك ، أقال إسماعيل الوزارة الأوربية وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة كل أعضائها من المصريين (٢٩) .

لقد أراد إسماعيل - أو بالأحرى أرادت مصر - وضع نهاية للتدخل الفرنسى/ الإنجليزى فى شئون مصر الداخلية ، وأن يُصَفَّى الموقف المالى والسياسى لصالحه. ولكن القوى الأجنبية كانت - بدورها - قد قررت تصفية الموقف بنفسها لصالحها وذلك بخلع إسماعيل عن العرش (يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩م)، وإعلان قانون التصفية (يوليو سنة ١٨٨٠م) ، ثم احتلال مصر (سنة ١٨٨٢م).

إننا لم نتناول هنا إلا المظهر المالى للمسألة ، ولكن يجب علينا الاعتراف بقيمة ما فعلته فرنسا التى حاولت أن تأخذ بمبادرة للإصلاح المالى فى سنة ١٨٨٠م. وكانت فرنسا أيضاً هى التى اقترحت - فى سنة ١٨٧٦م - إنشاء بنك قومى لحل المسألة على أساس مالى فقط . ولو كان الحل قد تم على هذا الأساس، لكان من السهل التفاهم مع الدائنين الذين تعرضت مصالحهم لمخاطرة كبيرة؛ نتيجة لنضوب موارد البلاد، والفوضى المالية ، والارتباك الإدارى ، وإهمال الأشغال العمومية، وكساد الأعمال، تلك السلبات التى سادت فى أواخر سنوات عهد إسماعيل.

ولم تكن مصر فى حاجة للديبلوماسيين ، بل كانت فى حاجة لخبراء مالىين ومحاسبين نوى كفاءة . ونظراً للحالة الاستثنائية التى مرت بها البلاد خلال سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨م - وهى حالة لم تتوقعها "المراقبة الثانية" - فقد كان من الأفضل تأجيل تسديد الديون مؤقتاً . وهذا الإجراء كان سيسمح للبلاد باستعادة بعض قواها، وضمان تشغيل الجهاز الحكومى ، مع استكمال العمل على تقويم الدين وسداده تدريجياً.

وللأسف، فإن إنجلترا اشترطت شرطاً جوهرياً ألا وهو : ضرورة السيطرة السياسية على مصر ، وبدونه لن يتم حل الأزمة المالية للبلاد . ورفضت فرنسا انفراد إنجلترا بحل المسألة المصرية فوجدت نفسها واقعة فى نوع من المواجهة مع إنجلترا فى مصر.

ويعلق المسيو فريسينييه على ذلك بقوله : "لقد اضطررنا للاستعانة بباقي القوى الأوروبية كطرف ثالث ، كما اضطررنا لاتخاذ إجراءات جماعية كما فعلنا بخصوص "صندوق الدين العام" .

ومنذ سنة ١٨٧٦ م ، أرسلت إنجلترا - تبعاً - كيف وجوشن وويلسون وكلفتهم بالتحقيق في شئون مصر . وكما أوضحنا - بكل حياد - فإن كل هؤلاء السادة قد فضحوا الحالات الصارخة لسوء استخدام الحق ، وطالبوا بضرورة إجراء إصلاحات . وبعد كل تحقيق ، كانت إنجلترا ترسل عدداً أكبر من الموظفين الإنجليز إلى مصر . وكان هؤلاء الموظفون الإنجليز لا يهتمون كثيراً بتخفيف آلام البلاد ، تلك الآلام التي أجبرتها على طلب المساعدات من الأجانب . وفي تلك الفترة - من سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٨٧٩ م - كان يُقال إن إنجلترا تخشى من شفاء مصر من مصاعبها المالية فترفض بالتالي فرض الوصاية عليها . إن هذه الأفكار السياسية الثابتة كانت لها آثار مُدمرة على الرفاهية المادية للبلاد . وهذه الآثار المدمرة هي التي جعلت وزارة ويلسون تعلن إفلاس مصر .

إن خلع إسماعيل عن العرش قد ترك مصر مرهونة رهناً ثقيلاً للأجانب . ومنذ ذلك التاريخ ، ارتفع مبلغ "الدين العام" إلى ١٠٠ مليون جنيه وأصبح يثقل كاهل البلاد وسيظل دليلاً على عبوديتها .

هوامش الفصل الأول

- (١) Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, (L'avant - propos est signé J.C) , Alexandrie , 31 décembre 1877.
- (٢) M.T. Faucon : La Ruine de l' Egypte . L' emprunt égyptien et les capitalistes français , 1873 .
- (٣) Revue des Deux Mondes , 1876 .
- (٤) Mac Coan : Egypt under Ismaïl .
- (٥) M. - T. Faucon , id.
- (٦) Gallion - Danglar: Lettres contemporaines (lettre de septembre 1867).
- (٧) Seymour Keay , Spoiling the Egyptians , 1882 .
- الكتاب عبارة عن دراسة مالية لمصر حسب الوثائق الرسمية للبرلمان البريطاني.
- (٨) Baron de Michels : Souvenirs de carrière , Paris , Plon, 1901.
- راجع الفصل المخصص لدراسة "المراقبة الثنائية الفرنسية / الإنجليزية (أصلها وتكوينها) .
- (٩) Parliamentary Paper , Egypt No. 4 , P. 31 , 1879 .
- (١٠) Mac Coan : id.
- (١١) M. - T. Faucon : id.
- (١٢) هذه التفاصيل موجودة في كتاب المستر ماك كوان - الذي أشرنا إليه - وأكدها المستر كيف (Cave) في تقرير سنة ١٨٧٦ م .
- (١٣) Farman , Egypt Betrayal .
- (١٤) Mazade : Revue des Deux Mondes , décembre , 1875.
- (١٥) لم تتأخر إنجلترا في تحديد وتأكيد أهمية الهدف السياسي ؛ فبعد سنتين من شراء أسهم القناة، أي في أثناء الحرب بين روسيا وتركيا، سنة ١٨٧٧م، تحدث رئيس وزراء إنجلترا - اللورد ديربي - عن خطورة نشوب حرب بحرية على مقربة من القناة، وأعلن رسمياً: "إن حكومة صاحبة الجلالة ستعتبر أى محاولة لإغلاق القناة، أو إعاقة الملاحة فيها بأى شكل من الأشكال أو الاقتراب منها ، بمثابة تهديد للهند وخسارة كبرى للتجارة العالمية. وبناءً على هذين الاعتبارين ، فإن حكومة صاحبة الجلالة تأمل - وتعتقد - بأن أيًا من الطرفين المتحاربين لا يقصد ذلك، وأن أى عمل مماثل سيكون متعارضاً مع الموقف السلبي الذى تتخذه حكومة صاحبة الجلالة .

(١٦) كان المستر كيف شخصية أكثر أهمية من أن يُعَدَّ لها برئاسة بعثة تقتصر مهمتها على مجرد جمع عناصر لكتابة تقرير عن الموقف في مصر. لقد كان أعضاء بعثته تابعين لوزارة الخارجية ووزارة المالية. وإذا حكمنا على هذه البعثة، حسب الوظائف المختلفة التي يشغلها معاونو المستر كيف، فلا بُدَّ أنها كانت مُهتَمة - أساساً - بالسياسة والمالية معاً. (راجع كتاب ... Histoire financière السابق ذكره).

(١٧) راجع : مانسارد Hansard في كتابه: Parliamentary Debates .

(١٨) (مدالات برلمانية) ، مجلد رقم (٢٢) سنة ١٨٧٦ ، ص ١٤١٨ ، وهذا المرجع ذُكِرَ ت. روزشتاين مؤلف كتاب (Egypt's Ruin) . وهو الذي قدَّم أكمل المعلومات وأدقها عن "لجنة كيف" وملاحقها .

(١٩) المسيو ج. كلودي (J. Claudy) هو المؤلف المجهول لكتاب : Histoire financière (راجع هامش [١] المترجم).

(٢٠) قدم المستر مولهول (Mulhall) "دراسة مالية ظهرت في مجلة " Contemporary Review " - في عدد شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢م - ذكر فيها أنه في سنة ١٨٧٩ ، عندما تم عزل الخديو إسماعيل، بلغ دين مصر ١٠٠ مليون جنيه. ولكن الخديو لم يحصل على هذا المبلغ من حاملي السندات ، بل إن إجمالي ما حصل عليه سعيد وإسماعيل وتوفيق - حتى ذلك التاريخ - كان ٥٠ مليوناً ونصف المليون جنيه فقط، حصل إسماعيل وحده منه على ٤٢ مليوناً .

ويوجد جدول مُفصَّل قدمه Seymour Kay ، في كتابه Spoiling the Egyptians ، يوضِّح فيه أنه - في سنة ١٨٨٢م - كانت مصر قد سدَّدت كل المبلغ الذي اقترضته من الدائنين زائد فائدة مقدارها ٦٪ سنوياً ، مع أن قائمة London Stock Exchange تدَّعي أن مصر مازالت مديونة بمبلغ ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

(٢١) الوكيل المالي المقصود هنا ، ربما يكون هو المستر ريفيرز ويلسون ، الذي التقى به المستر كيف في باريس عند عودته إلى لندن وأخبره بالوضع الحقيقي لمصر.

(٢٢) W.B. Kingston: Monarchs I have met, 2Vol., Londres, 1887.

(٢٣) يقول المسيو دي فريسيني في كتابه La Question d' Egypte ما يلي: يُعْتَبَر التصرف - الذي سبق إنشاء "صندوق الدين" - بمثابة أول تُعْدُ على سلطنة الخديو. وعلى الرغم من اعتدال صيغة القرار والفاظه، فإن استسلام الخديو يبدو واضحاً . ومنذ ذلك الحين، أصبح الدائنون الأجانب يُمكنون تَوَلَّى داخل الدولة المصرية. لقد قبل إسماعيل فرض الوصاية عليه ، وبذلك أصبح من حق الدائنين - وليس الحكومات - اختيار الأوصياء. إن تَدخُل الحكومات يُفسد التزاماتها تجاه مواطنيها ويزيد من خطورتها، لأن هذه الحكومات لم تُعَد صاحبة القرار في تحديد مدى ممارستها سلطاتها . وتسبب هذا الخطأ الأساسي في وقوع أغلب الأحداث التي أدت إلى أزمة سنة ١٨٨٢م .

(٢٤) راجع جريدة The Times بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٧٦م .

(٢٥) Baron des Michels, ancien ambassadeur : Souvenirs de carrière (1855 - 1886), Paris, Plon, 1901.

(٢٦) المستر فارمان (Farman) كان يشغل منصب القنصل العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة . راجع كتابه المذكور سلفاً .

- (٢٧) جريدة التايمز بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م .
- (٢٨) اللورد كرومر : Modern Egypt .
- (٢٩) Lord Milner : L' Angleterre en Eypite .
- (٣٠) إدوارد ديسى (Edward Dicey) فى مقال بعنوان : Our route to India ظهر فى عدد شهر يونيو سنة ١٨٧٧ من مجلة : Nineteenth Century Review
- (٣١) إدوارد ديسى ، مقال بعنوان : "الخديوي والحماية الإنجليزية" فى "المجلة البريطانية" British Review ، عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧
- (٣٢) Baron des Michels, Souvenirs de Carrière (1855- 1886), Paris, 1901.
- (٣٣) Egypt , No. 2 - 1879 , P. 77 . (تقرير)
- (٣٤) كان السير الكسندر بيرد (Alexandre Baird) مكلفاً بشكل رسمى "بالمساعدة فى تخفيف الأعباء عن السكان" ووجه خطاباً إلى وزارة المالية - ذكره اللورد كرومر - أكد فيه ما أورده المستر روز شتاين فى كتابه المذكور .
- (٣٥) جريدة التايمز بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨ م .
- (٣٦) Documents diplomatiques , affaires d' Egypte 1880.
- (٣٧) رأى البارون دى ميشيلز صائب تماماً ، كما أن ما كتبه المستر ريفرز فى مذكراته يؤكد تماماً صحة ما قاله البارون . لقد كتب المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته ما يلى: "بعد عودتى من مصر - فى سنة ١٨٧٦م - كانت وزارتا الخزانة والخارجية تطلبان استشارتى بصفة دائمة فى كل ما يتعلق بالشئون المصرية. لقد كتبت الرسالة التالية ووجهتها إلى وزارتى الخزانة والخارجية وهى تضع الأسس التى - فى رأى - ينبغى للتحقيق أن يسير عليها ، ومما كتبت فيها ما يلى: "٤ فبراير سنة ١٨٧٨م. يبدو أن تعيين لجنة التحقيق - التى تشير إليها بوقية المستر قيقيان بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧م - يقدم فرصة مناسبة وشرعية لكى تمارس حكومة صاحبة الجلالة كل نفوذ - تراه مناسباً - على الخديوي لزيادة مصالحنا (...) ولهذا السبب ، فإن أعضاء اللجنة يجب أن يوجهوا انتباههم ليس فقط إلى فحص الإيرادات والمصروفات الحالية (التي ستكون نتائجها دقيقة بشكل أو بآخر)، بل يجب أن يوجهوا انتباههم - أيضاً - لدراسة مسألة أكثر أهمية: ألا وهى الأسباب التى أدت بهذا البلد الغنى بشكل طبيعى إلى هذا الوضع البالغ السوء) .
- Sir Rivers Wilson: Chapters of my official life, London, 1916.
- وفى الواقع، فإن المستر جوشن كان قد حاول - من قبل - أن يوسع من إطار التحقيق لكى يشمل أيضاً ملف قضية إسماعيل باشا. ولكن يبدو أن استسلام الخديوي له، واغتيال إسماعيل صديق المفتش (وزير المالية السابق) قد سببا الرضا للمستر جوشن، فتوقف عما كان ينتويه، وبما أن الهدف الأساسى للتحقيق كان انتزاع سلطات إسماعيل منه - وهو هدف سياسى - فإن المستر ويلسون لم يكن يستطيع تحقيق ما ربه إلا بتوجيه الهجوم ضد الحكم الفردى للخديوي وبالتحقيق فى قضيته.

(٣٨) كان ضم المسيو دى بلينيير للوزارة يلقي معارضة من نوبار باشا ومن الحكومة البريطانية على حد سواء ؛
فبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٧٨م، كتب السير ويلسون فى مذكراته: "تلقيتُ ردًا من وزارة المالية البريطانية
تخبرنى فيه بأن مجلس الوزراء البريطانى درس رسالتى التى كنتُ قد بعثتُ بها إليها بخصوص تعيينى
فى منصب وزير مالية مصر، وأن مجلس الوزراء البريطانى يشجع فكرة موافقتى على تولي منصب وزير
المالية المصرية ... إننا نشاطرك الرأى فى أنك ستكون فى وضع أفضل إذا لم يكن معك "قرين" فرنسى
(French double) ."

(٣٩) . Mac Coan : Egypt under Ismaïl .

(٤٠) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون فى مذكراته - لا يذكر كلمة واحدة عن مظاهرات الرأى العام فى مصر ،
ويرى أن المعارضة القومية - التى حسمت موقف إسماعيل - ليست سوى مسرحية هزلية ، ولذا ، فإنه
يعزو سبب إقالته -أساساً- إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقضها : "هذا التناقض وصل إلى ذروته
فى شهر مارس عندما صرّح السير ستافورد فورثكوت - وزير المالية - أمام البرلمان تصريحاً عجيباً قال
عنى فيه: إننى كنت مجرد موظف عادى عند الخديوي، وأنه أصر على الاستغناء عنى فى أقرب وقت".
وأرسلت برقية بهذا الخبر إلى القاهرة حيث كان وقعه فوراً ، ومنذ تلك اللحظة تحدد مصيرى .

(Sir Rivers Wilson : id .)

الفصل الثانى

إنجازات إسماعيل

قام إسماعيل بإنجازات واسعة ، تدل على ذكائه ، ما زالت آثارها العميقة تشهد عليها فى مجال التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمصر المعاصرة . لقد تميّز إسماعيل بطاقة لا تعرف الكلل وبذكاء حاد ومهارات إدارية فائقة . إن الإصلاحات التى قام بها قد جدّت وجه مصر ، ومدّت السيطرة المصرية من شاطئ البحر المتوسط حتى المناطق الاستوائية . لقد كان إسماعيل - فعلاً - هو "نابليون الشرق" . وفى أثناء زيارته لدول أوروبا ، كان الأباطرة والملوك والأمراء يتنافسون على استقباله ويحتفون به بصفتهم "ضيفاً ملكياً" حلّ على عواصمهم .

وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٦ ، كتبت جريدة "التايمز" ما يلى : "تعدّ مصرُ مثلاً رائعاً للتقدم ؛ فخلال سبعين عاماً فقط ، تقدّمت تقدّماً لا تبلغه بلاد أخرى إلاّ بعد ٥٠٠ عام".

وتقدّمت مصرُ ، وتخطّت العراقيل - من كل نوع - التى سببتها لها هذه القوى نفسها التى سبق لها وأن ساعدتها فى تحقيق الإصلاحات التى أنجزت على أرضها . وفى واقع الأمر ، فإن إسماعيل قد لجأ إلى أوروبا ولكن أوروبا لا ترسل دائماً أفضل ما عندها . وكان محمد على هو الوحيد الذى استطاع أن يستفيد - لأبعد مدى - من وجود الأوربيين فى مصر . وفى سنة ١٨٤٩ ، وجّه السير جون بورنج تقريراً إلى اللورد بالمرستون جاء فيه : "كان وجود الأوربيين نعمةً على مصر: فهم قد خدّموها بعلمهم الغزير خدمةً مباشرة ، وشاركوا - أيضاً - فى كل أنواع التقدّم الذى أدخل

إلى مصر مما جعل الشعب المصرى يحترمهم احتراماً كبيراً - بفضل مهاراتهم العالية - ويتسامح تجاه أفكارهم ، وانتشرت تأثيرات هذه الأفكار بين الشعب^(١) .

ولكن يجب علينا ألا ننسى أن محمد على كان يتعامل مع جالية أوربية محدودة العدد جداً ، وكان يعاملها بتسامح ولكن بحزم . وأغلب معاونيه الأوربيين كانوا من الفرنسيين - نوى الكفاءة العالية - المخلصين لقضيته . وكان محمد على يستخدمهم فى كل مجال بصفتهم مدربين "مؤقتين" يتم استبدالهم - أولاً بأول - بنظرائهم من المصريين . وكانت لديه المهارة السياسية الغريزية التى مكنته من إيجاد توازن بين النفوذَيْن : الإنجليزى والفرنسى فى مصر .

أما سعيد وإسماعيل ، فيؤخذ عليهما أنهما ، أولاً : لم تكن لديهما لا اليقظة الحادة ولا الحس السياسى اللذان تمتع بهما محمد على .

ثانياً : أحاط بهما - وأغرقهما - عددٌ كبيرٌ من الأجانب الذين جذبَتْهم الثروة التى يُضْرَبُ بها المثل ، وسهولة وسائل المواصلات الحديثة^(٢) ، مع وجود الحماية التى تُضْفِيها عليهما "الامتيازات الأجنبية" بلا حدود .

ولذلك ، لم يستطع سعيد أو إسماعيل إحداث تَوَازُنٍ فى حكومة مصر فى تلك الفترة الانتقالية . وفى الوقت نفسه ، كان هذا الضعف يُستبدل - غالباً - بمقاومة عاجزة حاولت التصدى للمتاعب المتوالية الناشئة عن الوضع القانونى الخاص بالأوربيين فى مصر .

ولكى نُوضِّح طبيعة هذه المتاعب التى أعاقَتْ عملية التَقَدُّم ، يكفي أن نذكر تعارض نظام "الامتيازات الأجنبية" مع الإصلاح التشريعى ؛ ففى سنة ١٢٥١م ، وَقَّعَ لويس التاسع - ملك فرنسا - [١] أوَّلَ مُعَاهِدةٍ "للامتيازات" مع سلطان مصر^(٣) .

[١] لويس التاسع Louis IX (القديس لويس Saint Louis) : ملك فرنسا (١٢٢٦ - ١٢٧٠). قاد الحملة الصليبية السابعة واحتل دمياط سنة ١٢٤٩ ثم أُسر فى المنصورة سنة ١٢٥٠ بعد إطلاق سراحه قضى ٤ سنوات فى سوريا وأنشأ بها عدة حصون. مات أثناء حصاره لتونس فى الحملة الصليبية الثامنة . فى سنة ١٢٩٧ ، رفعه البابا بونيفاس الثامن إلى مرتبة القديسين [المترجم] .

وكان من حق ملك فرنسا تعيين قنصل دائم فى الإسكندرية ؛ لكى يُطبَّق التشريعات الفرنسية على رعايا بلاده فى حالة نشوب نزاعات ما ولضمان سلامة تجارتهم . ومنذ القرن الثالث عشر الميلادى ، تَعَدَّدَت العلاقات التجارية بين مصر والموانئ الكبيرة (مثل فينيسيا ومرسيليا) . لقد كانت الحملات الصليبية بمثابة إشارة على حدوث نهضة فى مجال التجارة فى البحر المتوسط ، وبعدها دَخَلَت مرسيليا تحت سيطرة ملوك فرنسا ، أصبحت لفرنسا سياسة بحر متوسطية" (٤) .

ويَجْدُر بنا أن نُشير إلى أن مشروع حفر قناة السويس قد بدأت دراسته منذ تلك الفترة، بل إنه مبنى على أُسُس "الامتيازات" نفسها أى أنه "فكرة تجارية وسياسية" معاً . وفى سنة ١٤٩٨م ، قام فاسكودى جاما بالدوران حول "رأس الرجاء الصالح" . ومنذ ذلك التاريخ ، تشب صراعُ دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ؛ فكان فريق منهم يريد فتح طريق أقصر يصل ما بين أوروبا والهند عن طريق مصر والبحر الأحمر ، أما الفريق الثانى ، فقد عارضَ هذا المشروع مُفضِّلاً استخدام طريق "رأس الرجاء الصالح" ، مع محاولة الاستيلاء عليه لنفسه" (٥) .

ثم عَقَدَ ملوك فرنسا معاهدات أخرى مع مصر ، جددتها وصدَّق عليها السلطان سليم الأول (الذى غزا مصر سنة ١٥١٧م) ومن بعده السلطان سليمان القانونى [٢] فى سنة ١٥٢٨م . ولكن فى سنة ١٥٣٥م ، وقَّع "السلطان الأعظم" مع فرنسوا الأول - ملك فرنسا - اتفاقيات نهائية أصبحت بنودها مثالاً ونموذجاً تحتذيه كُلُّ معاهدات "الامتيازات الأجنبية" . لقد تم تعديل بنود هذه المعاهدات بين فرنسا والدولة العثمانية وأضيفت إليها بنود أخرى فى سنوات : ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ ، ولكنها - وفى كل الحالات - احتفظت بالمبادئ الأساسية للامتيازات ، ألا وهما :

أولاً : إضفاء الحصانة السياسية على التجار والمسافرين الأوربيين فى أراضي الدولة الإسلامية .

[٢] سليمان الثانى (١٤٩٤ - ١٥٦٦) : ابن السلطان سليم الأول . فى عهده بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج عظمتها فى جميع المجالات . أطلق عليه الأتراك لقب (القانونى) وأطلق عليه الأوربيون لقب (الأعظم) . [المترجم] .

ثانياً : امتداد حق حماية ممثلى ملك فرنسا لرعاياه ليشمل حماية كل المسيحيين بلا استثناء" (٦) .

ولكن الهدف المحدد "للامتيازات الأجنبية" كان "تشجيع التجارة بحمايتها"، ويبدو هذا الهدف واضحاً فى معاهدة "امتيازات" سنة ١٦٠٤م التى نصّت المادة الثانية منها على أن : " كل البنادقة والإنجليز - فى الخارج - (والأسبان والبرتغاليين والقطالونيين والراجوسيين وأهالى جنوا وأنكونيتيا وفلورانس) وبصفة عامة، كل رعايا الأمم الأخرى، أيًا كانت ، باستطاعتهم المجيء للتجارة فى بلادنا بحرية وذلك بتصريح وكفالة فرنسا التى ستعتبر بمثابة الحامية لهم . وبهذه الطريقة، يستطيع هؤلاء الأجانب السفر من وإلى كافة أنحاء إمبراطوريتنا بهدف التجارة ، كما كانوا يجيئون إليها فى الماضى . ويجب على الأجانب إطاعة القناصل الفرنسيين المقيمين والقاطنين فى مرافقتنا وموانينا ومدننا البحرية . ونأمر أيضاً بأن يتمكن رعايا هذا الإمبراطور (أى إمبراطور فرنسا) - ورعايا أصدقائه الأمراء والمتحالفين والمتحدين معه - من زيارة الأماكن المقدسة فى القدس بحرية ، وبدون فرض أية التزامات عليهم، وذلك تحت كفالة وحماية هذا الإمبراطور" .

إن هذه التنازلات السخية صدرت عن جانب واحد (هو سلطان تركيا) ومنحت لصالح التجارة ، وهى - فى الوقت نفسه - تُعبّر عن التسامح الذى أبداه هذا الحاكم العظيم .

وفى سنة ١٨٠٢ ، أصبحت هذه المعاهدات معاهدات ثنائية تم توقيعها بين فرنسا وتركيا ثم أخذت شكل الالتزام الدولى . وبفضل هذه "الامتيازات" ، تطوّرت التجارة فى ربوع الإمبراطورية العثمانية ، خصوصاً فى مصر التى كانت بمثابة منطقة حرة لإعادة تصدير منتجات الهند وشبه الجزيرة العربية ووسط إفريقيا . ويوضّح المسيو فاندال (٧) هذا الوضع بقوله : "كانت فرنسا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى لها جالية فى القاهرة" (٨) . وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هى الدولة الأوربية الوحيدة التى لها قنصل فى القاهرة . وإذا غامر بعض الأوربيين - من جنسيات أخرى -

بالسفر إلى مصر ، فقد كان عليهم أن يُعلنوا أنهم فى حمايتنا ويندمجوا فى صفوفنا .

وبمرور الزمن ، ضَعُفَت الدولة العثمانية وزاد عدد الأجانب فيها بلا تَوَقُّفٍ ، فأصبحت "الامتيازات الأجنبية" ذات صفة "هجومية" بعدما كانت لمجرد "الحماية" . وكانت السُلطات القُنصليَّةُ هى التى تَنْظُرُ فى قضايا الرعايا الأجانب التابعين لها ؛ فأقْلَت المجرمون الأجانب من القصاص ، ومن ناحية أخرى ، لم يَعدْ هناك قنصل أجنبى واحد فقط ، بل أصبح هناك عدة قناصل لعدة دول .

وكان كُل القناصل يُطبِّقون قوانين "الامتيازات" على رعاياهم ، فَنشأ خلافٌ تشريعى مَنَعَ تطبيق العدالة ، خصوصاً إذا اختلفت جنسيةُ أجنبيَّين - أو أكثر - من المتورطين فى القضية نفسها .

وهكذا نلاحظ أن سيادة الدولة العثمانية قد أُلغيت بشكل عملى؛ نتيجة لوجود سيادات أجنبية كثيرة على أرضها . وأصبحَ هذا الوضع غير مقبول فى بلد مثل مصر التى كانت تَسْعَى للتَقَدُّم بدون عوائق . وَكَتَبَ المسيو بول ميرويو دراسة مهمة جداً رَسَمَ فيها الصورة التالية لوضع الأجانب فى مصر ^(٩) : "إن تَدَقُّقَ الأجانب الباحثين عن الثروة - على الإسكندرية - لَمْ يَجْعَلْ مُجْتَمعها مُجْتَمعاً جديراً بالاحترام" .

لقد كان أَغْلَبُ هؤلاء الأجانب يَنْتُمون إلى أَحَطِّ أنواع البشر ، فكان منهم عديمو الشرف وأهل الفُجور ، والهاربون من العدالة ، وأصحاب أوكار لعب القمار، والمغامرون المستعدون لفعل أى شئ . وانتَشَرَت حالات الطَّعن بالسكين والسرقة بالإكراه فى وَضَحِ النهار بجراءة غير معقولة . وساعد على ذلك وجود الحماية المذهلة للجناة وإفلاتهم دائماً من العقاب . أمَّا الأجانب الأكثر رُقياً وَتَحَضُّراً (الذين لم ينغمسوا فى هذه الانحرافات ، والذين كانوا يتجنبون الاصطدام بالقوانين) ، فإن أَفْضَلَ أنشطتهم الراحبة كانت "استغلال التعويضات الخديوية" ، وهذا النشاط لا يقع تحت طائلة القانون . وكانت مهارة هؤلاء تَكْمُنُ فى اصطياد الخديو؛ لكى يَقَعَ فى فَخٍّ مَنَحَ التزام ما أو طلب توريد شئ ما ، وبعد ذلك ، يَطْلُبون منه دَفْعَ أكبر مبلغ ممكن بصفة

تعويض عن ضرر وهمى أصابهم . وهذه الممارسات كانت رائجة جداً فى عهد محمد سعيد باشا الذى جعله سخاؤه المترفع يُخدع بمحض إرادته . ومارس الأوربيون هذا النشاط - أيضاً - بكثرة فى عهد إسماعيل ، مع أنه كان أقل عرضة للاستغلال من سعيد .

ولذلك ، فكّر نوبار باشا (١٠) - رئيس وزراء إسماعيل - فى تبسيط التشريع بإنشاء نظام جديد للإصلاح التشريعى يعتمد على توحيد التشريعات وتوحيد السلطة القضائية وتوحيد السلطة التنفيذية . وكان نوبار يرى أن استقلال مصر لا يجب أن يرتبط بأية "امتيازات" ما حصلت عليها البلاد من الباب العالى مقابل ثمن باهظ ، بل إن استقلالها مرهون ببناء بلد قوى تُديره إدارة جيدة . وهذه الإدارة الجيدة كانت مُستحيلة التنفيذ مع وجود ١٧ قنصلية تمارس أحكام بلادها القضائية (فى وجود الحكومة المصرية) على ١٥٠ ألف أوربى ، وكانت سلطات هذه القنصليات الأجنبية لا تقل عن سلطة الخديو نفسه . ومنذ سنة ١٨٦٧م ، سمح الخديو إسماعيل لنوبار باشا بالسعى - لدى الدول الأوربية - لإقناعها بقبول مشروع إنشاء "المحاكم المختلطة"؛ فوجه نوبار باشا تقريراً إلى الحكومة العثمانية بهذا الخصوص وإلى السفراء الأوربيين فى الوقت نفسه .

وفى هذا التقرير ، شرح نوبار الظلم البين الذى تتعرض له البلاد ، ومن بين الوقائع العديدة ، ذكر "يكفينا التنويه بأن الحكومة المصرية دَفَعَت - خلال أربع سنوات - مبلغ ٧ مليون و ٢٠٠ ألف جنيه (أى ١٨ مليون فرنك) بصفة تعويضات للأوربيين. وهذا المبلغ الهائل تم دفعه فقط بسبب الضغوط التى مارسها القناصل الأوربيون" (١١) .

وكانت الأشغال العمومية غالباً ما تتوقف ولا تُستكمل لأن الحكومة كانت فى صراع مع المشكلات الناجمة عن صرف التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوربيون (١٢) .

ولدينا أيضاً شهادة مهمة : ففى سنة ١٨٦٩م ، تكونت فى القاهرة "لجنة دولية" يرأسها نوبار باشا وكان أعضاؤها القناصل العموميون التالية أسماؤهم:

دى شيرايڤ (النمسا) وثيريمين (اتحاد ولايات شمال ألمانيا) وهال (الولايات المتحدة الأمريكية) وتريكو (فرنسا) وستانتون (إنجلترا) ودى مارتينو (إيطاليا) ودى ليكس (روسيا). وضمت هذه اللجنة أيضاً : بييتري - وهو قنصل وقاض فى الإسكندرية (مفوضاً عن فرنسا) ، وف. فرانسيس - قاض فى المحكمة العليا البريطانية فى الآستانة (مفوضاً عن إنجلترا) ، وج. جياكونى - مستشار فى محكمة الاستئناف الملكية فى بريسكيا (مفوضاً عن إيطاليا) ، ون. أوبرموللر - نائب قنصل روسيا فى الإسكندرية (مفوضاً عن روسيا) .

وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات (من ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى ٥ يناير سنة ١٨٧٠م) لدراسة الإصلاحات التى قدمتها الحكومة المصرية ، ثم كتبت تقريراً جاء فيه: "... وغالباً ما يُعانى تنفيذ الأحكام من مصاعب لا يمكن التغلب عليها على الرغم من الرغبة الصادقة التى يبديها القنصل لتنفيذها . فمثلاً : عندما يُحكم على أجنبى بترك مكان ، أو بتسليم شىء موضوع النزاع ، فى حوزة أجنبى آخر مختلف عنه فى الجنسية، ففى هذه الحالة يكون على الأجنبى الذى كسب القضية أن يطلب من محكمة قنصلية ثانية إصدار حكم جديد يكون تنفيذه سبباً فى حدوث مشاكل مُماثلة لا تنتهى .

"إن العقبات التى ذكرناها تُثقل بشدة كاهل الأجنبى ربما أكثر من المصرى وستؤدى إلى إبعاد الأجانب عن مصر . ومن وجهة النظر هذه ، فإن الحكومة المصرية تقول بأن هذه العقبات تسبب ضرراً شديداً للبلاد لأنها تمنعها من الاستعانة بالمقاولين الجادين الذين ترغب فى تكليفهم بإنجاز الأشغال العامة الضخمة" .

"ولكن أشد هذه العقبات ضرراً - بالنسبة للحكومة المصرية - هى تلك العقبة الناتجة عن تعدد السلطات القضائية فى البلاد . ولذلك لا تستطيع الحكومة المصرية مراقبة القوانين الخاصة ببراءات الاختراع ولا القوانين الخاصة بالملكية الصناعية ولا تلك الخاصة بالعلامات الصناعية لأن كل قنصلية ستعتمد إلى تطبيق تشريعاتها الخاصة فى هذه المجالات . وهكذا فإن الصناعة والثروة - فى مصر - تُعانى من جرأء استحالة تنفيذ تلك المراقبة" .

إن هذه الأشغال كانت - بالتأكيد - سبباً من أسباب الدين والصراعات التي عانى منها إسماعيل وهو الذى كان يتعجل تنمية موارد البلاد . واستمر هذا الوضع المَعْقَد والمحزن - من كل النواحي - حتى سنة ١٨٧٦م ، وهى السنة التى وافقت فيها الدول الأوروبية على إنشاء نظام "المحاكم المختلطة" بعد تسع سنوات من المساعى والتنازلات والتى عانت فيها الإدارة المصرية من فرض الرقابة الأوروبية عليها . وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦م ، أدلى الخديو إسماعيل بحديث للمستتر كينجستون - مراسل جريدة الديلى تلغراف - أعلن فيه : "عندما توليتُ العرش، درستُ الوضع دراسة جادة جداً وقررت قبل كل شئ تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب المصرى. ولتنفيذ هذا المشروع ، أدركتُ بسهولة أننى مُطالب بإنفاق الكثير من الأموال. وبلا انقطاع ، دخلتُ فى عدة مشاريع مُكَلَّفة بدون أن أترجع أمام الخسائر المؤقتة، بشرط أن أصل إلى هدفى . لقد كُنْتُ واثقاً من أننى سأستردُّ ما دفعته مضروباً فى عشرين ضعفاً مهما طال الزمن أو قَصُر (١٣) .

وهكذا وجدتُ نفسى غارقاً فى المشاكل التى ما زلتُ ألامُ عليها . حسن!! عندما طُوِّرتُ بعض جوانب مشروعى - التى أعتبرُها بمثابة ضروريات أساسية لتحقيق أفكارى - وَجَدْتُ نفسى فى صراع مع المصاعب المالية .

ثم شرح إسماعيل أنه كان عليه أن يسلك طريقاً مُزَوَّجاً : **فولاً** : كان يجب عليه إرساء العدالة على أُسُس متينة راسخة وبشكل شامل يُوافق عليها رعاياه والشعوب المتحضرة . **وثانياً** : كان عليه تنظيم المالية وتسديد ديونه تدريجياً .

وأكمل إسماعيل شرحه قائلاً : "ويتبادر إلى الذهن أنه من الجنون محاولة تنظيم أحوالى المالية بشكل نهائى لأن المؤسسات القضائية فى مصر كانت متعددة لدرجة أن المواطن والأجنبى كانا لا يثقان فى حصولهما على حقهما عند التقاضى، وأيضاً بسبب انتشار الرشوة وضغط الأحكام التّعسُفية . وكُنْتُ أَمَلُ فى تأييد الرأسمالين الأجانب لى التأييد الذى كُنْتُ لا أجده سوى خارج هذا البلد . ولكن هذا التأييد لم يَحْدُث طالما كان باستطاعة الأجانب أن يلوموا مصر - عن حق - لأن الحق فى العدل (وهو أول

حق يحصل عليه كل إنسان عند مولده) غير مُطبَّق فيها، مع الاعتراف بوجوده . ومن هنا ، كان على أن أفعل شيئين :

الأول : كان الإصلاح القضائي هو الأكثر إلحاحاً ، فكان لابد من البدء به . وكما تعرفون ، فإنني قضيتُ أكثر من ثمان سنوات بذلتُ فيها كل جهدي وفعلتُ كل شيء لكي أحصلُ على "المحاكم المختلطة" ، وحصلتُ عليها أخيراً . لقد واجهتُ كل أشكال المعارضة ووضعت كل العراقيل في طريقي ، وبدأ لي أحياناً أن الأمم التي تفتخر جداً بإقامة العدل عندها ، هي نفسها التي كانت تبذل قُصارى جهدها لمنع مصر من الاستمتاع بمحاسن العدالة التي تقدرها تلك الأمم كثيراً . وفي نفس الوقت، كانت مصاعبي المالية تتفاقم . ويجب على من ينتقدوني ألا ينسوا تلك الظروف".(*)

وطبَّقت هذه المحاكم المختلطة "مدونة نابليون" [٢] بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها . وكانت اختصاصات التشريعات القضائية ناقصة من جهة ومبالغ فيها من جهة أخرى في المجالين : المدني والتجاري ؛ فقد اتَّسمت بالنقص لأن القضايا الجنائية ظلَّت من اختصاص السُلطات القنصلية - كما كان الحال في الماضي - وشكَّل ذلك الوضع فجوة تشريعية يؤسف لها (١٤) ؛ كما اتسمت بالمبالغة لأنه قد أُدرج فيها قانون يُعطى الحق لأي أجنبي في رفع دعوى ضد الخديو (أو حكومته) في حالة وقوع نزاع بينهما، وفُرض على الحكومة نفسها تنفيذ الحكم الصادر ضدها . وبدون شك ، فقد كانت هذه المحاكم أفضل من المحاكم القنصلية القديمة ، وذلك من الناحية القضائية، ولكنها، من الناحية السياسية ، جعلت حاكم مصر خاضعاً للممثل أمام القضاة الأجانب الذين عيَّنه بنفسه ، على الأقل رسمياً . ولذلك ، فإن "المحاكم المختلطة" كانت تمس سيادة الدولة .

(*) فهم من السياق السابق أن الامر الثاني هو تنظيم المالية وتسديد الديون .

[٢] مدونة نابليون Code Napoléon : مجموعة مكونة من ٣٦ قانوناً تشكل "القانون المدني" الفرنسي ، صدرت سنة ١٨٠٤ تحت اسم "القانون المدني للفرنسيين" ثم عرفت باسم "مدونة نابليون" . استلهمت الكثير من الدول هذه المدونة لوضع "القانون المدني" الخاص بها [المترجم] .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد شكَّلت هذه المحاكم عنصر قوة للدول الأجنبية في مصر، خصوصاً فرنسا ؛ فقد سَاهَمَت المحاكم في نشر الثقافة الفرنسية وزيادة نموها في البلاد ، كما رفعت المستوى الثقافى للمحامين المصريين . واشتمل هذا النظام على ثلاث محاكم تتكون كل منها من خمسة قضاة : ثلاثة أوروبيين واثنين مصريين. وبالإضافة إلى ذلك ، تشكلت "محكمة للاستئناف" كانت تتكون من ١١ مستشاراً (٧ أجنبى و٤ مصريين) . وكانت المرافعات تتم - فى البداية - باللغتين الفرنسية والإيطالية، ثم أُضيفَت إليهما اللغة الإنجليزية فى وقت لاحق.

وفيما يتعلَّق بنتائج هذا النظام القضائى ، فقد كانت النتيجة الأساسية مُرتبطة بتسهيل تنفيذ الخطة العظيمة - فى مجالى الزراعة والأشغال العمومية - التى وضعها إسماعيل لتجديد قوى مصر . ولكن هذه النتيجة الأساسية لم تتحقق بسبب المزاوغات اللانهائية التى قامت بها الدول الأوربية ، وأيضاً بسبب السياسة المالية السيئة التى اتبعها إسماعيل .

ومن ناحية أخرى ، فحتى هذه النتيجة المأمولة (بعد تأخر تشكيل "المحاكم المختلطة") لم تأت إلا بشكل جزئى بسبب وجود فكرة سياسية سيطرت جزئياً على تشكيلها : "للم يكن اختيار المستشارين - دائماً - جيداً ، كما أن القانون والإجراءات القانونية لم يكونوا مناسبين لحالة مصر . وفى حالات كثيرة ، شعر الناس بأن الأحكام تشوبها بعض الميول الشخصية أو السياسية" . ومع ذلك ، فإن السلطة القضائية قد حققت تحسناً ملحوظاً مقارنةً بما كان عليه الوضع السابق ، وقَدِّم القضاء نموذجاً جديداً للعدالة وجعل هذا النظام الرأى العام يعتاد على حضور جلسات المحاكم العلنية - وهذا شىء جديد - كما جعله يعتاد على نزاهة العدالة المنهجية والمحايدة" (١٥) .

وبالنسبة للقضايا التى يتم رفعها ضد الحكومة بالطرق الدبلوماسية ، فقد كانت "المحاكم المختلطة" - فى هذه الجزئية - نعمة على مصر بصفة عامة ؛ ففى قضية رُفِعَت على الحكومة لمطالبتها بدفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك ، أُلزِمَت "المحاكم المختلطة" صاحب الدعوى بقبول مبلغ ألف جنية فقط .

ولكن كاهل الفلاحين كان مثقلاً بالضرائب ، وحاصرتهم الفوائد الربوية المخربة. ونتيجة لتفشى الجهل والامية بين الفلاحين ، فإنهم كانوا يَضَعُونَ أختامهم على سندات - ذات شكل قانونى - مقابل فوائد مركبة وعالية جداً . وفى حالة نشوب نزاع ما ، كان الفلاح - قانوناً - مسئولاً عن توقيعه (أو ختمه) ، وغالباً ما كانت أرضه تُنتزَع منه ^(١٦) .

وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٢ ، تحدث المستر كامبل - أمام "مجلس العموم" - عن "المحاكم المختلطة" فذكر ما يلى : "على الرغم من أن هذه المحاكم لا تُوجد سوى فى المراكز التى يكثر فيها الأوربيون ، فإنها تمارس سلطاتها القضائية على جميع أنحاء مصر . وعلى الرغم من أهميتها ، فقد كانت نفقاتها باهظة؛ ومن هذا المنظور ، فإن العدالة المطلقة لم تُطبَّق على الشعب المصرى. وكانت لهذه المحاكم سلطات واسعة جداً ، وأدَّى تنفيذ أحكامها - الصادرة ضد الفلاحين - إلى بيع أراضيهم ، ويخشى من وقوع الأراضي الزراعية - تدريجياً - تحت أيادى الدائنين الأجانب . وفى الواقع ، فإن هذه المحاكم كانت أقوى من حكومة مصر. ونتيجة لخضوع الحكومة للمحاكم المختلطة" : ازداد التدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية مما أدى إلى الوضع الحرج الذى وصلت إليه شئون البلاد حالياً."

ومع ذلك ، يجب علينا الاعتراف بأن هذه المحاكم لو كانت قد أُنشئت قبل هذا التاريخ بعشر سنوات "لكانت جَنَّبَت مصر الكوارث المالية والأحداث السياسية التى نَجَمَت عنها" . وأيضاً ، فَلَربَّما كانت جَنَّبَت البلاد العراقيل اللانهائية - والمتعددة - التى وضعتها "الامتيازات الأجنبية" فى طريق الإصلاحات الإدارية ، تلك العراقيل التى عَطَلَت مسيرة التقدم . ومما يزيد الأسف "أن الحكومة المصرية أدركت أن التقدم لن يأتى من أوروبا ، مع أنها كانت تود - بشدة - الاستفادة من العنصر الأوروبى الذى سوف يستفيد أيضاً عن طريق تكليفه بتنفيذ مشاريع الأشغال العظيمة التى كانت تقيمها لخدمة التجارة والزراعة فى مصر . واستعانت الحكومة المصرية بالرأسماليين الأوربيين لاستكمال الأعمال النافعة والمثمرة ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن تنفيذ خططها لتحديث قوى البلاد ، فأجْبَرَت على ترك مصر تَلاقى مصيرها المحتوم" ^(١٧) .

ويحق لنا القول بأن إسماعيل قد استطاع تحقيق إصلاحات عظيمة في كل المجالات، على الرغم من أن "الامتيازات الأجنبية" كانت تُضيق الخناق على مصر كلها ورغمًا عن المصائب التي كان الأوروبيون يضعونها في طريقه .

* * *

وبعد نجاح إسماعيل في إنجاز مشروع الإصلاح القضائي ، رغم المكائد، نستطيع ذكر مشروع حفر القناة التي تصل بين البحرين : المتوسط والأحمر. فعندما اعتلى إسماعيل سُدَّة العرش ، أعلن تأييده لفردينان ديليسبس ومشروعه قائلاً: "لا يوجد أحد يؤيد مشروع القناة أكثر مني . ولكنني أريد أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة". وهذه العبارة تُلخِّص فكرة إسماعيل ، ولكن إنجلترا أرادت أن تكون "مصر للقناة" ^(١٨) . لقد أنفق إسماعيل أكثر من ١٦ مليون جنيه اقترضها بفوائد باهظة لإنجاز مشروع قناة السويس لصالح مصر" ^(١٩) . ويؤكد المستر فارمان - قنصل الولايات المتحدة السابق - ^(٢٠) هذه المعلومة بقوله : "بناءً على أكثر التقديرات اعتدالاً ، فإن مصر قد دفعت - على الأقل - نصف التكاليف الأصلية لحفر القناة ، بالإضافة إلى ثَمَن أسهمها في القناة . ولم تحُصِّل مصر على أية تعويضات خاصة بخسارتها في أرواح رعاياها ولا بخصوص خسارتها المالية . وتعدَّ القناة خسارة حقيقية وكبيرة بالنسبة للتجارة المصرية : ففي الماضي ، كانت لمصر تجارة برية واسعة ولكنها خسرتها حالياً ؛ وعندما اقترضت مصر أول قرض ، كانت تريد توفير الأموال اللازمة لشركة قناة السويس . لقد دفعت مصر الفوائد الباهظة لهذا الدين" .

ولكننا لن نملَّ من تكرار القول بأن غياب حكومة قوية في مصر هو السبب الأساسي لكل هذه الآلام ؛ فلَوْ كانت هذه الحكومة القوية موجودة ، لكانت مصر قد وَجَدَتْ في القناة أساساً تقوم عليه عظمتها الجديدة .

ولكى نُعطى للقارئ مثلاً على هذه المصروفات ؛ يكفيننا أن نُسرد هذا الخلاف الذى نشب بين الشركة وإسماعيل : فبتاريخ ١٨ و ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ م ، وقّع فردينان ديليسبس مع الحكومة المصرية على اتفاقيتين ، الأولى : خاصة بحفر ترعة للماء العذب من القاهرة حتى الوادى ، والثانية : خاصة بمساهمة الحكومة المصرية فى رأسمال الشركة . ولكن إسماعيل ترك "الباب العالى" (الذى يخضع للنفوذ الإنجليزى) حلّ هذا الخلاف من وجهة النظر الدولية لى يكون فى مأمن من عواقب الصراع الفرنسى / الإنجليزى المحتدم على مشروع القناة .

ومنذ عهد سعيد ، يَعْرِفُ الجميع مدى كراهية "الباب العالى" لمشروع حفر القناة وتحفظاته عليه ، لدرجة أنه تسبب فى توقف أعمال الشركة وتسبب - أيضاً - فى نقص عدد المكتتبين المطلوبين لتغطية رأسمالها . ولكن سعيد كان يريد تنفيذ هذا المشروع باسمه ؛ فاكتتب بالـ ١٧٧٦٤٢ سهماً المتبقية . وترك لخليفته إرثاً من التنازلات لصالح الشركة نصّت عليها فرمانات سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، ومنها: "التنازل للشركة عن أراضى الأملاك العامة التى لا تُزرع حالياً وستقوم الشركة بريها وزراعتها على نفقتها " .

و "حفر ترعة للرى تصلح للملاحة النهرية فى النيل وتصل النهر بالقناة البحرية" .
و "تنفيذ الأشغال على أن يكون أربعة أخماس العمال - على الأقل - من المصريين" .

وعندما لجأ إسماعيل إلى الأستانة ، فلعله كان يريد أن يحتّمى بسلطة السلطان العثمانى لى يتخلص من التنازلات التى كان يعتبرها تنازلات ثقيلة . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٣ م ، سافر نوبار باشا إلى الأستانة واقترح على الصدر الأعظم أن يأمر بـ :

١ - إرجاع الأراضى - التى تنازل عنها سعيد باشا للشركة - إلى الحكومة المصرية .

٢ - تخفيض عدد العمال المصريين من ٢٠ ألفاً إلى ٦ آلاف فقط (٢١) .

٣ - زيادة الضريبة التى تدفعها الشركة للحكومة المصرية .

ووافق الصدر الأعظم على هذه المقترحات وأصر على أن تقبلها الشركة التي -
فى لحظة حرجة - فوّضت الأمر إلى العناية السامية للإمبراطور نابليون الثالث.
أما الخديو، فقد طالب جلالة الإمبراطور بأن "يُسَوَّى بطريقة ودية ونهائية كل المسائل
موضع الخلاف".

وتم تشكيل لجنة اجتمعت تحت رئاسة ديليسبس لدراسة هذه المشاكل وأصدرت
قراراتها. وبناءً على هذه القرارات ، أصدر الإمبراطور نابليون الثالث قراره التحكيمى
فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ م . ونص القرار على :

- ١ - إلغاء حق الشركة فى إجبار الحكومة المصرية على تقديم العمال اللزمين لها .
- ٢ - تُعيد الشركة للحكومة المصرية مساحة ٦٠ ألف هكتار حُصِّلَت عليها
فى خليج السويس بصفة "امتياز" .
- ٣ - ليس للشركة الحق فى ملكية ترعة المياه العذبة ، ولكنها احتفظت بحق
الانتفاع بها طول مدة الامتياز (أى ٩٩ سنة) .

ولكن فى مقابل فقدان الشركة لهذه "الامتيازات" التى سُحبت منها، ومع وجود
الامتيازات التى حصلت عليها ، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع للشركة مبلغ
٨٤ مليون فرنك بصفة تعويضات تسدها على أقساط سنوية .

وحسبما يقول المستر فارمان : فإن "هذا الحكم قد أثار دهشة القانونيين فى
أوروبا كلها" (٢٢) . ويعلق المسيو شارل روقائلاً : "لأبد أن هذا التعويض قد أعجب
فردينان ديليسبس" .

وأشاد ديليسبس بهذا الحكم و "بعدالته المطلقة" . ومع ذلك فإن المسيو شارل رو
يتحفظ عليه موضحاً : "كان ديليسبس يبالغ قليلاً ؛ فهو لا يتحدث عن مدى تأثيره ببند
القرار التحكيمى الذى أجبر الشركة على رد الجزء الأكبر من الأراضى - موضوع
الامتياز - للحكومة المصرية . فديليسبس كان يحلم بتحويل هذه الأراضى إلى
مستعمرة بشكل منهجى . ولكن تم القضاء على مشاريعه تلك بسبب هذا القرار الذى

صدر نتيجة لغيرة منافسيه ؛ فالمنافسون شعروا بالخوف لمجرد التفكير فى أنهم - ذات يوم - سيجدون على أرض الشركة تجمعاً سكانياً متجدد القوى يميل إلى فرنسا".

وعلى المستوى السياسى ، فإن هذا المشروع كان سيؤدى إلى اختصار نصف المسافة بين الشرق والغرب ولكنه جذب إنجلترا إلى مصر . أما على المستوى العسكرى، فقد كان هذا المشروع هو السبب المباشر والأساسى لهزيمة عرابى سنة ١٨٨٢م. لأن عرابى - بسذاجة مُفرطة - صدّق وعود ديليسبس المتكررة ؛ فلم يسدّ القناة و ترك الباب مفتوحاً أمام الإنجليز ليدخلوا مصر . ويرى عن السير جارى ويلسلى - قائد الجيش البريطانى - أنه قال فيما بعد : "لو كان عرابى قد نَقَذَ خطته فى سد القناة، لكُنَّا ما نزال فى عرض البحر - حتى الآن - لكى نُحاصر مصر. إن ٢٤ ساعة قد أنقذتنا" .

وكل ما ذكرنا سلفاً يتناقض مع النتائج التى أشار إليها المسيو ديليسبس فى المذكرة التى رفعها إلى صاحب السمو محمد سعيد باشا - والى مصر - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وجاء فيها : "يا له من مجد بالنسبة لعهدكم !! ويا له من معين للثروة لا ينضب بالنسبة لمصر !! إن أسماء الفراعنة الذين بنوا الأهرامات (هذه الآثار غير النافعة المُعبرة عن الغرور الإنسانى) بقيت مجهولة ، أما اسم الأمير - الذى سيفتح قناة السويس البحرية - فسيظل مُباركاً عبْر القرون وحتى آخر الأجيال". ولكن إسماعيل هو الذى افتتح "قناة السويس" - باحتفالات فخمة - يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

"عندما تُكْتَبَ حَوَليات القرن التاسع عشر ، وربما حَوَليات كل القرون، فلن نجد احتفالاً اتصف بالعظمة ، ولن نجد شيئاً امتدحه الناس بصدق وبالإجماع أكثر من احتفالات افتتاح قناة السويس ؛ لقد اجتمع الجميع - مُحاطين بهذه العظمة - للحوار مع الفكر والخيال والروح . وعلى أرض مصر - إحدى مهاد الإنسانية - أظهر العالم الحديث قوته فى أجلى مظاهرها وأكثرها ديمومة . لقد أيقظ العلم أرض الفراعنة

من سُبَّاتها القديم ، وشق طريقًا للحضارة السلمية الخصبة خلال رمال الصحراء. وانتظر الجميع افتتاح قناة السويس بلهفة وشوق، وتدفق المدعون إلى مصر من كل أنحاء أوروبا والعالم ...

وأُرسلت الصحافة العالمية والعلم والفنون والتجارة والصناعة وكل القوى الفعالة والذهنية - فى كل الأمم - ممثليها المسئولين والمشهورين للحضور وسط هذا الحشد. واحتفالاً بهذا الغزو السلمى وانتهاء العمل فى المشروع، كان الحكام والأمراء والسفراء المعتمدون الأجانب على رأس هذه المظاهرة التى لم يُسمع بمثلها فى التاريخ من قبل^(٢٤) .

وحضر الاحتفال كل من : الإمبراطورة أوجينى (فرنسا) والإمبراطور فرنسوا - جوزيف (النمسا) والكونت أندرسى والمسيو دى بوست ، وأمير وأميرات هولندا، ونزلوا مع باقى المدعوين ضيوفاً على إسماعيل . ومن المؤكد أنه لولا المعاونة والتضحيات - التى قدمها سعيد ثم إسماعيل - لفشل هذا المشروع العبقري بسبب المعارضة المستمرة التى أبدتها تركيا وإنجلترا ضده . ومن جهة أخرى ، فإن عَظْمَة الاحتفالات قد ازدادت بحضور الملوك والأمراء الأجانب ، ويفضل كرم إسماعيل، والأهمية العالمية لهذا الحدث ، وأيضاً - وعلى وجه الخصوص - بسبب المكانة التى اكتسبها نابليون الشرق فى أوروبا . لقد كانت قناة السويس تمثل عظمة عهد إسماعيل وتُوضِّح إنجازاته، كما كانت تحقيقاً لما كان يُسمى بـ "أعظم أفكار العصر" .

* * *

لقد ذكر المسيو ديسى - فى كتابه *Histoire des Khédives* - ما يلى:
"فى سنة ١٨٧٧ م ، ظهر فى إنجلترا ملخص ممتاز لتاريخ مصر قَدِّم فيه مؤلفه تحليلاً موجزاً لشخصية إسماعيل جاء فيه^(٢٥) : إنه رجل ذو مهارة لا يختلف عليها أحد، ويحظى بطاقة إدارية نادرة . وهو مُدرك تماماً لأهمية الحضارة الغربية، ولديه طموح جارف يختص به وحده، إن مصر لم تحظ قط بحاكم مثله منذ الغزو العربى لها".

ويلق ديسى بقوله : "أعترف بأنه من الصعب على أن أفهم أن هذا التقييم قد كُتب تحديداً فى السنة التالية لبعثة المستر كيث . ولكن إذا كان هذا التقييم قد كُتب فى سنة ١٨٦٩م، أى فى سنة افتتاح القناة ، فإننى أعتقد بأن أغلب الأجانب المطلعين على شئون مصر سيجدون أنه صادق" (٢٦) .

واتبع إسماعيل سياستين متوازيتين ومرتبطتين : الأولى : كان هدفها تحرير مصر من تبعيتها لتركيا مع توسعها فى السودان .

والثانية : كانت تهدف إلى تطوير مصر بتنفيذ خطة إصلاحات واسعة .

ولتحقيق الهدف الأول ، خصوصاً فيما يتعلق بتركيا : اعتمد إسماعيل - لسوء الحظ - على المال بدلاً من قوة السلاح لأنه لم ينس درس سنة ١٨٤٠م . ومنذ سنة ١٨٦٦م، سعى إسماعيل لدى الأستانة لى يحصل - أولاً - على جيش كبير وأسطول بحرى قوى ، كما سعى للحصول على الحق فى أن يكون له ممثلون فى الخارج، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوروبية .

وشعر السلطان بالضيق من هذه المطالب وتلقاها بشكل سيئ . فاضطّر إسماعيل إلى الاعتدال ، وأرسل - فى السنة التالية - نوبار باشا إلى الأستانة وكلفه بمهمة الحصول على فرمان جديد يمنح والى مصر لقب "خديو" ، ويعطيه الحق فى إدخال الإصلاحات الضرورية ، والحق فى عقد معاهدات مع الدول الأوروبية فى مجالات: الجمارك والتجارة وشرطة الأجانب . ويفضل صدور هذا فرمان، حققت مصر استقلالها الداخلى واستطاعت تنفيذ الإصلاحات بثقة أكبر .

وفى مجال الأشغال العمومية ، تم تنفيذ مشروع قناة السويس ، ثم تلاه مشروع تجميل عاصمتى البلاد : القاهرة والإسكندرية . وفى الحقيقة ، فإن إسماعيل قد خلق المدينتين خلقاً عصرياً جديداً بهدف جذب الأجانب إليهما ، وتهينة المناخ لقبول الحضارة الغربية فى مصر . وبالتأكيد ، فقد نتج عن ذلك تقدم مادى وروحى نعمت به الأجيال التالية .

لقد كان المسيو أرثر رونييه عضواً فخرياً فى "المجمع العلمى المصرى" وألف كتاباً عنوانه "مصر رحلات قصيرة . قاهرة الأمس" رسم فيه "الملاح الخاصة جداً لمصر - فى سنة ١٨٦٥م - التى لم تُغيّرْها أوربا بعد ، والتى نستطيع - حتى الآن - أن ندركها وهى ما تزال محتفظة بلونها الشرقى الطازج . وفى السنوات التالية، عمل الوالى الجديد - إسماعيل باشا - بلا انقطاع لكى يُضفى عليها المزيد والمزيد من السمات الأوربية" .

ويرسم لنا المسيو رونييه اللوحة التالية للقاهرة : "فى نهاية سنة ١٨٦٤م، عندما زرنا مصر، كانت القاهرة ما تزال تحتفظ بكل روعتها العربية والإسلامية؛ فلم يوجد بها - وقتذاك - منزل واحد ذو خمسة طوابق ، ولا رصيف واحد ، ولا أى مصباح لإنارة الشوارع . وكانت المدينة مليئة بالكثير من المساجد من كل العصور، وشوارعها متعرجة ومسقوفة ومزدحمة بحشود الناس المرحين . أما الأفندية والتجار - الذين لا يرتدون الآن سوى الملابس الإفرنجية بدون خجل - فقد كانوا يتبخترون فى قفاطينهم الحريرية الطويلة التى كانت انعكاساتها اللامعة تتناغم مع الشكل العام وتضيف إليه . وكانت المشربيات تتوالى بلا انقطاع ^(٢٧) وتندمج مع امتداد منظر الشوارع حتى نهايتها - مع أول انعطاف - حيث ترتفع منڈنة أنيقة . ولكن ضرورات التنظيم الحديث للشوارع قضت على هذه المشربيات . ومن الآن فصاعداً ، لن يجد المسافر سوى شوارع واسعة ، وميادين متسعة اتساعاً غير عادى ، طويلة للغاية، على جانبيها مبان تافهة ، تجرى فيها التراموايات على هواها" ^(٢٨) .

وفى فصل آخر ، كتب المؤلف نفسه ما يلى : "فى الواقع ، فإن الأسواق الكبرى فى القاهرة تتكون من عدة أسواق صغيرة ، وكذلك ، فإن مدينة القاهرة نفسها - التى يسكنها ٤٠٠ ألف نسمة - ليست سوى تجمع لأربعة أحياء صغيرة بها ثلاثة شوارع أو أربعة وتغلق أبوابها فى المساء بواسطة أبواب الحارات ، وهذه الأبواب هى تلك العقود المبنية بالحجر المنحوت وبها أشكال زُهيرات . وهذه العقود تُكوّن لوحة يراها المرء عند مدخل كل حارة ، ولا تستطيع الكلاب الغريبة عنها أن تتخطاها وإلاً افترستها

كلاب الحارة . وعند حلول الظلام ، إذا شاهدت مطاردة شرسة بين بعض الكلاب ، فإن ذلك يعنى أن كلباً صغير السن اعتقد أنه يستطيع التسلل إلى حارة غير حارته تحت جنح الظلام .

تلك كانت صورة القاهرة فى ذلك العصر ، ولنر الآن مظهرها فى سنة ١٨٧٦م. عندما زارها المستر كنجستون الذى وصفها قائلاً : تُعتبر القاهرة تجسيداً رائعاً للأهداف النبيلة التى تُحرِّك عهد إسماعيل باشا ؛ فعندما زرتها فى سنة ١٨٧٦ ، وجدت أنه تم تنظيفها من أغلب الأشياء المقلقة التى تلوث أى مدينة فى الشرق. وهذا التطوير تم بدون إلحاق أى تغيير فى جاذبيتها النادرة والجميلة جداً . وزيّنت وانتشرت الإضاءة والتهوية وماء الشرب والبالوعات . وهذه البالوعات تُعدّ شيئاً فريداً بالنسبة لمدينة إسلامية ... وبدون شك ، فقد تعرّض إسماعيل لسرقة مبالغ ضخمة منه بأكثر الوسائل ظلماً وأكثرها خزيًا . كما أن هذا الإنجاز قد جلب له الكثير من المشاكل. ولابد أن الشعب المصرى ينتظر رؤية إنجاز ما مُقابل أمواله التى صُرُفت. ومن السهل إثبات أنه قد تم صرف مبلغ مليون أو مليونى جنيه تقريباً على الأشغال العمومية التى زادت من رفاهية البلاد بشكل رائع وأعطتها دفعة قوية لتطوير مواردها. وهذا المبلغ هو جزء من المبالغ الضخمة التى اقترضها إسماعيل من الرأسماليين الأجانب الذين دفعوها نقداً للخزينة المصرية" (٢٩) .

وأنشأ إسماعيل منطقة "الجزيرة" على ضفاف النيل (وهى المكان الذى يفتن الشعراء بالغابة المغروسة فيه ويقصوره) تقليداً لـ "بوا دى بولونى" و"الشانزليزية". ومنح الأراضى مجاناً - فى القاهرة - لأى شخص يتعهد بأن يبنى منزلاً لا تقل تكلفته عن ٣٠ ألف فرنك ، وهكذا غطت القصور والحدائق والميادين العامة والشوارع الواسعة مدينة القاهرة بدلاً من الحواى الضيقة المظلمة والقذرة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن الكثير من خبراء الإحصاء الأكفاء (من الإنجليز والأمريكيين) يُقدِّرون أنه - بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥م - تم حفر ١١٢ ترعة مجموع أطوالها ٨٤٠٠ ميل أضيفت إلى الـ ٤٤ ألف ميل التى حُفرت من قبل،

بالإضافة إلى إنجاز حفر "قناة السويس" ، وتطوير مدينتى القاهرة والإسكندرية (٢٠) .
أما ترعة الإسماعيلية العظيمة ، فتبدأ من القاهرة وتنتهى فى مدينة الإسماعيلية ويبلغ طولها ٢١٨ كم ، وتكلفت ٥٠ مليون فرنك .

وكان طول السكك الحديدية الموجودة فى مصر - قبل عهد إسماعيل - يبلغ ٢٤٦ ميلاً ، وفى عهده أضيف إلى هذا الرقم أكثر من ٩٦٠ ميلاً . أما خطوط التلغراف - قبل إسماعيل - فكانت تصل إلى ٣٥٠ ميلاً ، فأضيفت إليها ٥٠٠٠ ميل فى عهده . كما تم إنشاء ٤٢٠ كوبرى على النيل ، منها "كوبرى الجزيرة" الذى يعد من أفضل كبارى العالم . وفى ميناء الإسكندرية والسويس أنجزت أشغال عظيمة تكلفت ٤ ملايين فرنك . وتم إنشاء ١٥ فئاراً على سواحل البحرين المتوسط والأحمر .

لقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الأشغال أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترليني (٢١) ، ونتج عنها : زيادة فى مساحة الأراضى الزراعية تصل إلى الخمس على الأقل ، وزادت الصادرات من ٤ ملايين و ٤٥٤ ألف جنيه إسترليني - فى بداية عهد إسماعيل - فأصبحت ١٢ مليوناً و ٨١٠ آلاف جنيه إسترليني فى نهاية عهده .

ويقول القنصل الأمريكى العام فى مصر - المستر دى ليون - (٢٢) : "لقد علا الضجيج وتكرر بأن الخديق اقترض وتراكم عليه مبلغ ٩٠ مليون جنيه لم يبن به سوى قصور من الجبس والخشب . وهذا القول ظالم وخاطى ولا سند له من الحقيقة؛ فالحقيقة تقول بأن: التقدم فى مجال الأشغال العمومية (التي بدأت وتمت - فى مصر - خلال الاثنى عشرة سنة الأخيرة) كان شيئاً رائعاً ولا يوجد له مثيل فى أى بلد آخر يزيد عدد سكانه ومساحته عن أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها" .

أما جريدة "التايمز" ، فقد كتبت بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩م ما يلى: "حققت مصر تقدماً مذهلاً فى عهد إسماعيل باشا الذى بذل كل ما فى وسعه لتطوير مواردها المادية ، فهو الذى أنجز مشاريع : السكك الحديدية والموانئ وقناة السويس . وسعى إسماعيل لتحسين الزراعة ؛ فأدخل بذور زراعات جديدة ، واستخدم أساليب زراعية جديدة . كما بذل أقصى جهد لديه لإصلاح الإدارتين: القضائية والتنفيذية" .

وبفضل حفر الترع وإدخال الآلات الحديثة ، ازدهرت الزراعة والتجارة والفنون
ازدهاراً كبيراً .

واهتم والى مصر الاهتمام نفسه بتقديم الصناعة القومية : فأنشأ - فى مدينة قُوه -
مصنعاً لطرايش الجنود ويطاطين الجيش ، ومصنعاً للورق فى بولاق (٣٣) ،
ومصنعين للجوخ فى شبرا وبولاق ، ومعاصر لقصب السكر فى الصعيد ، ومصانع
للسلاح والذخيرة ، ومسالك للمعادن .

وأنشأ إسماعيل - أيضاً - مصلحة للبريد أثارت الإعجاب . ويقول البارون دى كوسيل،
المراقب العام الإنجليزى السابق للجمارك فى مصر (٣٤) : "لقد أدخل إخوان تشينى - وهم
إيطاليون - أول نظام للبريد فى مصر ؛ وفى سنة ١٨٢٠م تقريباً، قاموا بتنظيم خدمة
بريدية ممتازة لتوزيع الرسائل وتوصيل النقود إلخ ... وفى ذلك الوقت، كان من الضرورى
إرسال كميات من الدولارات الذهبية أو الفضية للقرى لشراء القطن نظراً لعدم وجود
بنوك آنذاك بداخل البلاد . وتم تعيين سعاة محليين للعمل بين القرى داخل مصر .
واستُخدم النيل والترع فى نقل البريد ، وعندما أنشئت السكك الحديدية بين القاهرة
والإسكندرية ، استُخدمت أيضاً . ومع مرور الزمن، ازدادت أهمية الاحتكار الذى يديره
إخوان تشينى ، فقررت الحكومة المصرية شراء هذا الالتزام مقابل دفع مبلغ كبير لهم .
وفى وقتنا هذا ، تعدُّ خدمة البريد فى مصر خدمة فريدة فى العالم (٣٥) .

وفى سنة ١٨٦٥م ، أنشئت الخدمة الخاصة للبريد تحت إدارة موتزى بك،
فافتُتحت مكاتب عديدة للبريد فى المناطق التى تصل إليها السفن المصرية. وفى سنة
١٨٧٤م، قُبِلَ مؤتمر برن عضوية مصر فى "الاتحاد البريدى" وترك للحكومة المصرية
حرية إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر . ويقول المستر هانز ريزنر:
"إن هذه الإدارة قد تم تنظيمها بنجاح شديد لدرجة أن الدول الأجنبية وافقت على إلغاء
وكالات البريد الخاصة بها التى كانت تعمل فى مصر . وهذا الشئ لم يحدث فى تركيا
نفسها حتى الآن . ولأسباب سياسية ، احتفظت فرنسا - وحدها - بمكثتين للبريد
فى الإسكندرية وبور سعيد .

وأنشئت مكاتب بريد مصرية فى المدن الرئيسية فى السودان : فكان المسافر يستطيع السفر إلى أبعد من الخرطوم وهو واثق من أنه سيتسلم البريد - الذى كانت السفن التجارية تحمله بانتظام - حتى المنطقة الاستوائية . كما وُجِدت مكاتب بريد مصرية فى: الجزء الأوروبى من تركيا والجزء الآسيوى منها ، وفى جدة وسميرنا وبيروت وقوله وسالونيك . وعلى طول امتداد الأراضى المصرية ، كانت مختلف المناطق متصلة ببعضها من خلال خطوط التلغراف . وبلغ طول خط تلغراف السودان وحده ٣٩٤٣ كم^(٢٦) .

* * *

أما فى مجال التعليم ، فيلزمنا مجلد نكتب فيه تاريخ الإصلاحات التى تمت لنشر التعليم فى عهد إسماعيل^{٢٧} ، حسبما قال المستر فارمان : لقد أنشأ إسماعيل ٤٦٣٢ مدرسة تحت إشراف السידين نور وروجرز^(٢٧) . وكان عدد التلاميذ فى المدارس الحكومية - فى عهد محمد على - يبلغ ٣٠٠٠ تلميذ ، أمّا فى عهد إسماعيل، فقد زاد إلى ٦٠ ألفاً ، ثم وصل إلى ٨٩٦٩٣ تلميذاً فى سنة ١٨٧٣م . وفى عهد سعيد باشا، بلغ عدد المدارس ١٨٥ مدرسة ، وبلغت ميزانية التعليم ٨٠ ألف جنيه إسترليني. وفى عهد إسماعيل ، تم تخصيص إيراد الأراضى التى أعادت الحكومة شراءها من شركة قناة السويس لدعم التعليم المجانى .

ومن المدارس التى أنشأها الخديو إسماعيل نذكر : مدرسة الهندسة (سنة ١٨٦٦م)، والمدرسة البيطرية (سنة ١٨٦٧ وألغيت سنة ١٨٧٩م) ، ومدرسة المحاسبة (١٨٦٧ وألغيت سنة ١٨٧٣م) ، ومدرسة المساحة (سنة ١٨٦٧م) ، ومدرسة الفنون والصنائع (سنة ١٨٦٨م) ، ومدرسة الفنون الحربية (سنة ١٨٦٨ وألغيت سنة ١٨٧٢م)، ومدرسة الرسامين (سنة ١٨٦٩ وألغيت سنة ١٨٧١م) ، ومدرسة الحقوق (سنة ١٨٦٨م)، ومدرسة الآثار المصرية (سنة ١٨٧٠ وألغيت سنة ١٨٧٥م)، ومدرسة البساتين (سنة ١٨٧٢م) ، ومدرسة المعلمين (سنة ١٨٧٣م) .

إن كل المدارس الابتدائية وعدداً من المدارس العليا ، التى أنشأها إسماعيل، استمرت طول عهده على الرغم من المشاكل المالية وما زالت تقدم - حتى الآن - لمصر خدمات لا تُقَدَّر بثمن . ويقول المستر جورج س. باتشلى - وهو قاض أمريكى سابق فى "المحاكم المختلطة" - : "لقد تأثر الخديو إسماعيل برأى زوجته الثالثة، وهى سيدة ذات علم غزير ، فأمر ببناء مبان مدرسية فسيحة لتعليم البنات المسلمات تعليماً عالياً . ولكن هذه المؤسسات الواعدة أُلغيت سنة ١٨٧٦ م . بحجة توفير النفقات بعد التَدخُّل الأنجلو / فرنسى فى شئون مصر المالية .

كذلك تم استخدام المبرر نفسه - أى "توفير النفقات" - لإلغاء المدارس العظيمة المخصصة لأبناء الجنود التى أنشأها الجنرال ستون باشا ، قائد المدرسة الحربية الأمريكى (٢٨) .

وشجَّع إسماعيل - أيضاً - كل المبادرات الفردية (٢٩) التى تعمل للصالح العام؛ ففى سنة ١٨٦٩ م ، سمح بتكوين جمعية يرأسها عارف باشا لنشر نور المعرفة. وضمت هذه الجمعية فى عضويتها إبراهيم المويلحى بك (أول وأعظم كُتَّاب مصر المعاصرة)، ونشرت الأعمال المنسية كما جدَّدت دراسة العلوم والآداب العربية.

وفى الوقت نفسه أرسل إسماعيل بعثات مصرية للدراسة فى فرنسا ، فأعاد هذا التقليد الذى أهمل بعد عهد محمد على ، هذا التقليد الذى زوَّد مصر بصفوة مُميَّزة من أبنائها العلماء. ويقول المسيو دى ليون : "تَقَدَّم التعليم تقدماً ملحوظاً فى عهد إسماعيل الذى ستقدِّره كل دول العالم على هذا الأساس" (٤٠) .

وبناءً على طلب والى مصر ، أرسلت الحكومة الفرنسية - سنة ١٨٦٤ م - مجموعة من الضباط تحت رئاسة الكولونيل ميرشير لتنظيم المدارس العسكرية التى سيتخرَّج منها أفضل الضباط المصريين . وتم إرسال ١٥ ضابطاً من هؤلاء الخريجين إلى فرنسا فى بعثة دراسية ، وبعد عودتهم ، كوَّنوا "هيئة أركان حرب الجيش المصرى" التى يرأسها الكولونيل الأمريكى ستون . وبناءً على نصيحة الجنرال شيرمان ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين ضابطاً أمريكياً لكى يصبح عنده "جيش ماهر" .

ولرفع مستوى هذا الجيش ، أصدرت الحكومة المصرية - فى سنة ١٨٦٦م - مجلّتين عسكريّتين "حتى يكون الضباط وصف الجنود على عِلْم بالأحداث السياسية والعسكرية التى تجرى فى العالم" .

وأثبت هذا الجيش جدارته فى ميادين المعارك فى جميع الحروب التى خاضها "الباب العالى" . وعندما نشبت الأزمة بين مصر وتركيا - فى سنة ١٨٦٩م - هدّدت تركيا الخديو الذى كان مستعداً لمحاربتها . ولكن الدول الأوربية تدخلت مجدداً ، وأجبرت إسماعيل على الخضوع للسلطان ، وأن يُسلّم لتركيا خُمس سَفُن حربية كان قد بناها لحساب مصر فى كل من طولون وتريستا . وعُلّقَت جريدة "لوپروجريه إيجيبسيان" - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م - قائلة : "أجبرت الدول الأوربية مصر على الخضوع . ولكن الخلاف ستكون له نتائج طيبة لمصر ؛ فهو قد بيّن مدى السرعة التى تستطيع بها الحكومة المصرية أن تُنظّم وتُجهّز وتُدرب جيشاً يمكن أن يظهر بمُسْتَوًى لائق بجوار الجيوش الأوربية . ويُظهر هذا الخلاف - أيضاً - مدى السهولة التى تستطيع بها الحكومة تقوية وتسليح الحدود ، أى الدفاع عن حدود مصر" (٤١) .

وأبدى إسماعيل العناية نفسها بالبحرية المصرية ؛ فكانت توجد "دائرة للسفن البخارية التى تجرى فى النيل (٥٨ سفينة بخارية منها ٢٨ خاصة بالخديو) . وكان لمصر أسطول حربى يتكون من ١٨ سفينة حربية . ولولا معارضة تركيا ، لحصلت مصر على أسطول قوى به سفن مدرعة جديدة من فرنسا والنمسا .

وفى المقابل ، كان الأسطول التجارى المصرى يتحدى أى منافسة أجنبية . وكان سعيد باشا قد أنشأ - فى الأول من فبراير سنة ١٨٥٧م - الشركة "المجيدة" التى حلّت مكانها شركة جديدة هى "العزیزة" فى سنة ١٨٦٣م . وكانت سفن الأسطول التجارى المصرى تجوب موانئ : سوريا واليونان وآسيا الصغرى والدردنيل وغاليبولى والأتانة والبحر الأحمر .

ومع نمو نشاط الشركة ، انضم إليها كل قُدامى الضباط والبحارة - الذين تركوا الأسطول الحربى - وشكّلوا أطقم الأسطول التجارى المصرى الذى وصل عدد سفنه

إلى ١٩ سفينة فى البحر المتوسط و١٠ سفن فى البحر الأحمر . وبفضل هذا التنظيم، لم تُعد مصر تحت رحمة الدول الأجنبية فى مجال الملاحة البحرية. وفى الوقت نفسه، استفادت التجارة المصرية من تدفق المنتجات والبضائع إلى موانئها، وأصبحت خدمة البريد منتظمة وامتدت إلى مناطق بعيدة فى إفريقيا وآسيا وأوروبا.

وكان كل المساهمين فى هذه الشركة من المصريين ، ولكن - فى سنة ١٨٧٣م - اشترى الخديو إسماعيل أسهمهم ثم ضم الشركة الجديدة - "شركة البوستة الخديوية" - إلى الحكومة .

وبفضل هذا الجيش وهذه البحرية ، استطاع إسماعيل أن ينفذ سياسته التوسعية فى إفريقيا؛ ففى سنة ١٨٦٨م ، أرسل الخديو الحاكم العام للسودان المصرى - إسماعيل باشا أيوب - على رأس جيش للاستيلاء على مناطق أعالي النيل ودارفور.

وقرر إسماعيل أيضاً إلغاء تجارة الرقيق ؛ فمنح صمويل بيكر [٤] سلطة الحاكم العام على تلك الولايات - فى سنة ١٨٦٩م - بمرسوم جاء فيه : "نظراً لأن الإنسانية تتطلب إلغاء نشاط صائدى العبيد هؤلاء ، فقد تم تنظيم حملة لكى تُخضع لسلطتنا المناطق الواقعة فى جنوب "جوندوكورو" ، وإلغاء النخاسة ، وإنشاء نظام للتجارة، إلخ... واستمرت هذه الحملة تعمل فى وسط إفريقيا لمدة أربع سنوات (٤٢) . وفى سنة ١٨٧٣م، عيّن الخديو الكولونيل جورديون [٥] محل صمويل بيكر ولقبه بـ "الحاكم العام للولايات الاستوائية المصرية" ، ورافقه الكولونيل الأمريكى شايلىه - لونج فى منصب رئيس أركان جيش الحملة ، وكان معهما الملازم حسن واصف - وهو ضابط بـ "هيئة أركان الجيش المصرى" - فى منصب نائب رئيس الأركان.

[٤] السير صمويل بيكر (1821 - 1892) Samuel White Baker : بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل وبحيرة ألبرت سنة ١٨٦٤ ثم دخل فى خدمة الخديو إسماعيل وحارب قطاع الطرق وتجار الرقيق فى السودان المصرى [المترجم] .

[٥] جورديون باشا (شارلز جورديون Charles Gordon) : جنرال بريطاني (١٨٣٢ - ١٨٨٥) دخل فى خدمة الخديو إسماعيل الذى عينه حاكماً على المديرية الاستوائية . قُتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤ فى أثناء الثورة المهدية [المترجم] .

وأخيراً ، وبعد دفع جزية سنوية جديدة ، حصل إسماعيل من السلطان - فى سنة ١٨٦٦م - على إمارتى سواكن ومصوع ، وفى سنة ١٨٧٥م ، حصل منه على إمارتى زيلع وبربر ، وتقع كل هذه الإمارات على سواحل البحر الأحمر .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره ، أرسل إسماعيل حملات عديدة إلى إفريقيا لاستكشاف مختلف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل ورسم خرائط لها .

ولتوضيح الأهمية التى أولتها الجمعيات الجغرافية لإنجازات إسماعيل ، سنذكر ما سجله شالييه - لونج بنفسه فى مقدمة كتابه ^(٤٢) : "فى ليلة ٢١ يوليو سنة ١٨٧٥م ، لَبَّيتُ دعوة من "الجمعية الجغرافية" فى باريس ، وتشرفت بإلقاء محاضرة فيها حول "الحملات فى وسط إفريقيا" ، وهو موضوع أثار الاهتمام العميق فى فرنسا وباقى أوروبا . لقد ذكر مالت براون - بحق - "أن مصر تربط إفريقيا بالعالم المتحضر" وأن إفريقيا هى حالياً آخر جزء من العالم ينتظر أيادى الأوربيين لكى تلقى إليه بطوق النجاة، أى بالقوانين والتربية" . ومع أن الرجل الذى بذل جهده لإنجاز هذه المهمة العظيمة لم يكن أوروبياً ، فإنه يستحق - بفضل سمو روحه وسعة فكره - أن يُوضَعَ فى المقام الأول بين أولئك الذين ساهموا فى تقدم القرن الذى نعيش فيه، وهم الذين يستحقون أن نُطلق عليهم لقب "رواد الحضارة" . إنكم تعرفون هذا الرجل؛ فالعالم كله يعترف بعبقرية إسماعيل باشا - خديو مصر - الذى استلهم أفكار محمد على وتقاليده العصر الرومانى معاً ، فتَوَجَّأ به عظمة وعهده بحل ناجح لمشكلة منابع نهر النيل إلخ ... " .

ولنذكر أيضاً أن إسماعيل قد أنشأ - فى سنة ١٨٧٤م - "الجمعية الجغرافية" فى القاهرة، وأنه شجع أيضاً علم المصرىات ؛ فَمَوَّلَ مارييت وماسبيرو - وعلماء آثار - آخرين لعمل الحفائر والحفاظ على الآثار . وحظيت مصر - فى عهده - بدار للأوبرا ، ودار الكتب ، والمرصد ، وببرلمان - أنشئ فى سنة ١٨٦٦م - لعب دوراً متعاظماً فى الحركة التى سبقت أحداث سنة ١٨٧٩م .

وقرب نهاية عهد إسماعيل ، صرَّح الخديو قائلاً : "إن مصر لا تقع فى إفريقيا .
إننا جزء من أوروبا !!". إننا - فعلاً - جزء من أوروبا لأن مصر تعاني - منذ سنة
١٨٧٦م - من الإشراف الأوروبى عليها ، ثم من الاحتلال الأوروبى لها .

وبدايةً من سنة ١٨٧٦م ، أصاب الركود كل شىء وانتشر الكساد؛ فتوقفت
مشاريع الأشغال العمومية ، وانخفض عدد أفراد الجيش ، وتم تسريح الضباط (ولم
يعد لهم أى مورد رزق) ، وتوقفت الحملات الاستكشافية فى وسط إفريقيا (لدرجة أن
مصر بدأت تترك بعض المناطق التى حصَّلت عليها بثمن باهظ) ، وأُغلق عدد كبير من
المدارس الحكومية فى مصر والسودان^(٤٤) ، وفُصل الموظفون المصريون (وحل محلهم
موظفون أوروبيون) ، وفُرضت ضرائب جديدة على الفلاحين الجائعين .

وباختصار شديد : لقد تَفَسَّخَتْ كل إدارات البلد ، كما أن بعض فروع هذه
الإدارات عانت من عجز ميزانياتها . وكان نابليون قد سجل فى مذكراته: "لا يوجد أى
بلد فى العالم مثل مصر نجد للإدارة فيه هذا النفوذ الهائل على الزراعة وبالتالي على
السكان . فإذا وُجدت فيها إدارة جيدة ، فإن النيل سينتصر على الصحراء ، أما إذا
كانت فيها إدارة سيئة ، فإن الصحراء هى التى ستنتصر على النيل" . وأثبت تاريخ
مصر الطويل هذه الحقيقة منذ أقدم العصور .

لقد خلق إسماعيل التنظيم الإدارى الحديث فى مصر ، واعتنى بالترع التى
أهملها سلفه ، وحفر ترعاً جديدة أخصبت أرض الصعيد ، وزادت الأراضى المزروعة
بمقدار الخمُس . ولكن المشاكل المالية زادت وأثَّرت على الإدارة العامة . ومنذ سنة
١٨٧٦م ، أشار المفتشون الإنجليز - فى تقاريرهم - إلى سوء الإدارة المقترن بالارتباك
المالى فى الوقت الذى كانت فيه الإدارة المصرية تُدار - فعلياً - بواسطة موظفين كبار
من الإنجليز . ونحن لا ننفى مسئولية إسماعيل عن الوصول إلى هذا الوضع ، ولكننا لا
نستطيع - بإنصاف تام - أن نجعله المسئول الوحيد عن الفوضى المالية والإدارية التى
وصَّمت نهاية عهده .

إن هذه الفوضى قد أثّرت على حياة مصر كلها على مدى سنوات طوال، وعُرِضَت الاحتلال الإنجليزي في بدايته (بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٧) إلى اختبار قاس.

وبفضل "التصفية المالية" - في سنة ١٨٨٠م - سادت فترة من النظام والهدوء، ولكن الألم كان عميقاً لدرجة أن الإصلاحات - التي تمت فيما بعد بواسطة الإشراف الأوربي - بدت متأخرة وغير جوهريّة . ويقول البارون دي ميشلز: "إن ثورة سنة ١٨٨٢م كانت حتمية ، وأسباب فقدان الاعتبار - التي أحدثت بالخدوي إسماعيل، جعلته يفقد مكانته لدى رعيته بالتدريج ، حتى جاء اليوم الذي كان يجب فيه اتخاذ إجراء قاس ضده وخلعه عن عرش بلاده . وكانت مظاهر السُخْط بادية - منذ فترة - على السكان المحليين ، ثم تحولت وأصبحت ثورة علنية . وكانت تلك هي اللحظة النفسية المناسبة التي كان حلفاؤنا ينتظرونها" .

لقد اتهمت الثورة الخديو إسماعيل وجعلته مسئولاً عن كل الكوارث التي اجتاحت البلاد . وأياً كان الأمر ، فإن إنجازات إسماعيل قد أَسْرَعَت بحركة الحضارة في مصر، وسيظل المصريون يعترفون بفضلّه في هذا المجال .

هوامش الفصل الثانى

- (١) ذكره اللورد كرومر فى كتابه Modern Egypt .
- (٢) قبل اختراع السفن البخارية ، كانت المواصلات مع مصر بطيئة وتأخذ زمناً طويلاً .
- (٣) Les capitulations من اللغة اللاتينية capitula وتعنى "الفصول" لأنها كانت مقسمة إلى فصول .
- (٤) Charles Roux : "L' Isthme et le Canal de Suez 1901, 2vol. (٥) نفس المصدر .
- (٦) L' Europe et L' Egypte , Nicolas Nitovich .
- (٧) Louis XIV (مذكور فى كتاب شارل رو) .
- (٨) فى سنة ١١٤٠م . كان لفرنسا فى القاهرة ١١ وكالة تجارية و ٥٠ تاجراً فرنسياً ، أما بريطانيا العظمى ، فلم يكن يمثلها فى القاهرة سوى إنجليزيين فقط .
- (٩) Revue des Deux Mondes , 1876 .
- (١٠) كان نوبار باشا أرمنى الأصل ، وهو واحد من أعظم رجال مصر المعاصرة ، وجعل منه ذكاهه ومهارته ومرونته دبلوماسياً داهية . درس فى فرنسا ثم عاد إلى مصر سنة ١٨٤٦م . وعُين فى وظيفة مترجم فى قصر محمد على ، وسرعان ما أصبح سكرتيراً لإبراهيم باشا ورافقه فى سفرياته إلى القسطنطينية وأوروبا . وفى عهد سعيد باشا ، تولى إدارة السكك الحديدية لفترة قصيرة ثم اضطر لمفادرة مصر . وبعد ذلك ، استدعاه الخديو إسماعيل لخدمته وأرسله إلى القسطنطينية بصفته وكيلًا عنه ، ومفاوضاً مكلفاً بتسوية خلاف إسماعيل مع شركة قناة السويس ، ولكى يحصل له من "الباب العالى" على امتيازات جديدة تؤكد الاستقلال الإدارى لمصر . ونجح نوبار باشا نجاحاً باهراً فى هذه المسائل الحساسة ، فعينه إسماعيل وزيراً وكلفه بالتفاوض مع الدول الأجنبية لإنشاء نظام "الحاكم المختلطة" .
- (١١) قال اللورد ملنز فى كتابه L' Angleterre en Egypte : من الصعب تصور مدى الفساد التام فى ذمم الوكلاء الدبلوماسيين - تحديداً - الذين كانوا فى مصر فى عهد إسماعيل ، وكيف استخدموا نفوذهم لئلى يجبروا مصر الضعيفة على الإذعان لمطالبهم مهما كانت غريبة: ففي تلك الفترة ، كان المقاتل الأوروبى يحصل على امتياز تنفيذ مشروع ما ، ولكن هدفه الأساسى لم يكن أبداً إنهاء هذا المشروع ، بل كان يجتهد فى اختراع أى شكوى تجعله يفسخ العقد ومن ثم يرفع قضية تعويض ضد الحكومة . ومن ناحية أخرى ، فأيما كانت قيمة الخسارة التى يمتنى بها الأوروبى - حتى ولو كانت عرضية أو بسبب خطأ شخصى منه - فإنها كانت تُستخدم دائماً كمبرر لطلب تعويض عنها من الحكومة المصرية ، فإذا تعرّض

الأوربي للسرقة ، كان اللوم يوجه للحكومة المصرية بسبب تقصير الشرطة ، وإذا غرق قاربه في النيل ، كانت الحكومة هي المسئولة لأنها لم تكسح طمى النيل . ويروى أن إسماعيل كان في لقاء مع أحد الوكلاء الأوربيين ، فنادى الخديوي على أحد خدمه قائلاً : "أغلق هذه النافذة لأنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد ، فإن ذلك سيكلفني ١٠ آلاف جنيه" . وليس في هذا القول مبالغة كبيرة.

(١٢) كان نوبار يقول : "من بين كل مشاريع الأشغال العمومية التي تعاقبت الحكومة على تنفيذها ، كان مشروع "حوض إصلاح السفن في السويس" هو الوحيد الذي تم إنجازه في تلك الفترة (سنة ١٨٦٧م) . وكانت شركة المقاولات التي قامت بالتنفيذ هي "شركة دوسو" (Dussaud) ومقرها مارسيليا . وكانت هذه الشركة قد تعاقبت - في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢م - مع "شركة قناة السويس" على إنشاء أرصفة في ميناء بور سعيد على أن يتم التنفيذ خلال أربعة أعوام . كما سبق لهذه الشركة وأن تُنفذت أعمالاً عظيمة في موانئ : مارسيليا والجزائر وبشربورج .

(١٣) مع أننا نريد إنصاف الإنجازات التي نفذها إسماعيل ونعترف بها ، فإننا لا ننسى البرنامج الذي وعدّ الخديوي بتحقيقه وذلك في الخطبة التي ألقاها بمناسبة جلوسه على العرش .

(١٤) مثلاً : عندما كان يرتكب أحد رعايا إيطاليا جريمة ما ، فإن القنصل الإيطالي كان يُسرع بترحيله إلى بلده لكي يحاكم أمام المحاكم الإيطالية ، وبالطبع فإن القضاة كانوا - غالباً - ما يحكمون ببراءة الجاني لعدم كفاية الأدلة .

(١٥) Sir Alfred Milner : L' Angleterre en Egypte .

(١٦) كتاب L' Egypte et L' Europe تأليف قاض سابق في المحاكم المختلطة ، جاء فيه : "أكدت تجربة المحاكم المختلطة أن الفلاحين - عموماً - يفون بالتزاماتهم ولا يحاولون إنكار مديونيتهم ، ويجب علينا أن نندهش لأنهم نادراً ما يكذبون أمام المحكمة وفي مواجهة خصومهم القضاة" .

(١٧) راجع التقرير الذي رفعه نوبار باشا - وزير الخارجية - إلى الخديوي في سنة ١٨٦٧م . بخصوص "المحاكم المختلطة" .

(١٨) كان نوبار باشا - وزير خارجية إسماعيل - يعارض مشروع حفر القناة ، وكان مقتنعاً بأن القناة ستجذب إنجلترا إلى مصر ، وأن ذلك سيضر بمصلحة البلاد ، وربما كان إسماعيل يؤيد وجهة النظر هذه . ويقول البارون دي كوسل في كتابه : "سمعت أن الخديوي إسماعيل سيعارض حفر القناة ، وسيعارض إجبار رعاياه من الفلاحين على العمل باستمرار في تنفيذ مشروع لن تستفيد منه مصر كثيراً . ولكنه - مع ذلك - ساند هذا المشروع بكل ما في وسعه" .

Baron De Kusel: An Englishman's Recollections of Egypt (1863 - 1883) .

(١٩) فرديناند ديليسبس ، في حوار مع المستر كنجستون . راجع كتاب :

"Monarchs I have met" .

(٢٠) M. Farman : Egypt's Betrayal .

(٢١) تهجّت الحكومة المصرية بأن أجور العمال والجرايات التي قدمت لهم - منذ بداية الأشغال - لم تصل أبداً إلى النسبة المتفق عليها (٨٦ ، - فرنك يومياً) . وكان من مصلحة الشركة أن يزيد عدد العمال زيادة

كبيرة، وأن تنخفض تكلفة حفر المتر المكعب الجاف بمقدار الثلث عن تكلفة الحفر بالآلات . بالإضافة إلى أن مصر حرمت من جهود ٢٠ ألفاً من أبنائها في أثناء الحفر بالإضافة إلى ٤٠ ألفاً غيرهم حرمت منهم في أثناء الأعمال التمهيدية أو في أثناء توجههم إلى موقع مشروع القناة. وكانوا كلهم عناصر أساسية مطلوبة لتجارة مصر وصناعتها وزراعتها. ونتج عن ذلك خسارة فادحة منيت بها مصر ولم تعوضها عنها - أبداً - الأموال التي تحققت للشركة.

(٢٢) يقول المؤلف المجهول لكتاب : "Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd pacha" : "إن القانون الصارم كان في جانب الشركة. ومع ذلك ، فلا يمكننا أن ننكر الأسلوب الماهر والدقيق الذي عرضت به الحكومة المصرية قضيتها... فأوضحت: كيف تم ترحيل الفلاحين الفقراء من أعماق الصعيد ليذهبوا لمواقع العمل في مشروع القناة، ومعاناتهم بسبب نقص المؤن والأدوات التي كان عليهم إحضارها معهم، وكيف ماتوا من التعب والإرهاق على طول الطريق . إن القارئ الحساس ليبكى عند قراءته لهذه التفاصيل. لقد اتسمت هذه اللوحات المؤسفة بالصدق".

(٢٣) Ferdinand de Lesseps : Sa vie, son oeuvre". Par: Alexandre Bertrand et Emile Ferrier .

(٢٤) "Une famille française . Les de Lesseps", par Bridier .

(مذكور في كتاب المسيو شارل رو) .

(٢٥) يشير المؤلف هنا إلى كتاب بعنوان : "Egypte", M . Stanly Lane - Poole .

(٢٦) ذكر المستر فريدريك كورتلاند بنفيلد : "يوجد القليل الذي يمكن الإشادة به في شخصية إسماعيل. ومع ذلك ، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من الانبهار التام أمام عظمة فكره وسرعة حركته".

"Present - Day Egypt", Frederic Courtland Penfield .

(٢٧) بسبب ندرة الزجاج المستورد من الخارج في تلك الفترة ، لم يستخدم المصريون الألواح الزجاجية في نوافذهم فكانوا يركّبون المشريبات على الفتحات . والمشريبات هي نوع من النوافذ البارزة المصنوعة من الخشب المُعَشَّق ، وهي تسمح بمرور الهواء والتراب بحرية من خلال الفتحات الموجودة في كل جانب منها .

(٢٨) يلام على إسماعيل أنه كان بئاً عظيماً، وأنه بنى قصوراً باهظة التكاليف. ويذكر أحد خبراء الإحصاء الإنجليز ، المستر مولهول (Contemporary Review , 1882.) أن إسماعيل أنفق "أكثر من مليون جنيه إسترليني لبناء القصور والمسارح واستقبال الحكام الأجانب". وهذا ليس بصحيح لأن على باشا مبارك - وزير الأشغال العمومية السابق في عهد إسماعيل - يعطينا تفاصيل دقيقة عن تكاليف بناء هذه القصور في كتابه: "الخطط التوفيقية"، الجزء الأول ، فيسجل: "قصر الجيزة تكلف مليون و٣٩٣٢٧٤ جنيهًا مصريًا، وقصر عابدين (مقر إقامة صاحب الجلالة الملك) تكلف ٦٦٥٥٧٠ جنيهًا مصريًا، وقصر الجزيرة تكلف ٨٩٨٦٩١ جنيهًا مصريًا ، وقصر الإسماعيلية الصغير تكلف ٢٠١٢٨٦ جنيهًا مصريًا؛ أما باقي القصور ، بما فيها قصر الرملة ، فقد تكلفت ٢ مليون و ٢٣١٦٧٩ جنيهًا مصريًا . إذن ، فإن قيمة المصاريف تتجاوز مبلغ ٥ مليون ونصف المليون جنيه مصري".

(٢٩) راجع كتاب : (Monarchs I have met , W. Beauty Kingston) وتُضيف أن خريطة القاهرة وضعتها لجنة من المهندسين المصريين برئاسة محمود بك الفلكي.

(٣٠) ذكر المستر مولهول (فى Contemporary Review ، عدد أكتوبر سنة ١٨٨٢م) أن الـ ١١٢ ترعة التى حفرها إسماعيل ستظل دائماً وأبداً أعظم إنجازات عهده، مع أنها غير مذكورة فى تقرير المستر كيف . وحسبما قال المستر فولر ، فإن أعمال حفر الترع - مقارنةً بحفر قناة السويس - تبلغ نسبتها ١٦٥ إلى ١٠٠ ، وصرف عليها مبلغ ٢٨ مليون جنيه إسترليني (وليس ١٢ مليوناً) . وبفضل هذه الترع ، كسب السكان ما لا يقل عن مليون و٣٧٣ أكر كانت أرضاً صحراوية فأصبحت أرضاً زراعية تغل محاصيل قيمتها ١١ مليون جنيه إسترليني فى السنة، أو دخلاً سنوياً قيمته مليون و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني .

وتعدُّ ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترع فى العالم ، وحفرها بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد . وفى سنة ١٩٠٠ ، قدّم مهندس مصرى - هو محمد أفندى إسماعيل - دراسة عن هذه الترعة ، ذكر فيها أن إسماعيل باشا كان قد وضع يده - فى بداية عهده - على مساحة تصل إلى ٣٢٣٣٣٣ فداناً (الفدان يساوى نصف هكتار تقريباً) تقع شمال مدينة أسيوط . وفكر فى شق ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الواسعة مع ملحقاتها الواقعة فى منطقة الفيوم فى فصل الصيف . وفى تلك الفترة ، كان المهندس بهجت باشا يشغل منصب المفتش العام على الصعيد ، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع ، وفى سنة ١٨٦٢م ، أنجز هذه الدراسة وبدأ فى التنفيذ سنة ١٨٦٧م . وتم التنفيذ على مرحلتين ، الأولى : من أسيوط حتى مغاغة . واشتغل فيه ١٠٠ ألف عامل كانوا يحفرون لمدة شهرين فى الصيف وشهرين فى الشتاء . وانتهت هذه المرحلة فى سنة ١٨٧٠م تحت إشراف بهجت باشا . ثم خلفه إسماعيل باشا محمد الذى أشرف على حفر المرحلة الثانية : من مغاغة حتى بنى سويف ، ومن بنى سويف حتى أخمنت (؟؟) وانتهت هذه المرحلة سنة ١٨٧٢م . وفى الوقت نفسه ، أتم إسماعيل باشا محمد حفر الأفرع الرئيسية وبناء الكبارى والخزانات اللازمة لحسن توزيع المياه . ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم ، ومتوسط عرضها يبلغ ١٤ متراً . وأصبحت هذه الترعة نعمة على صعيد مصر ؛ فهى تروى - مع فروعها - ما لا يقل عن ٦٥٠ ألف فدان (أى ٣٥٠ ألف هكتار) .

وبالإضافة إلى ما سبق ، بنى إسماعيل معاصر كبيرة لقصب السكر فى محافظات : المنيا وأسيوط وبنى سويف والفيوم . وبذلك يكون إسماعيل قد أعطى دفعة كبيرة لزراعة قصب السكر ولصناعة السكر . إن هذه الترعة - وخزاناتها - لهى عمل مصرى خالص حصل على شهرة عالمية ، وجاء كثير من الأوربيين لمشاهدة سير الأشغال فى أثناء التنفيذ . وقال السير جون فولر (Sir John Fowler) - المهندس الإنجليزي المشهور - عن هذه الترعة : "إن السياح الذين يجيئون إلى مصر لزيارة الآثار القديمة ، سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الآثار الحديثة ، أى ترعة الإبراهيمية وخزاناتها . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الحكومة الأمريكية - فى سنة ١٨٧٠م - من الجنرال ستون باشا Stone Pacha أن يُسَخِّ من خزائط الترعة وخزاناتها لعرضها فى المعرض الذى أقيم هناك فى تلك السنة .

(٣١) نقدم فيما يلى جدولاً بأهم مشاريع الأشغال العامة التى تمت بين سنتى ١٨٦٣ - ١٨٧٩ نقلاً عن المستر مولهول فى دراسته التى أشرنا إليها والخاصة بمالية مصر:

م	المشروع	التكلفة بالجنيه الإسترلينى	ملاحظات
١	قناة السويس	٦٧٧.٠٠٠	بعد خصم: الفائدة (٥٣٢٨.٠٠٠) وقيمة الأسهم التى اشترتها إنجلترا (٣٩٧٧.٠٠٠) القيمة بالجنيه الإسترلينى.
٢	الترع	١٢٦.٠٠٠	تم حفر ٨٤٠٠ ميل بتكلفة ١٥٠٠ جنيه إسترلينى للميل الواحد .
٣	الكبارى	٢١٥.٠٠٠	تم إنشاء ٤٢٠ كوبرى.
٤	معاصر قصب السكر	٦١.٠٠٠	تم إنشاء ٦٤ معصرة وزُوِّدت بالآلات وغيرها (فكانت كل ٤ معاصر تخدم ١٦ مصنعاً للسكر أنشأها إسماعيل).
٥	ميناء الإسكندرية	٢٥٤.٠٠٠	التعاقد تم مع شركة جرينفيلد وإليوت .
٦	حوض ميناء السويس	١٤.٠٠٠	شركة إخوان داسو (Dassaud)
٧	شركة لتوزيع المياه بالإسكندرية	٣.٠٠٠	وافقت نقابة باريس على هذا الثمن .
٨	خطوط السكك الحديدية	١٣٣٦١.٠٠٠	طولها ٩١٠ أميال .
٩	خطوط التلغراف	٨٥٣.٠٠٠	طولها ٥٢٠٠ ميل .
١٠	الفنارات	١٨٨.٠٠٠	تم بناء ١٥ فئاراً .
	المجموع	٤٦٢٦٤.٠٠٠	

E. de Leon : "The Khedive's Egypt" . (٢٢)

(٢٣) بُنى هذا المصنع فى سنة ١٨٧٤ م . وفى البداية كان يديره معلمون أوريبيون ثم تعلم فيه ٤٠٠ عامل مصرى على هذه الصناعة . ولم يمض وقت طويل حتى تم الاستغناء عن المعلمين الأوريبيين ، فأصبح تحت إدارة رئيس مصرى ، هو المرحوم حسنى بك، الذى كان نائب مدير المطبعة الأميرية التى أعاد إسماعيل تنظيمها . وكان هذا المصنع يزود المطبعة الأميرية والإدارات الحكومية والتجارة بالورق ذى النوعية الممتازة . وكل هذه المصانع أصبحت - حالياً - خاضعة للأجانب .

An Englishman's Recollections of Egypt (1863- 1887), Baron de Kusel . (٢٤)

(٢٥) الجزء المذكور منقول عن فصل خصصه المؤلف لذكرياته في مصر بين سنتي ١٨٧٢ و ١٨٧٨ .

(٢٦) Hans Resener : L' Egypte sous l' occupation anglaise.

(٢٧) McCoan : "Egypt as it is" , 1877 .

ويكفي أن نذكر هنا أن الفضل في التقدم العظيم - الذي حدث مؤخراً في مجال التعليم - يرجع أساساً إلى الكرم المستتير الذي يتصف به الخديو شخصياً ، كما يرجع أيضاً للكفاءات الإدارية التي يتمتع بها الوزير الحالي (رياض باشا) وسلفه (على باشا مبارك) والمفتش العام - دور بك Dor Bey - الذي لا يكل أبداً ، وهو جنتلمان سويسري ربما يكون أكثر المختصين الأوربيين كفاءةً في الحكومة المصرية. ومع ذلك ، فمن المؤسف أن الإصلاحات المالية - في السنوات الأخيرة - قد فرضت نظاماً اقتصادياً قام بتخفيض مبلغ ١٠ آلاف جنيه من ميزانية قطاع التعليم .

(٢٨) مجلة : "North American Review" بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٠٧م.

(٢٩) كتبت مجلة Le National بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٧٠م مقالاً جاء فيه ما يلي: "في نهاية العام الدراسي ١٨٦٨ - ١٨٦٩م ، نشرت لجنة إدارة المدارس الحرة تقريراً رفعت إلى راعيها ، سمو ولي العهد محمد توفيق باشا ، جاء فيه : بدأت هذه المدارس بداية متواضعة بافتتاح فصل واحد للبالغين ، في الأول من إبريل سنة ١٨٦٨م ، بدأ بثلاثين تلميذاً ، وفي شهر يونيو من العام نفسه ، أصبح عددهم ٧٠ تلميذاً ، ثم ١٥٠ في شهر يوليو ، ووصل إلى ٢٤٠ في شهر نوفمبر . وهذا العدد يشمل : ٥٩ مصرياً ، ٥٢ إيطالياً ، ٢١ فرنسياً ، و ٢٠ يونانياً ، و ٢٤ إنجليزياً و ٢٢ سورياً إلخ ... وكانت المواد تُدرّس باللغة الفرنسية والعربية والإيطالية ... ألا يُعتبر ذلك بمثابة ثورة كاملة وجذرية عندما نجد مدارس حرة ومجانية - لا تُفَرّق بين الجنسيات أو الأديان - قد ترعرعت في أرض الشرق ؟؟ وخصوصاً عندما نجد أميراً مسلماً يعلن رعايته لها؟ وكان المسيو دوفان M. Dauphin مديراً للمدارس الحرة المجانية ، وهو الذي أنشأ مدرسة حرة في الإسكندرية تحت رعاية ولي العهد الذي منحه مبلغ ١٢ ألف فرنك بصفة إعانة سنوية . كما شجعه إسماعيل وساعده على إنشاء مدرسة حرة ثانية في القاهرة - في سنة ١٨٧٢م - ونجحت هذه المدرسة نجاحاً أكبر من النجاح الذي حققته مدرسة الإسكندرية ، وبلغ عدد تلاميذها ٤٨٦ تلميذاً منهم ٢٦٢ مصرياً .

(٤٠) E. de Leon , the Khedive's Egypt .

(٤١) تم تكليف مهندس مصري - ذي كفاءة عالية - هو محمود فهمي باشا بمهمة إنشاء استحكامات للدفاع عن ساحل البحر المتوسط ، فبنى ١٧ طابية جديدة - ما بين أبي قير والبرلس - ورُمّم الطوابي القديمة . وهو المهندس نفسه الذي قام بتقوية المواقع المنيعّة بالقرب من كفر الدوار في سنة ١٨٨٢م .

(٤٢) في سنة ١٨٧١م ، أعلنت الحكومة المصرية رسمياً ضم المناطق الاستوائية إليها .

(٤٣) "L' Afrique Centrale , expédition au lac Victoria - Nyanza et au Makraka Niam - Niam , à L' ouest du Nil Blanc" . Par : le colonel C. Chaïle - Long .

ترجمه من الإنجليزية إلى الفرنسية : . M. de Pacy , Paris , Plon , 1877 .

(٤٤) يقول المستر فارمان ، القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القاهرة : "في سنة ١٨٧٢م ، كانت ميزانية التعليم ٤٠٠ ألف دولار ، وانخفضت إلى ٢٠٠ ألف دولار فقط في سنة ١٨٨٠م . والمبلغ المخصص من الميزانية هو بالضبط مرتباً دُعيت لـ ١٢ مراقباً أوروبياً قُرِضوا على مصر فرضاً" .

الفصل الثالث

الرأى العام

كانت للمصاعب التى تعرض لها عهد إسماعيل نتيجة إيجابية؛ فالروح المصرية استيقظت ، والأفكار الاجتماعية والسياسية الجديدة تَكَوَّنَتْ وتجسَّدَتْ فأصبحت سُخْطاً عاماً .

لقد كان عهد محمد على يشجع صحوة الروح القومية ، وما عهد إسماعيل سوى امتداد لعهد جده . وربما كانت أفضل نتائج إنجازات محمد على هو أنه كَوَّنَ نُخْبَةً مصرية بفضلها لم تَمُتْ الحضارة التى بدأها بل استمرت حتى بعد وفاته . وهذه النخبة هى التى جدَّدَتْ شباب مصر ، وكانت تُعَدُّ بالمئات وحظيت بتشجيع هذا الرجل الذى اعتبروه أكثر من أب لهم^(١) . لقد عثرنا على كُتَيْبٍ عن عهد محمد على كتبه - باللغة الإنجليزية سنة ١٨٣٨م^(٢) - طالب بالبعثة المصرية فى لندن، هو حسين البسيونى ، وختم المؤلف هذا الكتيب بتعليق مهم ودقيق وجَّهه إلى اللورد بالمرستون جاء فيه : "وختاماً ، أعتقد أننى قد بَيَّنْتُ ، بملاحظاتى السابقة، أن أى مراقب للأمور - مهما كان سطحياً - سيلاحظ وجود تحسُّن ملحوظ وإصلاح واضح فى الحكومة المصرية - أياً كانت صفة هذه الحكومة وسياستها - إذا قارنَّاها بحكومات أوروبا المتحضرة . وأيضاً ، فإننا نعتقد أنه لا يوجد أى مبرر يمنع إنجلترا من مُنَح مصر الحق فى أن تُصبح أمة مستقلة ،

(*) نشر عنه الدكتور عبد الخالق لاشين دراسة قيمة بكتابه "مصريات فى الفكر والسياسة" دار سينا، القاهرة ١٩٩٣ .

وأن تتساوى مع البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان . ولهذا السبب ، فإننى أرجو من سيادتكم أن تحظى هذه المسألة بموافقتكم ، لأننى مقتنع بأن رفاهية مصر - فى المستقبل - تتعلق باعتراف إنجلترا باستقلالها إلى حد كبير^(٢) .

ومع ذلك ، فإن الفكرة السياسية - فى عهد محمد على - ظلت مبهمه . ويُعلق برودلى موضحاً : "كان غياب المؤسسات الشعبية الحقيقية، والمحاكم المنصفة، والقوانين العادلة ، سبباً فى إضعاف الفكرة السياسية وجعلها مجرد إحساس خجول للغاية . وهذه الفكرة سطعت بشدة ولكن سرعان ما لُفَّتْها الغيوم . وكان صدور "قانون عبد المجيد" هو الدليل المادى الملموس على وجودها ؛ فهو الذى كَفَّلَ الأمان والكرامة وحق المِلْكِيَّةَ لرعايا السلطان . وعندما امتد تطبيقه ليشمل مصر، رغم معارضة الوالى عباس له ، أصبح الإحساس الخجول أكثر جراءة. كما أن اتصال المصريين المتزايد مع أوروبا والأوروبيين خلق لديهم شعوراً وطنياً نابعاً من ظروفهم"^(٣).

ولكى نُدرِك أهمية هذا القانون - الصادر سنة ١٨٥٢م - يجب علينا أن نتذكر أن الوالى كان يستمتع جداً بمعاملة أقاربه بسفالة ، وبنفى كبراء البلد وأغنيائها إلى تخوم السودان والبحر المتوسط . وكان المصريون يخضعون لنظام حكم يعتمد على نشر الرعب والتجسس . وحارب عباس النفوذ الأوروبى ؛ فسحب الاحتكارات التى كان يحظى بها التجار الأوروبيون (ما عدا شركة إنجليزية سمح لها بإنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية) ، كما طرد الموظفين الأجانب .

لكن سعيد باشا^(٤) كان يتمتع بعقلية متحررة وسمحة . وفى عهده، بدأ النفوذ الأوروبى يزداد فى مصر ؛ فاعتبر المغامرون الأوروبيون أن مصر - هذا البلد الكريم - فريسة سهلة لهم^(٥) . وكان نوبار باشا يردد دائماً مقولته : "لقد بدأ التدهور فى عهد سعيد" .

ولكن يَجْدُرُ بنا أن نَتَذَكَّرَ أن سعيد كان يحب الفلاحين - العنصر الغالب على سكان مصر - فكان يشجع ترقيتهم فى رتب الجيش ، وفى الوظائف الإدارية؛ وذلك على عكس ما فعله محمد على وإسماعيل وتوفيق الذين كانوا يفضلون هيمنة العنصر

التركي على مقادير البلاد ؛ ففي عهد محمد على ، كان الأتراك يُشكّلون نوعاً من طبقة النبلاء التي احتكرت تولى رتب الضباط . وأراد سعيد أن يخلق جيشاً قومياً ؛ فألغى القواعد القديمة ، وسمح للجنود البسطاء - من أبناء الشعب المصرى - بالترقى إلى رتب الضباط ، فخلق عنصراً من سكان البلاد الأصليين قادراً على الوقوف أمام العنصر التركى فى القيادة العليا للجيش .

وفى مذكراته - غير المنشورة - يعطينا أحمد عرابى باشا معلومات مثيرة حول هذا الموضوع فى فصل عنوانه : "أجمل أيام حياتى" يحكى فيه عن أولى سنوات خدمته فى الجيش - بين سنتى ١٨٥٤ و ١٨٦٠م - وهى الفترة التى دخل فيها الجيش برتبة جندى بسيط حتى ترقى إلى رتبة ميرالاي (Colonel) فيقول^(٦) : "كُنْتُ مَوْضِعَ رعاية المرحوم محمد سعيد باشا ... وتقديراً لى ، أهدانى - أثناء زيارته لجزيرة العرب - كتاباً باللغة العربية مطبوعاً فى بيروت عنوانه "تاريخ نابليون بونابرت"^(٧) . وبهذه المناسبة حدثنى بمرارة عن السهولة التى استطاع بها الفرنسيون غزو مصر، وعن ضرورة حماية الوطن من ظلم الأجانب . إن قراءة هذا الكتاب جعلتني أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية فى مصر، فبدأتُ - منذ ذلك الوقت - أهتم بتاريخ الشعوب الغربية . وقَوِّى لَدَيَّ هذا الشعور - أكثر فأكثر - عندما استمعتُ إلى خطبة ألقاها سعيد باشا فى مأدبة أُقيمت فى ثكنات قصر النيل أمام رجال الدين وأعضاء الأسرة الحاكمة وضباط الجيش وأعيان البلاد وقال فيها: "أيها الأصدقاء ، لقد تأملتُ فى أحوال الشعب المصرى الذى تَعَرَّضَ - طول تاريخه - للقهر والاحتقار والاستعباد على يد شعوب الأرض ، ووقع تحت نُيِّر الغزاة من كل جنس : الرعاة والآشوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان. ولم تنته آلام مصر بعد ظهور الإسلام ، فقد غزاها على التوالي: الأمويون والعباسيون والفاطميون والأكراد والشركس والأتراك ، والفرنسيون بقيادة بونابرت".

ولهذا السبب ، وبصفتى مصرياً ، فإننى أعتبرُ أنه من واجبى العمل على تربية هذا الشعب ، وجعله يستغنى عن الأجانب ، وقررتُ تنفيذ هذه الفكرة .

ويقول عرابى : "بعد هذه الخطبة ، انصرف الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون ؛ لكن المصريين ، على العكس ، كانوا مُشرقين بالفرحة والأمل. أمّا أنا شخصياً ، فقد اعتبرتُ هذه الخطبة بمثابة أول لبنة فى بناء صرح مبدأ "مصر للمصريين" ، وأن محمد سعيد يجب اعتباره - بحق - مؤسس النهضة القومية المصرية".

ولسوء الحظ ، فإن ندرة المواد المطبوعة - خصوصاً السياسية منها - لا تُتيح لنا المعرفة الكافية بمشاعر المصريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ؛ فالصحافة المعارضة لم تظهر فى مصر إلا فى سنة ١٨٧٧م .

وبتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٨٨١م ، تناول الشيخ محمد عبده - مفتى مصر السابق^(٨) - بذكاء موضوع الحرية الشخصية فكتب ؛ "كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان وكأنهم بهائم تتصرف فيها كما تشاء : فلم يحظ أحد بحرية الحركة أو حرية التفكير ، وخضع سكان المدن للمراقبة الدقيقة لأعمالهم وأحاديثهم. ولجأت الحكومة غالباً - إلى نوع من "الكيسات" (أو : "الحملات") يعتمد على القيام بحملات بوليسية ليلية لمداومة الأماكن التى يُشتبه فى أنها تؤوى أفراداً يقتربون الزنا أو يشربون الخمر . لقد كُتم الطُغاة أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أى موضوع (حتى ولو كان موضوعاً علمياً أو دينياً) خوفاً من أن يتعرضوا للاتهام بالكفر أو الزندقة أو العيب فى ذات الحاكم ، وبالتالي يُعاقبون عقاباً لا رحمة فيه ولا شفقة.

"واستمر هذا الوضع حتى اختلط بعض الناس بالحضارة الغربية حيث تسود الحرية الفردية فأسسوا فى مصر هذه الحرية ، وفرضوا فيها حدوداً للعلاقات بين الحاكم والمحكوم . ولكن اقتراب المواطنين من هذه العلاقات ، عرّضهم للموت أو السجن أو النفى .

وهكذا ، وبدلاً من تحديد السلطة عن طريق القانون ، استمرت العبودية تحت غطاء من الحرية المزيفة ، لدرجة أن الناس انغمسوا فى المجون وإدمان الخمر نظراً لعدم تَعَوُّدهم على هذه الحرية ؛ وانتشر الفساد الأخلاقى بين السكان تحت غطاء حرية السلوك .

تُوجانب حرية السلوك هذه ، ظهرت أيضاً حرية فكرية مزعومة فى مجال المذاهب والعقائد الدينية . وبسبب هذه الحرية المزعومة ، جرؤ عدد من الناس على الجَهْر بأشياء تخالف الدين ولا تستند على أى مبدأ . وبالتأكيد ، فإن هذه الحرية العرجاء - التى يتفاخر بها الحكماء - لم تكن محمودة النتائج .

وبالتأكيد ، فقد حدث انحلال أخلاقى فى عهد إسماعيل؛ نتيجةً لتقليد تصرفات الحاكم نفسه الذى أظهر بذخاً غير مسبوق ، وبنى القصور ، وأسرف فى إقامة الاحتفالات والحفلات الراقصة . وأيضاً ، فإن هذا الانحلال كان نتيجة طبيعية للقوانين - شديدة الاستبداد والمعادية للتقدم - التى تعرّض لها المصريون فى عهدى محمد على وعباس .

وفى الوقت نفسه ، يجب ألا ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القوانين الضرورية على الأوربيين . ويعلق اللورد ملنر قائلاً : "إن الامتيازات الأجنبية - فى هذا المجال - وقفت بشدة فى وجه التقدم مثلما حدث فى موضوع قمع الفساد وموضوع تعويض الخسائر . لقد منعت الامتيازات الأجنبية تطبيق القانون حتى ولو كان الأمر يتعلق بمسائل السلوكيات العامة ، أو إغلاق وكر للقمار ، أو بيوت الدعارة ، أو مراقبة بيع الخمر ؛ وحتى المسائل ذات الصلة بالمنفعة العامة ، أو صيانة الجسور والترع ، أو تنفيذ العقوبات الخاصة بمخالفة الإجراءات الصحية الأولية . وهذه العراقيل نفسها تظهر إذا حاولت الحكومة المصرية ضبط وكر لتزييف النقود ، أو حتى مجرد تنظيم موقف للعربات التى تجرها الخيول .

"ويدون شك ، فإن الحكومة حُرّة فى إصدار القوانين الضرورية، ولكن عندما لا يتم تنفيذ العقوبات - التى تنصُ عليها هذه القوانين - على الأجانب، فإن هذه القوانين ستُتيح لهم الاجترأ عليها وعلى حقوق المصريين" .

ويستكمل اللورد ملنر عرضه قائلاً : "وفى الواقع ، فإن مرتكبى هذه الجرائم هم من أخطأ طبقات الأجانب الذين تمتلئ بهم البلاد ، والذين يمثلون الجزء الأساسى من المنحرفين فيها ، فمن بينهم نجد : مُزيفى النقود ، ومديرى أوكار القمار، وبائعى

الخمور بالتجزئة ، وقَوَادى بيوت الدعارة ، وهم الذى يُشَيِّدون المبانى على جسور الترع ، ويلقون بقانوراتهم فى الطرق العامة بدون خشية المثل أمام المحاكم المصرية. وفيما يتعلق بمحاكمهم القنصلية الخاصة ، فإننا لسنا على يقين من أنها قادرة على التصرف معهم ، حتى إذا توافرت لديها النية لذلك .

وهكذا ، فإننا نجد أن التقدم الأخلاقى لم يواكب التقدم المادى . ومن المؤكد أن غياب العدالة كان أكبر داء عانت منه البلاد^(٩) . وغياب العدالة يتمثل فى: علاقات المصريين بالأوروبيين ، وعلاقات الحكومة المصرية بالأوروبيين ، وعلاقة حكومة إسماعيل الاستبدادية بالمصريين . ولعلاج هذا الداء ، سعى نوبار باشا لإدخال العنصر الأوروبى فى القضاء المصرى بإنشائه لنظام "المحاكم المختلطة" . وفى سنة ١٨٦٧م ، رفع نوبار باشا للوالى تقريراً حول هذا الموضوع جاء فيه: "إن الطريقة التى تتم بها ممارسة العدالة تُضعف معنويات البلاد . ومصر مُجْبَرَة على رؤية أوروبا من خلال الأوروبى الموجود على أرضها والذى يستغلها . ولذلك، فإن مصر تنفّر من التقدم الغربى وتتهم الوالى وحكومته بالضعف أو بارتكاب الأخطاء".

وفى الواقع ، فإن الأمر كان يتعلق بإصلاح العدالة فى البلاد وفرضها على الوالى والمصريين والأوروبيين^(١٠) : لقد كانت المحاكم المحلية مشلولة بسبب وجود نظام "الامتيازات الأجنبية" ، وتغلب الإدارة على العدالة ، مما أدّى إلى حدوث فوضى فى السلطتين: التنفيذية والتشريعية .

وفى سنة ١٨٦٩م ، اجتمعت "اللجنة الدولية" وأصدرت تقريرها الذى جاء فيه: "وهناك أيضاً مجموعة من المعوقات لا تستطيع الحكومة ذكرها وتعتقد اللجنة أنه لا بد من الإشارة إليها . وترجع هذه المعوقات إلى أن العدالة المحلية سيئة التنظيم ، والسلطة سُوءَى -- إدارياً - المشاكل بين الأفراد ، بينما كان يجب اللجوء إلى السلطة القضائية ، والإجراءات القانونية والقانون - المطلوب تطبيقه - غير معروفين ، وأخيراً ، فإن تنفيذ الأحكام يلقي مصاعب لا يمكنه - غالباً - تخطيها بسبب تدخل الإدارة فيما لا يجوز لها التدخل فيه .

وتعترف الحكومة بوجود بعض العيوب التي ذكرناها ، وتوضّح أسباب حدوثها ، وتلفت نظرنا - فى الوقت نفسه - إلى مشاريع الإصلاح التي تقدّمها والتي تهدف أساساً إلى إزالتها .

وبعد أن ذكرت "اللجنة" كل التجاوزات التي لاحظتها ، رأت ضرورة الإعلان عن أهمية إجراء إصلاح جاد لوضع حد لكل العيوب .

لقد تحدثنا فى الفصل السابق عن "المحاكم المختلطة" فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوروبيين ، وعلاقات الأوروبيين بالحكومة المصرية . إن هذه المحاكم أنشئت فى سنة ١٨٧٦ فقط ، أى فى نفس الوقت - تقريباً - الذى فُرض فيه نظام "المراقبة الأوربية" على مصر ، فبدأت كما لو كانت تدافع عن المصالح الأجنبية. أمّا فى الواقع ، فإن "المحاكم المختلطة" قد حدّدت سلطات الحاكم، ولكنها - فى الوقت نفسه - شكّلت إهانة للكرامة الوطنية ، ولو كانت قد أنشئت قبل ذلك التاريخ، بعشر سنوات ، لكانت قد حدّت من سلطات الحاكم بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح البلاد وبشكل أفضل .

ويقول محمد عبده - فى مذكراته - : "كان نوبار باشا يفكر - منذ زمن طويل - فى عزل الخديو . وقد عرفت من سلطة عليا ، أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين فى نفس يوم توقيع الاتفاق الخاص بالمحاكم المختلطة قائلاً : "اليوم، تم وضع أول لغم تحت سلطة الخديو وأعتقد أنه سينفجر ذات يوم" .

وهنا ، يبدو لنا نوبار كما لو كان أحد الرواد "الدستوريين" و "المصلحين" الذين سعوا - فيما بعد - لعزل إسماعيل متصورين أنهم يعملون لصالح مصر، أى كما لو كانت سلطة إسماعيل الشخصية هى السبب الوحيد فى الضرر الذى لحق بالبلاد. وأياً كان الأمر ، فقد كان المصريون يكرهون الأوروبيين ، وهذا حقيقى، ولكنهم ركّزوا كراهيتهم على الحاكم الذى جعلوه مسئولاً بشكل مباشر عن هذا الضرر.

لقد كان إسماعيل يشبه محمد على ؛ فالاثنتان لم يعتنيا بأمر الفلاح المصرى، وكانا واقعين تحت ضغوط متطلبات الحرب والمتطلبات المادية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية ؛ ولذلك ، "عَصَرَا" الفلاح وأنقلا كاهله بالضرائب. إن إسماعيل قد حظى

بحب الشعب لمدة سنتين فقط فى بداية عهده ؛ فالضرائب كانت معتدلة، وكانت الثروة تتدفق على البلاد بسبب ارتفاع أسعار القطن . ثم جاءت سنوات الفشل، وفقد إسماعيل - بشكل متزايد - شعبيته التى كان يحظى بها بين مختلف طبقات المجتمع المصرى .

وفى سنة ١٨٦٥م ، قالت مدام أوبوار فى كتابها^(١١) : " ارتكبت الحكومة المصرية خطأ جسيماً ، وتورط إسماعيل أكثر من أى حاكم ممن سبقوه ؛ فاعتبرا أن مصر بلد مُحْتَل . إن هذا الشعب الفقير يحكمه الأتراك ، بينما يستغله الأوروبيون ويخضعونه لسيطرتهم ؛ فهم يَشْغُلُون المناصب المؤثرة ، ويستولون على المكاسب والذهب، ولا يتركون له سوى الأعمال الشاقة . وهذا الوضع أكثر من ظالم وأرعن وغير سياسى بالمرة ... ويجب على ذُرْية محمد على أن تُعْطَى المناصب والوظائف - التى يقبض موظفوها رواتبهم بلا عمل - للمصريين وليس للأجانب. ويوجد شباب مصريون أذكاء دَرَسُوا فى فرنسا ، ولكنهم يعيشون فى خُمُول، ووظائفهم المتواضعة لا تُدر عليهم سوى ٦٠٠ أو ١٢٠٠ فرنك ، بينما الوظائف، التى يقبض موظفوها مرتباتهم الكبيرة بلا عمل ، تُمنَح للأوروبيين أو للمتأمرين الأرْمَن. إن هذا الوضع يُثير سُخط المصريين ، ولهم الحق فى ذلك " .

وفى سنة ١٨٦٦ ، كتب المسيو شارل إدمون مذكرات جاء فيها ما يلى: "بعد غياب دام أكثر من ٢٠ عاماً ، وجدتُ القاهرة مُكْفَهرة بشكل لا مثيل له. ففى الماضى، كان الناس يحتفلون بحلول شهر رمضان بطريقة مختلفة ؛ فالأغاني والموسيقى كانت تُصَدِّحُ طول الليل فى كل الميادين ، وكانت الفلاحات يَتَزَيَّنُ بالأساور فى أيديهن والخلاخيل فى أقدامهن . أما اليوم ، فقد تغير ذلك كله ؛ فأهل البلد أصبحوا أكثر جهامة وحزانى وصامتين ، وفقد الحاكم شعبيته لأن الضرائب زادت. وهذا الوضع طبيعى للغاية لأن إسماعيل بتصرفاته الحالية لا يُقيم أى اعتبار للمستقبل" .

"وقبل عهد إسماعيل باشا ، كانت "ضرائب الأطيان" تبلغ ٧٠ مليون جنيه، ولكنها وصلت حالياً إلى ١١٠ ملايين ؛ وتسرى الشائعات بأن هذه الضرائب ستزيد خلال هذه السنة وستبلغ ١٢٤ مليون جنيه . ومع تزايد الضرائب ، تعرضت البلاد لعدة كوارث

عامة أصابتها فى بداية عهد إسماعيل فتفاقم تدهور الوضع. لقد تعرضت مصر للجفاف ، وطفيان النيل ، وحدث وباءين رهيبين أصابا الثروة الحيوانية، فضلاً عن الكوليرا^{١٠} .

ثم يتحدث المسيو شارل إدمون عن الإيرادات العامة التى ابتلعها الجيش والإدارة وفوائد الديون وغيرها . ولكنه يوضح أن "الموقف الاقتصادى - رغم كل ما سبق ذكره - لا يبدو خطيراً لأن مصر بها موارد لا نهائية . وحتى فى ظل نظام الحكم الحالى ، فإن التقدم الاقتصادى مضمون للغاية ؛ لقد حققت الصناعة والتجارة والزراعة - على وجه الخصوص - مكاسب جيدة جداً ، يبدو أنها تضمن مستقبلاً رائعاً للبلاد"^(١٢) .

ولكن الشعب المصرى لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادى لأن إسماعيل كان يبحث دائماً عن المال ؛ فسَحَقَ الفلاحين تحت وطأة الضرائب ، وتركهم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتسموا بالقسوة واللا إنسانية . ومن بين هؤلاء الموظفين الكبار، نجد أن الأتراك لا يهتمون كثيراً لا بحياة الفلاح ولا براحته. ولم يكن معاونوهم المصريين قد تخلصوا بعد من أخلاق الظلم التى تراكمت على مدى قرون من البؤس والعبودية ، فكانوا يحاولون إرضاء رؤسائهم الأتراك . وكان الرؤساء الأتراك - بدورهم - يسعون لنيل رضا رئيس الدولة الذى كان - بدوره - مجبراً على إرضاء الدائنين .

وفى مختلف درجات التسلسل الوظيفى ، كان كل الموظفين تحت حماية السلطة العليا للحاكم . وفى ذلك الوقت ، لم توجد محاكم أو رأى عام يستطيع الفلاح المظلوم أن يقف أمامه ويعرض تظلماته .

وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٧م ، كتبت الليدى لوسى دى جوردن^[١] رسالة من الأقصر جاء فيها : "لا أستطيع أن أصف لكم البؤس المنتشر هنا ومجرد التفكير فيه

[١] الليدى دى جوردون Lady Lucie Duff Gordon : "رسائل من مصر" ترجمه إلى العربية: على الكاتب (الاسم المبتعار للدكتور على الراعى) ، دار القرن العشرين، ١٩٤٦م. والمؤلفة تنتمى إلى الأرستقراطية الإنجليزية ، ولكنها عندما زارت مصر، تعاطفت مع البلد وشعبها تعاطفاً عظيماً (عن كتاب وثائق ومواقف =

يوجع القلب ... إن الأسماك البالية والقلق يحيطون بى بشكل متزايد . كما أن الضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة والفلاح يدفع الضرائب مرتين : مرة عند جنى كل محصول ومرة ثانية عند بيعه . ونفس الحال بالنسبة للدواب ، فالفلاح يدفع عنها ضريبة ثم يدفع ضريبة ثانية عند بيعها فى السوق

إن البؤس رهيب فى إنجلترا ، ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للسلب والنهب كما يحدث فى هذا البلد ذى الطبيعة الغنية والعظيمة جداً إلا أنه، وفى نفس الوقت، بلد بائس جداً . والأمر لا يتعلق بحدوث مجاعة ، بل يتعلق بالقهر القاسى الذى يثير حنق الشعب حالياً . وحتى الآن ، لم يشكُ الناس أبداً ، ولكن توجد قرى بأكملها هجرها سكانها ، وهرب آلاف الأفراد إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان^(١٣) .

أما عبد الله النديم - الكاتب العنيف الذى لعب دوراً مهماً فى ثورة سنة ١٨٨٢م - فقد نُشر سلسلة من المقالات بعنوان "مصر وإسماعيل باشا" فى جريدة "الطائف"^(١٤) ، سنحاول - فيما يلى - تقديم ملخص أمين لأفكارها الأساسية . وفى المقال الثانى ، بدأ الكاتب بقوله : "فى عهد سعيد ، كانت مصر ينقصها أشياء أساسية مثل: المدارس الكبيرة ، والسكك الحديدية ، إلخ إلخ ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهره تحت ثقل الضرائب أو الفوائد الباهظة التى ليست لها علاقة بإمكانيات البلاد... ونحن لا ننكر أن بعض أعمال إسماعيل كانت نافعة للبلاد ، ولكنها لا تُقَارَن بالمشاكل التى تسببت فى حدوثها"^(١٥) .

ثم يتناول النديم إنجازات إسماعيل وما صرفه عليها : "كان الجُباة ينتزعون الأموال بالطرق التى سنشرحها فيما بعد ، وكانت تلك الأموال تتسرب إلى الخارج، لدرجة أن ثروة البلاد وقعت فى أيدي الأجانب ، ووقعت التجارة بين برائن الكساد، وأصبحت الإدارة تشكو الفقر ، وانطلق الجائعون إلى الصحراء لياكلوا الحشائش،

= من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤١ - ١٩٥٧ ، تأليف : أبو سيف يوسف وآخرون. ص ٩٣٢، هامش ٦٩، ص ٩٤٧ ، وقد أعاد الأستاذ (أحمد خاكي) ترجمة الرسائل بعنوان "رسائل من مصر - حياة لوسى دف جوربون فى مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ [المترجم] .

وتوقفت خدمة الري ، وانهارت الكبارى ، وأصبحت جسور الترع فى حالة يرثى لها ، وأصبح التصحر يهدد مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية ...

وكان الفلاحون ينتون بينما كانت حاشية الوالى ترسم له صورة ورديّة لحالة البلاد ، وصارت مصر مطمعاً للأجانب خصوصاً بعد افتتاح القناة .

وهنا يخصص الكاتب فصلاً عن الضرائب ووسائل جبايتها فيقول: "فى عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبى محدد . ولكن إسماعيل أحاط نفسه بأناس جهلة وعَجَزَة تخلَّصوا من الإداريين الأكفاء ، وطالبوا بدفع الضرائب السنوية مُقدِّمًا ، وانتزعوا الضرائب بطريقة همجية ؛ وفى إحدى المرات ، رأيت امرأة تُجرُّ أمام نائب مدير المديرية بعدما ضُربت على يديها ٨٠ ضربة بالمقرعة ، ثم طُرحت أرضاً وتَلَقَّت ٣٠ ضربة أخرى على صدرها . وكان هذا الاستجواب يتم معها بدلاً من زوجها، وردَّتْ بأنها تجهل عنه كل شيء ، فُضِرت من جديد . وماتت هذه المرأة فى السجن بعد عدة أيام . وعلمتُ من الجابى أن زوجها مديون بمبلغ ٤٥ قرشاً (حوالى ١٢ فرنكاً) ... وهذا الظلم كله كان يقع على كاهل الفلاح وحده بينما كان نُدماء إسماعيل - ونوو الخطوة لديه - يُعَفِّون من دفع أغلب الضرائب المستحقة عليهم ، وكذلك كان الوضع بالنسبة للأوربيين الذين كانوا يملكون القوانين على الحاكمين والمحكومين^(١٦) . لقد شَجَّع هذا الوضع على تَفَشَّى القهر والابتزاز اللذين مارسهما على الشعب الموظفون الحكوميون الذين انتشر الفساد بينهم ."

وفى مقال آخر ، بتاريخ ٦ مايو ، كتب النديم عن مساحات الأراضى الزراعية الواسعة التى انتزعها الخديو من الفلاحين بأثمان زهيدة ، ثم تناول موضوع السُخرة فكتب : "والفلاحون كانوا يشتغلون بالسُخرة فى أراضى إسماعيل وأعوانه وكان مطلوباً منهم إحضار الأنوات الزراعية والمؤن الضرورية معهم ... وأثناء حفر ترعة الخطاطبة (فى الدلتا) ، بينما كان الأمير حسين يشغل منصب المفتش العام، ورأيت الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم. وكان الطين يَغطى أجسامهم إلا فى الأماكن التى ما زالت تحمل الآثار الواضحة لضربات كرجاج المأمور أو عصا الخولى .

وفى كل مرة كان يُعلن فيها عن قيام المفتش العام بجولة فى المنطقة، كان أحد الرُسل ينطلق على ظهر حصان لكى يُخبر مديرى المديرىات والمأمير فى المحافظة بهذا الخبر ، فكان الموظفون المساعدون يقطعون أفرع الشجر ويوجهون بها ضربات قاتلة على الأجساد العارية لهؤلاء الفلاحين الباكين. وهذا المشهد كان يُسعد قلب المفتش العام الذى يعلن رضاه ويهنئ المدير قائلاً: "عفارم، عفارم". وبعد ذهاب المفتش العام ، كان يتم إحصاء ثلاثين أو أربعين قتيلاً ماتوا من الضرب أو غرقوا فى الطين إلخ ...^(١٧) .

إن فلاحى مصر - فى عهد إسماعيل - يشبهون فلاحى فرنسا قبل ثورة سنة ١٧٨٩م ؛ فقد كانوا يخضعون للسخرة والاستغلال حسب الطلب .

وكانت ظروف التجنيد والخدمة العسكرية سبباً آخر لكرهية الفلاحين للحكومة. وفيما بعد ، ستُشير "اللجنة العليا للتحقيق" - فى تقريرها - إلى عهد سعيد بقولها: "فيما مضى ، كان يوجد قانون يُحدّد الشروط الواجب توافرها فى عملية التجنيد للجيش ؛ فقد كان التجنيد يتم عن طريق إجراء "قرعة" ، وكان عدد سنوات الخدمة العسكرية مُحدّداً مقدماً بالنسبة للجنود . لقد أهملت هذه القواعد ولم يُعد أحد يعمل بها . وفى الوقت الحالى ، فإن أكثر الأشياء تَعسفاً هى عملية فرز الأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية فى الجيش .

"وقال لنا أحد القناصل : "إن التجنيد ليس سوى نوع من الحشد لأعداد كبيرة ؛ فيأتى أحد الضباط إلى القرية ، ويتوجّه - أولاً - إلى شيخ البلد فيبدأ شيخ البلد باستبعاد أبنائه وأبناء أقاربه ، ثم يُقدّم للضباط باقى الرجال ليأخذهم الضابط كلهم للتجنيد إلا مَنْ يوافقون على دفع رشوة يتفق على مقدارها . وفى السنة التالية، وأحياناً فى نفس السنة ، يأتى ضابط آخر لا يهتم أبداً بما فعله مَنْ سبقه فتتكرر نفس المظالم ؛ ولا يوجد اهتمام بالسن ولا بحالات الزواج ولا بالمبالغ التى سبق دفعها".

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٧م ، كتب المسيو جيلبون - دنجلار عن تمرّد كريت الذى كُلّف مصر بالقضاء عليه ، فقال : "تم حشد الرجال لتجنيدهم فى جيش مصر ... وأكثر ما يثير الدهشة هو أن الحكومة لا تخشى أبداً من تسليح أناس انتزعتهم بقسوة من عائلاتهم" .

ويحدثنا كذلك المستر ماك كوان - فى كتابه *Egypt under Ismaïl* عن مشاعر الجنود فى سنة ١٨٦٩م : "إن حالة الجنود مصدر لقلق صاحب السمو ؛ فهم لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر ، ويشتكون من الطعام السيئ ، والأعمال الشاقة المفروضة عليهم لبناء قصور الوالى الجديدة وأعمال الزينة الأخرى . وزئير السخط يتصاعد يوماً بعد يوم - وبشكل أقوى - فى صفوف الضباط والجنود حتى حول قصر عابدين . وإخافة الضباط والجنود الساخطين ، ألقى القبض على ٨ أو ١١ ضابطاً فى الليل ، وحوكموا صورياً أمام محكمة عسكرية ونُفذَ فيهم حكم الإعدام فوراً فى صباح اليوم التالى . وبعد تلك الحادثة بعدة أيام ، ألقى القبض على أربعة رجال مُسلحين داخل حدائق قصر الجزيرة ، حيث يُقيم الخديو ، فأُعدموا رمياً بالرصاص فى نفس المكان وأُلقيت جثثهم فى النيل . وتم ذلك كله بناءً على أمر شخصى من الخديو . ولو حدثت هذه الوقائع فى أى جيش آخر فى العالم، لاثارت التمرد. ولكن هنا ، فإن هذا التصرف قد نجح واختفت - مؤقتاً - مظاهر السخط العلنية."

ووقع الفلاحون ضحايا للظلم الاجتماعى الذى زاد من حدته التدخل الأجنبى المقنَّع والمتعسف . ففى نظام حكم مستبد ينشر الرعب ، تُخترَل الاحتجاجات وتتحول إلى سخط أخرس ، وهذا السخط يظهر أحياناً فى شكل تمرد فردى يتم قمعه بشدة فى صفوف الجيش ، ويأخذ أحياناً أخرى - فى القرى - شكل الهروب الجماعى للفلاحين المثقلة كواهلهم بالضرائب أو بسبب سوء المعاملة ، ويبدو أيضاً فى شكل المؤامرات وحوادث الاغتيال التى تثير قلق السلطات . ووجدت هذه السلطات أن الحل يكمن فى تطبيق نظام مبنى على التجسس والوشاية والنفى إلى فازوغلى (محطة تقع على النيل الأبيض) وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الوالى التى تقوم مقام العدالة والقانون .

وفى تلك الفترة ، كانت جريدة "لوبروجريه إيجيبسيان" *Le Progrès Egyptien* (١٨) تُصدَّر فى الإسكندرية ، ودرست مظاهر السخط المنتشر وتكوين "الرأى العام" ، فكتبت - بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨م - مقالاً جاء فيه : "لا نستطيع القول بأنه توجد فى مصر طموحات عامة ، أو أن المصريين يوبون شيئاً ما . ولا يعنى ذلك ، أننا نريد

الإدعاء بأن كل مصري - بمفرده - لا يستطيع أو لا يعرف التعبير عن فكره أو صياغة شكواه ، إلخ ...

وبتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩م ، جاء في الجريدة نفسها : "إن زيارة الوالى إلى الأستانة - فى الظروف الحالية - تُهدد بزيادة الضرائب ... والفلاح مُنهك القوى بسبب كل هذه الأموال التى تُنْتزَع منه باستمرار ، والسُخرة تُدمره لأنها تمنع عدداً كبيراً من الفلاحين من العمل فى أراضيهم التى تبقى بدون زراعة ... إن استسلام الفلاح لم يُعد استسلاماً صامتاً ، وهذا الشئ لم يُسمع به من قبل فى مصر ، لقد تَغَيَّر الفلاح المصرى وبدأ يتذمر ويحكى للأوربي عما يخشاه" .

ووسط هذه الظروف ، حدثت الأزمة بين تركيا ومصر فى سنة ١٨٦٩م. وهذه الأزمة ساهمت فى إيقاظ "الرأى العام" فى مصر لأنها جعلت الخديو يواجه السلطان، وأتاحت للسلطان فرصة لنقد تصرفات الوالى بهدف الحط من شأنه فى عيون رعاياه . واهتمت تركيا الخديو بأنه :

١ - ورَّط الولاية فى نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوروبا، ولشرائه سفناً مدرعة تدل على نيته فى إعلان استقلاله عن تركيا .

٢ - أرهق سكان الولاية - المكلف بإدارتها - بالضرائب .

٣ - وجَّه الدعوة باسمه شخصياً إلى حكام أوروبا للحضور إلى مصر والاشتراك فى حفل افتتاح قناة السويس .

٤ - أرسل شخصاً إلى أوروبا (هو نوبار باشا) ادعى - بدون وجه حق - أنه يحمل لقب "وزير خارجية مصر" بهدف عقد معاهدات تجارية، وللتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" ، وهى حقوق خاصة بالسلطان وحده .

٥ - وأخيراً فإن الوالى استمر فى الاستعداد للحرب بلا مبرر .

وكل ما فعله الوالى يخالف مضمون فرمانات السلطانية ، وعلى حساب سكان الولاية الذين يُعانون - حالياً - من البؤس^(١٩) .

ولكن هذه اللهجة لم تجد مَنْ يُؤيِّدها فى الطبقة المستنيرة فى مصر، خصوصاً وأن تركيا كانت تهدد - مُجدداً - استقلال مصر الذى تضمنه معاهدات سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١م^(٢٠) .

لقد أُجبرت أوروبا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان ، فجعلت الطبقة المستنيرة فى مصر تتذكر الحقيقة المحزنة التى حدثت سنة ١٨٤٠ م .

ومع ذلك ، فعندما نظر المصريون - على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية - إلى الداخل ، لاحظوا فوراً مظاهر التدهور التى تشير إليها احتجاجات تركيا. وجاء فى جريدة "لويروجريه ايجيسييان" ما يلى : "حدثت واقعة هذا الأسبوع فى الإسكندرية بخصوص خطاب الصدر الأعظم ؛ فقد تُرجم هذا الخطاب إلى اللغة العربية ولُصقت الترجمة - أثناء الليل - فى مختلف أرجاء المدينة ، خصوصاً على أبواب الإدارات العمومية المختلفة ، وعلى باب "الدائرة السنية" - فى شارع شريف باشا - وظل المُصقّ موجوداً حتى الساعة التاسعة صباحاً . ورأينا تجمعات من العرب (المصريين) تقرأه وتعلق عليه .

"وأكثر الفقرات التى علّق عليها الناس هى الفقرات الخاصة بالنفقات الباهظة والضرائب التى تسحق الشعب ولا يستطيع تحملها ... إن ما حدث له دلالة، وستخطئ الحكومة المصرية إذا لم تحسب حسابه ، فالعرب (المصريون) يهتمون بالسياسة، على عكس ما نتصور ، ويرصدون الأخبار التى تصل من الآستانة ويعلقون عليها ، ويناقشون موضوع الخلاف ؛ وباختصار ، لقد بدأ "الرأى العام" يتكوّن لدى العرب (المصريين)" .

ويبدو أن الناس قد بدءوا يلجأون أيضاً إلى استخدام الملصقات بدون توقيع لأن الجريدة نفسها ذكرت الواقعة التالية بتاريخ ١٥ سبتمبر: "خلال هذا الأسبوع ، تم سرّاً لصق إعلان معاد لصاحب السمو الوالى على حوائط المدينة. وهذا الإعلان عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب (المصريين) فى القاهرة والقرى ... وهذا الإعلان لا يحمل أى توقيع"، مما يوضح أن الحرية والمساواة - فى مصر - لا توجدان إلاً بالاسم فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ ؟ إنه الوالى

الذى يتلقى النصائح السيئة من الأقلية التركية المهيمنة على السلطة . ولكن فى عهد سلفه - سعيد باشا - كان المصريون يشغلون المناصب العليا فى الجيش والإدارة ، ولم يكن الأتراك - وقتها - يشكلون الطبقة الحاكمة .

وكان إسماعيل يؤمن بتفوق العنصر التركى ، ومع توليه ، بدأ انتقام الأتراك . وكتبت الجريدة نفسها قائلة : "حتى الآن ، كانت العقلية التركية تسيطر كثيراً على مجالس الحكومة ، وعزلت بشدة التقدم الذى حاول الحاكم تطبيقه فى البلاد" .

وفى الواقع ، فإن الأتراك لم يكن بمقدورهم تأييد التقدم فى مصر ولا التعاون النافع فى مشروع إسماعيل لأنهم - بطبيعتهم - كانوا يقاومون التقدم ومقتنعين بأنهم هم الطبقة الحاكمة ، وتعاملوا مع المصريين باعتبارهم طبقة أننى منهم . ومع أن الأتراك انهزموا فى الأمس القريب أمام المصريين فى ساحة الوغى - فى قونية ونزيب - إلا أنهم يريدون الآن الاحتفاظ بمصر تحت وصايتهم .

وبالتأكيد ، فإن الجريدة ترجمت بأمانة شعور المصريين عندما أضافت قائلة : "إن الأقلية التركية - صغيرة العدد - هى التى تحكم البلاد وتديرها وتُشغل كل الوظائف فيها وتقبض المرتبات من الميزانية ، ولكنها لن تستطيع أن تُسيطر طويلاً على الأغلبية الساحقة من العرب (المصريين) الذين يزرعون الأرض ، ويدفعون الضرائب ، ويعملون بالسخرة ، ويبذلون أموالهم وعرقهم ودمهم لصالح الدولة" .

وفيما يتعلق بموضوع حرية الصحافة فى تلك الفترة ، فقد ظهرت جريدة سياسية واحدة ، هى جريدة "وادی النيل" (من سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٨م) ، ولكنها كانت تُدافع عن وجهات نظر الوالى ومصالحه الذى يُمولها . وظهرت جريدة سياسية أسبوعية أخرى ، هى جريدة "نُزهة الأفكار" ، فى سنة ١٨٦٩م ، وقد أصدرها كاتبان موهوبان هما : إبراهيم المولى وعثمان جلال (الذى ترجم أعمال موليير ولافونتين) . ولكن مع صدور العدد الثانى ، أمر الخديو بإغلاقها بناءً على نصيحة من شاهين باشا - وزير الحرية وهو تركى - ويُقال إنه "حذّر الوالى من إثارة المشاعر التى تسببها هذه المطبوعة التى لا لزوم لها" (٢١) .

وهذا الحدث له دلالاته الموحية للغاية : "يجب الاعتراف بأن السُخط ينتشر بين أغلب طبقات الشعب ، كما حدث تَغَيُّرٌ فى موقف عدد كبير من الباشاوات وعلماء الدين تجاه الحكومة ، ولم يعودوا يحترمونها كما كان الحال من قبل" (٢٢) .

لقد أساء إسماعيل استخدام الأجانب والأتراك (٢٣) فى إدارة شئون الدولة، وهذا الخطأ ليس مجرد خطأ إدارى ، بل إنه - تحديداً - خطأ نفسى كانت له آثاره الخطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبدئى هو الحاجة إلى الإصلاح ، ولكنه أخطأ فى التقديرات: فمثلاً ، عندما كَلَّفَ الإنجليز باكتشاف منابع النيل ، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراض فى وَسَطِ إفريقيا ، فإنه كان يعتقد بأنه سيَهْدِئُ من مخاوف إنجلترا وسيكسب تأييدها له فى موضوع مدِّ سيطرة مصر على السودان. وأخطأ إسماعيل - أيضاً - عندما كَلَّفَ ضباطاً أمريكيين بتنظيم الجيش المصرى، لأنه اعتقد أنه يستطيع الاعتماد على صداقة أمريكا .

ويقول المستر بينفيلد (٢٤) : "عندما أخبر الجنرال شيرمان الخديو بأن العسكريين الأمريكيين بمقدورهم إعداد جيش ماهر لمصر ، استقدم إسماعيل ثلاثين أو أربعين خبيراً عسكرياً أمريكياً ، ودفع لهم بسخاء ، بينما كان يجب عليه أن يستقدم ١٥ أو ٢٠ خبيراً فقط ، كما نصحه الجنرال الكبير" .

لقد كَلَّفَ إسماعيل الإنجليز والأمريكيين بمهام كان يجب إسنادها إلى المصريين ، على الأقل فى المسائل المتعلقة بأمن البلاد وما تقتضيه أبسط مبادئ الحذر ؛ ففى الفترة من سنة ١٨٦٦ وحتى سنة ١٨٧٢م ، كان جعفر باشا حاكماً على السودان عندما أرسلت الحكومة المصرية صمويل بيكر - على رأس القوات المصرية - لاكتشاف المناطق الاستوائية وضمها لمصر . وأدرك حاكم السودان بنفاذ بصيرته وفطنته خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبي ، فرفع تقريراً إلى الخديو إسماعيل يحذره وينصحه بإرسال ضباط مصريين من هيئة أركان الجيش المصرى لتنفيذ هذه المهمة .

ولم يستمع إسماعيل لهذا التحذير ، فأرسل - فى سنة ١٨٧٤م - الكولونيل جوردون لكى يحل محل بيكر ، وعينه فى منصب "حاكم الولايات الاستوائية" (٢٥).

بل لقد حدث ما هو أخطر من ذلك : فبتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م، وقّع شريف باشا والورد فيفيان (نيابة عن مصر وإنجلترا) معاهدة لإلغاء الرقيق. وهذه المعاهدة كلفت مصر ثمنًا غاليًا ، وكانت أساس الصراعات والاضطرابات التي وقعت في السودان^(٢٦).

ولتنفيذ هذه الاتفاقية ، قام إسماعيل باستدعاء جوربون - الذي كان قد عاد إلى إنجلترا في سنة ١٨٧٦م - ليكون في خدمة الحكومة المصرية . ولكن جوربون كان يستند على مؤازرة حكومته له ، فاشتراط شرطًا لازمًا وهو أن يتم تعيينه في منصب "الحاكم العام للسودان المصري" . ويبدو أن إنجلترا كانت - منذ ذلك التاريخ - تخطط لكي تحل محل إسماعيل في إفريقيا . وعندما تم تعيين جوربون في منصبه حسب شرطه ، نصح إسماعيل بالتخلي عن بعض المناطق المهمة ، وبجدة التوفير ، أغلق المدارس العامة التي أنشأتها الحكومة المصرية في الخرطوم؛ وتسبب في زيادة سُخط السكان الذين كانوا غاضبين سلفًا من الحكومة المصرية بسبب إلغاء تجارة الرقيق . ويؤكد الكثير من الشهود أن جوربون هو الذي دَبَّرَ سرًّا تَمَرُّدَ النّبي المزعوم - "المهدي"^[٢] - وضياع السودان من مصر^(٢٧) .

وسنرى الآن نموذجًا نمطيًا يوضح كيف أن هيمنة العنصريين التركي والأجنبي على قيادة حملة كبيرة قد أدّت إلى كارثة ، ونعني بذلك "حروب الحبشة" - في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦م - التي استطاع فيها ملك الحبشة يوحنا تدمير ثلاثة جيوش مصرية على التوالي .

ففي سنة ١٨٧٢م ، احتل الجيش المصري بلاد "بوجوس" و "كيرين" وكان هذا الجيش تحت قيادة المسيو مونزينجر - وهو سويسري - حاكم "مصوع". وحاول الجيش دخول الحبشة عبر "زيلع" ولكنه هُزم بالقرب من بحيرة "آووسا" وجرح قائده

[٢] يقصد بذلك الثورة المهدية التي قام بها المهدي وهو السيد محمد أحمد عبد الله (١٨٤٤ - ١٨٨٥)، الذي استطاع حشد الجماهير السودانية خلفه وهزم الجيش المصري / البريطاني سنة ١٨٨٢ ثم استولى على الخرطوم سنة ١٨٨٥ وأقام دولة ثيوقراطية قضى عليها كتشنر سنة ١٨٩٨ [الترجم].

جرحاً مميتاً (٢٨) . ولكى يثار الخديو لهذه الهزيمة ، أرسل - فى سنة ١٨٧٤م - جيشاً ثانياً إلى "مصوع" قوامه ٦٠٠٠ جندي مصرى تحت قيادة كولونيل دنماركى - آمر ندروب باشا - ولكن الأحباش أبانوا معظم أفرادهم فى منطقة "تيجرى" .

وعلى الفور ، خرجت من القاهرة - فى سنة ١٨٧٦م - حملة قوامها ٢٠ ألف رجل تحت قيادة راتب باشا الذى رشحه الحزب التركى للخديو إسماعيل. ورست الحملة فى "مَصُوع" ودخلت الحبشة عن طريق "بوجوس" . وحسب رغبة الخديو الصريحة ، كان الجنرال لورنج وهيئة ضباط أركان الحرب الأمريكيين مكلفين بالقيادة الفعلية للحملة . ومن هنا ، بدأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين أفراد القيادة العليا منذ الساعات الأولى لبدء الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصرى فى "جورا" .

وكان عرابى بك - زعيم الثورة المقبلة - يتابع هذه الحملة بصفة معتمد مسئول عن الشؤون الإدارية ، ووجدنا فى مذكراته - غير المنشورة - رواية غريبة عن هذه الحرب : "كَلَّف الخديو إسماعيل راتب باشا (وهو شركسى) بالقيادة العليا للحملة بصفته قائداً للجيش ، ولكنه فرض عليه إطاعة تعليمات رئيس "هيئة أركان الحرب" - الجنرال لورنج^(٢٩) - وهو أمريكى غير ضليع فى الفن العسكرى. وكانت هيئة أركان حربه تتكون فى أغلبها من ضباط أمريكيين . أمّا قادة الوحدات، فقد كانوا كلهم من الشركس ، وكانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - فى "مصوع" - ستتكلف مبالغ باهظة ، مما سيجعل الحكومة تتراجع عن مشروعها وعندئذ يرجعون إلى مصر بغير قتال . لقد علمت بهذا الرأى من أحد هؤلاء القادة فى لحظة كان فيها متعكر المزاج .

"وبالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك راهب فرنسى يزور الجنرال لورنج يومياً. وبعدما عرّف بدقة حالة الجيش ، تفاهم مع الجنرال حول التكتيك العسكرى الذى يؤدى إلى إفناء القوات المصرية عند أول صدام^(٣٠) . وأبلغ هذا الراهب الفرنسى الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه . فهاجم الملك القوات المصرية بجيش يبلغ قوامه ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ ...

وعندما عاد هذا الجيش إلى مصر ، استُقبل استقبالاً سيئاً لدرجة أن الخديو قرَّرَ مثل القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكري لمحاكمتهم. ولكن حَدَّثَ أن أحد الشراكسة كان مملوكاً للسلطان عبد العزيز حاول قتل بعض وزراء السلطان بمسدسه في الأستانة . فتملك إسماعيل الرعب وألغى قرار المحاكمة العسكرية، وأصدر عفواً عن القادة الشراكسة .

وبعد فترة قصيرة ، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأمريكيين ، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلاّ بناءً على تدخل المستر فارمان - القنصل العام للولايات المتحدة - الذي تفاوض طويلاً مع الخديو حول هذا الموضوع .

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركي / الشركسى كانت أوضح في الجيش عنها في الإدارة لأن أى مصرى لم يكن بمقدوره الحصول على لقب باشا ولا على رتبة اللواء .

إن نكبة "حملة الحبشة" قد خَلَقَتْ "روح التضامن" بين المصريين في الجيش. ومن المؤكد أن إسماعيل قام ببذر بذور الصراعات المقبلة ونتائجها الخطيرة عندما استبقى في الجيش المصرى - حامى التقاليد القومية - العنصر الشركسى الذى أثبت عجزه.

ومع ازدياد قَدْر التعاسة العامة ، فإن السُخْط قد خلق رابطة من التضامن بين العناصر المصرية المشتتة التى تتكون منها نخبة البلاد : فمن ناحية ، تَعَطَّلَ التقدم الروحى بسبب عدم المساواة والظلم والتَعَسُّف والبؤس الذين يذلون الروح ويخربونها ، ومن ناحية أخرى ، فقد كان التقدم الروحى متأثراً ومدفوعاً بالتقدم المادى، وبتسلل الأفكار الأوربية ، والاحتكاك بالأوربيين الشرفاء الذين استقدمهم إسماعيل لمساعدته فى إنجاز الإصلاح .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فمنذ عهد محمد على ، تَكُونُ فى مصر جيل من أبنائها مُدرك لذاته ، يُزَيِّنُهُ رجال برعوا فى الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسية والفلك .

وأغلب هؤلاء الرجال النابغين اتبعوا تقاليد العهدَيْن الجيدين: عهد محمد على وعهد إسماعيل ، وخلقوا - لدى المصريين - شعوراً بالفخر والثقة بالنفس^(٣١). وزاد هذا الشعور بفضل حلّ شامبليون للخط الهيروغليفي، وإنشاء المتحف المصري ، وانتشار علم المصريات ، وصحوة الدراسات التاريخية. كل هذه العوامل قوّت الشعور القومي الوليد عندما ذُكرت المصريين بأصول مصر، جذّة الأمم المتمدينة .

وكان إسماعيل هو الذى أعطى للدراسات التاريخية دُفْعاً قوية ؛ ويحكى شاهد عيان أن مارييت بك - فى سنة ١٨٦٤م - كان يهيم على كل المدن القديمة وكل الآثار التى ترجع للعهد الفرعونى التى كان مُكَلِّفاً بالحفاظ عليها ويعمل الحفائر فيها^(٣٢). وذلك بناءً على رغبة صريحة من والى الذى وُضِعَ تحت تصرفه مركباً بخارياً مُخصص له وحده .

وفى نفس تلك السنة ، سنة ١٨٦٤م ، أُلِّفَ مارييت كتاباً عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى الغزو الإسلامى ، وكان هذا الكتاب مُخَصَّصاً للمدارس العليا فى مصر ، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود^(٣٣) ، وهو مثقف متميز تخرج من مدرسة الألسن التى أنشأها محمد على . وقال المترجم فى مقدمته: "لقد أراد الخديو أن يوقظنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أسلافنا لكى نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعياً لرفعة شأن مصر بصفتنا مصريين ووطنيين حقيقيين" .

ثم أخذ المترجم يوضح فكرته بقوة قائلاً : "إن حُب الوطن شىء مختلف عن التعلُّق بجدرانه ؛ إنه حُب الخير والأفعال الصالحة ، وهو العمل الجماعى لكل سكان المدينة الواحدة الذين يُضحون بما يملكون وبحياتهم لتحسين مصير مواطنيهم والسهر على أمنهم بدون تمييز بسبب الأصل أو الجنس ، ويجب عليهم جميعاً خدمة المصلحة العامة قبل مصلحتهم الخاصة" .

كما أن نهضة اللغة العربية وآدابها أمدّت مصر الحديثة العربية والمسلمة، بثقافتها ولغتها ودينها ، بأسباب أخرى للعزة والتضامن الوطنيين .

وترجع هذه النهضة إلى العوامل التالية :

١ - إدخال الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية، والمبشرين اليسوعيين والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا في مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم . وأحرزت نشاطاتهم نجاحاً أكثر في الشام حيث أنشأوا المستشفيات والمدارس التي استطاع الشوام المسيحيون - بفضلها - أن يتلقوا تعليماً مناسباً وعملوا على نشر اللغة العربية .

٢ - زيادة عدد المستشرقين في أوروبا والشرق ، وتأسيس "الجمعية الآسيوية" و"المجلة الآسيوية" .

٣ - إنشاء المدارس في عهد محمد علي وإسماعيل .

٤ - إرسال البعثات المصرية للدراسة في فرنسا . ولأقت هذه البعثات تشجيع محمد علي وإسماعيل ، وترجمت عدداً كبيراً من الكتب العلمية التي جددت - بفضل منهجها ووضوحها ودقتها - اللغة العربية التي كانت فقيرة طوال قرون الانحطاط .

٥ - إصدار المجلات والجرائد : فجريدة "الوقائع المصرية" الرسمية أصدرها محمد علي سنة ١٨٢٨ م . وفي بدايتها ، كانت تُكتب باللغة التركية فقط ثم باللغتين: التركية والعربية ، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية في عهد سعيد باشا) . كما كانت "الوقائع المصرية" جريدة أدبية أيضاً .

وفي عهد إسماعيل أصدرت الحكومة المصرية مجلتيْن عسكريَّتين على نفقتها، ونشرت - سنة ١٨٧٠م مجلة طبية هي : "يعسوب الطب" (كان مديرها هو الجراح المصري الشهير "البقلي") ؛ وطبعت - في السنة نفسها - مجلة أدبية للمدارس الحكومية هي "روضة المدارس" (التي كان يكتب فيها الأساتذة المشهورون والطلاب الموهوبون) . وفي سنة ١٨٧٧م حدث ازدهار كبير في مجال نشر الجرائد .

٦ - نشأت كوكبة من الكتّاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية مثل: محمود سامي البارودي (الأديب والسياسي الذي لعب دوراً ملحوظاً في ثورة سنة ١٨٨٢م)،

وإبراهيم المولحي (الذي كان ناشراً عبقرياً وهو يشبه الأخوين جونكور)^[٢] في أسلوبه وطريقته (في الوصف)، وحسين المرصفي (التربوي العظيم ومؤلف كتاب مهم عن تاريخ الأدب العربي).

ونُضيف إلى ما سبق أن الكتاب الشوام - أنفسهم - وجدوا الحماية الفعالة لدى إسماعيل ، وهكذا استطاع سليمان البستاني تحرير موسوعة عربية عظيمة. ووفد إلى القاهرة الكثير من مثقفي الشوام ، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبحت مركزاً ثقافياً للشرق كله .

وكانت القاهرة - أيضاً - مركزاً للإسلام بفضل وجود الأزهر فيها (وجامعة الأزهر تشبه جامعة السوربون القديمة حيث يدرس فيها ١٥ ألفاً من الطلاب دراسة تعتمد أساساً على تفسير القرآن والسنة النبوية) . وكانت الدراسة الأزهرية تُثقل ذاكرة الطلاب بحشو من المعلومات النحوية المشوشة للغاية ، والحجج الفقهية دقيقة التفاصيل والعقيمة التي كانت تحد من آفاق العقل وتمنعه من التطور. لدرجة أن الأزهر أصبح معقلاً للأفكار المحافظة والتقليدية المعادية لحضارة الغرب. وبدأت فكرة التقدم عندما اصطدمت العلوم الدينية بالعلوم العقلية . ومن هذا الصراع نشأت العقلية النقدية .

* * *

ولكى لا تتحول هذه العقلية النقدية إلى معول هدم ، كان لابد من وجود إصلاحى عبقرى يقوم بتوجيهها ، وقام جمال الدين الأفغانى ومُريدوه بهذا الدور . ويقول رينان عن الأفغانى ما يلي : "الشيخ جمال الدين هو أفغانى متحرر تماماً من الآراء المسبقة التي يفرضها الإسلام . وينتمى إلى تلك الأجناس النشيطة التي تسكن منطقة إيران العليا - القريبة من الهند - حيث ما تزال الروح الأرية حيّة وفعالة تحت غطاء سطحي

[٢] الأخوان جونكور Goncourt هما : إدمون (١٨٢٢ - ١٨٩٦) وأخوه جول (١٨٣٠ - ١٨٧٠) فرنسيان اهتمتا بالأدب والفن . أنشأ إدمون "أكاديمية جونكور" وهي جمعية أدبية تمنح أهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعى [المترجم] .

من الإسلام الرسمي . إن حرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلني أعتقد - وأنا أحادثه - أنني بحضرة أحد معارفى القدماء وقد بُعث من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رشد وغيرهما من هؤلاء العظماء - من غير ديننا - الذين مثّلوا لمدة خمسة قرون تقاليد الروح الإنسانية^(٣٤).

والشيخ جمال الدين وُلد في كابول سنة ١٨٣٩م ، وأتمَّ دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦م . وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة ، ثم شغل وظيفة عمومية في عهد الأمير نوست محمد خان (توفي سنة ١٨٥٨م) . وبعدها قاد قوات الأمير محمد أعظم في أثناء حروبه العائلية ضد وريث العرش ، الذي كان يحظى بتأييد بريطانيا العظمى وهو الذي انتصر على أعدائه . وبعد هزيمة قوات الأمير محمد أعظم ، اضطر جمال الدين لمغادرة بلده سنة ١٨٦٩م ، ووصل إلى القاهرة وقضى فيها ٤٠ يوماً تعرّف خلالها على عدد من علماء الدين ومشاهير الشوام . ثم سافر سنة ١٨٧٠م ، إلى الأستانة حيث عيّن عضواً في المجلس الأعلى للتعليم العام وأستاذ كُرسى في جامعة دينية هناك . وتمتع جمال الدين بالحرية لنشر تعاليمه التي تدعوا إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث ، وتقديمه على أنه لا يُعادي العلم ولا التقدم . وقَدَّم الأفغانى تفسيراً بسيطاً وواضحاً للقرآن ، فجعل هذا الدين نظاماً مرناً وحيّاً . ولكنه اضطرَّ لمغادرة الأستانة بسبب هجوم الرجعيين عليه ، خصوصاً شيخ الإسلام ، رغم أنه كان يحظى بحماية المصلحين الليبراليين (مثل: على باشا وفؤاد باشا).

وفي سنة ١٨٧١م ، عاد جمال الدين إلى القاهرة حيث عمل على تقوية بنور القومية المصرية وتنميتها ، وكان ينظر إلى هذه المسألة على أنها ذات شقين: سياسى ودينى ، فهو - من جهة - كان يُريد تجديد شباب الإسلام بدراسة الفلسفة والحقائق العلمية التي تُحرّر العقول من الجمود العقائدى ، ومن جهة أخرى، كان يُريد تطوير المؤسسات الليبرالية والدستورية داخل الدول الإسلامية، وأن يجعلها بعيدة عن تأثيرات الأوروبيين الذى كانوا يستغلون هذه الدول^(٣٥).

ولما كانت مصر تتوق للتَّقدُّم وتعاذى التدخل الأوروبى فى شئونها، فإنها استقبلت جمال الدين الأفغانى بحفاوة وترحاب . وقَدَّم له الوالى والأوساط الحاكمة والطبقات المتعلمة كل الدعم الذى كان يتمناه ، لدرجة أن الحكومة خصَّصت له إعانة مالية شهرية مقدارها ١٢٠ جنيهًا بدون أن تطلب منه أية التزامات مُحدَّدة. وكان مسموحاً له بإلقاء محاضرات فى الأزهر حيث كان له العديد من المريدين. ولكن سرعان ما نشَبَت الخلافات بينه وبين الشيخ عlish. وبناءً على نصيحة الخديو إسماعيل ، اعتكف جمال الدين فى مسكنه حيث كان يستقبل الشباب والموظفين ليعَلِّمَهُم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثر الأفغانى - أيضاً - فىمن أحاطوا به من الكبار ؛ فأيقظ فيهم الإحساس القومى، ونشر فكرة الدستور . وكان الأفغانى يتصف بطبعه العنيف والثورى (المتعارض تماماً مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده المؤمنة بالتطور)، ولذلك انغمس أكثر فى السياسة^(٣٦)، وكانت أفكاره الليبرالية فى الفقه والفلسفة تُهيئ الأذهان بدون أن تُثير شكوك السلطات .

وفى الوقت نفسه ، لاقت الفكرة الليبرالية انتشاراً كبيراً بين الطبقات الحاكمة. وكانت أوروبا - طوال القرن التاسع عشر - مسرحاً تُقدَّم على خشبته جميع الحركات الدستورية ، ومن بينها المحاولة الدستورية لمدحت باشا فى تركيا فى سنة ١٨٧٦م. وبشكل أو بآخر ، وجدت هذه الأفكار الدستورية صداها فى مصر واتخذت عدَّة أشكال : فحتى ذلك الوقت ، كان رجال الدين وقياداتهم يلتزمون بطاعة الأمير طبقاً لمبدأ إطاعة ولى الأمر وقوة التقاليد ، ولكنهم بدعوا يدركون خطأهم بسبب المساوى التى ارتكبتها الحكومة المتسلطة - من جهة - ويفضل الأفكار التى بَلَّوَرَهَا جمال الدين الأفغانى ومريدهو التى تستمد قوتها من الدين نفسه ، ومن نماذج الخلفاء الأوائل المليئة بمبادئ الديمقراطية والليبرالية من جهة أخرى.

* * *

وأخيراً ، وَقَعَ حَدَثٌ يمثل هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها، ونعنى بذلك إنشاء إسماعيل لـ "مجلس النواب" فى سنة ١٨٦٦م^(٣٧) .

وفى مذكرات محمد عبده - غير المنشورة - قال : "حتى سنة ١٢٩٣ هجرية (سنة ١٨٧٧م) ، كان المصريون يخضعون تماماً لمشينة الحاكم وموظفيه فى تصرف أمورهم العامة والخاصة ... ولم يَكُنْ أحد يَجْرُؤُ - أو يُخاطِر - بإبداء رأيه حول طريقة إدارة البلاد . وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوروبية، وذلك على الرغم من وجود العدد الكبير من المصريين الذين دَرَسُوا فى أوروبا - منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ (سنة ١٨٧٧م) - أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة فى عهد محمد على وإبراهيم^(٣٨) .

وعلى الرغم من أن إسماعيل قد أنشأ - فى سنة ١٢٨٣ هجرية (سنة ١٨٦٦م) - مجلساً للنواب يُفترض فيه أن يجعل المصريين يتعلمون الاهتمام بشئون بلادهم ويتناقشون حولها ، إلا أن أياً منهم لم يدرك - حتى فى المجلس - أن له هذا الحق الطبيعى الملازم لحق التمثيل النيابى^(٣٩) : إِمَّا لأن القانون مَنَع - صراحةً - "مجلس النواب" من إبداء رأيه فى اختصاصات الحكومة ، إلا فى حدود ضيقة، وإِمَّا لأن الخديو قد أَفْسَدَ طريقة عمل المجلس ؛ فإسماعيل قد اعتاد إرسال مبعوث يُبلغ النواب برغبة الوالى المسبقة فى اتخاذ قرار ما، فكانت المداولات الصورية تتبنى القرارات التى تتفق مع رغبات رئيس الدولة.

وفضلاً عن ذلك ، مَنْ كان يَجْرُؤُ على إبداء رأى مخالف ؟؟ لا أحد، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن ، أو مصادرة الأملاك، أو تنفيذ الحكم بالإعدام لكل مَنْ يهمس بأقل كلمة مُعارضة .

وفى وَسَطِ هذه الظُّلُمات ، جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر، فأحاط به مريدوه فوراً ، وتلاههم العديد من الموظفين والأمراء المتشوقين للتَّعَرُّفِ على هذه الأفكار والمذاهب الجديدة المثيرة للجدل ، ثم قاموا بنشرها فى مختلف مدن مصر فساهموا فى إيقاظ العقول خصوصاً فى القاهرة .

ولكن هذا الشعاع الضعيف لم يستطع الوصول إلى الوالى القوى فى فلكه العالى. ومع ذلك ، فقد استمر هذا الشعاع فى النمو والانتشار ببطء وبشكل غير محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نُشِبَت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٣هـ (سنة ١٨٧٧م) . واهتم المصريون اهتماماً بالغاً بمصير تركيا - القوة التى تسيطر على بلادهم - فتابعوا بعناية تطورات الأحداث عن طريق الأجانب الذين كانوا يتلقون الجرائد من أوروبا . أمّا الجرائد المصرية المحدودة العدد، وحديثة الإصدار، فقد بدأت تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت لا تنشر سوى بعض الوقائع عديمة الأهمية ؛ فنشأت حركة من الآراء والمناظرات التى لم تكن معروفة حتى ذلك التاريخ بين أنصار وقرّاء هذه الجرائد ومعارضيهـم الساخطين. وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة فى نشر الأخبار ومهاجمة اتجاهاتها . وأيضاً، فقد ظهرت رغبة لا تُقاوم دفعت الناس للاشتراك فى هذه الجرائد بقوة تفوق سُلطة الطغيان.

وبمرور الوقت ، بدأت الجرائد تُناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الأجنبية ، ثم أخذت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تُقلق الحكومة .

وبالتأكيد ، فإن سنة ١٨٧٧م تُعتبر بمثابة نقطة تحوّل فى مسار "المسألة المصرية" ، على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها ؛ لقد اهتم الشعب المصرى بهذه الحرب ، ليس فقط لأن تركيا كانت متورطة فيها ، ولكن أيضاً لأن جيشاً مصرىً - عدده ٣٠ ألف جندي - كان يشترك مع تركيا فى هذه الحرب، وذلك على الرغم من اليأس المالى والإدارى الذى يسحق مصر بكل آلامه. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الطبقات المثقفة وَجَدَت أن أوروبا تستعبد مصر أكثر فأكثر، ورأت أيضاً أن سيادة تركيا الاسمية تُعدّ ضماناً لعدم وقوع اعتداء أجنبى - خصوصاً انجليزى - على مصر ، فبدأ المثقفون يقلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدتها .

ويقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء الحرب، فلوّقف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحُداد^(٤٠) . إن المصريين مسلمون

أتقياء ، فكان يجب عليهم أن يشاركوا سيدهم الألام برؤية عذاب آخر قوة إسلامية مستقلة ؛ فقد كانت تركيا تَمُدُّ ظل وصايتها على كل بلاد الإسلام بفضل وجود الخلافة في الآستانة .

* * *

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد في تلك الأونة ، يجب علينا الاعتراف بأنه نتج - إلى حد كبير - عن تشجيع إسماعيل للآداب والفنون ؛ فقد كان الخديو يُسبغ حمايته على كل المهووبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا - أولاً - بالمسرح ثم انغمسوا في الصحافة وفَجَّرُوا حرية التعبير . وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التَدَخُّل الأوربي في الشؤون الداخلية لمصر ، ولكن هذه الحرية انقلبت عليه بعد وقت قليل ، وشجعها على ذلك التدخل الأجنبي نفسه الذي كان يحارب السلطة العليا لرئيس الدولة بعنف . إن ظهور الصحافة الحرة لهو حَدَثٌ رئيسي جديد ساهم في الإعداد لميلاد الرأي العام في مصر^(٤١).

وكان أبو نظارة هو أول من أنشأ - سنة ١٨٧٠م - أول مسرح عربي في القاهرة بمساعدة من الخديو إسماعيل الذي أطلق عليه لقب "موليير مصر" ، وكان يحضر غالباً عروض المسرحيات الكوميدية التي قدمها "أبو نظارة" . وهذا الاسم ، هو الاسم المستعار ليعقوب صنوع اليهودي المصري المولود سنة ١٨٣٩م . وزار "أبو نظارة" أوروبا سنة ١٨٧٤م . وقضى فيها بعض الوقت ثم رجع إلى مصر .

وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، أصدر في سنة ١٨٧٧م جريدة ساخرة باللغة العربية تنتقد تصرفات الخديو إسماعيل . وكانت هذه الجريدة تُكْتَبُ باللهجة العامية التي تتكلمها وتُقدَّرُها كل طبقات الشعب المصري . وأثَّرت هذه الجريدة على الجماهير ، فأمر الخديو بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها ، ونفى محرريها من مصر . فاستقر "أبو نظارة" في باريس وواصل إصدارها حتى سنة ١٩١٠م^(٤٢) . تحت عدة أسماء ، وهاجم فيها سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر . وتوفي يعقوب صنوع في باريس سنة ١٩١٢م .

ثم جاء المثقف الشامي أديب إسحاق إلى الإسكندرية سنة ١٨٧٦م بناءً على نصيحة من سليم النقاش الذي ساعده في تمثيل مسرحيات عربية ، وتلقى الاثنان الدعم من الخديو إسماعيل . ثم رحل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تصادق مع جمال الدين الأفغاني وأصدر - في شهر يوليو سنة ١٨٧٧م - جريدة "مصر" التي نُشر فيها الأفغاني وتلاميذه مقالات بتوقييعهم . ومنذ هذه اللحظة، نُزل المصلح العظيم من برجه العاجي وفرض نفسه على اهتمام الجمهور^(٤٢) .

وبعد ذلك رجع أديب إسحاق إلى الإسكندرية وأصدر - بالاشتراك مع سليم النقاش - جريدتي "مصر" و "التجارة" . وفي بداية عهد "توفيق" - في سنة ١٨٧٩م - نفّثه وزارة رياض باشا إلى فرنسا . وفي باريس ، أصدر مجلة سياسية شهرية هي "مصر القاهرة" لكي "يُفضّح أفعال الطغاة - الذين يُطلق عليهم لقب "الحكام" - وإيقاظ بقايا الكرامة الشرقية وفتّح عيون السذج لكي يطالب الجميع بحقوقهم المسلوبة وأموالهم التي ينهبها الأجانب" .

وبعد إلغاء جريدتي "مصر" و "التجارة" ، أصدر سليم النقاش جريدتي "المحرسة" و "العصر الجديد" ولكن لم يكن لهما أهمية تُذكر .

وفي سنة ١٨٧٥م ، أصدر الأخوان الشاميان تقلا - سليم وبشارة - جريدة "الأهرام"^(٤٤) ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦م) التي كانت أقل أهمية من "الأهرام" .

وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩م ، أصدر كاتب مصري مشهور وصديق للأفغاني - هو إبراهيم اللقاني - جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، ولكنه ترك رئاسة تحريرها في شهر أغسطس من السنة نفسها .

كما أصدر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧م. وهي الجريدة الوحيدة التي وجدنا لها مجموعة كاملة تغطّي سنواتها الأولى^(٤٥). وفي بداية إصدارها ، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تجرؤ على

الحديث عن شنون مصر إلا بدايةً من العدد الصادر يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨م عندما خصّصت مقالاً عن "لجنة التفتيش"، وتعيين وزارة نوبار، ومدّحت الخديو واللجنة الوزارية. ولكن الجريدة بدأت تتطور - رويداً رويداً - وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة الجريئة ترجع إلى ثلاثة أسباب أساسية تلازمت مع بعضها بعضاً، وهى :

أولاً : السيطرة الأجنبية التامة التى تَكَرَّست عملياً - على مصر - بتعيين اثنين من المراقبين الأوربيين فى سنة ١٨٧٦م ، وإرسال "لجنة التحقيق"، ثم تعيين وزيرين أوربيين فى سنة ١٨٧٨م . وتَكَرَّست السيطرة الأجنبية - أيضاً - فى المجال الدبلوماسى عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذى قام بتسوية الحرب التركية/الروسية . وكتبَ المسيو بنسا موضحاً^(٤٦) : "دعا الأمير بسمارك فرنسا للمشاركة فى "مؤتمر برلين"، ووافقت فرنسا واشترط وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) عدة شروط مسبقة بهدف جعل شنون مصر خارج مداولات "المجلس الأعلى"، وأن تُعامل على أنها مسائل تخص فرنسا وإنجلترا فقط . ووافق الأمير بسمارك - باسم ألمانيا - على هذا الشرط المسبق كما وافقت عليه باقى الدول الأوربية ، فقَبِلَ المسيو وادينجتون الدعوة لحضور المؤتمر باسم فرنسا . ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكّدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانياً : ازدياد حدة البؤس فى مصر : ففى سنة ١٨٧٧م ، جاء فيضان النيل منخفضاً، وظهرت نتائجه فى السنة التالية (١٨٧٨م) . ومع ذلك ، أصرت الدول الأوربية على أن تُسَدَّدَ مصر أقساط الديون . وطبعاً ، كان القهر والتعسف يصاحبان جباية الضرائب .

ثالثاً : تلاشت سلطة الخديو ، وقامت أوروبا بالتشهير باستبداده وأخطائه - عن حق - ولكن هدفها المؤكد كان مصادرة سلطة الخديو لصالحها هى . وتم تشكيل "لجنة التحقيق العليا" بناءً على فرمان خديو صدر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨م منح اللجنة سلطات واسعة للتحقيق فى مسائل العجز المالى ، وسوء استخدام السلطة، والمخالفات إلخ ... ولإنجاز هذه المهمة ، كان مسموحاً لها بمخاطبة كل الإدارات والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التى قد تحتاجها".

ولأن هذه اللجنة كانت تُجسّد التدخل الأجنبي المباشر ، فقد تَسبَّبت في إثارة السخط في جميع أرجاء البلاد ، ونظراً لأنها - أيضاً - كانت تمثل تدخلاً ضد الاستبداد ، فقد شجَّعت الرأي العام على إثبات وجوده .

ومنذ بداية عملها ، استدعت "اللجنة" شريف باشا - ناظر الحقانية - لكي يمثّل أمامها بشخصه ، ولكن شريف باشا قبل فقط أن يرد عليها كتابةً وفُضِّل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها . ويُعتَبَر هذا الحدث بمثابة إشارة لوجود روح جديدة لم تكن معروفة منذ قرون .

وفيما يتعلق باستبداد إسماعيل وعلاقاته "بلجنة التحقيق" ، فقد أوردت جريدة "الطائف" الواقعة التالية بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٦٢م : "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه وهذه الأرض يمتلكها سكان قرية "صفط الملوك" في الدلتا. فقدم الفلاحون شكاوهم إلى الخديو إسماعيل لكي يمنع مصادرة أراضيهم وأموالهم ومنازلهم ، ولم يستمع الخديو إليها ، ووصل مَسْأحو الأراضي بسرعة لمسح الأطيان وتحديد حدودها ، ولم تحضر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احتراماً لقرار حكومة إسماعيل-(٤٧) .

وكان اللورد كرومر عضواً في هذه اللجنة ، وكتبَ عن الارتباك الإداري في مصر قائلاً : "تُوجد بعض القوانين واللوائح على الورق فقط ، ولا يُوجد أحد يُفكّر في تنفيذ ما تقضى به ، كما أن كبار الموظفين المسؤولين كانوا يجهلون - غالباً - وجود هذه القوانين واللوائح . لقد تم فرض ضرائب جديدة، وزيادة بعضها، وأخرى تم تعديلها بدون أي مبرر واضح ؛ فكان شيخ البلد ينفذ أوامر المدير، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذي كان - بدوره - ينفذ الأوامر العليا" .

والأمر العالي كان بمثابة القانون الذي يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمراً شفوياً . ولم يكن دافعوا الضرائب يفكرون في الاعتراض لا على إصداره ولا على مضمونه . وعندما سُئل "المفتش العام للصعيد" عن الجهة التي يستطيع الممول أن يشكو إليها من ظلم وقع عليه، رد بسذاجة، ناتجة قطعاً لاعتياده الطويل على نظام

يعتبره عادلاً وطبيعياً: "بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع أن يشكو لأنه يعرف أننا نتصرف بناءً على أوامر عليا، والحكومة نفسها هي التي تطالبه بهذه الضرائب، فلمن تريدون أن يشكو؟؟".

وسجلت "اللجنة" كل حالات سوء استخدام السلطة في تقرير^(٤٨) - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨م - رفعتة للخديو الذي وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير، ووجه للمستتر ريفرز ويلسون هذه العبارات يوم ٢٢ أغسطس: "أما عن النتائج التي توصلتم إليها، فإنني أوافقكم عليها ومن الطبيعي أن أوافق عليها، فأنا الذي طلبت هذا التقرير لصالح بلدي. وبالنسبة لي، فإن الأمر يتعلق بتطبيق هذه المقترحات، وتأكيد أنني قررت تطبيقها بجد. إن بلدي لم تعد جزءاً من إفريقيا بل إننا حالياً جزء من أوروبا. إذن فمن الطبيعي - بالنسبة لنا - أن نترك السلوكيات القديمة ونطبق نظاماً جديداً يلائم وضعنا الاجتماعي. وأعتقد بأنكم - في المستقبل القريب - سترون تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون. وهذه التغييرات بسيطة وهي خاصة بالشرعية واحترام القانون. ولا يجب الاكتفاء بالوعود، فقد قررت البحث عن حقيقة الأشياء. وكبداية توضّح مدى تصميمي، فقد كلّفت نوبار باشا بتشكيل الوزارة. وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية، ولكنه أعدّ بشكل جاد وسترون بزوغ الاستقلال الوزاري. وهذا ليس بالشئ القليل لأنه يعد نقطة انطلاق لتغيير النظام. وأعتقد أنه أفضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدية نواياي الخاصة بتطبيق مقترحاتكم"^(٤٩).

وتشكلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس والذي كرّس مفهوم المسؤولية الوزارية. وقال الخديو: "أريد أن أؤكد لكم قراري الحاسم لوضع أسس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التي تنظم الإدارة في أوروبا؛ فبدلاً من وجود السلطة الفردية - وهو مبدأ الحكومة الحالي في مصر - أريد سلطة ترسخ مبدأ الإدارة العامة للأعمال وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، فإنني أريد - من الآن فصاعداً - أن أحكم مع (أو بواسطة) مجلس وزاري. وبنفس هذا المنطق، ولتنظيم الإصلاحات - التي أعلنت عنها توأ - فإنني أعتقد بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتضامنوا كلهم مع بعضهم بعضاً. وهذه النقطة أساسية ..."

إن هذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث ؛ فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تُحكَّم بشكل مباشر بواسطة الخديو ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا مسئولين أمامه مسئولية فردية . أمَّا في المسائل المهمة ، فقد كان الخديو يستشير "مجلساً خاصاً" يتكون من مُختَلَف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى وأعضاء آخرين يمكن اعتبارهم "وزراء بدون حقيبة وزارية".

وتم تعيين نوبار باشا في مناصب : رئيس مجلس الوزراء ، ووزير العدل (الحقانية) ووزير الخارجية ؛ وكان رياض باشا وزيراً للداخلية . وحدث تجديد ؛ فقد أدخل وزيران أوروبيان في مجلس الوزراء المصري ، أحدهما هو: المستر ريفرز ويلسون - وزيراً للمالية - والثاني هو : المسيو بلينيير - وزيراً للأشغال العمومية.

ولإدراك مدى تَطَوُّر الرأي العام ، سنُتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة في الصحافة وسنقوم بتحليلها . فبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨م ، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي: "جاءتنا برقية تُفيد بأن الحكومة الإنجليزية سَمَحَت للمستر ريفرز ويلسون بالموافقة على قبول منصب وزير المالية في مصر". ومَدَحَت الجريدة هذا الوزير، وعَبَّرَت عن أملها في أنه سيُصلح الأخطاء الموجودة، ولكنها - في الوقت نفسه - حذرتَه بقولها : "إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية ويحرص على مصالح المصريين، فسيحدث في وزارة المالية مثلما حدث في مصلحة السكك الحديدية ومصلحة الجمارك ؛ فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان قد تم تنظيمها على أُسُس قوية وضعها على مبارك باشا ثم زكى باشا، وتَمَيَّزَت بالنظام والدقة، ولم نسمع أبداً عن حدوث تصادم بين قطارين، أو حدوث وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل مصلحة السكك الحديدية يُقدَّر بمليون جنيه سنوياً ، وكل موظفيها كانوا من المصريين فقط . ثم جاء الجنرال ماريوت الذي رفض كل المصريين وأوكل إدارة هذه المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية . ونَتَجَّ عن هذا التصرف أن انهار دخلها وبلغ ثلاثمائة ألف جنيه فقط ، إلخ ...".

وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧م ، عَدَدَت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنصرمة ، فذكرت أن الخديو أراد تخفيض فوائد الديون،

ولكن الدائنين رفضوا ؛ فَعَيَّنَ الخديو "لجنة تحقيق" كَتَبَتْ تقريراً مُطَوَّلًا عن المظالم الموجودة فى الإدارة وتَعَسَّفَ سلطة الخديو . وَنَتَجَ عن هذا التقرير تغيير ملحوظ فى الحكومة الاستبدادية ، وَحَصَلَت الصحافة على قدر من الحرية .

وفى شهر ديسمبر ، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أُسُسٍ أوسع وأكثر ليبرالية ، فتحدثت جريدة "الوطن" - فى عدد يوم ٢١ ديسمبر - عن المرسوم المنشور فى جريدة *Le Moniteur Egyptien* بتاريخ ١٠ ديسمبر - والذي يقضى بجعل "مجلس النواب" و "مكتب الصحافة" تابعين لوزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ . فَعَلَّقَت الجريدة بقولها : "منذ زمن طويل، ونحن نتمنى إصلاح هذا المجلس الذى بدوره لا توجد مسئولية وزارية . وفى هذه الحالة، نريد أن نَعْرِفَ أمام مَنْ سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟؟".

وفى عدد ٢٨ ديسمبر ، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان يَنْشُرَ القانون والعدالة - فى الداخل - فهما اللذان يُشْجِعَان تَطَوُّر وتنظيم كل المؤسسات. وَبَيَّنَت الجريدة فكرة أن الحكومة الاستبدادية تَخْلُقُ أعداءَ لها فى الداخل، وتُثِيرُ طَمَعَ الدول الأجنبية نتيجةً لضعفها . وبعد ذلك ، أَعْلَنَت الجريدة أن وزير الداخلية وَجَّهَ الدعوة للمجلس للانعقاد ، وأن المجلس كان - فيما مضى - أداة للقهر تستخدمها الحكومة لمعاونتها فى خلق ضرائب جديدة ولابتزاز أموال الفلاحين.

وفى يوم ٢ يناير سنة ١٨٧٩م ، اجتمع "المجلس" فى قصر القلعة - فى الساعة العاشرة صباحاً - وأُطْلِقَت المدافع تحيةً له . وهذا اليوم مهم جداً فى تاريخ الحركة الدستورية لأنه يمثل بداية تعاون "المجلس" مع المعارضة ؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش ، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات وأعيان البلد ، وقف عبد السلام المويلحى بك - زعيم المعارضة الجديد - وألقى بالرد التالى : "نحن ممثلى الأمة المصرية والمدافعين عن حقوقها ومصالحها، التى هى فى نفس مصالح الحكومة ، نَشْكُرُ صاحب السمو الخديو لأنه أصدر قراراً بانعقاد "مجلس النواب" ، أساس كل تقدم وحارس كل شرعية . ونشْكُرُ سموه - أيضاً - لأنه شَكَّلَ وزارة مسئولة ستقوم بدعم المجلس ؛ ولأن سموه سمح لهذا المجلس بأن يهتم بالشئون المالية

والأشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة ... إن خطاب صاحب السمو قد أحيا فينا الأمل ببداية عهد جديد، وحرك آمال هذه الأمة التي تتوق لأن تصبح - مجدداً - أمة قوية وفَعَّالَة وتستعيد مجدها السابق .

إن هذه المقاطع من خطبة المولى بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية - حينذاك - ومن المفيد أن نُذكر بأن وزارة نوبار / ويلسون كانت وزارة غير شعبية منذ البداية . وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩م ، كتبت جريدة "الوطن" : "يُوجد أناس يعتبرون أنفسهم مُصلحين ؛ ولكنهم عندما يصلون إلى الحكم، يتسببون في أضرار أشد ممن سبقوهم . فإذا ألقينا نظرة على تقرير اللجنة ، فسنعقد أن المستر ويلسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يعتبر أن ضريبة الملح والسخرة وغيرها ... من المظالم . وفي السنة الحالية (١٨٧٨م) ، أفلس الفلاح بسبب طغيان فيضان النيل الذي ذهب بالمحاصيل والحيوانات . وفي السنة الماضية (١٨٧٧م) ، كان الفيضان منخفضاً ، ففُتكت مساحات شاسعة من الأراضي بدون رى في الصعيد، وأصبح جزء منها بوراً بشكل دائم. ولذلك يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف ... وها نحن نعلم أن المستر ويلسون أرسل - في الأسبوع الماضى - منشوراً نورياً لمديرى المديريات والمأمير يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بدفع الضرائب المتأخرة المُستَحَقَّة عن سنوات: ١٨٧٦ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨م ، وإلا فستتم مصادرة محاصيل ومواشى وأراضى وكل ممتلكات من لا يُسدّد هذه المتأخرات. وطالب المستر ويلسون - فى المنشور - المديرين والمأمير استخدام الوسائل القاسية والظالمة التى كانوا يستخدمونها فى الماضى لجباية الضرائب . إن هذه المطالب تتناقض تماماً مع روح تقرير "اللجنة" ... ومع ذلك ، فلم تُكن الحكومة السابقة مُعتادة على توقيع البيع الجبرى للأرض . وكل هذه العوامل ستجعل البيع يتم بأبخس سعر وستقع الأرض المباعة فى أيدي الأجانب ... وتختتم الجريدة المقال مُعلِّقَةً: "إننا نأمل فى أن يضع البرلمان - الذى انعقد يوم ٢ يناير - هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفسولين لأن سَكينة الشعب وهُدوءه يتوقفان على هذه القرارات التى سيصدرها المجلس" .

ثم ظهر شعاع أمل قوئى النفوس ؛ ففى ١٨ يناير ، امتدحت جريدة "الوطن" الوزارة التى وطلدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها : "مما يُقوئى أملنا فى مُستقبل أفضل ، هو أن نرى مجاميع الفلاحين يأتون من قُراهم للشكوى من الوضع السابق. وهذا شئ غير مسبوق ؛ ففى الماضى لم يكن أى شخص - سواء أكان مواطناً بسيطاً أو عظيماً - يجرؤ على رفع صوته بالشكوى. وأثناء جولة المستر ويلسون فى الدلتا ، شجّع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكى يحقق فيها... وسرت إشاعة تقول بأن الوزارة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين، إلخ... (٥٠)".

وفى عدد ٢٥ يناير ، قالت الجريدة نفسها: "إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يوماً لم يبحث أى مسألة مالية أو داخلية مهمة ، وشعر أعضاؤه بالملل... فكيف يكون الوزراء مسئولين عن أعمالهم بدون رقابة من المجلس؟؟". وعادت الجريدة وتناولت الموضوع نفسه فى الأول من فبراير ، وذكرت الموقف المزرى الذى وقفته الوزارة تجاه هذا الموضوع ، فكتبت : "رجا الأعضاء - عدة مرات - السيد ويلسون لكى يأتى إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو بلينيير لا يقل عن موقف ويلسون غرابة ؛ فقد قدّم تقريراً مُبهماً للمجلس، وكان حضوره ضرورياً لكى يُوضّح بعض المعلومات وللدرد على بعض الملاحظات فوعد - فى البداية - بدراستها على مهل ، ثم كَتَبَ لوزارة الداخلية بأنه متمسك بأرائه . وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية فى أوروبا. ويحق لنا أن نتساءل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس ؟؟".

وهذا التقرير لم يعجب الحكومة لأن الجريدة احتجّت - فى العدد التالى بتاريخ ٨ فبراير - على نيّة الحكومة تسريع الضباط المصريين ، فتلقّت إخطاراً من "مكتب الصحافة" بالصيغة التالية : "نظراً لأن جريدة "الوطن" - بتاريخى ١ و ٨ فبراير - وجريدة "التجارة" - بتاريخ ٣١ يناير - قد نشرتا وقائع غير صحيحة، فقد تقرر إيقاف هاتين الجريدتين لمدة ١٥ يوماً".

وسندخل الآن فى سياسة لا تتناغم تماماً مع النظام الجديد ؛ لقد حدثت أزمة عاجلة عندما سرحت الحكومة جزءاً كبيراً من الجيش ، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف مرتباتهم بدون أن يقبضوا مرتبات الأشهر السابقة المستحقة لهم. وسبب هذا الإجراء

غضباً عنيفاً بين صفوف الضباط عبّر عن نفسه بحوث مظاهرة خطيرة فى صباح يوم ١٨ فبراير . وقام عدة مئات من صف الضباط بسبّ نوبار باشا وويلسون وطالبوهما بدفع رواتبهم ، وحبسوهما فى مبنى وزارة المالية . وذهب الوالى فوراً إلى موقع الأحداث - يُحيط به ممثلو الدول الأوروبية - وقام بتفريق التجمع بمساعدة الجيش^(٥١) .

وليس من المستبعد أن يكون الخديو نفسه قد شجّع هذه الفتنة بشكل غير مباشر وإلى درجة مُعيّنة^(٥٢) . وأياً كان الأمر ، فإن هذه المظاهرة كانت مؤشراً على وجود قلق عام . ويبدو أيضاً أن الضباط قد سَعَوْا لإضفاء شكل شعبى على مظاهرتهم لأنهم حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم . وكتبت جريدة "مرآة الشرق" - فى عددها الأول الصادر يوم ٢٤ فبراير - ما يلى : "يوم الثلاثاء الماضى، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" فى الساعة العاشرة صباحاً، وبعدما ألقوا خطباً توضح مدى بؤسهم ، اختار قادة الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرةً بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف بيّن للجيش مدى قوته ؛ فمنذ ذلك الحين ، أصبح الجيش عضواً فعّالاً فى المعارضة مثله مثل "المجلس" تماماً . وتخلّى الخديو عن سلبيته الظاهرة وأصرّ على إقالة رئيس مجلس الوزراء - نوبار باشا - حرصاً على الأمن العام.

ولكى ندرك مدى انعدام شعبية نوبار باشا ، علينا أن نتذكر الأسباب المباشرة لهذه الكراهية وهى : انحيازه للأجانب ، وخنق حرية الصحافة ، ولا مبالاة حكومته بـ"مجلس النواب" وكأنه غير موجود ، ولا مبالاة حكومته حتى بالحاكم الذى لم تستشره. كل هذه الأسباب كانت كافية لجعل حكومته - تلقائياً - حكومة غير شعبية .

أمّا الأسباب العامة لفقدان الحكومة لثقة الشعب فيها فسنجدها ملخّصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة "التايمز" من الإسكندرية بتاريخ ٢٢ فبراير: "تأخر مرتبات الموظفين المصريين بشكل رهيب . وقد سَبَقَ "اللجنة التفتيش" وأن قَدِمَت مذكرة حول هذا الموضوع منذ تسعة أشهر ، فصَدَرَ مرسوم بصرف المرتبات ولكنه لم يُنفَّذ. ويضطرّ موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى نفس الوقت، تُسَدّد الحكومة - بانتظام - الفوائد الباهظة للدائنين فى أوروبا.

إن مصر فى وضع لا يسرُ : فالسُخط يتصاعد بين صفوف الجيش والفوضى تتفشى فى الحكومة . وتمثّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن مجلس الوزراء يحكم بدون التعاون مع رئيس الدولة ، ورئيس الدولة أبعد عن حكومة بلده ، والإدارة تقع - بشكل مطّرد - بين أيدي الأوربيين ، ويتم استبعاد المواطنين عن شغل كل المناصب العليا . وعلى الرغم من كل شيء ، فإن مصر للمصريين .

وكان الرأى العام الفرنسى ، وبعض الأمريكيين ، يعتبرون نوبار باشا موالياً لإنجلترا^(٥٣) . وهذا صحيح بشرط تحديد هذا المعنى : ففى البداية ، من المؤكد أن نوبار باشا كان منغمساً فى شئون السياسة الخارجية مثلما كان رياض باشا منغمساً فى شئون السياسة الداخلية . وكان نوبار موضع ثقة الخديو إسماعيل فى هذا المجال ، واستطاع تقديم خدمات جليلة لمصر بنجاحه فى كل المفاوضات التى أجراها باسمها فى الآستانة وأوروبا بخصوص :

١ - حل الخلاف مع شركة قناة السويس .

٢ - وموضوع فرمانات التى عزّزت الاستقلال الإدارى لمصر .

٣ - وإنشاء المحاكم المختلطة التى سهّلت إجراءات العدالة .

ثم حدث تغيير فى المواقف : إن المستر ديسى - وهو إنجليزى - كان يعرف نوبار جيداً ، وهو يعطينا - دون قصد - معلومات حول هذا التغيير ، فيقول : "منذ أن تشكّلت لجنة كيث" سنة ١٨٧٦م ، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون التى تعاقدت عليها مصر فى عهد إسماعيل ستؤدى حتماً إلى التدخل الأجنبى " .

وكان نوبار يشرح لى - نوّماً - الأسباب التى تجعله يعتبر أن إنجلترا مؤهلة لممارسة السُلطة الدائمة فى مصر أكثر من أى قوة أوروبية أخرى ... أو أى تحالف للقوى . وكان مقتنعاً بأن تدخل إنجلترا الفعّال فى صالح مصر ، وبأنه أقل ضرراً - بل وقد يكون أكثر نفعاً - من أى تدخل لأى دولة أوروبية أخرى ... وجاء نوبار إلى لندن (سنة ١٨٧٧م) لى يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية ، واختارنى بصفة "متحدّث باسمه" أمام الصحافة الإنجليزية ... وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧م ، نشرت مجلة

"القرن التاسع عشر" مقالة تناولت موضوع ديون الخديو وأحدثت تأثيراً عظيماً ... ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية بقوله : "والسبب الأساسى للاضطرابات المالية - فى مصر - يرجع إلى استيلاء الخديو - طوال عشر سنوات - على مساحة مليون أكر ، أى خُمس الأراضى الزراعية فى البلاد"^(٥٤).

ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفكرة تُعْتَبَرُ تفسيراً ساذجاً ومُنْحَازاً مع أن "لجنة التحقيق" قد اهتمت به ، وطالبت فى قرارها "بتخصيص كل أراضى الدائرة السَّيِّئَةِ لسد عجز الميزانية" .

وعاد نوبار إلى مصر فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ م ، وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً بها . وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة ، وعند قراءة بيانات الخديو التى كَرَّرَ فيها - بشكل علنى ورسمى - وعده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يَتَنَبَّأُ بفشل هذه اللجنة فشلاً مدوياً أكثر من الذى حَدَثَ بالفعل .

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية للتحرك ، وهى تُعْتَبَرُ - إلى حدٍّ ما - من عمل الماسونية التى لعبت دوراً فى أحداث السَّنَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ من حكم إسماعيل. لقد كان جمال الدين الأفغانى يخشى من طغيان إسماعيل على الدعاية السياسية التى كان يريد القيام بها ، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء "محفل الشرق العظيم" فى الإسكندرية ، حوالى سنة ١٨٧٨ م وتم فيه قبول عضوية صحفيين شوام ومصريين منهم : إبراهيم اللقانى وأديب إسحاق وسليم النقاش وعبد السلام المويلحى (رئيس مجلس النواب) وضابطين من قيادات المظاهرة هما: لطيف سليم وسعيد نصر ، وآخرين غيرهم .

وفى تلك الأثناء ، وصل القنصل الإنجليزى - بورجس - وحَنَّتْهم على الانضمام للماسونية الإنجليزية ، فأصبح محفل "كوكب الشرق" تابعا "لمحفل إنجلترا الأكبر". وفى وقت قصير ، أصبح "محفل كوكب الشرق" يضم حوالى ٣٠٠ عضو من نخبة المجتمع المصرى كان من بينهم : ولى العهد - الأمير توفيق - وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول ، وضباط من الجيش وعلماء دين

ونواب فى المجلس ، فجمع هذا المحفل بين جنباته ممثلى الطبقات الحاكمة والمثقفة . وكان المحفل يُشجع تبادل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة ، وخلقَ بينهم رابطة من التعاون والتعاقد، وتشكل - بذلك - جنين "الحزب الوطنى" الذى سينمو ويتخذ الأبعاد التى نعرفها .

إن تَمَرَّد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن . ولهذا السبب عندما سَجَنَت السلطات الضَّابِطِينَ الماسونِيِّينَ (لطيف سليم وسعيد نصر)، اجتمع "محفل كوكب الشرق" - فى الليلة نفسها - برئاسة جمال الدين الأفغانى - وأرسل برقيَّتَيْنِ للخدِوِ إسماعيل وولى عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسونى)؛ للمطالبة بالإفراج عَن الضَّابِطَيْنِ . وتم الإفراج عن الضابطین بعد أربعة أيام بناءً على تَدخُل القنصل الإنجليزى^[٤] .

وفى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩م ، أى بعد التمرد بيوم واحد كَتَبَ القنصل العام الفرنسى فى مصر - الماسيو جوبو - تقريراً إلى الماسيو وادنجتون - وزير خارجية فرنسا - قال فيه : "مع أن النظام مُسْتَبْت منذ الأمس ، إلّا أن السخط العنيف يُسَيِّطِر على مشاعر المواطنين (المصريين) ومازال الوضع حرجاً للغاية. وفى صباح اليوم ، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا) بأنه لم يَعدُ يضمن استتباب الأمن العام ، ورجانا أن نحمى حياته وحياة زملائه الوزراء. فذهبنا لمقابلة الوالى، وطلبنا منه أن يعمل على ضمان استتباب الأمن ، فرد علينا بأنَّه يتحمل المسئولية كاملة فى هذا المجال "لو اشترك فى الحكومة وإذا انسحب نوبار منها"، فقدم نوبار استقالته" .

فرد الماسيو وادنجتون على هذه الرسالة بقوله : "بَلَّغَ الخديو أن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد قَرَّرتا التحرك سوياً فى كل ما يتعلَّق بمصر ، ولن يُجرى أى تغيير فى مبدأ التسويات السياسية والمالية التى أَقَرَّها الخديو مؤخراً" .

[٤] لمزيد من المعلومات عن الحركة الماسونية ونشاطها وأعضائها فى تلك الفترة ، راجع رسالة الماجستير لوانث إبراهيم الدسوقي ، بكلية الآداب (جامعة عين شمس ٢٠٠٥) تحت عنوان "الماسونية فى مصر ونشاطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ١٧٩٨ - ١٩٦٤" [الترجم] .

ووافقت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أخيراً على تعيين الأمير توفيق فى منصب رئيس مجلس الوزراء بشرط ألا يحضر الخديو مداولات الحكومة، بل قررتا ما هو أخطر : فأصبح للوزيرين الأوربيين فى مجلس الوزراء أن يستخدموا - معاً - الحق المطلق للفتوى ضد أى قرار لا يوافقان عليه^(٥٥) .

وبتاريخ ١٠ مارس ، وجَّه الخديو إسماعيل خطاباً إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة ، ويُعلن موافقته على هذين الشرطين مع بعض التحفظات فقال : "عندما أنشأتُ هذا النظام الجديد للأوضاع ، لم أفكر أبداً فى الانفصال عن وزرائى؛ بل على العكس ، فإننى أودُّ أن أظل مرتبطاً بهم ارتباطاً وثيقاً" .

ولكن فور تشكيل الوزارة ، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشجَّع على فورانها: فقد حان موعد تسديد فوائد دين سنة ١٨٦٤م - فى الأول من إبريل سنة ١٨٧٩م - وهو الدين الذى يضمّنه "قانون المقابلة" ، وكانت الفوائد تصل إلى ٢٤٠ ألف جنيه إسترلينى . وحتى يوم ٢٨ مارس ، بلَّغ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترلينى من أصل المبلغ المُستحق . وفكر المستر ويلسون فى إلغاء "قانون المقابلة" . وهذا القرار كان سيمحى - بجرة قلم - حوالى ١٤ مليون جنيه دفَّعها أثرياء البلد، فقُوِّلت هذه الفكرة بغضب شديد .

وأعدَّت الحكومة خطة تستند على أن مصر غير قادرة على مواجهة التزاماتها؛ فاقترحت تأجيل دفع قسط الدين - الذى حل فى الأول من إبريل - وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥٪ . وأدَّى الإعلان عن قُرب إفلاس مصر إلى الإجهاز على مصداقية الإدارة الأوربية لدى الشعب المصرى ، تلك الإدارة التى بدت - منذ سنة ١٨٧٦م - عاجزة عن إدخال إصلاحات حقيقية فى البلاد . ورفضت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التى اقترحها المستر ويلسون إلا إذا كَفَّت الأيادى الأوربية عن التدخل فى الشؤون المالية والسياسية لمصر^(٥٦) .

وتلاشى نفوذ الخديو وأصبح فاقد الأهلية السياسية^(٥٧) ، ومن ثم ألقى بثقله إلى جانب المعارضة .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ؛ ففي بداية شهر إبريل ؛ ذهب رياض باشا وزير الداخلية ونائب رئيس "اللجنة العليا للتفتيش" إلى "مجلس النواب" للإعلان عن فض الدورة البرلمانية ، فأدّى ذلك إلى حدوث مظاهرة غير متوقعة . ويقول مراسل جريدة التايمز^(٥٨) : "أدت الأحداث الأخيرة إلى نتائج غريبة في مصر ؛ فالسلطات المصرية قَبِلَت المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد ، فَنَتَجَ عنها ميلاد "حزب وطني" يعارض صراحة تَدخُل أى حكومة خارجية ، ويعمل عَلْنَا على أن تُصبح "مصر للمصريين" . ويرأس الخديوي هذا الحزب كما يساندده مجلس الأعيان المصري ورجال الدين . وَنَجَعَ "الحزب الوطني" نجاحاً باهراً بين أوساط الشعب المصري لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين حول الخديوي باعتباره يُعارض المؤامرة الأنجلو / فرنسية ...

وتتعامل الحكومة الجديدة - عملياً - مع "الحزب الوطني" على أنه شيء زائد عن الحاجة ، ولكن قادة الأمة يُؤيدونه في نضاله ... وحتى الجماهير - التي تجهل تماماً واجبات المواطن الأساسية - أصبحت تُتابع أخباره بشكل فوري وتناقشها بحرية أكثر من ذي قَبَل . وفي بداية الأمر ، كانت الجماهير تنتظر أن يأتى "الويلسون" - كما يُطلقون عليه هنا - بالمعجزات ، ولكنها أصبحت حالياً ساخطة عليه لأنه لم يُنجز ما كانت تنتظره منه ...

ولم يُعد "مجلس النواب" يستحق الازدراء كما كان من قبل لأن أعضاءه أبنوا - في عدة مواقف - مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية ، خصوصاً الموقف الأخير ؛ لقد ذهب رياض باشا - وزير الداخلية - للمجلس لكي يقض انعقاد الدورة البرلمانية رسمياً ، وألقى خطبة مجاملة رقيقة للنواب وشكّرهم على خدماتهم، وأعلنهم بأن مُهمّتهم قد تَمَّت على خير وجه . ولكنه فشل في القيام بدور "أوليفر كرومويل"^[٥] لأن المجلس رَفَضَ أن يُنْقَضَ . وتحدّث أحدُ الأعيان بالنيابة عن زملائه^(٥٩) مُعلنًا رفض قبول مُجاملات الوداع ،

[٥] أوليفر كرومويل (1658 - 1599) : Oliver Cromwell سياسى بيوريتانى إنجليزى. كان يمثل الطبقة الوسطى في الريف والمدن في البرلمان . عارض الملك وهزم قواته ثم طرد النواب المواليين له في البرلمان . حاكم الملك تشارلز الأول وأدانه ثم حول النظام الملكى في بريطانيا إلى النظام الجمهورى [الترجم] .

بل أعلن - باسم البرلمان - أن النواب لم يفعلوا شيئاً بعد وما زال لديهم الكثير ليفعلوه في مراقبة الوزارة؛ ولهذا السبب، فإنهم يرفضون قسراً الدورة البرلمانية والانصراف . وأُيِّدَ زملاؤه بالإجماع (كما فعل الأعيان في بلاط فرساي عندما التفتوا حول ميرابو^[٦]) في أثناء الحادثة الشهيرة).

وأكمل البرلمان المصري جلساته بلا انقطاع ، وأصبح يطالب بضرورة أن يخضع كل الوزراء - أجنب ومصريين - لإرادته ، وأن يكونوا مسئولين أمامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم . والحق يقال ، فإن النواب يريدون تحويل هذا الكيان الذي يشبه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومسئولة .

ووعد رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالى والوزارة . ولكن المجلس وجّه له - فى اليوم نفسه وفى وزارة الداخلية - رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذى اتخذته الأعضاء . وفى هذه الرسالة ، طالب المجلس بعدة مطالب منها:

١ - الحصول على دستور يُتيح للمجلس أن يصبح أداة قوية للإصلاح، كما فى بلغاريا .

٢ - إصدار تشريعات تضمن حرية الصحافة .

٣ - إصدار تشريعات تضمن المساواة فى دفع الضرائب بين الأوربيين والمصريين^(٦٠).

وكانت جماهير الشعب المصرى - خصوصاً النخبة - تؤمن بأن التدخل الأوروبى المتزايد فى الشئون الداخلية لمصر ناتج عن ضعف الحكم الفردى والاستبدادى لإسماعيل . وأمنت الجماهير المصرية - ونخبتها - بضرورة وجود حكومة قوية تستند

[٦] ميرابو Comte de Mirabeau (١٧٥٨ - ١٧٩١) خطيب وسياسى فرنسى دعا لإقامة نظام ملكى دستورى فى فرنسا . كان عضواً فى محفل ماسونى. رفضت طبقة النبلاء ترشيحه فى البرلمان ولكن نواب الشعب انتخبوه ممثلاً لهم. لعب دوراً هاماً فى بداية الثورة الفرنسية مدافعاً عن حرية الصحافة وشارك فى كتابة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" [المترجم] .

على تأييد البرلمان وتكون مسئولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تشدد المطالب الأجنبية ، كما تستطيع - أيضاً - تحرير البلاد بشكل تدريجي من التدخل الأوربي عن طريق إصلاح الإدارة المحلية .

وهكذا تشكّلت حركة دستورية كان يقودها عبد السلام المويلحي بك في مجلس النواب وخارجه ، كانت قيادتها لشريف باشا "بطل الوطنية المصرية في أواخر أيام إسماعيل" (٦١) . وكان الاثنان مأسونيين وصديقين لجمال الدين الأفغانى .

ومن أنصار الدستور ، نجد أيضاً : الأمير توفيق (الذى حلّ محل نوبار باشا في منصب رئيس الوزراء) ، ومحمود سامى البارودى (رفيق عرابى باشا في المستقبل) .

إن حبّ العدالة ، أو بالأحرى كراهية القهر - خصوصاً القهر الأجنبى - قد صهر العنصر المصرى مع بعض العناصر التركية / الشركسية فى بوتقة واحدة، فأصبحوا جسداً واحداً هو : الأمة المصرية . وهكذا نجد أن شريف باشا والبارودى (٦٢) - وغيرهما من نوى الأصول التركية أو الشركسية - قد قاموا بدور ملحوظ بصفتهم مصريين فى جميع الأحداث التى وقعت فى مصر قبل وفى أثناء ثورة عرابى باشا .

ويُلقَى أحد الأتراك على هذا الوضع بقوله : "لم يكن موجوداً سوى حزب سياسى واحد فى مصر والشرق أطلقْتُ عليه اسم "حزب المتعطشين للعدالة" (٦٣) . وكان هذا الحزب يضم أيضاً - بين صفوفه - عناصر شامية فى غاية النشاط كانت تؤمن بأنها عندما تُدافع عن قضية العدالة فى مصر ، فإنها تُدافع فى الوقت نفسه عن قضية الشرق كله .

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تقيم ميزان العدل ، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال فى أوروبا ، وكان مجلس النواب بمثابة بذرة لهذه المؤسسات. وتأسس المجلس لأول مرة فى نهاية سنة ١٨٦٦م : فبتاريخ ٢٨ أغسطس، صدر أمر عال أرسى مبدأ الحكومة المسئولة وجسّد فكرة الدستور. وساعدت الظروف "مجلس النواب" فقام بدوره بجديّة منذ الثانى من يناير سنة ١٨٧٩م: فعلى الرغم من أنه أنشئ على أسس غير ليبرالية تماماً ، إلا أنه تحوّل إلى برلمان تكفل بالدفاع علناً عن مصالح البلاد (٦٤) .

وكان المشروع المالى ، الذى قدمه المستر ويلسون للخديو ، يَصُرُّ بشدة بمصالح البلاد لأنه طَالَب بإلغاء "قانون المقابلة" ؛ فَكُون شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون) ، وحسن باشا راسم (رئيس مجلس النواب فيما بعد) ، والسيد البكرى (شيخ مشايخ الطُرُق الصوفية) نواة أحاطت بالخديو لتقديم خطة مالية مُضادة لمشروع ويلسون ، وتنظيم تمثيل وطنى حقيقى ، وتحرير البلاد من نير الوصاية الأجنبية .

وبادر "مجلس النواب" فرفع للخديو عريضة - بتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م) - وَقَّع عليها كل النواب المتواجدين بالقاهرة^(٦٥) ، جاء فيها : منذ تشكيل الحكومة الجديدة المسئولة ، أُلْقِيَتْ خطبة فى مجلس النواب أُعْلِنَتْ وأُكِّدَتْ كل حقوقه . ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت تُخَالِف هذا البرنامج لأنهم - فى مناسبات عديدة - اغتصبوا حقوق المجلس التى كانت مصنونة حتى لحظة حدوث هذه التعديلات ، واعتبروا قراراته مجرد حبر على وَرَق. وأيضاً ، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم وزناً لقراراتنا ؛ فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعاً يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة ، وإلغاء "قانون المقابلة" ، مما سَيُشَكِّل إهداراً لكل الحقوق التى اكتسبها الذين دفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون. وهذه التصرفات كلها تَصُرُّ بمصالحنا وتُجَحِّف بحقوقنا وإن نقبل أبداً تنفيذها. لقد دَرَسَ "مجلس النواب" الوضع المالى فى البلاد ، ونحن واثقون بأنه سَيَبْذُل قُصارى جهده لمساعدة الدولة فى إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصرفاتها .

وبتاريخ الخامس من إبريل ، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفون (الدينيون والمدنيون والعسكريون) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم ، ثم رفعوها للخديو مصحوبة بعريضة تقدم بهما (العريضة والخطة) وقد يَتَكُون من : ممثلى رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرُتَب الرفيعة والموظفين (المدنيين والعسكريين) .

وَوَقَّع على هاتين الوثيقتين أُبْرَز شخصيات مصر : فقد صدَّق صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقعيات "النواب" ، وصدَّق صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقعيات العسكريين ، وصدَّق الشيخ البكرى على صحة

توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصَدَّقَ أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس ، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين^(٦٦) .

ونظراً لأهمية العريضة المرفقة مع الخطة المالية التي رُفِعَت للخديو، فسنقوم بعرض خطوطها الأساسية : "لقد تشاورنا فيما بيننا وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مضاد يهدف إلى حفظ حقوق الطرفين : المواطنين والدائنين الأجانب .

"ولتحقيق هذا الهدف؛ فإن أول شرط هو أن يَتَفَضَّلَ صاحب السمو ويُعَمَّ على "مجلس النواب" بالصلاحيات والسلطات - التي تحظى بها المجالس النيابية الأوربية - فيما يتعلق بالشئون الداخلية والمالية .

"كما يجب تعديل القانون الحالى الذى يُنظَّم انتخاب النواب لكى يصبح مثل قوانين الانتخابات السارية فى أوربا .

"وسيحضر النوابُ الدورة البرلمانية المقبلة وهم مُنْتَخَبُونَ فى ظل القانون الحالى ، ولكن فى أثناء انعقاد هذه الدورة ، سيقوم مجلس الوزراء بإعداد مشروع قانون انتخابى جديد - يُطَوَّر من صلاحيات النواب - ويقدمه للمجلس . وعندما يُصَوَّت عليه المجلس بالموافقة ، سَيُرَفَّع إلى صاحب السمو الخديو للتصديق عليه .

"وسَيُعَيِّن صاحب السمو الخديو رئيس مجلس الوزراء ، وسَيَكْلَفُه بتشكيل الوزارة. وهذا الاختيار سيكون خاضعاً لرغبة سموه وهو الذى سَيُصَدِّق عليه.

"وسيكُون مجلس الوزراء مستقلاً فى أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشئون الداخلية والمالية للبلاد .

"وفى الختام ، فإننا بسنلتمس من صاحب السمو الخديو أن يقوم بتعيين مراقبين أوروبيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات" .

ونجد هنا ثلاث أفكار رئيسية فى هذه الوثيقة ، أولاً : إن المصريين الممثلين قانوناً هم الذين بادروا بتقويم مالية البلاد بأنفسهم بدون مساعدة من الأجانب .

ثانياً : ضرورة تشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة فعلياً أمام تمثيل نيابى وطنى حقيقى .

ثالثاً : دعوة الحاكم صراحة لاستخدام حقه فى استبعاد الوَزيرَين الأوربيين عن الوزارة وإعادة نظام المراقبة .

لقد استخدمنا كلمة "حق" ، لأن الأمر يتعلق فعلاً بـ "حق" للخديو على الرغم من احتجاجات الدول الأوربية . كما أن إعادة "نظام المراقبة الثنائية" يعنى - بشكل أو بآخر - تحجيم التَّدخُّل الأجنبى وحَصْرُ نوره فى المجال المالى فقط، وإلغاء المزايا السياسية التى حَصَلَتْ عليها إنجلترا - تحديداً - بتعيين وَزيرَين أوربيين كانا بمثابة الحكومة الفعلية لمصر . وهذا الإجراء يعنى العودة إلى التنظيم المالى الذى نَشَأَ بناءً على المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م. وهذا المرسوم يَقْضِى بأن تُوَضَّع الإدارة المالية تحت سُلْطَة اثنين من المراقبين: فرنسى وانجليزى . وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا - بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨م - فإنه يجب إيقاف "نظام المراقبة الثنائية" - قانوناً - بشرط أن يظل قائماً - تلقائياً - (Ipso facto) فى حالة ما إذا تم عَزْل أحد الوَزيرَين الأجنبيين (الفرنسى أو الإنجليزى) من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلاده^(٦٧) .

ولم يتأخر رد الخديو على مطالب ممثلى الشعب المصرى ؛ ففى اليوم نفسه - ٥ إبريل - أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلى: "إن مصر ليست بلداً مُعْسِراً ، كما أن وضعها ومواردها لا يُبرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تَحَسَّن منذ السنة الماضية نتيجة لسببَين :

أولاً : وهَبَ أعضاء أسرة الخديو أُمْلَاقَهُم للدولة فتحصل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه .

ثانياً : حَدَثَ توفير كبير فى النفقات .

تبنأء عليه ، أعلَن الخديو ضرورة الحفاظ على أساس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ م ، وأن "الدَّين السائر" يجب أن يُدْفَع بالكامل . وَجَدَّ الخديو تصريحه بأنه لم يَتَخَلَّ عن موضوع الإصلاحات ، وأنه يَرْفُض أى فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردى ، وطلَّب من أوربا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية . وَذَكَرَ أنه يريد أن يَحْكُم مع (وبواسطة) "مجلس وزراء" يكون مسئولاً بحق أمام "مجلس النواب" . ولم يَخُش الخديو التأكيد بأن ذلك يَصَبُّ فى صالح المواطنين والأجانب للحفاظ على شرف البلاد ، ولصالح أَمْن وكرامة المشروع الذى التزم بإنجازه أمام أوربا وبمساعدها .

ولتهدئة مخاوف أوربا ، طالبها بالقيام بإشراف أوسع على "الإدارة المالية" . وأراد أيضاً تهدئة شكوك الوطنيين المصريين والتَّوَحُّد معهم ، فأكد أنه "يرفض أى فكرة تدعو للعودة إلى تطبيق نظام الحكم الفردى" . وتم التفاهم بين الطرفين على هذا الأساس .

وشعر الخديو إسماعيل بالقوة نَظراً لمساندة الأمة له فقرَّر التحرك ، وبتاريخ ٥ إبريل ، أبلغ القناصل العموميين أنه سَيَقْدِّم لهم مشروعاً مالياً يوضِّح وجهة نظر البلاد وطلب منهم توصيله لحكوماتهم ، وطلَّب من الوزيرين الأوربيين إرسال احتجاج مكتوب - من الغد - لإبراز "الفرق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التى صرَّح بها من أنه سيحكم مع (وبواسطة) وزرائه" .

وفى مساء يوم ٧ إبريل ، استدعى الخديو القناصل العموميين إلى قصر عابدين (بحضور الشيخ البكرى وراتب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحى بك ومحمد راضى أفندى وآخرين) وأبلغهم : "نظراً لوجود سُخْط شديد بين جميع طبقات الشعب، فإنه يقبل بمشروع يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس للنواب يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابى جديد ؛ وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلداً مُعْسِراً ، بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية" .

وأضاف الخديو قائلاً : "إن الأمير توفيق لم يرغب فى معارضة الشعور القومى فَقَدَمَ استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء - وتم تعيين شريف باشا فى هذا المنصب . ووجه الخديو - فى اليوم نفسه - رسالة إلى شريف باشا ذَكَرَ له فيها : بصفتى رئيس الدولة وبصفتى مصرياً ، فإننى أعتبر أن واجبى المقدس يَتَطَلَّبُ منى أن أكون مع رأى بلادى وأن أَرْضَى تماماً عن أمانيتها المشروعة . وذَكَرَه بسياسة الحكومة السابقة و بِالْخُطَّةِ المالية التى أعدتها وزارة المالية والتى أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة . وقال الخديو إنه استجاب "للرغبة الشعبية العارمة" فَكَلَّفَ شريف باشا بِنَاءَ على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م بتشكيل حكومة مَكُونَةٌ من عناصر مصرية خالصة . وهذه الحكومة مُكَلَّفَةٌ أساساً بتطوير الإصلاحات التى نَصَّ عليها الأمر العالى المذكور ، ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل دقة ، ويجب أيضاً عليها أن تجعل هذا الأمر العالى أكثر فاعلية بتأكيد المسئولية الحقيقية للوزراء أمام "مجلس النواب" الذى سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمقتضيات الوضع الداخلى والأمانى القومية" .

وشَعَرَ المستر ويلسون بأن مشروعه أُصِيبَ فى الصميم وبخرج موقفه، فَوَجَّهَ رسالة للخديو - بتاريخ ٨ إبريل - ذَكَرَ فيها أنه لم يرفع لسموه "مشروعاً" بل مجرد "وثيقة" يُمكن أن تدرسها "لجنة التحقيق العليا" . وفى هذه الرسالة نفسها تحدَّثَ عن "اقتراحات" يعتبرها غير نهائية ، واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى .

أماً "لجنة التحقيق العليا" فقد بعثت برسالة لصاحب السمو - بتاريخ ١١ إبريل - تخبره بأنها ستُرْسَلُ له فى خلال بضعة أيام مشروعاً لتسوية عامة للوضع المالى . وفى الوقت نفسه ، رجا أعضاؤها الخديو قبول استقالاتهم . وبناءً على طلب الوزارة ، صدر القرار بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ إبريل .

وأغضب هذا التصرف القوتين الأوربيتين ؛ فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر - بتاريخ ٢٥ إبريل - يُؤكِّدُ له فيها بأن الخديو "لم يلتزم - أمام حكومتى فرنسا وإنجلترا - بأى التزام صريح يجعله يتمسك

بالوزيرين الأوربيين إلى الأبد". ثم أضاف المسيو وادينجتون : "ومع ذلك، فعلى الخديو أن يثق فى صدق النوائج التى قدمناها له . وإذا رَفَضَ سموه الأخذَ بها، واستمر فى رفض مساعدة الوزيرين الأوربيين اللذين وضعناهما تحت تصرفه، فسيكون من حقنا الاعتقاد بأن سموه يَتَعَمَّدُ رفض صداقتنا . وفى هذه الحالة، سيكون لحكومتى فرنسا وإنجلترا مُطْلَقُ الحرية فى تقدير ما ترياه جديراً بالدفاع عن مصالح رعاياهما فى مصر وعمله".

وفى تلك الأثناء ، انهمكت وزارة شريف باشا فى إنجاز الإصلاحات الموعودة^(٦٨) . وأول هذه الإصلاحات كان إنشاء "مجلس الدولة" وتم تحديد مهمته وصلاحياته فى تقرير رفعه رئيس "المجلس" إلى الخديو جاء فيه : "مولاي، إن الأمر العالى الصادر من سموكم - فى السابع من هذا الشهر - قد فرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التى نصَّ عليها الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م . وأول ما اهتمت به الوزارة ، كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات مجلس النواب الجديد وحقوقه بما يتماشى مع مبدأ المسئولية الحقيقية للوزراء . ولتنفيذ هذه الفكرة الواعدة ، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضروري - وقبل كل شئ - الإسراع بإنشاء هيئة تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التى يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النواب" ، وإعداد لوائح الإدارة العامة ، وتقييم أعمال الموظفين التى ستُحال إليها . وبناءً على ما سبق ، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروع قانون "أعد على نمط المؤسسات المماثلة لها والمعمول بها فى أوروبا" . وسيكون مجلس الدولة تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وسيَتَكَوَّنُ أعضاؤه من مصريين وأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبى أكثر للبرهنة على أن الحكومة تحتفظ بصفتها القومية ، وفى الوقت نفسه ترغَّب فى الاستفادة من مساعدة الأجانب لإنجاز مهمة إعادة تحديث الدولة"^(٦٩) .

وأصرت حكومتا فرنسا وإنجلترا على عودة الوزيرين الأوربيين إلى منصبيهما، فاستشار الخديو الوزارة التى أرسلت إلى القنصلين العموميين - بتاريخ ٧ مايو -

مذكورة للرد عرّضت فيها كل الأحداث التي أحاطت بتشكيل الوزارة الأوربية التي حكمت مصر - فعلياً - من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م حتى ٧ إبريل سنة ١٨٧٩م (أى أكثر من سبعة أشهر) .

وفى هذه المذكرة ، بدأت الوزارة بتأكيد أنها لم تتشكّل إلا بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذى أقرّه الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس ومبدأ المسئولية الفعلية للوزراء أمام مجلس نواب الأمة . ثم تناولت موضوع تمرد يوم ١٨ فبراير الذى نتج عن تصرفات حكومة نوبار باشا التى أرادت أن تحكم بمفردها ، وأهمّلت شخص الخديو بشكل منظم ، وتَسبّبت فى الوضع المأساوى للضباط الذى سبق وأن لفت الخديو - بنفسه - نظر رئيس الوزراء إليه منذ يوم ٢١ ديسمبر .

ثم وجّهت المذكرة نوعاً من عريضة الاتهام ذكّرت فيها مجموعة من الأخطاء التى ارتكبتها الوزارة السابقة :

١ - انتشرت المجاعة فى صعيد مصر ، ولم تتخذ الوزارة أى إجراء - فى الوقت المناسب - لتدارك المأسى التى نتجت عنها .

٢ - تم إلغاء المدرسة الحربية للأيتام .

٣ - صدر قرار بإنشاء مدرسة المساحة ، ولكن وزارة المالية سمّحت باستقدام ٤٢ مهندساً أوروبياً فى حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة فى مصر .

٤ - طلبت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة عن سنة ١٨٧٩م مقدماً عندما كانت مياه الفيضان تغطّى كل الأراضى الزراعية وكان الفلاحون ما زالوا يعانون من الخسائر التى سببها قطع الجسور .

٥ - فرّضت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدخان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جنود كل نباتات الدخان لكى لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة .

٦ - زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب فقط .

ونتيجة لكل ما سبق؛ سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية فى ربوع البلاد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فالمذكورة أوردت أيضاً موقف الوزيرين الأوربيين تجاه "مجلس النواب" الذى دُعِيَ للانعقاد فى شهر ديسمبر . وانتقدت المشروع المالى الذى قدمه المستر ويلسون الذى كان يريد إلغاء "قانون المقابلة" وبذلك "ينترع - بجرة قلم - أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه من المولين" . ثم تحدّثت - أخيراً - عن المشروع المضاد لمشروع ويلسون ، واستقالة توفيق وتشكيل مجلس الوزراء الجديد .

وقرّرت هذه الوزارة "تكريس كل جهودها لتحسين الوضع فى مصر مُعتمدة على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسى التى يَنَاشِدونها العمل "لصالح أمة صديقة له" .

وتُختتم المذكورة بهذا التعليق : "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية بها وزيران أوربيان لهى تجربة مُضادة تماماً للمشاعر القومية ، ومن أخطر ما يمكن، ومحاولة إعادتها - مرة أخرى - ستُعَرِّضُ مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر النتائج" .

ولكن إنجلترا لم تُكُنْ تهتم إلا بكيفية التحرك فى مصر : فأى قوة من القوتين يجب أن تُهيمن على هذا البلد ؟؟ فجريدة التايمز - بتاريخ ١٨ إبريل - كتبت فى مقالها الافتتاحى ما يلى : "إن المصالح السياسية الحقيقية التى يجب أن نحافظ عليها فى مصر هى المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند . فلو حدّث أى تهديد لأمن قناة السويس (بسبب نشوب فوضى داخلية أو هجوم أجنبى) ، فإن ذلك سيضعنا فى وضع حرج" . وبتاريخ ٢٨ إبريل ، كتب مراسلها فى الإسكندرية : "إن مصالح فرنسا فى مصر مجرد مصالح مالية فقط فى حين أن مصالح إنجلترا ذات صفتين: صفة سياسية وصفة إنسانية خيرية ، ولا توجد لها أية مصالح مالية . ومن المتوقع أن يُصيب الفشل تدخّل القوتين بسبب غياب وجهة نظر مشتركة بينهما" (٧٠) .

وفى الأول من يونيو ، تناول المراسل نفسه الفكرة نفسها قائلاً : "الشيء الوحيد الذى نخشاه هو أن تَوسّع الفائدة المالية قد يُحوّل الأنظار عن الأهداف "الإمبراطورية" التى يجب أن تكون هى الوحيدة التى تقود أى عمل مشترك، ويجب أن تكون هذه الأهداف "الإمبراطورية" - فى كل الأحوال - هى المُحرِّك لسياستنا الإنجليزية فى مصر" (٧١) .

ولتحقيق هذه السياسة ، استدعت الحكومة البريطانية اللورد فيفيان - بتاريخ ٥ مارس - ثم عاد إلى مصر فى نهاية شهر إبريل^(٧٢) .

ولدينا جريدتان تلقيان الضوء على دور اللورد فيفيان فى مصر ؛ فجريدة "مرآة الشرق" كَتَبَتْ - بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩م - ما يلى : "إننا لمندھشون من سلوك إنجلترا تجاه مصر ، وإصرارها على تحقيق أهدافها السياسية ، وعلى تحويل المسألة المالية الصَّرفَة إلى مسألة سياسية ؛ لقد ذهب قنصل إنجلترا العام إلى الخديو يُقْنَعُه بضرورة إشراك وزيرَيْن أوروبَّيْن فى حكومة البلاد . ولكن الخديو أفْهَمَهُ أنه لا يستطيع معارضة الرغبة الشعبية . فذهب القنصل بعد ذلك إلى منزل الشيخ البكرى^(٧٣) - زعيم الأمة - وسعى فى نفس هذا الاتجاه ، ولكن الشيخ البكرى أَوْضَحَ له أن مصر قد قَرَّرَتْ أن تَنْزِعَ عن رقبتها النير الأجنبى وتحافظ على استقلالها وحريتها ... وليس على أوروبا سوى مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا .

أمّا مراسل جريدة "التايمز" فى الإسكندرية ، فقد كَتَبَ - بتاريخ ١٢ مايو المقال التالى : "إن الحزب الوطنى ، الذى وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب ٦ إبريل، قد أذهش الجميع بقوته ؛ ففى البداية ، اعتقد "الجمهور" أن أيام الحزب معدودة. ولكن الحزب - وبسرعة مدهشة - حَصَلَ أموالاً تكفى لدفع قسط الدين عن شهر مايو زائد نسبة الفائدة التى تبلغ ٥ ٪ ، فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام. ومع ذلك ، كانوا يقولون بأن عودة اللورد فيفيان ستؤدى إلى سقوط هذا الحزب. ولكن المستر فيفيان وصل منذ أسبوعين إلى البلاد ، وقَدَّمَ اقتراحات تهدف إلى وضع السُلْطَة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوروبى ، واشتركت فرنسا بإخلاص فى كل مشاريعه . ولكن مصر تجاهلت كل محاولتهما"^(٧٤) .

وعلى الرغم من تَكْتُمُ اللورد فيفيان ، إلا أن هدفه كان واضحاً : لقد كان يريد خَنْقَ المعارضة الوطنية .

وكان لأبَدُ من الثقة - بشكل أكبر - بوزارة شريف باشا التى كانت تسعى بصدق لخلاص مصر ، وعملت على إرضاء الدائنين والوفاء بالتزاماتها تجاه البلاد؛

فمنذ تشكيلها أُخِذَتْ في تنفيذ الإصلاحات ، وقرّرت زيادة عدد أفراد الجيش ليصل إلى ٦٠ ألف رجل ، وأعدّت الدستور ودعت النواب للاجتماع فى شهر مايو .

وفى السابع عشر من مايو^(٧٥) ، اجتمع "مجلس النواب" برئاسة حسن راسم باشا نظراً لمرض راشد باشا . وقدم شريف باشا وزارته للمجلس وطرح عليه - بناءً على الأمر العالى الصادر فى شهر إبريل - مشروع قانون نظامى (دستور) ومشروع قانون انتخابى . وفى اليوم التالى - ١٨ مايو - انتخب المجلس النيابى لجنة برئاسة عبد السلام المولىحى بك لدراسة مشروعى القانونين^(٧٦) .

وبعد تعديل بعض البنود وإضافة بنود أخرى ، قرّرت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تُحدّد حقوق الخديو والوزراء والأمة ، وواجبات الموظفين والجرائد إلخ ... وقُدِّمت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس بتاريخ ٨ يونيو . ووافق المجلس عليها ، وقرّ بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكى ترفعها للخديو للتصديق عليها . وأضافت جريدة "مرآة الشرق" - التى ننقل عنها هذه التفاصيل - قائلة : "إن هذه القوانين تُوطّد أسس الحرية والدستور على أمتن أساس ، وستُسمَح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية"^(٧٧) .

ونشرت جريدة "الوطن" - بتاريخ ١٤ يونيو - النص الكامل للقانون النظامى ، وفيه : حدّدت المادة الخامسة عشرة مبدأ "الحصانة البرلمانية" ، ومنحت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التى تقدمها له الوزارة ، وأوضّحت المادة ٣٤ أن عدّد النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً بما فيهم نواب عن السودان ، وأكّدت المادة ٣٦ مبدأ المسئولية الوزارية ، وطالبت "مجلس الوزراء" بأن يقدم "لمجلس النواب" - على وجه السرعة - قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء ، وأخيراً ، بيّنت المادة ٤٥ حق النواب فى مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة ، وتحديد قيمة الضرائب وطرق جبايتها .

ولكن قبل إجراء الانتخابات الجديدة ، وقبل تنفيذ الخطة التى صاغتها الأمة - والتى وافق عليها الخديو إسماعيل علناً يوم ٧ إبريل - وقّع حادث خطير أثار الاضطراب فى الوضع المستقر ، لقد عُرِلَ إسماعيل .

ويبدو أن السبب الأساسي لعزل الخديو إسماعيل يرجع لإقالته للوزيرين الأوربيين وإصراره على رفض عودتهما للوزارة . وبتاريخ ١٨ يونيو، كتب المسيو وادينجتون معلقاً : **بالتأكيد ، فإن الخديو كان يعرف أن مسألة عزله قد أثّرت فور إقالته للوزيرين الأوربيين ...** إننا نتفق - اليوم - مع الحكومة الإنجليزية في مطالبة هذا الأمير "رسمياً" بالاستقالة ومغادرة مصر .

وقبل توضيح مغزى هذا الإجراء ومذاه ، علينا أن نذكر ببعض الأحداث التي سبقته وكان لها بعض التأثير على تصرف الدولتين :

أولاً : خلق تأييد الخديو العلني لحزب شريف باشا وللمجلس النواب معارضة ضد التدخل الأوربي في شؤون مصر ؛ ومن هنا ، جاءت ضرورة جعل إيقاع الأحداث أكثر سرعة .

ثانياً : حدث تطوّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو دخول بيسمارك على مسرح الأحداث . لقد نظر الخديو إسماعيل في العرائض والمشروع اللذين رفعتهما الأمة إليه؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء ، أصدر قراراً - بتاريخ ٢٢ إبريل - لتسوية ديون الحكومة . وكان أغلب دائني "الدّين السائر" من الألمان والنمساويين الذين فيما يبدو لم يرضوا عن هذه التسوية . فقدم القنصلان العموميان لدولتي ألمانيا والإمبراطورية النمساوية / المجرية - بتاريخ ١٨ مايو - احتجاجاً لإسماعيل يعلنان فيه أن هذا القرار يتعارض مع معاهدات نولية هو مسئول عنها . واكتفى الوالى برجاء القنصل العمومى لألمانيا بأن يسلم هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء . فالتقى البارون دى سورما بشريف باشا الذى رد عليه موضحاً أن : حكم الفرد لم يعد موجوداً في مصر ، وأن مسئولية الخديو - من الآن فصاعداً - ليست ملزمة لأفعال حكومته .

ولم ير أحد فى تصرف بيسمارك أى نية للإسراع بالاحتلال الفرنسى / الإنجليزي لمصر ، وهذا التصرف هو سبب الخلافات والمشاكل بين هاتين الدولتين . لقد أراد بيسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج - هولشتاين^[٧] جديدة تتصارع عليها فرنسا وانجلترا .

[٧] شليشفنج - هولشتاين Schleswing - Holstein : دوقيتان تقعان على حدود ألمانيا مع الدنمارك . نشبت بسببهما عدة أزمات بين الدولتين ، آخرها فى سنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدنمارك ضم شليشفنج ، فطلبت الدوقيتان تدخل بروسيا ، وانتهى الأمر بضمهما إلى بروسيا [المترجم] .

وفى الواقع ، فإن بولوف قد أُبْلَغ الدولتين "أن ألمانيا لم تقصد التعدى - أبداً - فى المجال السياسى على أى إصلاح ضرورى لمصر حيث تمارس فرنسا وانجلترا "سياسة الوفاق" ، وأن كل ما تتمناه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن فى تنسيق خطواتهما ، وأن تعمل سوياً على جعل نفوذهما المُنزَوَج محسوساً ، وذلك لكسب قضية تساندتهما فيها وتشجيعهما أمانى وتعاطف كل القوى العظمى" (٧٨). ولا يمكن لأحد أن يكون أبرع من ذلك .

لقد كان تدخّل بيسمارك تدخلاً مالياً وسياسياً معاً . وبعبارة أخرى ، فإن تدخله المالى كانت له أهداف سياسية (٧٩) . وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضيّق عليها الخناق؛ فقَرّرت - بتاريخ ١٤ يوليو- "أن تدفع - بالكامل وفوراً - قيمة المبالغ المتأخرة للدَّين السائر الأوروبى من اعتمادات قَرْض روتشيلد، وذلك بعد أن تُدققها لجنة يتم تشكيلها خصيصاً لذلك الغرض" . ولكن هذا القرار كان بلا جدوى .

ثالثاً : أيدَ بعض نوى النفوذ - من المصريين - عزل إسماعيل ، وشجّع هذا التأييد ما أقدمت عليه فرنسا وبريطانيا . وفى الحقيقة ، فإن الروح الشعبىة المصرية كانت تُضمّر كراهية شديدة جداً لحكم إسماعيل الفردى لدرجة استحالة تحويلها - بين يوم وليلة - إلى تعلق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخراً ؛ لقد أنشئ النظام الأوروبى بالفعل منذ سنة ١٨٧٦م ، وتسبب هذا النظام فى حدوث آلام كثيرة للمصريين تحمّل إسماعيل كل تبعاتها . ومن ناحية أخرى ، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الوطنية الجديدة لم تكن قد ظهرت بعد ، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى كان ما يزال يقدم تضحيات جديدة - بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة - لمواجهة الالتزامات المالية ولتحرير الأرض .

أمّا الجيش - فقد كان مثل كل مؤسسات الدولة - يعانى من الفوضى التامة والإهمال الشديد ، وكان كل جنوده ينتمون إلى الفئات الشعبىة ويشعرون بالغضب . وكانت أغلبية الضباط ساخطين بسبب الهزيمة فى حرب الحبشة ، واستمرار ترقية العنصر التركى/الشركسى فى الرتب العليا على حساب العنصر المصرى طوال عهد إسماعيل ،

مع أن الوالى كان قد أُسبَغَ حمايته وتأييده على مَنْ اشترك منهم فى تمرد يوم ١٨ فبراير .

ومن المحتمل أن يكون الجنود والضباط قد فكروا - بدون قصد - فى واقعة اغتيال إسماعيل صدِّيق (المفتش) لأن أغلبية المصريين لم تستطع نسيان هذه الواقعة التى لا تنسى .

وفىما يتعلق بموقف قادة الحركة الوطنية وزعمائها ، فقد وجدنا تفاصيل مهمة جداً فى "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها : "استقبل أغلب المصريين إقالة الوزيرين الأوربيين بارتياح باعتبارها فاتحة عهد جديد. وكان الخديو قد كَرَّرَ وعده - علناً ورسمياً - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة . ومع ذلك ، شكَّك البعض فى نجاح هذه المهمة؛ لأن الخديو لم يكن معتاداً على الوفاء بعهوده ، ولأن الدولتين لن تغفرا له الإهانة التى وجَّهها لوزيريهما وستنتقمان منه إن أجلاً أم عاجلاً . ولكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية.

أما أغلبية المصريين فقد كانت متفائلة وتثق بما وَعَدَ به الخديو لأنها كانت تعتمد أولاً على احترام الدولتين للإرادة القومية المصرية (ألم يعلن الشيخ البكرى أنه يوجد تحت أمره ٧٠ ألف درويش مستعدين لحمل السلاح ؟) .

ثانياً : اعتمد المتفائلون على الدرس المستفاد من التجربة التى يجب أن يسترشد بها الخديو ، وتكون ضماناً ضد أى محاولة للعودة لنظام الحكم الفردى.

وأياً كان الأمر ، فقد بدأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بدأ حاكمهم القوى يطلب مساندتهم له . ولكن بعد فترة وجيزة من تَبَنَّى المشروع المصرى - الذى وَقَّعه ممثلو الأمة الضامنون لحسن أداء الإدارة - سرَّتْ شائعة تقول بأن صاحب السمو - الخديو إسماعيل - أصدر أوامره لمديرى المديرىات لكى يُرْسَلوا فوراً جزءاً من الأموال - التى تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية - إلى حساب "الدائرة الخاصة" .

ونشرت بعض الجرائد هذا الخبر ، وأكَّد لى شهود عُدول صحته وبرهنت هذه الواقعة - بشكل قاطع - على صحة رأى العقلاء الذين قالوا بأن الوالى غير قادر على الوفاء بالتزاماته .

وفى تلك الأثناء ، سافر رياض باشا إلى أوروبا ليلحق بنوبار باشا . ويُقال إن الاثنين اتفقا على السعى لإقالة الخديو وإقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الأمر لن يُسبب لهما أى مخاطرة ... وعندما شَعَرَ الخديو بهذا السعى استشار حاشيته .

وفى الوقت نفسه ، كانت البلاد تَتَمَنَّى إبعاده عن العرش ؛ فكان دعاة الحرية يترددون على رئيس مجلس الوزراء وَيُعَبِّرون له عن تَعَلُّقهم بولى العهد. وأجرى جمال الدين الأفغانى محادثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع ، ثم قام بمساعٍ عاجلة - ومعه العديد من الأعيان - لدى شريف باشا لِكى يُقَنِّع الخديو إسماعيل بضرورة تنحيته عن عرش البلاد . وبناءً عليه ، نَصَحَ شريف باشا الخديو بقبول طلب الدولتين لأنهما - طوعاً أو كرهاً - ستتغلبان عليه فى النهاية . وأضاف شريف باشا أن فكرة محاربة الدولتين ستكون ضرباً من الجنون لأنها غير مقبولة لا من الشعب ولا من الجيش نفسه ، ونصحه بأنه من الأفضل وَضْع الأمر برُمته أمام السلطان .

ثم ذهب جمال الدين الأفغانى - ويصُحِّبته وفد مصرى - إلى القنصل العام الفرنسى^(٨٠) وأخبره بأن مصر بها "حزب وطنى إصلاحى" ، وأن ولى العهد - الأمير توفيق باشا - هو الوحيد القادر على إنجاز الإصلاحات الضرورية فى مصر بشكل جيد .

ومن المؤكد أن توفيق - بضعف شخصيته - كان مؤهلاً أكثر من إسماعيل للقيام بدور دستورى ، والالتزام بوعوده التى قطعها لجمال الدين الأفغانى وأصدقائه فى هذا المجال . ولكن الشئ المحزن أنه قد يكون - أيضاً - أداة طيِّعة فى يد القوى الأجنبية . ولكن المصريين لم يروا "الوجه الآخر للعملة" ، ففى الوقت نفسه الذى أخذوا فيه بزمام المبادرة فى موضوع على هذا القدر من الخطورة ، فإنهم قد اعترفوا - فعلياً - بِسُلْطة حماية الدولتين اللتين لجأوا لمساعدتهما .

لقد شَعَرَ إسماعيل بأن رعاياه تَخَلَّوْا عنه وأن القوتين الأجنبيةتين تضغطان عليه، فحاول أن يجد عَوْنًا لدى الأستانة معتبرا أن السلطان هو ملاذه الأخير. ولكن السلطان كان سعيداً بما يحدث لإسماعيل لأن فرصة إثبات سُلْطته قد لاحت أخيراً ؛ فأسرع بإرسال برقية - بتاريخ ٢٦ يونيو - إلى الخديو السابق إسماعيل باشا يطلب فيها منه أن ينسحب من الشؤون الحكومية بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان، وأن يعلن تعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا فى منصب خديو مصر.

وفى الثلاثين من يونيو ، غادر إسماعيل القاهرة مُتَّجِهاً إلى الإسكندرية، وأبحر منها على مَتْنِ السفينة "المحروسة" فى طريقه إلى نابولى - فى إيطاليا^(٨١) التى وَضَعَ ملكها مقرا لإقامته تحت تصرفه .

وأكد كل مَنْ حضرُوا لحظة رحيله عن مصر أنه كان محتفظاً بهدونه ووقاره. وفى لحظة النهاية تلك ، لابد أنه تَذَكَّرَ مشروعه لتحديث مصر وِبِعْثُها من جديد .

إن أخطاء إسماعيل تكمن فى: الحكم الفردى ، والتبذير ، واتباع سياسة مستقلة عن سيده السلطان (الذى كان يَغَار من تابعه) ، وتفضيله للعنصر التركى الذى كان يُسيطر على الجيش والإدارات الحكومية ، والديون .

وأيضاً - وعلى وجه التحديد - لا يجب أن ننسى اهتمام بريطانيا بالسيطرة على "طريق الهند" : فمنذ "حملة بونابرت" ظهرت أهمية مصر بالنسبة "لطريق الهند" ، وأصبحت شغل بريطانيا الشاغل . وبينما كانت فرنسا - فى عهد لويس فيليب - تعمل على تطوير قدرات مصر - لكى تجعل منها بلجيكا أخرى فى البحر المتوسط - كان بالمرستون يريد تحويلها إلى صحراء لكى تظل مجرد ولاية عثمانية خاضعة للنفوذ الإنجليزى. ونتيجة للتنافس بين الدولتين ، دُشِّنَ عهد نابليون الثالث سياسة جديدة تتعارض مع سياسة بريطانيا العظمى .

وتحت ستار المصالح السياسية ، سَعَتِ الإمبريالية البريطانية لكى تَرِثَ تَرْكَةَ إسماعيل فى مصر والسودان^(٨٢) ؛ فعملت على إسقاطه بمعاونة فرنسا ثم سَعَتِ لإبعاده حتى تصبح هى وحدها المسيطرة على وادى النيل .

هوامش الفصل الثالث

(١) Egypt as it is , Thomas Waghorn , London , 1857 [?!]

[نعتقد أن تاريخ نشر الكتاب يجب أن يكون سنة ١٨٢٧ وليس سنة ١٨٥٧ كما ذكر هنا لأن :

● حسنين البسيوني كتب رده - على ملاحظات أ.ت. هولرويد عن هذا الكتاب - في سنة ١٨٢٨ ، راجع هامش رقم (٢) .

● وجه حسنين البسيوني كتيبه هذا إلى بالمرستون الذي كان وزيراً لخارجية بريطانيا من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٨٤١ . وهذه الفترة هي التي تعيننا هنا [المترجم].

(٢) "Egypt under Mohamed Aly Basha" . A reply to the Remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is" in 1837, addressed to the R.H. Parmelston , By Hassanaine Al Basunee , 1838.

(٣) راجع رواية أحمد رفعت في كتاب :

How we defended Arabi , by : Broadly (Ahmad Rifat's story).

(٤) في سنة ١٨٥٥م ، ذُكرَ المستر والـ M. Walne - قنصل بريطانيا في القاهرة - للمستـر سنـيـور M. Senior : "أن سعيد باشا تافه ومغرور ، كما أن تملق الأجانب والمحيطين به قد أفسده ؛ فهم يقولون له إنه عبقريه عالمية، وهو يصدق ذلك، وأخشى أن يكون سعيد باشا يعمل على ترتيب كارثة كبرى" ، كتاب:

Senior's conversations and journals in Egypt , Vol. I, P. 181.

(٥) هذه العبارات نفسها - تقريباً - التي استخدمها اللورد كرومر في كتابه: Modern Egypt .

(٦) كان أحمد عرابي يرافق سعيد باشا بصفته ياوراً له .

(٧) في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٠٣م ، روى أحمد عرابي لبلنت Blunt أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب: "حياة بوناپرت" تأليف الكولونيل Saint - Louis . وفي أثناء زيارة سعيد باشا للمدينة المنورة، قرأ هذا الكتاب الذي ذكر أن نابوليون غزا مصر بـ ٢٠ ألف جندي فرنسي. فقال لى سعيد باشا : "انظر كيف يترك مواطنوك أنفسهم ينهزمون" . فقررت بدورى أن أقرأ هذا الكتاب . ومن هذه القراءة، استخلصت أن انتصار الفرنسيين يرجع إلى تنظيمهم وتدريبهم، وأنا نستطيع أن نفعل نفس الشيء في مصر .

(٨) راجع "الوقائع المصرية" تحت عنوان : "غلطة الحكماء" .

(٩) يقول أحمد [كذا] : "يوجد عيب وحيد ألا وهو انعدام الأمن الذي يهدد أشخاصنا وأماكننا : فلا يوجد أى ضمان للفلاح تجاه الأوامر المتعسفة ... وانعدام الأمن يَبْخَسُ الثروات قيمتها سواء أكانت ثروات موروثة أو مكتسبة. إن احتياجات السلطة مخيفة خصوصاً منذ أن بدأ صناعكم يهاجمون بلدًا صغيراً منزوع السلاح

بمساعدة قناصلكم . إن مصر تطلب بإلحاح المساعدة الجماعية من الدول المتحضرة . لقد نتجت كل هذه المصائب عن الاستبداد الداخلى، أما الاستبداد الخارجى والمتعدد فلم يخفف من الاستبداد الداخلى، بل على العكس فقد جعله يزداد . كتاب : Le Fellah , Edmond About , 1869.

(١٠) كانت خطة نوبار تركز على الكبح الفورى لسلطة الخديو المطلقة، وتحجيم سلطة القناصل العموميين عن طريق إنشاء محاكم تشرف على القرارات التعسفية التى يصدرها الخديو والقناصل العموميون . واقتراح نوبار أن يكون الصوت المرجع فى الأحكام هو الصوت المصرى، واقتراح - كذلك - أن تسرى سلطة "المحاكم المختلطة" على كل أرض مصر، وأن يخضع لها المصريون والأوروبيون، وكان الهدف المعلن لنوبار هو تطبيق هذا النظام تطبيقاً عاماً . راجع كتاب القنصل العام السابق فى مصر :

The Khédive's Egypt , Edwin De Leon , 1877.

Audouard , Mme Olympe : Les mystères de l' Egypte dévoilés , Paris , 500 (١١) pages , 1865.

(١٢) هذه المذكرات نشرها المسيو أرتور رونييه فى كتاب .

Arthur Rhoné , L' Egypte à petites journées.

(١٣) مدام أوليمب أودوار : نفس المرجع .

(١٤) توجد عدة أعداد متفرقة من هذه الجريدة فى دار الكتب بالقاهرة. والمقالة الأولى عن إسماعيل باشا غير موجودة ، أما بالنسبة لباقي المقالات، راجع جريدة "الطائف" من ٢٩ إبريل حتى مايو سنة ١٨٨٢م.

(١٥) يقول بايارد تايلور ما يلى "حسب كل ما عرفته ، فإن التقدم الحالى فى مصر ينصب على الجانب المادى بشكل أساسى . ويشكو المصريون - بمرارة - من ثلاث كوارث ألفت كل إنجازات النظام الحالى :

• الضرائب الباهظة .

• الغياب التام لآى حماية تحميهم من تعسف وظلم حكامهم .

• تهاون وفساد المحاكم المدنية والجنائية .

ويقارن الشعب بين الخديو الحالى وسلفه سعيد باشا الذى منح المصريين العدالة والأمن مقابل ضرائب معتدلة .

Bayard Taylor, Egypt and Iceland in the year 1874, London, 1875.

(١٦) هؤلاء البؤساء (الفلاحون) كان يتم استغلالهم مباشرة على يد الأجانب والحكومة. وكان الأجانب يستكملون استغلالهم بأخذ جزء كبير من الأموال التى نهبتها الحكومة والخديو ورجالهم من الفلاحين.

L' Egypte et L' Europe , Par un ancien juge mixte.

(١٧) انظر رسالة كتبت فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧م . جاء فيها: "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ ألف فلاح من حقوقهم لكى يعملوا فى حفر الترع وإنشاء الطرق والسكك الحديدية إلخ، لحساب الخديو ... وكان أغلبهم يأتون ومعهم أدواتهم الزراعية: الفأس والقف، وكانوا يتقوتون على حسابهم الخاص ... والموت يحصد حياتهم بكثافة، وكان المشاهد يرى بناتاً صغاراً وأطفالاً يرتدون أسمالاً، وغالباً عراة

تماماً، وهم يصعدون ويهبطون الاكوام حاملين كميات من الطين على رؤوسهم، وظهورهم منحنية تتلقى ضربات الشيخ.

Voir: Lettre datée de septembre 1867: Lettres sur L'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar, 1876.

(١٨) توجد في دار الكتب بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة Le Progrès Egyptien تبدأ بالعدد الثاني (١١ يوليو سنة ١٨٦٨م) حتى تاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٧٠م. وهذه الجريدة هي الجريدة الجادة الوحيدة التي صدرت في تلك الفترة. أما باقي الجرائد، فقد كانت - في معظمها - تعمل لصالح الوالي.

(١٩) راجع المقال الذي كتبه المسيو Bordeano رئيس تحرير جريدة La Turquie شبه الرسمية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٦٩م، وأعادت جريدة لوبروجيه إيجيسيان نشره بتاريخ ٢٥ أغسطس. (٢٠) راجع كتيب :

L' Egypte d' après les traités de 1840 - 1841 , par M. N. Bordeano, 1869.

وراجع أيضاً كتيب يرد على الكتيب السابق ذكره. ورمز المؤلف لاسمه بالحرطين G.L. ، وهو عضو بالمجمع المصري . L' Egypte et la Turquie , par G.L. (٢٢) البروجيه إيجيسيان ، ٦ ديسمبر سنة ١٨٦٩م .

(٢٣) البروجيه إيجيسيان ، بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠م : "عينت الحكومة - مؤخراً - عدداً كبيراً من الفلاحين لرئاسة عدد من إداراتها العامة وأبعدت الأثراك عنها. وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء ربما يكون قد اتخذ تحت تأثير الغضب الذي أثارته تهديدات الاستانة. وهذا الإجراء جيد في حد ذاته. ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن جاداً ولا دائماً، وأثبتت الأحداث التالية صحة وجهة نظرنا. (٢٤) ألف القنصل العام للولايات المتحدة السابق في مصر (١٨٩٣-١٨٩٧م) كتاب :

Present Day Egypt , M. Frederic Courtland Penfield, London , 1899.

(٢٥) كان الكولونيل شالييه - لونج هو رئيس أركان حرب اللورد جوردون. وتذكر أن تعيين جوردون كان لخدمة المصالح الإنجليزية. ومن مدينة الخرطوم (على طريق جوندوكورو مقر حكمه) أصدر جوردون قراراً (سنة ١٨٧٤م) باحتكار تجارة العاج. وهذا القرار يمكننا وصفه بالجنون التام لأنه أثار عداوة التجار في الخرطوم - وهم سلاطين السودان الحقيقيين - الذين كانوا يستثمرون كل أموالهم في تجارة العاج. وتطلب هذا القرار إنشاء محطات عديدة - داخل إفريقيا - وإنشاء جيش صغير بلغ عدد أفرادهِ ٢٥٠٠ جندي من دنقلة (جنود غير نظاميين) ، وهم الذين شكلوا - فيما بعد - نواة جيش المهدي. وهذا القرار بذّر بذور التمرد الذي سيحدث لاحقاً. ويفتخر جوردون في كتابه بأنه هو الذي "باض ببُصْته".

Colonel Chaille - Long : L' Egypte et les Provinces perdues (1897).

(٢٦) يعتبر الميجور وينجت أن إلغاء تجارة الرقيق كان أحد الأسباب الرئيسية الثلاثة لنشوء الحركة المهدية في السودان. راجع :

Mahdism and the Egyptian Sudan , 1891 . By : Major Wingate.

(٢٧) يقول المسيو بنسا : إن أفضل فترات السودان رخاءً كانت بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٤م، وهي تحديداً الفترة التي أداره فيها حكام مصريون. أما في فترة الإدارة الإنجليزية ، فإن مسئولية حكام السودان - من السير صمويل بيكر وحتى جوردون - تعتبر مسئولية خطيرة عندما ندرس خطورة الوضع الذي وصلت إليه هذه المناطق بسبب إدارتهم .

M. Pensa , L' Egypte et le Soudan Egyptien , 1895.

ويقول الكولونيل شالييه - لونج : كانت فترة إدارة جوردون تتسم بفوضى تبعث على الأسى : فقد تسلم السودان وهو في غاية الازدهار، ولكنه تركه في سنة ١٨٧٩م مديوناً وواقعاً تحت وطأة التمرد . ويتهم المؤلف إنجلترا بأنها اختارت جوردون لكي يستكمل أعمال الفوضى في السودان ولكي يجهز مسبقاً للأحداث اللاحقة بهدف الاستفادة منها لإقامة إمبراطورية بريطانية في إفريقيا .

Colonel Chaillé - Long , "L' Egypte et les Provinces Perdues".

(٢٨) ألف الدكتور Henry W.J. Thierch كتاباً باللغة الألمانية عن الحبشة، ترجمته Sarah Perira إلى اللغة الإنجليزية ، لندن، سنة ١٨٨٥م. جاء فيه أن مونزينجر Munzinger كان يكره الملك يوحنا ، فشجع الخديوي على غزو الحبشة . كما أن الدكتور جيرارد رولفرز Gerard Rohlfs يتهمه بأنه كان يطمح في اعتلاء عرش الحبشة .

ويقول المستر كيف في تقريره عن سنة ١٨٧٦م : كانت حرب الحبشة مفروضة على الخديوي الذي لم ينبر بالجد الزائف لهذه الحرب . ونستخلص من هذه الشهادات أن الخديوي قد تعرض لمؤثرات أجنبية كانت لها مآربها الخاصة بها .

(٢٩) أكد المستر فرمان M. Farman - القنصل العام الأمريكي السابق في القاهرة - هذه الواقعة .

(٣٠) لا نعتقد بوقوع خيانة من جانب هذا المبشر الفرنسي الذي قام بنور الدليل للجنرال لورنج Loreng ، بل إننا نعتقد بأن سبب الهزيمة يرجع إلى النزاع الذي كان موجوداً بين الشركس والأمريكيين. إن مسئولية الشركس عن الهزيمة لا تقبل الشك (راجع تفاصيل هامة في كتاب :

Moslem Egypt and Christian Abyssinia , By : Dye.

[ملحوظة للمترجم :

من العجيب أن ينفي المؤلف - الدكتور محمد صبري - خيانة هذا المبشر الفرنسي مع أنه اطلع على "مذكرات" عرابي ونقل عنه !!! وتحت عنوان "خيانة أركان الحرب الأمريكيين الموظفين في الجيش المصري"، يقول عرابي بالنص : "... واستعد جميع أركان الحرب الأوربيين والأمريكيين للملحمة: فالتقوا جانباً طرابيشهم الرسمية، ولبسوا قبعاتهم، ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء إشارة إلى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين ، على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره.... ومازالوا (الأحباش) كذلك حتى أفنؤهم (الجنود المصريين) عن آخرهم إلا من كان على رأسه قبة أو في عنقه منديل من أركان الحرب..." (مذكرات عرابي، ج١، ص ٣٦، ٣٧) [المترجم] .

(٣١) في عهد محمد علي ، كانت توجد طبقتان متضادتان هما : طبقة السكان الأصليين من الفلاحين وهم الشعب ، والطبقة التركية / الشركسية التي كانت تمثل الأقلية الأرستوقراطية الحاكمة. ومع ذلك ، وبفضل نظام التصير القومي الذي اتبعه محمد علي، مهد هذا العهد لظهور طبقة برجوازية مصرية جديدة ولوصولها

إلى السلطة. وهذه الطبقة البرجوازية المصرية الجديدة كانت تتكون أساساً من : الأطباء والمدرسين والضباط. واتسعت هذه الدائرة في عهد إسماعيل ، ومنها كان يتم اختيار أفراد الجهاز الإداري للدولة، بل وأحياناً الوزراء وحكام الأقاليم . وهذه الطبقة هي التي قدمت لمصر أفضل رجالها، وهي التي بدأت صراعاً صامتاً ضد الأرستوقراطية الأجنبية ، ثم تحول الصراع الصامت إلى صراع علني في عهد توفيق، حتى استطاعت البرجوازية المصرية استيعاب الأرستوقراطية الأجنبية استيعاباً تاماً .

(٢٢) أرتور رونييه : "زيارات قصيرة لمصر" .

(٢٣) أسس عبد الله أبو السعود جريدة "وادي النيل" في سنة ١٨٦٦م . وهي أول جريدة سياسية أنبية أسبوعية في مصر ، كانت تدافع عن سياسة إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨م .

(٢٤) كان المسيو رينان قد ألقى محاضرة في السوربون ، بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢م، ناقش فيها "النتائج العلمية للإسلام" . وأبدى جمال الدين الأفغاني بعض الملاحظات حول أفكار رينان - في مقال نشره في جريدة Les Débats - بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٢ سنُورِد هنا أهم ما جاء فيه: "في الواقع، يجب على المؤمن الحقيقي أن يحدد عن طريق الدراسات التي تهدف للوصول إلى الحقيقة العلمية . إنه مربوط بالعقيدة التي هو خاضع لها، فعليه أن يسير - إلى الأبد - على نفس الخط الذي مهده مفسرو الشريعة سلفاً، وهو مقتنع أيضاً بأن دينه يحتوي على كل الأخلاق والعلوم ، فهو يرتبط بدينه ارتباطاً قوياً ولا يبذل أي مجهود لتجاوز ذلك الوضع .

"إنني أعرف كل ذلك . ولكنني أعرف أيضاً أن هذا الطفل المسلم العربي ينتمي إلى جنس ترك آثاره على العالم ، ليس فقط بالحديد والدم بل أيضاً بالإنجازات البراقة والخصب التي تبرهن على تنوُّقه للعلم ... وبعد سقوط المملكة العربية في الشرق والغرب، سقطت البلاد التي كانت ملاذاً للعلم (مثل العراق والأندلس) في مستنقع الجهل وأصبحت مركزاً للتعصب الديني. هذا صحيح . ولكننا لا نستطيع استنتاج أن هذا المظهر الحزين الذي آل إليه التقدم العلمي والفلسفي - في القرون الوسطى - يرجع إلى الشعب العربي الذي كان مهيماً وقتذاك" .

وفي اليوم التالي رد رينان على مقالة الأفغاني مع الثناء عليه، والفكرة الأساسية لهذا الرد هي: "أعتقد أن تجديد شباب البلاد الإسلامية لن يتم عن طريق الإسلام: فتجديد شباب هذه البلاد سيتم بإضعاف الإسلام، كما حدث في باقي البلاد الأخرى التي يقال عنها إنها بلاد مسيحية. فانطلاقة هذه البلاد قد بدأت بتدمير الكنيسة الطاغية التي هيمنت عليها في القرون الوسطى" .

ورينان يقصد بكلمة "إضعاف" أن يقول "الوصول إلى حالة لا مبالاة متسامحة تصبح فيها المعتقدات الدينية غير ضارة" . وهو واثق من أننا سنصل إلى هذه النتيجة إذا جعلنا الدين يتناسب مع الاحتياجات الجديدة عن طريق نشر التعليم وروح التسامح بين الجماهير. والتقدم سيكون لصالح الدين .

لقد اهتم محمد عبده - وهو من أعظم مريدي الأفغاني - بالإصلاحات أكثر من اهتمامه بالسياسة، وسعى - طوال ٤٠ عاماً - لكي يصل إلى هذا الهدف، ولن يتلشى أبداً إنجازاه في هذا المجال . وحاول محمد عبده إصلاح الأزهر (هذه الجامعة الدينية العظيمة)، وهذا الإصلاح يتم ببطء عن طريق إنشاء "إدارة للدراسات" ، ووضع منهج محدد أقل حشواً، وإدخال مواد جديدة مثل التاريخ والجغرافيا والعلوم الأخرى ، وهذا - في حد ذاته - يعتبر ثورة .

(٢٥) كان جمال الدين الأفغانى يدعو إلى نوع من "الجامعة الإسلامية السياسية"، ولم يكن يهتم كثيراً بدراسة الفقه، ولذلك انغمس تماماً فى السياسة. وكان يقول: "إن الحكومات المسيحية تعتذر عن الهجمات والإهانات التى وجهتها للدول الإسلامية مع ذكر تأخر هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذه الحكومات المسيحية هى نفسها التى تعرقل بكل وسيلة أى محاولة للإصلاح والنهضة فى البلاد الإسلامية لدرجة شن الحرب عليها لكى تمنعها من الترقى. ومن هنا، لا بد من اتحاد العالم الإسلامى فى صورة حلف دفاعى كبير لكى يحافظ على نفسه من القناء. وللوصول إلى هذا الهدف، يجب عليه أن يكتسب تقنية التقدم وأن يتعلم أسرار القوة الأوربية. ولكن الأفغانى لم يكن يهدف أبداً إلى جعل "الوطنية الدينية" محل "وطنية الأرض". وكان يريد أن تتضافر جهود الدول الإسلامية - التى تتصرف كل منها بمفردها - للوصول إلى هدف مشترك ألا وهو: الحرية السياسية. ولتجديد شباب الوطن التركى أو الوطن الفارسى أو الوطن المصرى، عمل الأفغانى على تجديد شباب الإسلام الذى يؤثر بعمق على الحياة السياسية والاجتماعية لمختلف البلاد الإسلامية. إن مهمة الإصلاح الدينى سيقوم بها - أساساً - مريده المتحمس محمد عبده الذى يعتبر بحق "لوثر الشرق".

(٢٦) يقول برو - مؤلف كتاب Browe, Persian Revolution, إن الأفغانى كان فيلسوفاً وكاتباً وخطيباً وصحفيًا. وجاء عنه ما يلى:

"إنه من أشهر الشخصيات الإسلامية فى القرن التاسع عشر... وكان من أصدق ممثلى فكرة "الجامعة الإسلامية" وجاهد فى سبيلها بالكلمة والقلم". وفى مقالة نشرت بمجلة "المنار" - مايو سنة ١٩٠٧م - كتب عنه السيد رشيد رضا، وهو أحد مريدى محمد عبده، ما يلى: "فى الحقيقة، لم يكن (الأفغانى) يعمل من أجل "الجامعة الإسلامية". لقد سمعنا أستاذنا يكرر - عدة مرات - أنه (أى الأفغانى) كان أكثر الرجال قدرة على إنجاز الإصلاح. ولولا انشغاله بالسياسة، لكان قد حقق إنجازاً عظيماً فى هذا المجال". ويقول محمد عبده: "إن الإصلاح يهدف إلى تحسين حال المسلمين، والإصلاح يرتكز على: تحرير الفكر من التقليد، وفهم موضوعات الدين كما فهمها القدماء قبل نشوء الخلافات وانتشار الخرافات. ويجب أن يقوم الدين بتنظيم العقل البشرى؛ وبالتالي، فإن الدين لا يعانى العلم، بل إنه يحاول التغلغل فى أسرار الكون وكشفها".

Encyclopédie de L' Islam, 1913.

(٢٧) أنشئ "مجلس النواب" فى بداية سنة ١٨٦٦م، واجتمع لأول مرة يوم ٩ نوفمبر. وكان يتكون من ٧٥ عضواً منتخباً، وكانت مدة الدورة البرلمانية شهرين. واهتم المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل: الرى والعناية بالترع. وكان رأيه استشارياً فقط. ولكن بدءاً من سنة ١٨٧٦م، أبدى هذا المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما درس بجدية المسائل الداخلية المدرجة فى جدول الأعمال، خصوصاً المسائل المالية، كما لفت نظر الحكومة للعلاج الضرورى لإصلاح حال البلاد.

(٢٨) نعتقد أن محمد عبده - هنا - يبالغ فى التعميم. ولا داعى لأن نعود إلى ذكر أصول الصحوة القومية - التى سبق لنا وأن درسناها - وإلا فكيف نفسر اهتمام المصريين الشديد بحرب سنة ١٨٧٧م التى لم تكن أول حرب تنشب بين تركيا وروسيا؟ لقد كانت هذه الحرب فرصة لإظهار مشاعر المصريين بقوة. ويمكن السبب الحقيقى فى حدوث تطور بطيء وشاق فى الضمير القومى المحروم من الحرية السياسية الضرورية.

(٣٩) فى الرسالة السابعة - بتاريخ ٢٥ - ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨م - كتب المسيو جيليون - دانجلار: منذ حوالى سنة ونصف ، ثار الضجيج حول الدستور الذى منحه صاحب السمو الوالى إلى شعبه . وطبعاً ، كان كل النواب من أنصار الحكومة . ومع ذلك، تشكلت بينهم قوة للمعارضة . نعم ، لقد سمح عضوان لنفسيهما أن يعربيا عن رأيهما المخالف للرأى المطلوب منهما إبداءه فى مسألة تافهة ، فتم طردهما فوراً من المجلس بناءً على طلب الوالى لأنهما أصبحا خطيرين ويثيران الاضطراب فى شئون الدولة وعدوين لبلدين للسلام .

M. Gallion-Danglar : Lettres sur L' Egypte contemporaine, 1876.

(٤٠) هذه الواقعة ذكرها لنا الهلباوى بك - المحامى المشهور - الذى ربما قد يكون آخر الأحياء من مريدى الأفغانى .

(٤١) فى كتاب L' Egypte et L' Europe ، يقول القاضى السابق فى المحاكم المختلطة متحدثاً عن المصريين : "بما أنهم يعيشون فى وسط ساكن وراكد، كل شىء فيه يسير حسب القواعد القديمة، لم يستطع صراع الأفكار والاتجاهات والتغيير والتجديد والتقدم أن ينبه النشاط العقلى لديهم أو استثارته؛ ولذلك، فإن ذمهم ما يزال فى حالة سكون وخمول... ولكن الآلة فى حالة طيبة رغم أنها تُشْحَن بشكل سيء" . إن كل ما قاله المؤلف ينطبق على المصريين قبل بزوغ عهد الصحافة الحرة .

(٤٢) نشرت مجلة L'Europe diplomatique فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩م. مقالاً لمراسلها فى القاهرة بخصوص أبى نظارة و "نوع الشعبية التى يحظى بها يعقوب صنوع بلا منازع" وجاء فى هذا المقال ما يلى :
"فى الشهر الماضى ، ذهبت لسماع أحمد سالم ، المطرب الشعبى المشهور فى القاهرة... ومن بعيد ، أسمعنا مواويله الغريبة ، والناس يستمعون إليه - عادة - وكأنهم فى صلاة. ولكن، فى هذا المساء، لا أعرف كيف استطاع بائع أن يتسلل إلى المسرح لكي يبيع جريدة "أبو نظارة" بشكل سرى وسط الجموع. وتم ذلك بسرعة شديدة بعيداً عن عيون الشرطة فباع حوالى ٢٠٠ نسخة . وحدث تغير مفاجئ : فقد أدار الجميع ظهورهم للمغنى وتكونت مجموعات صغيرة تُحيط بشخص يقرأ لهم الجريدة الممنوعة... واتفق المدعون على البقاء فى الحفلة بشرط أن يُغنى لهم أحمد سالم أغنية "أبو نظارة المنفى عن البلاد". وتقول كلمات هذه الأغنية :

"يا مواطنى المحبوب ، يا أبو نظارة اللطيف

بلغ حبنا لهذا الحليم الذى يحزننا غيابه

(إشارة للأمير حليم باشا)

إنه (الخديو) قد امتص شراييننا

وأفرغ جيوبنا .

ارحم عبيدك يا رب

ألا تراهم يفتنون تحت وطأة الضرائب التى لا تعد ؟

"وهذه الجريدة تتكون من مقالات مثل باقى الجرائد ، بل هى عبارة عن مجموعة من الحوارات بين أبو نظارة وفلاحيه المحبوبين ، مع مجموعة من الأناشيد والأدعية واللغات تظهر فيها أحياناً أسماء الموتى ونادراً ما تظهر أسماء الأحياء . وعلى الرغم من الاحتياطات التى يتخذها أحمد سالم - باستخدام التلميحات والتورية -

إلا أنه لم يكن يغنى بانسجام أغنية أبو نظارة ... ويسبب ما حدث في هذه السهرة ، ألقى القبض على أحمد سالم وفرقته في اليوم التالي ، ولم يفرج عنهم إلا بعد عشرة أيام بفضل تدخل الأميرات وسيدات الحريم. ولكن أحمد سالم وفرقته منعوا من الغناء - منذ ذلك الحين - سواء في المدينة أو في أى مكان آخر .

وكما قلت لكم ، فإنه من الصعب إيقاف الدعاية لأبى نظارة فهذه الجريدة الصغيرة لها مؤيدوها في كل مكان تقريباً ، وأنا متأكد من أن جزءاً كبيراً مما تحتويه يأتى من هنا وينقل أحياناً بواسطة شخصيات ذات مراكز كبيرة. وأعتقد أن أبى نظارة ليس هو الصوت بل هو صدى سلبى للرأى العام في مصر ولكنه أصبح قوياً بسبب إبعاده عن البلاد .

(٤٣) ربما كان سليم النقاش هو أول من أطلق الصيحة الشهيرة "مصر للمصريين"، ونشر في الجزء الأول من كتابه "مصر للمصريين" دراسة قصيرة عن الأفغانى اعتمد فيها على المذكرات غير المنشورة لأديب إسحاق، وعنه أوردنا المعلومات المذكورة سلفاً ، ونضيف إلى ما سبق أن هذا الكتاب يكون مجموعة من الوثائق تساعد في دراسة تاريخ هذه الفترة أى سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢ .

(٤٤) يبدو أن هذه الجريدة لم تصدر - في البداية - بشكل منظم. وعددها الخامس - الصادر يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦م - به أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده. وفي الأعداد التالية، نجد له مقالات أخرى يتضح فيها التحول التدريجى لأسلوب الكاتب الذى كان له تأثير ملحوظ على تنقية اللغة العربية وتطويرها .

(٤٥) من حسن حظنا أننا وجدنا هذه المجموعة عند أحد الأشخاص . ويبدو أن كل مجموعات الجرائد - في الفترة السابقة على سنة ١٨٨٠م - قد أحرقت أو فقدت في أثناء اضطرابات سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢م . ومع ذلك فهناك بعض الأعداد المتفرقة منها في مكتبات القاهرة .

(٤٦) H. Pensa , L'Egypte et le Soudan Egyptien , 1885.

(٤٧) يحكى المستر ويلسون أنه بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٧٨م، وفي أثناء اجتماع "اللجنة"، جاءت سيدات وطنيات (مصريات) من أسرة عباس باشا ومعهن خادما لنفس الأسرة، واشتكين أمام "اللجنة" من أن أملاكهن قد سلبت منهن وأصبحن لا يملكن شيئاً. وعندما خرجن من عنده ، ألقت الشرطة القبض عليهن وأودعتهن السجن. فتدخل المستر ويلسون فوراً لدى الخديو وأصر على استقالة الحكمدار نظراً لمسئوليته عما حدث. ويعلق المستر ويلسون بقوله: "كان للاستقالة تأثير ممتاز وأثارت دهشة الناس في القاهرة".

M. Wilson : Chapters of my official Life.

(٤٨) يحتوى هذا التقرير - بدون الملاحق - على حوالى ستين صفحة ، وهو منشور في Documents diplomatiques , Affaires d' Egypte وينقسم إلى جزأين: الأول يتناول نظام الضرائب ، والثانى يعالج الوضع المالى لمصر. والتقرير يدين نظام الضرائب بصفة عامة قائلاً : "ومهما كان الباقي، فإن السلطة التى فرضت هذه الضرائب المتعددة - التى تُثقل كاهل السكان - لا تسمح بتوجيه الانتقادات العادلة". ثم يذكر مظهراً آخر من مظاهر التعسف : "في بلد مثل مصر ، تعتمد أساساً على الزراعة، يجب أن تكون ضرائب الأتليان - وأن تظل - هي المصدر الرئيسى لدخل الخزنة... وفي سنة ١٨٦٧م، تم الكشف عن الأراضي الزراعية لتصنيفها حسب جودتها. وحسبما جاء في القرار الذى يُنظم هذه العملية، فإن الهدف كان ربط ضريبة الأتليان على أسس أكثر عدالة .

وقال لنا أحد القناصل معلقاً على ما حدث : "نتج عن هذا العمل مفسد هائلة ارتكبها الذين كلفوا بتنفيذه والذين استعانوا بمشايع القرى لمعاونتهم فى التنفيذ: فقد رفعوا من قيمة الضرائب على أراض لم تكن تستحق تلك الزيادة، وذلك لتغطية العجز الناتج عن التخفيضات التى منحوها لأراضى الأكابر، إما خوفاً منهم وإما بسبب الطمع .

وهناك سبب آخر للظلم نتج عن قانون المقابلة : لقد صدر هذا القانون فى سنة ١٨٧١م، وينص على أن "كل ممول يدفع للخرانة مبلغاً من المال يساوى قيمة ضريبة الأتليان لمدة ست سنوات ، سيعفى للأبد من دفع نصف الضريبة". وهذا النصف سيتم حسابه على أساس المبلغ الذى يدفعه الممول حالياً للدولة. والضريبة المفروضة على هذه الأملاك - أياً كانت طبيعتها - لن تزيد قيمتها بأى شكل وأياً كانت الأسباب (مادة ٣) .

وفى ١٦ يوليو سنة ١٨٧٣م ، صدر مرسوم ينص على : ستدفع "المقابلة" لمدة ١٢ سنة وينسب متساوية بدءاً من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٣م .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا القانون كان يمنح بعض المزايا للممولين الذين لم يمتلكوا الأرض ملكية تامة ، حتى ذلك التاريخ ، ولكنهم كانوا موافقين على دفع "المقابلة" .

وصدر مرسوم بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦م ، يقضى "بوقف عملية المقابلة"، ونص على أن هذه المزايا ستكون نهائية حتى بالنسبة للممولين الذين سددوا جزءاً مما عليهم، وأنه سيتم اتخاذ إجراءات عادلة : إما بإعادة المبالغ المدفوعة مقدماً وإما بإجراء تخفيض نسبي للضرائب ...

وقبل تطبيق نصوص هذا المرسوم ، صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م الذى أعاد العمل بقانون المقابلة واعتبر أنه لم يُلغ قط وأنه كان سارياً طوال الفترة السابقة. وبالإضافة إلى ما سبق ، نص هذا القانون على أن التخفيضات السنوية - الناتجة عن "قانون المقابلة" - ستطبق بدءاً من سنة ١٨٨٦م، وحتى نهاية سنة ١٨٨٥م ، سيتم محاسبة الممول بفائدة مقدارها ٥٪ على قيمة المبالغ التى ستخصم (مادة ٢) .

وهكذا، فإن من دفعوا - قبل يوم ٧ مارس سنة ١٨٧٦م - "المقابلة" بالكامل وجدوا أن ضريبتهم قد انخفضت بمقدار النصف منذ سنة الدفع. أما الذين لم يدفعوا "المقابلة" كاملة إلا بعد صدور مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦م، فإنهم استمروا فى دفع الضريبة بالكامل... والخصم الذى حصلوا عليه لم يقع على نسبة الـ ٥٪ من قيمة المبالغ التى دفعوها، ولكن عن نصف الضريبة التى كان من المفروض دفعها.

وهناك ظروف أخرى عدلت نسبة الضرائب على الأتليان بالمخالفة لكل مبادئ العدالة. وهذه الظروف منفصلة تماماً عن أسباب الظلم التى أوردناها سلفاً .

وتمت جباية الضرائب على نخيل البلح حسب إحصاء يعود تاريخه إلى ١٢ سنة مضت... ويقول المفتش العام للصعيد : "إن أحد المزارعين كان يمتلك ١٠٠ نخلة، وكان يدفع عن كل منها مبلغاً من المال قيمته (س) من النقود. ولم يتبق من هذا النخل سوى خمسين فقط، ولكن المديرية لا تعترف بهذا الوضع الجديد وتطالبه دائماً بدفع الضريبة عن ١٠٠ نخلة" . (والمفتش يضرب هذا المثل ليشرح أهمية مبلغ "المتأخرات" الذى وصل إلى ٢ مليون و ١٤٥ ألف جنيه عن سنة ١٨٧٥م وصعوبة تحصيله) .

ثم تحدثت "اللجنة" - أخيراً - عن بيع الفلاح لمحاصيله مقدماً، وعن السخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريرها بالمطالبة بوجود تشريع ضريبي يتماشى مع وجود هيئة قضائية ومحاكم تضمن حماية فعالة للمواطنين الذين يخضعون حالياً - بأشخاصهم وممتلكاتهم - للأحكام التقديرية لسلطة مطلقة بلا ضوابط. ونتائج الجزء المالي كانت مماثلة: "إذن، فإبنا لا نستطيع إنكار أن رئيس الدولة له سلطة مطلقة".

(٤٩) كتب المسيو ريندر M. Raindre - القنصل العام لفرنسا في مصر - رسالة بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨م موجّهة لوزارة الخارجية الفرنسية، جاء فيها: "يتفق الجميع على أن نوبار باشا هو الذي كتب هذه الكلمة الموجزة... وأياً كان الأمر بخصوص نسبة التنازلات - كبيرة كانت أم صغيرة - التي استطاع نوبار باشا انتزاعها من الخديو، فيبدو أن صاحب السمو قد أدرك - من جانبه - أن الإصلاحات المطروحة ومحركها لا يجب أن ينفصلا عن بعضهما، وحتى في الخطبة التي تؤكد موافقة الخديو على برنامج "اللجنة"، فإننا نجد نوبار باشا ذكر اسمه على أنه هو الذي سيشكل الوزارة".

(٥٠) كتب أحد مراسلي جريدة التايمز مقالاً - من القاهرة - بتاريخ ١٢ يناير ونشرته الجريدة بتاريخ ٢٣، كرر فيه المطالبة بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على الدين: "إن هذه الحقيقة الواضحة تستند على أن هذا "الدين العام" يستهلك مبلغ ٧ ملايين جنيه من الدخل الذي لا يتجاوز ٩ ملايين جنيه، ثم يصف الحالة المحزنة للفلاح الذي أجبر - بعد الفيضانات العالية - على أن يبقى بلا مأوى جالساً على شاطئ التربة أو مختبئاً بين الأشجار، بينما يطارده جابي الضرائب ليدفع المتأخرات. ثم يذكر المراسل كبار الموظفين - وأغلبهم من الأوروبيين - الذين يقبضون مرتبات هائلة. وهناك أيضاً مجموعة من المستشارين تعوق عملية التقدم. "لقد سافرت - بالأمس - بالقطار السريع القادم من الإسكندرية، وكان سائق القطار ينزل في كل محطة ويذكر بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية) اسم المكان ومدة التوقف إلخ... لقد ذكرنى ذلك بإدارتنا النولية الكريمة". لقد توقفت الإصلاحات التي يريد وزراؤها تطبيقها ووقف الدانون حجر عثرة في طريق الإصلاحات. ويوجد حالياً في القاهرة مئات من مشايخ القرى، كل منهم يمثل قرية ويحمل الشكاوى لتخفيض الضرائب، ويجمعون كلهم على عدم إمكانية استمرار الجباية بالنسبة المعمول بها حالياً. ويحيط مشايخ القرى هؤلاء بكل أبواب الوزارات وينتظرون الوزراء في خروجهم ودخولهم، وتمتلئ المكاتب بطوفان من شكاوهم. وفي الحقيقة، يبدو أن هناك ضرورة لإجراء تخفيض عام للضرائب لإنقاذ البلاد من نظام سيجعلها تسقط في يد الأجانب".

ومن الإسكندرية، كتب مراسل آخر بتاريخ ١٨ يناير مقالاً ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده: "إن هذا التقدم المادي لم يستفد منه الشعب المصري بعد: فالشعب مسحوق تماماً تحت وطأة "الدين العام". وفي الوقت الحالي، تتدفق الجموع من الأرياف إلى القاهرة لعرض مظالمها أمام الحكومة الجديدة".

(٥١) تلك هي الألفاظ نفسها التي وُردت في برقية أرسلها القنصل العام الفرنسي في مصر إلى وزارة خارجيته.

(٥٢) هناك إجماع على هذا الرأي، وهو أيضاً رأى محمد عبده في مذكراته غير المنشورة.

(٥٣) راجع كتاب: Le Soudan Egyptien, par Colonel Chaillé - Long Bey.

(٥٤) راجع كتاب : The Story of Khédivate , Ed. Dicey.

لقد أكد المستر ريفرز ويلسون - في مذكراته - المعلومات التي أوردتها المستر ديسى: "كان المستر لاركنج يعرف تماماً شخصية الخديو إسماعيل والشئون المصرية بشكل عام، وسأناقل هنا الرسالة التي وصلتني منه عندما كنت في القاهرة سنة ١٨٧٦ م. وهذه الرسالة تتنبأ بشكل صحيح بما حدث فعلاً بعد ذلك التاريخ بسنتين :

"باريس في ٦ إبريل سنة ١٨٧٦ م : عندما جئت إلى باريس كان هدفي - كما تعرفون - هو مقابلة نوبار ... والنتيجة التي توصلنا إليها هي حل هذه المشكلة: هل الخديو مخلص أم لا؟؟ وجرت المناقشة حول هذا الموضوع. فإذا كان مخلصاً ، فإن واجبه البسيط والواضح يتطلب منه عدم التدخل بتاتاً في مالية البلاد : وفي الواقع ، فإن المالية هي التي تحرك كل آلية حكومية . وهذا يعني - إلى حد ما - أن يتنازل الخديو عن المبدأ الأوتوقراطي الذي يحبه حكام مصر منذ قرون ... إن الخديو لديه قضية أوروبيون ويجب أن يكون لديه - أيضاً - وزير أوروبي للمالية، بشرط أن يكون وزيراً حقيقياً لديه السلطات الضرورية لتنفيذ الإصلاحات، ويجب أن يسند هذا المنصب إليكم أنتم ... ويعتقد نوبار باشا أن الحكومة الإنجليزية بمقدورها ممارسة ضغط ما على الخديو لكي يصبح هذا التعيين أمراً واقعاً... وعندما اشترى المستر ديزرائيلي أسهم القناة، وعندما شكل "لجنة كيف" بعد ذلك، فإنه كان يهدف إلى خلق مصلحة إنجليزية في مصر تتساوى مع مصلحة فرنسا... ونوبار لا يهتم كثيراً بعودته إلى السلطة ، ونصحته بضرورة الصبر وأن يترك العاصفة تمر، ويعد ذلك ستتصلح كل الأمور .

إن هذه الرسالة الموحية - التي أرسلها المستر لاركنج - توضح بدقة مدى مشاركة نوبار في الخطة الإنجليزية التي وضعت منذ سنة ١٨٧٦ م. وفي فصل آخر، كتب المستر ويلسون - بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٨ م - متحدثاً عن موضوع احتمال عودة نوبار باشا إلى مصر: "إن الاستقصاء والتحري يشكلان الجزء الأكبر من عمله. ويشتكى الخديو من الشكوى من أننا بصدد تنفيذ البرنامج الذي وضعه نوبار . وهذا صحيح . ومع ذلك، فإن الخديو يعتقد بأن نوبار - إذا عاد إلى مصر - فسيكون لحمايته من التحقيق، ولا يستطيع نوبار أن يدير ظهره للإصلاحات ويخون القضية التي بشر بها طوال السنتين الأخيرتين.

Sir Rivers Wilson , Chapters of my official Life , 1916.

(٥٥) راجع البيان الذي أصدره قنصل فرنسا وبريطانيا العظمى في القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ م في :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte.

(٥٦) راجع جريدة مراهة الشرق بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩ م .

(٥٧) راجع :

Modern Egypt , Lord Cromer.

(٥٨) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل ، مقال من القاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ م .

(٥٩) المقصود هو عيد السلام المولحي بك . .

(٦٠) راجع جريدة الوطن بتاريخ ٥ إبريل سنة ١٨٧٩ م .

(٦١) راجع كتاب :

How we defended Arabi and his friends, By: Broadley, London, 1884.

(٦٢) فى أثناء تمرد يوم ١٨ نوفمبر ، كان محمود سامى البارودى هو مدير الأمن. وبناءً على طلب الخديو، استدعى محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى باشا لكى يستجوبهم بخصوص هذه المظاهرة لأنه سرت إشاعة بأنهم هم المحرضون عليها. وفى مذكرات عرابى غير المنشورة ، يصف عرابى انطباعه عن هذه المقابلة بقوله: "لقد وجدتُ فيه (البارودى) مقبلاً للظلم وميلاً للحق والحرية".

(٦٣) راجع تصريحات أحمد رفعت (السكرتير السابق للوزارة القومية التى رأسها البارودى فى أثناء الثورة) وفيها يقول عن نفسه : "أنا تركى، وليست عندى أية نوافع تجعلنى أرى أشياء غير صحيحة. لقد حظى عرابى بعطف مصر كلها وحظى - أيضاً - بتعاطفى معه". راجع كتاب :

How we defended Arabi and his friends , By : Broadley.

(٦٤) كتب المسيو دى لويزان M. de Luisant فى جريدة "البروجريه إيجيپسيان" - بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٦٩م - ما يلى : "أثار البعض كثيراً من الضجة حول المؤسسة الجديدة... وأراد الوالى منحه بلاده مؤسسة مماثلة لما كانت عليه "مجالس الأعيان" فى عهد الملكية الفرنسية، والتى كان من حق بعضها فرض ضرائب وكان يُطلب من البعض الآخر مجرد الدعاء للملك ... وهذا ليس لب المسألة : فالنقطة المهمة هى أن محكمة الرأى العام تأسست ومهما كانت بطيئة فى اتخاذ القرار ومهما كانت تعاني من ضغوط فى البدايات، فإنها ستتّرسخ فى النهاية".

(٦٥) نشرت جريدة "مرآة الشرق" - فى عددها الأول الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير - ما يلى : "علمنا من مصادر موثوقة بها أن كل النواب المصريين سيرفعون عريضة لصاحب السمو الخديو لكى يمنحهم كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها النواب فى أوروبا أو يأمر بتجديد الانتخابات".

(٦٦) راجع : Documents diplomatiques , affaires d' Egypte , 1879.

(٦٧) رسالة من المسيو واندنجتون - بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨م - موجهة إلى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر (المرجع السابق) .

(٦٨) تشكلت وزارة شريف باشا على النحو التالى : شريف باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، وراغب باشا للمالية ، وثابت باشا للأوقاف والمعارف العمومية ، وزكى باشا للأشغال العمومية ، ونو الفقار باشا للحقانية ، وشاهين باشا للجهادية .

وتم إعفاء رياض باشا من منصب وزير الداخلية ومن منصب نائب رئيس اللجنة العليا للتفتيش ، فسافر إلى أوروبا لكى يلحق بنوبار باشا وعملًا سويًا على إسقاط الخديو (راجع مذكرات محمد عبده غير المنشورة).

(٦٩) حاول الأوربيون تشويه الحركة القومية المصرية ، فنشروا الإشاعات - فى أوروبا - بأن المصريين يريدون طرد كل الأوربيين من الإدارة المصرية (راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٨٧٩م).

(٧٠) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧١) راجع جريدة التايمز بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٧٢) نشب خلاف بين المستر ويلسون واللورد فيفيان حول السياسة التى يجب اتباعها فى مصر. ويبدو أن

فشل وزارة ويلسون هو الذي حدد عودة اللورد فيفيان الذي تنصلت حكومته منه .

(٧٣) تمت هذه الزيارة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧٤) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٧٥) كتب أحد المراسلين في جريدة التايمز بتاريخ ١٩ مايو ما يلي: "يستطيع الخديوي - الآن - الاعتماد على حزب وطني يقال إن له - أحياناً - تأثيراً حاسماً على مواقف الوالي. لقد اتحد الجيش ورجال الدين والباشاوات على هدف مشترك هو : إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. ويبلغ عدد أعضاء البرلمان حالياً ١٠٠ عضو. وأظهر المجلس علامات تدل على حيويته وتبشر بمستقبل برلماني جيد" .

(٧٦) انظر في جريدة "الوقائع المصرية" عرضاً لجلسات "مجلس النواب" .

(٧٧) راجع جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٧٨) توجد مقتطفات من رسالة الكونت سان فيليب Comte Saint Villier - سفير فرنسا في برلين -

إلى المسيو واد ينجتون - بتاريخ ٢٠ مايو - في : Doc. dip. Affaires d' Egypte.

(٧٩) يقول اللورد كرومر : إن تصرف الحكومة الألمانية قد عجل بإصدار القرار الذي كان متفقاً عليه أياً كانت الحالة (Modern Egypt) .

(٨٠) كان القنصل العام الفرنسي في القاهرة حينذاك هو المسيو تريكو M. Tricou وتولى هذا المنصب منذ العاشر من يونيو سنة ١٨٧٩م .

(٨١) في رسالة كتبها إسماعيل من نابولي - بعد عزله - إلى الصدر الأعظم ذكر ما يلي: "لقد استغثت بصاحب الجلالة السلطان لكي يحميني من الضغوط الأجنبية. لقد قضيت في الحكم ستة عشرة عاماً مليئة بالإنجازات: ففي عهدي، امتلأت مصر بشبكة من السكك الحديدية، وشققت الترع بكميات كبيرة لكي تزيد من خصوبة الأرض وراثتها ، وتم إنشاء ميناءين كبيرين في السويس والإسكندرية ، وأهديت إلى العالم قناة تصل بين البحرين، إلخ إلخ..." .

(٨٢) نشرت جريدة "مرآة الشرق" - في عدد ٢١ مايو سنة ١٨٧٩م - مقالاً بعنوان "جورجون باشا الإنجليزي حاكم السودان" أرسله مراسلها يذكر فيه حدوث تغيير هائل في سياسة جورجون التي أصبحت متعالية بشكل واضح ومعادية لمصر . وفي هذا السياق نفسه، استعرضت الجريدة - بتاريخ ١١ يونيو- المسألة المصرية فذكرت أن قناة السويس فتحت - أمام القوى الأوروبية - طريقاً للدخول إلى إفريقيا ، وأثارت لديها أطماعاً لغزوها. وذكرت الجريدة أن الدول الأوروبية أدركت أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها إذا قامت في مصر حكومة وطنية قوية لأن هذه الحكومة ستضعف النفوذ الأجنبي. ولهذا السبب، سعت القوى الأوروبية إلى التفاهم فيما بينها ، وإنهاء انقساماتها التي ستتيح "للحزب الوطني" إنجاز الإصلاحات والقضاء على مفاسد الحكم المطلق ، وتحرير البلاد من نير أوروبا. وفي هذا تفسير لموقف الدول الأوروبية المعارض لمشروعنا الإصلاحى ولاستقلالنا .

الفصل الرابع

دولة داخل دولة

سنتناول الآن المرحلة الحاسمة التي سبقت الثورة . وفي هذه المرحلة، فإن مسئولية الأحداث التالية تتحدد أصولها المباشرة والفورية وتلتقى كلها عند سبب واحد لا ثانى له ألا وهو : التدخل الأجنبي .

لقد فرّضت الدولتان - إنجلترا وفرنسا - وزيرين أجنبيين على إسماعيل وأبعدته عن إدارة الشؤون العامة ، وبذلك تكون الدولتان - في الواقع - قد أقامتاً نظاماً للسيطرة والهيمنة على شئون مصر . واهتز هذا النظام عندما عزل هذان الوزيران وتشكلت وزارة مصرية قومية خالصة . وعندما قامت الدولتان بعزل إسماعيل، فقد كانتا تريدان استرداد الأرض التي فقدتاها وإقامة نظام جديد مع رجل جديد^(١) .

ولكى تستفيدا الاستفادة القصوى من هذا القرار ، نسّبت الدولتان لنفسيهما الفضل كله في الدفاع عن حقوق الحاكم الجديد وامتيازاته ضد تعديات تركيا . وابتاع هذه السياسة ، أرادت الدولتان تحديد وضع مصر بالنسبة لهما أمام أوروبا، مع جذب توفيق - الذي تحميانه - تماماً إلى جانبهما . وكتب المسيو وادينجتون معلقاً: "نصحنإسماعيل بالتنحي عن الحكم ، أى أن يُقدّم - من تلقاء نفسه - تضحية كانت إنجلترا وفرنسا قرّرتا فرضها عليه . ولكننا لم نعترض أبداً على تدخل الباب العالي للتصديق على هذا التغيير السياسى ، وكنا سنكتفى باستقالاته الطوعية ولكن تم عزله . وهذا الإجراء لا يقلل أبداً من أهمية النتيجة التى حصّلت عليها الدولتان " .

ولكن المسيو وادينجتون يعترض - بعد ذلك - على نية "الباب العالى" فى "العوذة" بوضع مصر إلى ما كانت عليه حسب نصوص اتفاقية سنة ١٨٤١م، وإلغاء فرمان سنة ١٨٧٣م ، ويقول عن توفيق "إنه الأمير الذى شجعت الدولتان الغربيتان توليته العرش" (٢) .

وأخيراً ، فقد أصرَّ سفيرى الدولتين فى الأستانة (المسيو فورنييه M. Fournier والمستر لايارد M. Layard) على الاطلاع على فرمان الجديد قبل إصداره. وبعد محادثات طويلة مع الوزراء العثمانيين ، استطاعا تعديل مشروع فرمان، وجعلا "الباب العالى" يعترف بكل الامتيازات التى حَصَلَتْ مصر عليها بناءً على فرمان سنة ١٨٧٣م ، واستطاعا - أيضاً - إلغاء الفقرة التقليدية التى تُنص على أن "الامتيازات الممنوحة لمصر قد أنعم بها على الخديو شخصياً ؛ ولذلك فليس بمقدوره - تحت أى مبرر أو ظرف - التنازل عنها جزئياً أو كلياً لصالح طرف ثالث. إن اليد الواثقة ، التى منحناها حقوق السلطنة ، يجب أن تدافع عن هذه الحقوق باستمرار" (٣).

وبالتأكيد ، فإن هذه الألفاظ الرنانة الفارغة تُشير من طرف خفى - كما أوضح المسيو فورنييه - إلى توظيف الأجانب فى حكومة الخديو . وفى نهاية الأمر ، خضعت تركيا وصاغت فرمان ٢٠ يوليو - الموجه للخديو الجديد - حسبَ رغبة الدولتين . وهذه الواقعة - فى مجملها - تُبرهن على أن فرنسا وإنجلترا كانت لهما السيادة على شئون مصر مقارنةً بالحزب الوطنى ، وتركيا ، وأوربا. ويُعلّق المسيو وادينجتون على ذلك قائلاً: "بدون أية ادعاءات ، وبإيجاز ، بمقدورنا القول بأن المصاعب ، التى أثارته الأستانة بخصوص مصر ، قد تحوّلت فأصبحت لصالح مصر ولتأكيد استقلالها الذاتى : ومن الآن فصاعداً ، أصبحت فرنسا وإنجلترا تضمنان امتيازاتها ، وكذلك باقى الدول الأوروبية التى ستُسْتَدعى للمشاركة فى هذا الضمان" (٤).

وبعبارة أخرى ، فإن الدول الأوروبية قد اعترفت - عملياً - بالوصاية الفرنسية / الإنجليزية على مصر . وتم تطبيق هذه الوصاية على النظام الجديد تحديداً بواسطة الخديو أو عن طريق حكومته أو بلاطه أو الثلاثة معاً - منفردين أو مجتمعين - حسب الظروف .

والخديو توفيق يذكرنا بلويس السادس عشر فى تَدِينُهُ وضعفه واستبداده: لقد تَسَبَّبَ الاثنان فى وقوع الثورة فى بلديهما ، وَعَجَّلَا بها ثم خاناهما لصالح الأجانب. ويعلق اللورد ملنر على شخصية توفيق بقوله : وَرِثَ توفيق الضعف. وعلى الرغم من كل صفاته الممتازة - التى جاءت بالخير العميم على البلاد فيما بعد وفى ظروف أَفْضَلَ - فإنه لم يَكُنْ الرجل الذى يستطيع بمفرده المحافظة على احترام لقب "الخديو" ، هذا الاحترام الذى نالت منه الأحداث بعمق . لقد كان للأب مهابة عظيمة ، ورأه الشعب وهو يُعَزَّلُ بلا مقاومة بناءً على قرار من "الباب العالى"؛ ثم رأى الشعب الابن وهو يستسلم لوصاية القوتين الأجانبين منذ بداية حكمه. وبدون أدنى مبالغة ، نستطيع القول بأن هذه الإهانات المتعاقبة قد أَطْفَأَتْ تماماً الهالة التى كان الشعب يراها تُنِيرُ فوق رأس "أفندينا" ، أو على الأقل جعلتها تفقد الكثير من لمعانها .

واللورد ملنر يريد - بحق - أن يبرهن على أن مكانة الخديو كانت "عاجزة عن توطيد سلطته" ، ويريد أيضاً تبرير مبدأ "إعادة استتباب النظام".

ولكن ألا نجد فى هذا الاعتراف إدانة للرجل وللنفوذ الأجنبى الفعلى - الذى تمثله إنجلترا - منذ تلك الفترة ؟؟

وفى سنة ١٨٨٠ م ، كَتَبَ مؤلف مجهول^(٥) ما يلى : "كان توفيق باشا مَوْضِعَ ازدراء إخوته وحتى أبيه . ولا يستطيع أى شخص أن يقول شيئاً جاداً ضده لأنه لم يتخذ أية مواقف سيئة . ولكنه - بطبيعته - أصبح مُجَرَّدَ لعبة فى يد أى شخص يعرف كيف ينافقه وَيُسَلِّيه . وفى الوقت الحالى ، فإن الشماشرجى الخاص به هو الذى يُسَيِّطِرُ عليه تماماً لدرجة أن جميع القاهريين - بل كل المصريين - يحتقرون توفيق ويطلقون عليه لقب "مدام فريدريك"^(٦) ، وفريدريك هذا هو خادمه الخاص. وَوَجَدَتْ نفسه الضعيفة عَزَاءَها فى التَّعَبُّدِ وبناء المساجد لدرجة أن المساجد التى بناها تساوى عدد القصور التى بناها أبوه" .

هذا هو توفيق . أما عن حاشيته وندمائه ، فقد نشر المؤلف نفسه الذكريات التالية التى كتبها مواطن مصرى يعيش فى القاهرة : "قضى إبراهيم أفندى زكى عدة سنوات

فى السجن بتهمة الاحتىال ، وتم تعينه فى وظيفة رئيس القسم التركى فى وزارة المالية . أما كمال بك وعثمان الأعرج وجوزيف باشا فهم ندماء توفيق المفضلين؛ ومن يريء التوظيف فى الحكومة المصرية ، عليه أن يتفق معهم لأن تأثيرهم عظيم على الخديو...

وسنلاحظ ، بسهولة ، أن عهد توفيق قد شجع - أكثر من عهد إسماعيل - ظهور الأشخاص نوى النفوذ الكبير ، من غير الموظفين الرسميين فى البلاط ، والذين ينتمون إلى أصول تركية / شركسية وأجنبية فى مصر .

أما الحكومة ، فقد جرى العرف على أن يقدم مجلس الوزراء استقالته ثم يتم تشكيل حكومة جديدة . وهذا ما حدث : فى الثانى من يوليو ، شكل شريف باشا حكومة جديدة . ولتوضيح السياسة المستقبلية وبرنامج الحكومة ، أصدر الخديو توفيق - بتاريخ ٣ يوليو - قراراً فى شكل فرمان أكد فيه على ضرورة أن تكون الحكومة الخديوية دستورية ، وأن يكون الوزراء مسئولين وذلك لحسن سير أداء الإدارة. وإننى لن أحيء عن هذا المبدأ الذى سيكون أساساً لحكومتى . ويجب علينا مساعدة مجلس النواب ، وتعديل قوانينه لى يكون أكثر ليبرالية وقادراً على دراسة القوانين والميزانيات وكل المسائل الأخرى التى ستعرض عليه . ثم تناول توفيق ضرورة إعادة تنظيم المحاكم ، ونشر التعليم العام ، وإبخال كل الإصلاحات الإدارية اللازمة . ولكن أهم نقطة فى برنامج ٣ يوليو ، هى أن الخديو وعدّ - رسمياً وعلناً - بإقامة نظام دستورى يمثله "مجلس نواب" جديد يكون أوثق صلة بمبدأ المسئولية الوزارية .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الوعد الذى استقبلته الجماهير بارتياح، فإن الحكومة الجديدة لم تكن حكومة قومية بالقدر الكافى ، ولم يكن هذا الخطأ بسبب شريف باشا بل بسبب الخديو توفيق ويطانته . ويقول المؤلف المجهول نفسه (٧) : "كان الفلاحون الفقراء - فى مديرية الجيزة - يجأرون بالشكوى طالبين النجدة من الخديو الجديد بلا جدوى ؛ فكان مدير المديرية القاسى يجلدهم لى يجبرهم على دفع الضرائب التى سبق لهم وأن دفعوها فى عهد إسماعيل . وكان هذا المدير من ندماء

خليل أغا - كبير خصيان والدة الأمير - وهو الآن يحظى بحماية كمال بك، الصديق المقرب لتوفيق .

"ومن هو على (عثمان؟) باشا غالب وزير الجهادية؟ إنه عبد شركسي من عتقاء الخديو إسماعيل ، وكان الفلاحون يُطلقون عليه لقب "ملاك الموت". وعُيِّن في منصب وزير الجهادية الحالي كما لو كان إسماعيل ما يزال يحكم".

ونُضيف إلى ما سبق أن وزارة الجهادية قرَّرت تخفيض عدد أفراد الجيش العامل إلى ١٢ ألف جندي فقط ، وتسريح الباقين (١٠ آلاف) فغضب الجيش من هذا الإجراء - وغيره - فقام ٧٩ ضابطاً بتقديم عريضة للخديو - في شهر يوليو - يلتمسون فيها تغيير هذا الوزير^(٨) .

ولكن الشيء الأساسي هو أن شريف باشا لم يترك الأحداث تثنيه عن طريقه، ولم يغب عن نظره سبب تشكيكه للوزارة ألا وهو : إعطاء البلاد وثيقة دستورية. وقَدَّم شريف باشا هذه الوثيقة للخديو لكي يُصدِّق عليها ، ولكن توفيق رفض، وتخلَّى - بذلك - عن قضية الأمة وتناسى ما وعدَّ به بالأمس، واستسلم أكثر فأكثر للنفوذ الأجنبي . وبناءً عليه ، استقال شريف باشا يوم ١٨ أغسطس، وقبل الخديو الاستقالة ، وشكَّل وزارة جديدة برئاسته ؛ فأصبح هو نفسه رئيس وزرائه. وعلَّق محمد عبده على ذلك قائلاً: "بنون شك ، عندما علم قناصل الدول الأوروبية بمشاريع الخديو، وبرغبته في التجاوب مع المشاعر العامة في البلاد ، عملوا على إقناعه بأن هذه المؤسسات الجديدة سابقة لأوانها ، وتَحَجَّجوا بأن تدخُّل النواب في إعداد الميزانيات سيكون من شأنه تأخير حل المسائل المالية العاجلة ، ووضع تعقيدات قد تُهدِّد سلامة العرش . وساعدهم بعض رجال الحاشية في إقناع الخديو بذلك الرأي. ولم يكن الخديو قد نسي بعد موضوع عزل والده ، فترك نفسه يقع تحت تأثيرات تلك الحجج ، وغَيَّر مواقفه ، وقرَّر رفض وثيقة الإصلاحات الجديدة".

ويتحاشى اللورد كرومر - بعناية - ذكر الوعد الرسمي الذي صرَّح به الخديو يوم ٢ يوليو ، ولكنه يذكُر أن "صاحب السمو شرَّح للمستر فرانك لاسيلز، وكيل إنجلترا

وقنصلها العام، أسباب خلافه مع شريف باشا . فكتب المستر لاسيلز: "أُكِّد الخديو لى أن المؤسسات الليبرالية لا تناسب البلاد أبداً فى الوقت الحالى، وأن الدستور الذى قدمه له شريف باشا لم يكن سوى ديكور مسرحى ، وأنه هو (أى الخديو) المسئول عن حكومة البلاد . ولذلك ، قَرَّر أن يتحمل نصيبه فى هذه المسئولية وألاً يختبئ خلف دستور غير حقيقى ووهمى" . أمّا شريف باشا ، فقد ذكر للمستر لاسيلز : "بصفتى مصرياً ، فإننى أسف لعودة الحكم الفردى . وهناك عدد من الأشخاص - داخل القصر وخارجه - فرحين بعودة الحكم المطلق للخديو لأنه مفيد لمصالحهم الخاصة . ولكن هذا الوضع سيكون مأساة حقيقية للبلاد إذا وَقَعَت مجدداً تحت سَطْوَة حكومة والٍ مستبد" (٩) .

ويمتدح اللورد كرومر فى كتابه الموقف "الحكيم" الذى اتخذه الخديو لأن "الاستبداد هو شكل الحكم الوحيد المناسب لمصر . ولكن هذا الاستبداد يجب أن يكون استبداداً تطوعياً بلا مقابل وخاضعاً لنوع من الرقابة الفعّالة" (١٠) .

لقد كان التلميح واضحاً ؛ فالمراقبة الفعّالة "لن تكون لنواب المجلس الوطنيين بل ستكون بواسطة "المراقبة الثنائية" التى تمت إعادتها فوراً والتى سيمارسها فعلياً المستر بارنج بنفسه (الذى سيُعرَف فيما بعد باسم اللورد كرومر) .

ويعترف اللورد ملنر بأن الخديو "كان مستسلماً لوصاية القوى الأجنبية منذ جلوسه على العرش" ، واحتقر تماماً الأمانى الوطنية التى كانت تُطالب بوضوح بتجنب نشوب الثورة وتفادى وقوع الاحتلال الأجنبى وذلك بإنجاز الإصلاحات. وفى هذه الحالة، ألا يتحمل الخديو توفيق المسئولية كاملة ومباشرة عن وقوع الأحداث اللاحقة ؟

ولم يغب مغزى استقالة شريف باشا عن فطنة الأذهان اليقظة ؛ فالخديو أصبح هو الحاكم بأمره ، وبناءً على نصائح القنصلين ، أمر بعودة رياض باشا وكلفه بتشكيل الوزارة . وأثار هذا القرار سُخط "الرأى العام" الذى أصبح وجوده حقيقة ثابتة . وبتاريخ ٢٠ أغسطس ، بعث مراسل لجريدة التايمز - من القاهرة - مقالاً (١١)

تحدث فيه تحديداً عن "الرأى العام" فى مصر : "منذ ١٥ عاماً ، لم يكن "الرأى العام" موجوداً بين السكان المحليين . ولم يتجاوز عدد المشتركين - فى أى جريدة منشورة بالعربية - المائة مشترك . وكان مستحيلاً العثور على اسم نائب واحد معارض أو يُبدى الرأى فى الأحداث الجارية . أمّا اليوم ، فتصدرُ فى مصر ١٢ جريدة باللغة العربية تُوزَّعُ كل منها ما بين ألف وألف وخمسمائة نسخة. وهى - غالباً - لا تتلقى دعماً حكومياً ، وتنتقد الأحداث العامة بحرية (وهذا شىء لا يجب التقليل من شأنه) . ويوجد أيضاً مجلس للنواب ما يزال ضعيفاً ولكن لديه سلطات عملية يستطيع - من خلالها - الاعتراض . ويوجد أخيراً - هنا وهناك - رجال لهم تأثير كبير على مواطنيهم بشكل إيجابى أو سلبى .

"ولنستمع - أولاً - إلى ما تقوله الصحافة المحلية عن الموقف الراهن : هل نحن مناصرون لحزب شريف أو لنويار أو رياض أو ويلسون ؟ وردنا هو: "لسنا مع أى أحد منهم ، بل نحن مع حزب مصر ، وأسماء الرجال لا تهمنا بل إن ما يهمنا هو المبادئ فقط . إننا نريد رجالاً أمناء نوى كفاءة ، ولن نهتم بجنسياتهم ولا بمعتقداتهم ، ولا نريد من يتفخرون ، ولا نريد - كذلك - حكومة خاضعة للقناصل الأجانب. أعطونا رجالاً نوى كفاءة واطركونا نعمل لمستقبلنا بمجهودنا الخاص .

"وإذا تركنا الصحافة ، فسنجد أن عبد السلام بك المويلحى هو الزعيم البرلمانى للحزب الوطنى . وقد رأيتُه أول مرة فى ليلة عزل الوالى السابق، وكان المويلحى مسترسلاً فى الحديث عن ضرورة منح إسماعيل باشا الوقت الكافى لتحقيق مشاريعه المتطورة لإصلاح التمثيل النيابى .

"ولكن خلف هذا الشخص ، الذى لا يثير الانبهار ، توجد شخصية أكثر تأثيراً: إنه جمال الدين الأفغانى . لقد أجريتُ معه حديثاً صحفياً ، ولدهشتى وجدته ألطف رجل . ووجهة نظره لا توجد فيها أى ابتكار مدهش ولكن أفكاره محدّدة تماماً، وكان يؤيد نداء "مصر للمصريين" حتى فى تعليقاته المتطرفة . وعندما حاولتُ الاعتراض على تأكيده بأن وزارة ويلسون / دبيلنير لم تكن لها أية نتيجة (مشيراً إلى توقف فرض الضرائب) ،

أَصْرَّ جمال الدين بشدة على أن السبب يَرْجِع إلى قوة الرأى العام ، وأنه كان سيتم الوصول إلى نفس النتيجة تحت ظل حكومة وطنية لا يوجد بها وزراء أجانب .

"لقد تحدثت بما يكفى لإثبات وجود رأى عام محلى ، وأنه يجد وسائل للتعبير عن نفسه، ولذلك لا يجب إهماله أبداً" .

وهذا الرأى العام سَبَقَ له وأن ثار بسبب استقالة شريف باشا ، ويبدو أن جمال الدين - منذ ذلك الوقت - قاد حملة دعاية أكثر وضوحاً ضد التدخل الأجنبى؛ ولذلك صَدَرَ أَمْرُ الخديو بالقبض عليه ، ونُفِى إلى جَدَّة يوم ٢٦ أغسطس^(١٢). ولكن هذا الإجراء لم يَهْدِ هياج المشاعر بل زاده وأزال الوهم بقوة من نفوس الناس .

إن "الاستبداد المقبول والخاضع لنوع من الرقابة الفعَّالة" ، الذى تحدث عنه كرومر، تَجَسَّد فعلاً فى شخص رياض باشا - رئيس الوزراء المقبل - ذى الشخصية المستبدة والذى سيعاونه اثنان من المراقبين هما : المستر بارنج والمسيو ديبلينير^(١٣) .

ووصل رياض باشا إلى مصر يوم ٣ سبتمبر ، وكُلِّف بتشكيل الوزارة يوم ٢١ بناءً على الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨م. واحتفظ الخديو لنفسه بحق رئاسة جلسات مجلس الوزراء ، وبذلك يكون قد اشترك فعلاً فى حكومة البلاد.

وأدَّت هذه الظروف مجتمعة إلى تكوين "حزب وطنى" جديد وسِرِّى فى ضاحية حلوان . ويعطينا أحمد عرابى بعض المعلومات عن هذا الحزب، ولكنها للأسف مُبْهَمَةٌ وناقصة ، فهو فى مذكراته - غير المنشورة - يذكر ما يلى : "عندما رأت الأمة المصرية معاناة البلاد فى شئونها الداخلية ومالياتها ، بسبب التَحَكُّم الأوروبى الذى كان يستغلها ، وتزايد السُّخْط فى كل طبقات الأمة ، تَكُون فى حلوان حزب سرى كان يُجَنِّد أعضائه من بين الشخصيات الرفيعة والعلماء والمتقفين^(١٤). ونَشَرَ هذا الحزب بياناً فى الصحف الفرنسية أعلن فيه عن وجوده وعن أهدافه إلخ...

وراقبت الحكومة قادة الحزب مراقبة دقيقة وصارمة ، فَتَجَنَّس بعضهم بجنسيات أوروبية لحماية أنفسهم من الإجراءات السيئة التى قد تتخذها الحكومة ضدهم ؛ فَتَجَنَّس حافظ باشا وابنه بالجنسية النمساوية ، وَتَجَنَّس شاهين باشا بالجنسية الإيطالية،

بل وغادروا مصر . وعلى الرغم من هذه الحماية ، فقد تم تجريد شاهين باشا (وهو وزير سابق فى عهد إسماعيل) من ألقابه وصودرت أملاكه بناءً على مرسوم صدر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ م .

ولقد استطعنا الحصول على الترجمة الفرنسية للنص الأصلي المنشور "الحزب الوطنى" الذى صَدَرَ باللغة العربية^(١٥) .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر ، كُتِبَ مراسل مجلة "L' Europe Diplomatique" رسالة من القاهرة ، جاء فيها^(١٦) : "قبل وصول المستر بارنج (الذى سيُصبح اللورد كرومر فيما بعد) والمسيو ديبلنير ، تَكُونَت نُدْرُ العاصفة ضدهما ، وأعنى بذلك "الحزب الوطنى" المزعوم الذى لعب به الخديو جيداً يوم ٧ أبريل الماضى .

وأصْدَرَ "الحزب الوطنى" المصرى منشوراً فى القاهرة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ . (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م) . وكُتِبَ هذا المنشور باللغة العربية، ولكن لأسباب قهرية ، فإن النص العربى قد تأجَّل طبعه لبضعة أيام وبينما الترجمة الفرنسية تُوزَع بوفرة ولا يعرف أحد أين طُبِعَت ...^(١٧) .

وفى بداية هذا المنشور ، يبدأ "الحزب الوطنى" بتذكيرنا بأن "الخديو السابق طالب الحزب بالتَّدخُّل ، وذلك فى وقت حَرَجُ بل فى اللحظات الأخيرة لحكمه. وكانت تلك هى المرة الأولى التى ترك فيها الخديو شَفَقَتِيه - الخاضعتين دائماً لفكره - تنطلقان بهذه الكلمات السحرية التى تُكْهَرِبُ أوربا ، والتى يثير معناها النفوس وينقذ الأمم ، تلك الكلمات التى تخلق الرجال" . ومع ذلك ، فإن تَوَجُّه إسماعيل "للحزب الوطنى" قد "جاء متأخراً جداً" مع أنه كان يعرف بوجوده منذ زمن طويل.

وفى الوقت الحالى (فى عهد توفيق) ، فإن الحزب "يريد أن يُثَبَّت وجوده".

ويصفته حزباً ، فإنه يريد "إنقاذ مصر من الهوة التى ألقاها فيها الحكم الاستبدادى والربا" . وبناءً على معطيات حقيقية ، فإن الحزب يُقَدَّر أن أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترليني ظلت بَيْنَ أَيْدِى الوسطاء المالىين والصناعيين فى العهد السابق الذى ترك لمصر ديناً عاماً يقارب المائة مليون جنيه إسترليني .

ويؤمن الحزب الوطنى بأن عليه واجب مقدس ناتج عن حق لا جدال فيه: هذا الحق الذى تملكه أمة حرة ومتجانسة ، يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، كرسَتْ نفسها للزراعة ؛ أمة كادحة تخضع كلها لنفس القوانين المدنية والدينية. إن هذا الشعب الكادح قد تحرّر اليوم ويرفض العبودية .

أما برنامج الحزب ، فقد تَمَّت صياغته بشكل واضح ومُحدّد ، فهو يقترح رفع مستوى الجماهير عن طريق التربية التدريجية التى تتناسب مع عادات وتقاليد السكان. ويجب أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته . وتربية الشعب يجب أن تتم على يد عناصر مصرية بقدر الإمكان .

والحزب الوطنى يكرّهُ اللجوء إلى الوسائل العنيفة ، ولذلك فإنه يأسف لوقوع التطورات الدبلوماسية التى أدت إلى السقوط المفاجئ للنظام السابق الذى يستحق ما جرى عليه .

إن الحزب الوطنى يقبل بالأمر الواقع ، ولكنه يعتبر أن تشكيل الحكومة قد تم تحت ضغط التأثيرات الأجنبية ، ولذلك فإنه لا تُعبّر عن أمانى البلاد أو احتياجاتها. وأن تكوين الحكومة الحالية لا يمت لمصر بأية صلات حقيقية لأنها تشكّلت على أساس مصطنع ؛ فاللؤلؤ الأوربية وحدها هى التى اشتركت فى تشكيلها، ولم تكن للأمة المصرية أية علاقة بذلك أبداً .

ويوجد خديو يحكم من القاهرة ، ولكن الإدارة العليا لشئون البلاد لا تتبّع منه ولا من وزارته . وفى ظل هذا النظام ، فإن مصر ستظل دائماً مسئولة عن أخطاء الآخرين ، تلك الأخطاء التى تُضنّنها وتتسبب فى ضياعها . إن أمة وادى النيل ترفض قبول وضع يجعلها - بدون داع - تقع تحت وصاية خطيرة تهدد استقلالها الذاتى ، وتترك العناصر الأجنبية غير المسئولة تنهب ثرواتها تحت حماية الحصانة والامتيازات التى لا تتمتع بها البلاد ذاتها . والأمة المصرية تشعر بأنها ما تزال أمة شابة وقوية بمقدورها تجديد قواها بنفسها ، وهى ترغب فى ذلك؛ ولهذا السبب، فإنها تُطالب - بصوت عال - بممارسة حقوقها ، ووكّلت "الحزب الوطنى المصرى" بالدفاع عن مصالحها : وهو الحزب المكوّن من رجال أكفأ نوى خبرة .

ثم أعلن الحزب أن مصر تريد التخلّص من ديونها ، بشرط أن تتركها القوى الأجنبية حُرّة في تطبيق الإصلاحات العاجلة . ويجب أن تُدير شخصيات مصرية، يختارها المصريون ، شئون البلاد ، مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، التي ستكون بشكل محدود وفي بعض أفرع الإدارة . وبناءً عليه ، فإن الحزب لا يقبل بوجود وزراء يمثلون تلك الدولة الأجنبية أو غيرها . ووجود الخبرة الأجنبية سيخضع للشعار الذي ترفعه مصر : "عمل بدون سياسة" .

وفي نهاية المنشور ، طرح الحزب على الجمهور برنامجاً بديلاً يتصف بالأمانة والتضحية لحل مشكلة الديون العقيمة ووضع تسوية نهائية للمشكلة المالية. وهذا الحل يتلخص في :

١ - إلغاء الامتياز الذي حصل عليه الدائنون الإنجليز - preference stock وهو الامتياز الذي يسمح لهم بالسيطرة على السكك الحديدية بصفته ضماناً لتسديد دينهم : "لا يمكن السماح بوجود أى امتياز يُكَبّل إرادة وعمل الشعب" .

٢ - تحويل كل الديون إلى دين واحد عمومي - تضمنه الأمة - بفائدة نسبتها ٤٪ سنوياً .

٣ - إنشاء نظام مخصص ومؤقت للرقابة الدولية يراقب خدمة فوائد الدين ، بدون أى تدخّل في الإدارة أو الحصول على أية صلاحيات إدارية .

٤ - وأخيراً ، القيام بإصلاحات في النظام الضريبي .

ويختتم التقرير بالقول : "إن مصر لا تريد أن تصبح مجرد مصطلح جغرافي"، فهي تريد - أولاً - أن تتخلص من المعوقات والأعباء التي تسبب لها الخراب، ثم تمارس حقوقها على كل مصادر دخلها العام ، وتُقدّم للدائنين ضمانات أكثر إيجابية، ويصبح كل الدائنين متساوين في سجل الدين ، بدون أية استثناءات أو امتيازات. وهذه المزايا العظيمة سترفع قيمة الإيرادات المصرية ، وستمنع حدوث التقلبات الكبيرة في سوق المال لأنها ستضع حداً لمضاربات المضاربين" .

وكما هو واضح ، فإن هذا المنشور يعنى بحل "المسألة المصرية" - تحديداً - بصفتها دَيْناً مالياً حَوَّلَتْهُ أوروبا إلى دَيْنٍ سياسى على مصر . كما يُخَيَّرُ أيضاً مسألة ضرورة إجراء الإصلاحات التى تسبق نشوب الثورات . ويُوَضَّحُ المنشور أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو وضع حد للتدخل الأجنبى ، ولكن "نظام التدخل الأجنبى فى شئون مصر - الذى بدأ منذ سنتين - اتخذ شكلاً حاسماً فى شهر مايو سنة ١٨٧٨م ، ووصل إلى ذروته بعزل إسماعيل" (١٨) .

ومنذ بداية عهد توفيق ، كان القناصل هم الذين يحكمون مصر ، ثم حكمتها "المراقبة الثنائية" التى كانت تمثل "النظام الجديد" . وهذه "المراقبة الثنائية" أنشئت بتاريخ ٤ سبتمبر ، ولكن وضع الدولتين فى مصر كان لابد له وأن يُقرَّر - تلقائياً - تعديلاً فى وضع وطبيعة هذه الرقابة ذاتها . وظَهَرَ هذا التعديل فى مرسوم ١٥ نوفمبر الذى يُنْظِمُ اختصاصات المراقبين العموميين . وحسب المادة الأولى ، فإن "المراقبين العموميين سيكون لهما - فى مجال الشئون المالية - أوسع السلطات للتفتيش على المصالح العمومية" . أمَّا المادة الرابعة فتنص على أنه : "سيكون لهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء وسيكون صوتهما استشارياً" . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فالمادة السادسة تنص على أنه : "لا يمكن عزلهما عن وظيفتيهما إلاَّ بموافقة حكومتيهما" .

وهذه "الرقابة السياسية" (١٩) ستلعب دوراً فى أحداث سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٢م التى أدَّتْ إلى الاحتلال الإنجليزى لمصر . وفى المناقشات التى دارت فى إنجلترا لتحديد المسئولية عن وقوع هذه الأحداث ، بعد وقوعها بثلاث سنوات ، اعترف اللورد كرومر : "كان الليبراليون فى مجلس العموم يؤيدون ضرورة التدخل الإنجليزى فى مصر نظراً لأنه - فى سنة ١٨٧٩ - أصبحت "الرقابة" رقابة سياسية" بعدما كانت "رقابة مالية" فى البداية" (٢٠) .

وبتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢م ، ألقى جلاستون خطبة أكدَّ فيها نفس ما اعترف به كرومر من أن "المراقبة الثنائية" لم تكن "سياسية" قبل سنة ١٨٧٩م لأن الحكومة المصرية

احتفظت بحقها فى عزل المراقبين . ثم وَجَّهَ كلامه إلى نواب مجلس العموم قائلاً :
"ولكنكم ، عندما سلبتم من الحكومة المصرية هذا الحق فى سنة ١٨٧٩م فإنكم دفعتم
بالتدخل الأجنبى إلى صميم قلب البلاد وأنشأتم "رقابة سياسية" بمعنى الكلمة" .

وكانت أولى مهام هذه الرقابة هى حل المسألة المالية ، فرفعت - فى الأول من
ديسمبر تقريراً للخديو حَدَّدَتْ فيه - وقبل كل شئ - وضعها تجاه الحاكم ووزرائه :
"إن المهام التى كَلَّفْنَا بها صاحب السمو لا تشترط أى تدخل مباشر فى إدارة البلاد ،
ولكنها تفرض علينا واجب إرشاد حكومته إلى الإجراءات التى يجب اتخاذها لصالح
البلاد ودائئها معاً" . ثم ختمت تقريرها قائلةً : "ونظراً لاستحالة مواجهة الحكومة لكل
التزاماتها ، فإن الوضع المالى لن ينتظم إلا بصدور قانون خاص بتصفية الديون" .

وبتاريخ الثانى من إبريل سنة ١٨٨٠م ، تشكلت "لجنة التصفية" تحت رئاسة
السير ريفرز ويلسون . ولم يتم تعيين المراقبين بصفة أعضاء فى هذه اللجنة. ويذكر
اللورد كرومر معلقاً : "كان بقاء المراقبين خارج هذه اللجنة يهدف إلى جعلهما ممثلين
لمصالح الشعب المصرى وحكومته . وكان الإجراء عادلاً وسياسياً فى آن واحد" .

وأخيراً ، تَوَصَّلَتْ أعمال اللجنة إلى إصدار "قانون التصفية" الذى صدَّق عليه
مرسوم خديوى بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠م^(٢١) . وبناءً على ما جاء فى هذا القانون ،
فإن دَخَلَ مصر يُقَدَّر بثمانية ملايين و ٥٧٦ ألف جنيه إسترلينى. وتم تحديد فائدة
الدَّيْن المُوَحَّد بنسبة ٤٪ بدلاً من نسبة ٧٪ ، مما أدَّى إلى تخفيض حوالى ٢ مليون
جنيه إسترلينى سنوياً . ويقول المستر روزنتاين : "من المؤكد أنه لو تم هذا التحديد
لنسبة الفائدة فى سنة ١٨٧٦م ، لكان بمقدور مصر أن تتجنب الألام التى لا حصر لها
والتي تَعَرَّضَتْ لها فى السنوات الأربع التالية لهذا التاريخ، وكان إسماعيل ما يزال
مستمراً فى الحكم حتى الآن"^(٢٢) .

وعلى الرغم من إلغاء "قانون المقابلة"^(٢٣) وبعض الأخطاء المرتبطة به، فإنه نَظَّم
الوضع المالى غير الطبيعى ، كما أنه هَيَّأ الظروف المناسبة لعودة الرخاء العام للبلاد.
وكان السير مولهول - وبعض رجال المال الآخرين - قد انتقدوا بشدة السياسة المالية

للدول الأجنبية فى مصر ، إلا أنهم أشادوا بهذا القانون النافع الذى اقترحته فرنسا . ويقول محمد عبده : "يُعتبر يوم صدور هذا القانون يوماً تاريخياً ؛ ففى الإسكندرية ، احتفلت به الجماهير المتحمسة واعتبرته يوم عيد وطنياً ، فالقانون الجديد يرسم خطأ فاصلاً بين الماضى المضطرب الغامض والمستقبل المطمئن الواضح" .

ويُعطينا اللورد ملنر تقييماً عاماً لا يخلو من الفائدة : "... أصبح من الواضح أن تخفيض الدين كان ضرورياً وإلاّ توقف عمل الحكومة تماماً . وهذا التخفيض حدّث نتيجة لصدور "قانون التصفية" فى شهر يوليو سنة ١٨٨٠م ... وبفضل هذا القانون ، تم ما يلى :

١ - تصفية الدين السائر .

٢ - تقوية السندات المصرية عن طريق عدد صغير من القروض .

٣ - تثبيت الفائدة بنسبة تستطيع مصر احتمالها - بقدر من المعاناة - فى الظروف العادية .

ولكن خلال السنوات الأربع التى تفصل بين "تسوية جوشن" و "قانون التصفية"، زادت ديون مصر حوالى عشرة ملايين جنيه" .

وبعد ذلك ، يُوجّه مؤلف كتاب "L' Angleterre en Egypte" نقداً لهذا القانون قائلاً: "هذا القانون صاغه رجال يتصفون بالكفاءة والنزاهة ، ولديهم معرفة عميقة بالموضوع الذى يعالجون . ويرتكز القانون على أفكار عادلة ومعقولة ، ولكنه لا يترك أى هامش للظروف الطارئة . وقطعاً ، فقد كان من الضرورى وضع حدٍّ فوريّ للتبذير الحكومى ، وهذا إجراء جيد ، ولكن "قانون التصفية" بلغ حدّ الشطط ؛ فهو لم يكتف فقط بإلغاء التجاوزات ، ولكنه أنقص أيضاً الاحتياجات الحقيقية للحكومة، فقد خفّض القانون - بشكل مفاجئ - من نفقات الدوائر العمومية، خصوصاً نفقات الجيش . وبذلك يكون هذا القانون قد شجّع - بشكل ما - الحركة الثورية فى مصر" .

والمؤلف يخلط هنا بين القانون وبين الأشخاص الذين نَفَّسُوهُ بشكل سيء ، وبالتالي، زادوا من حالة السخط فى البلاد خلال سنة ١٨٨١م . ومع أن هذا القانون كان مثالياً، إلا أنه عَجَزَ عن الإتيان بتحسين عميق فى فترة وجيزة لوضع مالى مضطرب للغاية منذ عدة سنوات .

واستمرت وزارة رياض فى الحكم لمدة سَنَتَيْنِ ، وَخَلَقَتْ فى المجال السياسى نظاماً استبدادياً مبنياً على الرعب والتجسس ؛ فَتَقَّتْ مواطنين خارج القطر، وأَغْلَقَتْ جرائد، وأنشأت مكتباً للصحافة لمراقبة المطبوعات . ولكنها فى المجال الإدارى كانت أفضل. ويقول مؤلف مصرى^(٢٤) : "أنا واثق من أن رياض - بعد عودته للحكم - كان يهدف إلى العمل على تخليص البلاد من مشاكلها المالية، وبالتالي يُخَلِّصُها من التدخل الأجنبى ؛ ففى السنة الأولى لوزارته ، نَجَحَ فى تخليص الفلاح من أثقال أعبائه المالية . وكان مستحيلاً على رياض باشا تحقيق شىء ما فى مجال الإصلاح الشعبى لأن وزارته كانت تتكوّن أساساً من الأتراك الرجعيين" .

وإصلاحات رياض باشا الأساسية كانت بناءً على نصيحة "المراقبة الثنائية" وهى: إلغاء ٢٤ ضريبة جائرة كان الفلاح يدفعها مُجبِراً (منها : ضريبة العمل والجمرك والوزن والضريبة الشخصية إلخ...) .

وهذه السياسة تمثل "سياسة أنصاف الحلول" وليست لها علاقة بالوضع الداخلى للبلاد التى اضطرب فيها الأداء الإدارى منذ عهد إسماعيل . لقد كانت البلاد تطالب بإجراء إعادة تنظيم شامل للجهاز الإدارى وإجراء إصلاحات عميقة فيه. وحتى اللورد ملنر نفسه اعترف بأن "سنوات طويلة من التحلل كانت هى السبب العميق للزلزال الذى حدث (الثورة المقبلة)" . ولتبرير "المدة المحتملة" للاحتلال الإنجليزى لمصر ، كان اللورد ملنر يستخدم عبارة "إعادة النظام" بمعنى ضرورة "إعادة بناء الجهاز الإدارى بالكامل ، وإعادة بناء كل أجهزة الحكومة ، وضمان أن يَحْصُلَ كل المواطنين على بعض أَسُس العدالة"^(٢٥) .

لقد سَبَقَ لنا وأن عَرَضْنَا - فى الفصول السابقة - الأسباب المختلفة التى أدَّت لحوث الارتباك المالى والفوضى الإدارية فى مصر . ولنذكر هنا ما قاله إسماعيل لأحد الإنجليز بعد عزله : "لقد ارتكبتُم غلطة أيها الإنجليز . فمهما كانت تصرفاتى السابقة ، فإننى قد أُعْطِيتُ لمصالحكم الأولوية فى مصر؛ فالسكك الحديدية، والجمارك، والبريد، والبرق ، والموانئ تقع كلها تحت الإدارة الإنجليزية. ولكنكم أردتم المزيد ، فاستعنتم بالفرنسيين ، ثم ترددتُم حتى دفعكم بيسمارك إلى التدخل المباشر" (٢٦) .

وبالتأكيد، لا يستطيع أحد أن يلوم المصريين الذين أراونا تحجيم سُلطة إسماعيل الاستبدادية والتدخل الأجنبى ، فسعوا إلى إقامة نظام مستقر "بحق" ، أى نظام "قومى". وهذا النظام "القومى" يجب أن يَتَكَوَّن من حكومة مسئولة أمام مجلس النواب المصرى ، أى أنه "نظام نيابى" . ولَوْ كان هذا النظام قد أُنشِئَ عن طريق الإصلاحات الحقيقية ، لما نشبت الثورة ، ولما اتهم والى وحكومته بأنهما هما المسئولان المباشران عن الأحداث التى تَحَجَّجُ بها الإنجليز للتدخل ، أى لإعادة استتباب النظام .

ويمقدورنا الآن أن نفهم لماذا ظَلَّتْ مصر لمدة سنتين بلا حرية سياسية فى أثناء الفترة الأولى "للمراقبة السياسية" التى كانت قد بدَأَتْ فعلاً مع عزل إسماعيل. ولم يكن مسموحاً للخديو بالتصديق على الدستور ، الذى قدمه له شريف باشا، بل إن "مجلس النواب" القديم (الذى أُنشأه إسماعيل) كان ملغياً بالفعل .

ومارس رياض باشا عملية خَنَقٍ منهجية للحرية السياسية ، ففى مجال الصحافة، أُنشِئَ نظاماً لمراقبة المطبوعات ، وبالنسبة لمجلس النواب ، فقد أُلغاه ببساطة ، وبالنسبة للبلاد - بصفة عامة - فقد راقب زعماء الحركة الوطنية ونفاهم. وكانت المراقبة الأجنبية تشجع نظام خنق الحرية هذا ؛ فهى التى كانت تُهَيِّمُ تماماً على مقادير البلاد . وهذا النظام الخانق كان هو السبب الرئيسى والمباشر لنشوب ثورة سنة ١٨٨١ / ١٨٨٢ م .

ومنذ تلك اللحظة ، أصبح النضال ضد الخديو أو وزارته - فى واقع الأمر - نضالاً ضد المراقبة الأجنبية التى تُوجَّه الأحداث ؛ فقد كانت المراقبة الأجنبية هى

السُّلطة المطلقة والحقيقية فى البلاد ولكنها كانت تتوارى خلف السُّلطة "الاسمية" لغيرها. ويُعلّق المراقب الإنجليزى على هذا الوضع قائلاً^(٢٧) : "كان رياض بطيئاً فى الموافقة على النتيجة الحتمية التى تقول بأنه لا تُوجد إصلاحات ممكنة بدون إشراف ومساعدة من أوروبا. وكان من الواضح أن أفضل أمل لنجاح المراقبين - فى مثل هذه الظروف - هو وجود نوع من إنكار الذات ؛ فقد كان عليهما الإمساك بالخيوط من خلف الكواليس مع أقل ظهور علنى ممكن على خشبة المسرح".

تلك كانت حكومة "الاستبداد الموضوعية تحت الإشراف الفعّال" للقوتين الأوربيتين. ومع ذلك ، فقد فهم المصريون - بشكل كاف - هذا الوضع الحرج للغاية وأرادوا تحجيم التدخل الأجنبى تدريجياً بتطبيق سياسة إصلاحية .

وبعد نفى جمال الدين الأفغانى ، تلقّى محمد عبده - أعظم مُريديه - أمراً حكومياً بالاستقالة من التدريس فى دار العلوم والتوجه إلى قريته. وبفضل تدخل رياض باشا ، عُيّن فى منصب مدير الصحافة ورئيس تحرير الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" فى سنة ١٨٨٠ م . حيث خُصّص مساحة كبيرة للحركة الاجتماعية والأدبية .

وكان محمد عبده ذا طبيعة معتدلة ويؤمن أساساً بالتطور التدريجى، فاستفاد من سلطته الجديدة لمحاربة الخرافات ، والأفكار المسبقة ، والأمراض الاجتماعية التى شوّهت روح الدين على مدى زمن طويل . وسعى محمد عبده إلى تجديد شباب الإسلام وتحرير الفكر وذلك بفتح آفاق جديدة أمامه .

وكان لأبد له من الاستعانة بالحكومة وبرئيس الدولة لإنجاز مهمته. وأسلوب العمل هذا يذكرنا بالمعتدلين الإيطاليين الذين سَعَوْا إلى كسب الأمراء إلى جانب قضية الإصلاحات والوحدة الإيطالية . ولكن هذا التحرك كان مصيره الفشل المحتوم ؛ لأن نظام "المراقبة الثنائية" كان موجوداً "فى صميم قلب البلد" .

وتتلخص سياسة محمد عبده فى ثلاث كلمات : "النظام والسلام والإصلاحات". ولم يكن محمد عبده زعيماً - مثل أستاذه - ولكنه كان "المنظم الثقافى للحركة". وفى مذكراته غير المنشورة ، يشرح لنا بنفسه - وبشكل غير مباشر - أسباب فشله ،

وكانت هي نفسها من الأسباب العامة للثورة : كان الحكماء يتمنون أن تستمر الحكومة فى سياسة الإصلاحات لمدة عشرين عاماً على الأقل لكى ينفرس الشعور بالمصلحة العامة بعمق فى نفوس الناس ، وحتى تتكامل المؤسسات وتُؤقلم نفسها على تلبية الاحتياجات الجديدة للسكان .

ولكن - للأسف - كانت هناك أسباب مختلفة منعت تحقيق هذه الأمانى: بعض هذه الأسباب ترجع إلى رياض باشا نفسه وبعض وزرائه ، والبعض الآخر تسبب فيه الخديو ، كما يرجع بعضها إلى تزايد التدخل الأوروبى من جديد ، بالإضافة إلى زيادة السُخط على وزارة رياض باشا والعمل على إسقاطها .

وفى الواقع ، كان رياض باشا هو رَجُل النظام القديم . ويقول عنه محمد عبده: "كان رياض باشا يعتقد بأن المصريين - اليوم - يجب عليهم أن يخضعوا كما خضعوا بالأمس . وكان لا يكتث كثيراً بأمالهم أو بالأمهم" .

ومن المؤكد أننا لا نسعى للتشكيك فى وطنية رياض - ولا نوبار ولا شريف ولا على مبارك - فهو مثلهم ينتمى إلى هذه المجموعة الحكومية من المصلحين الذين اشتركوا فى مشروع إسماعيل . لقد خرج رياض باشا من بين صفوف الشعب - مثل على مبارك - وتميَّز عن الآخرين بميله للفلاحين المصريين وللإصلاحات فى مجالى : اللغة والدين . وكان حامياً وصديقاً لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، ولكنه لم يكن - أبداً - الرجل المناسب للتعامل مع الزمن الجديد أو الأفكار الجديدة، لقد كان رياض باشا مصدر إزعاج لأصدقائه ولأعدائه على حد سواء، بسبب شخصيته الاستبدادية المغرورة . ولعب المراقبان الأوربيان - خصوصاً المستر بارنج - على وتر غروره وسلطته الاستبدادية ، وبدلاً من تهدئة حالة السخط المنتشرة فى البلاد ، زادت شخصيته من حدتها^(٢٨) .

لقد كان من الحُموِّ البَيِّن تعيين شخص شركسى جاهل ومستبد - يدعى عثمان رفقى - فى منصب وزير الجهادية وهو الذى كان يُفضل ترقية الضباط الشراكسة على حساب العنصر المصرى فى رتب الجيش العليا . ومن المؤسف أن هذا الاختيار جعل

الجيش بؤزة للسُخْط . وبعدما كان يحرز الانتصارات فى عهدى محمد على وإسماعيل ، شعر المصريون فيه بالظلم الواقع عليهم من قياداته التركية، ثم وَقَعَتْ هزيمة حرب الحبشة ، فأدَّى ذلك كله إلى زيادة الغضب بين المصريين. ثم جاء نجاح تمرد يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ليُثَبِّت ضرورة التعاون مع الجيش.

ومنذ بداية عهد إسماعيل ، تكونت جمعية سرية رأسها علي الروبى للدفاع عن مصالح العنصر المصرى فى الجيش . ثم نَشَطَّت أكثر بفضل تَدَخُّل عرابى بعد حرب الحبشة على النحو التالى : من المعروف أن أحمد عرابى كان مسئولاً عن المواصلات فى مُصَوِّع أثناء حرب الحبشة ، ثم اتُّهم بالفساد ، وغضب عليه الخديو إسماعيل ، مع أن المؤلف المجهول^(٢٩) لكتاب "خديو وإشاعات" ينفى عنه هذه التهمة قائلاً : "كان الأتراك والشراكسة يدَّعون هذا الاتهام الظالم - عادة - ضد كل مَنْ يريدون التخلص منه" .

وترك عرابى صفوف الجيش ، وعاد إلى الجمعية السرية وشَنَّ حملة دعاية نشطة ضد أولئك الذين يضطهدون المصريين ، وكان هو نفسه أحد ضحاياهم. ويفضل فصاحته وشجاعته وإخلاصه (فقد كان قلبه أقوى من ذهنه) ، أصبح منذ سنة ١٨٧٧م هو زعيم الجمعية بلا منازع .

وفى نهاية حُكْم إسماعيل ، رجع مرَّةً أُخرى إلى صفوف الجيش بنفس رتبته. وفى تلك الآونة ، كان صرف المرتبات الشهرية غير منتظم ، وكان المصريون يتعرضون للمعاملة الظالمة فى عهد توفيق ، مما أدَّى إلى فوران المشاعر وازدياد خطورة الشر المتأصل . واختار الضباط الساخطون - والجاهزون للتحرك - أحمد عرابى زعيماً لهم . وفى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠م ، رفع الضباط عريضة لرئيس مجلس الوزراء طالبوه فيها بإجراء تحقيق عام . وأيدَ قنصل فرنسا - البارون دى رينج - مطالبهم العادلة هذه ، وقام بتزكيته لدى رياض باشا ، وانتهى الأمر بترضيتهم وإجابة مطالبهم .

ولكن عثمان رفقى أراد الانتقام من الجيش ، ففَرَض نظاماً جديداً لإذلاله حين أصدر تكليفاً لوحدة الجيش بحفر الترع ، وفرض عليها نوعاً من أنواع السُّخْرة. وكان عرابى هو الضابط الوحيد الذى رفض إرسال جنوده للعمل فى أشغال الحفر فى الرِّياح التوفيقى ، فدَخَلَ فى صراع مع وزير الجهادية .

وكان الخديو توفيق يشعُر بالغيرة تجاه رئيس وزرائه - الذى كان رَجُل القناصل الأجانب ورئيس الحكومة الحقيقى - فبدأ يحيك المؤامرات ضده، ويُسجَع - سرّاً - الضباط المناوئين له عن طريق البكباشى على بك فهمى ، ياوره الخاص وقائد الكتيبة الأولى للحرس الخديوى .

وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨١م ، رفع البكباشية الثلاثة : أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى عريضة لرياض باشا يطالبون فيها بإجراء تحقيق جديد، وإقالة وزير الجهادية (عثمان رفقى) . وجاء فى هذه العريضة ما يلى : "يجب أن تكون الكفاءة والعلم - وحدهما - هما أساس ترقية أى ضابط . وبناءً عليه، فإننا أكثر كفاءة بمراحل من الذين تمت ترقيتهم" . فطلب منهم رياض باشا التريث، وبدلاً من إزالة أسباب الشكوى ، قَرَّر - تحت تأثير الحزب الشركسى - محاكمتهم أمام محكمة عسكرية . وعلم الضباط الثلاثة بنيته نحوهم فاتخذوا احتياطاتهم مقدماً . وفى أول فبراير ، وبناءً على أمر خديوى ، تم استدعاؤهم إلى مبنى وزارة الجهادية، وألقى القبض عليهم ، ولكن أطلق سراحهم فوراً على يد كتائبهم التى تحركت إلى الموقع. وخرج الضباط الثلاثة من مبنى وزارة الجهادية فى الحال .

ويقول اللورد كرومر : إن الخديو وَجَدَ أن المقاومة لا تجدى ؛ فوافق على طلب الضباط ، وأقال عثمان رفقى ، وعيّن محمود سامى البارودى فى منصبه. وأكد هذا الحدث - بشكل علنى ورسمى - انتصار جيش الفلاحين على مضطهديهم الأتراك الذين كانوا يُسيطرون على "حكومة الاستبداد التطوعى" . وكان لهذا الحدث - أيضاً - أثر خطير ؛ فقد جعل كل مطالب البلاد موضع العناية والاهتمام، وأرسى مبدأ الثورة عند الشعب المصرى .

لقد أجبر الخديو توفيق ومراكز القوى التركية / الشركسية على هذا التنازُل الذى يُعدّ بمثابة هُدنة . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت المباراة مثيرة بالنسبة لمن يريدون "جذب الخيوط من خلف الكواليس" ومتابعة الأحداث .

هوامش الفصل الرابع

- (١) فى مقال نُشر بتاريخ ٢٦ يونيو ، نُسبَت جريدة التايمز هذه النوايا لفرنسا .
- (٢) رسالة بتاريخ ٢٧ يونيو من المسيو وادينجتون إلى المسيو فورنييه ، سفير فرنسا فى الأستانة .
- (٣) مشروع فرمان : Documents diplomatiques , affaires d' Egypte .
- (٤) مقتطفات من رسالة - بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ م - مُوجهة لسفير فرنسا فى الأستانة .
- (٥) راجع كتاب : Egypt for the Egyptians الصادر فى لندن سنة ١٨٨٠ م .
- (٦) بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩ م ، كتب "صديق للفلاحين" ، فى جريدة التايمز، يقول بأن المصريين كانوا يطلقون على توفيق لقب "الأنسة فريدريك" .
- (٧) هذا الكتاب عبارة عن مذكرات مواطن مصرى من سكان القاهرة نُشرت فى كتاب Egypt for the Egyptians سنة ١٨٨٠م، الذى كتبه مؤلف إنجليزى ويحتوى على بعض المعلومات المهمة عن هذا العهد - الذى ندرسه - وعن المالية فى عهد سعيد .
- (٨) راجع كتاب Egypt for the Egyptians ، الجزء الرابع .
- (٩) راجع : Modern Egypt للورد كرومر .
- (١٠) نفس المرجع .
- (١١) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ م .
- (١٢) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . كما نشرت جريدة "لاريفورم La Réforme" بتاريخ ١ سبتمبر منشوراً وجهه مدير قسم الصحافة المحلية يبرر فيه اتخاذ هذا الإجراء قائلاً : "إن الحكومة من واجبها معاقبة أى شخص يثير - بالكتابة أو الخطابة - كراهية واحتقار المواطنين للحكومة ولدين الدولة" وعُلِّقَت الجريدة قائلة: "قد نُصدِّق بأن الجانب الدينى والسياسى تَدخُل - إلى حد كبير - فى الإجراء العنيف الذى اتخذته الحكومة ضد جمال الدين الأفغانى، ولكننا تأكدنا من أن ميول جمال الدين الليبرالية واللامبالية تجاه الدين - وليست المعادية له - لم تكن هى السبب الأساسى لطرده من البلاد" .
- (١٣) تم تعيين المستر بارنج والمسيو دى بليينير (الوزير الأوروبى السابق الذى أقاله إسماعيل) بصفة مراقبين بتاريخ ٤ سبتمبر بناءً على مرسوم خديو .
- (١٤) يقول الشيخ محمد عبده - فى مذكراته غير المنشورة - والتي سمح لنا مريده الشيخ رشيد رضا بالاطلاع عليها - ما يلى : "تم طبع ٢٠ ألف نسخة من منشور يهاجم رياض باشا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م، ولم يُعرف كاتبه. وهذا المنشور يُنسب إلى الجمعية التى تَكَوَّنَت فى حلوان لتشكيل قوة معارضة ضد رياض باشا ، وكان أعضاؤها الأساسيون هم : شريف وشاهين وعمر لطفى وراغب وسلطان باشا، وهم الذين أصدروا بأموالهم جريدة القاهرة فى باريس" .

ويقول المؤلف السويسرى John Ninet فى كتابه Arabi Pacha : كان القادة الأساسيون هم شريف باشا وعمر لطفى باشا وراغب باشا وسلطان باشا، الذين بعثوا بشخص شامى - اسمه : إسحق أديب - إلى باريس، وكلفوه بإصدار جريدة القاهرة على نفقتهم الخاصة من هناك. وكانت هذه الجريدة تُوزع سرّاً فى مصر .

ومنذ ذلك التاريخ ، توالى الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا، بدون أن يدرك جواسيس رياض باشا أى شىء . وحدث تحالف بين: سلطان باشا وعرابى وعبد العال وعلى فهمى ومحمود سامى وسليمان أباطة باشا (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المتيا) ومحمود فهمى ووطنيين آخرين . وكان هذا التحالف يهدف إلى تنظيم العمل الشرعى للحزب الوطنى الذى كانوا يمثلونه علناً . وكان لأبد من الاستعانة بمديرى الأقاليم لكى تكون الإدارة العليا على أعلى درجة من المشاركة الفكرية مع الأقاليم الزراعية . وكان من الضرورى الاستعداد العاجل لمواجهة احتمال إقالة حكومة رياض .

(١٥) يشير القليل من المؤلفين إلى هذا البيان . وعلى حسب معلوماتنا ، فإن المكتبة الوطنية فى باريس هى - وحدها - التى تحتفظ بنسخة كاملة لهذا البيان باللغة الفرنسية . أما النص المكتوب بالعربية فغير موجود .

(١٦) راجع مجلة : L' Europe diplomatique بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩ م .

(١٧) كتبت جريدة La Réforme - التى كانت تصدر فى الإسكندرية - بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٩ م : "منذ عدة أيام ، يتداول الناس فى القاهرة والإسكندرية كَثِيباً من عدة صفحات... (ثم تحلل الجريدة هذا البيان). وأياً كان الأمر ، فإن هذا الكتيب - الذى نشره الحزب الوطنى - يحتوى على معلومات عظيمة وتعاليم جادة . لقد أثر هذا الكتيب تأثيرات عميقة على نفوس السكان المحليين ، ويُقال إن من كتبه هم من كبار الشخصيات . ويقول المؤلف المجهول لكتاب Egypt for the Egyptians إن المنشور "عبارة عن مظاهرة عدائية ضد التدخل الأوروبى" .

(١٨) راجع جريدة القايمز بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٧٩ م .

(١٩) يقول ستانلى لين - بول فى الوقت الحالى ، تمارس الدولتان "الحماية الثنائية". وتحكم إنجلترا وفرنسا مصر بواسطة المراقبين الأجانب ، أما الخديو فهو يمثل الحكومة الشكلىة .

Stanly Lane - Poole , Egypt , 1880.

"إن سُلطة المراقبين تبدو بسيطة - ظاهرياً - ولكنهما - واقعياً - هما اللذان يحكمان مصر لأن الخديو وحكومته لا يجرؤان على مخالفة أى منهما . والدولتان تمسكان بزمام الأمور فى مصر بواسطة المراقبين، وهذا الوضع هو ما يُطلق عليه "الحكم الثنائى" (Condominium) . ويمارس المراقبان سُلطاتهما على كل إدارات الحكومة المصرية .

Biovès : Français et Anglais en Egypte , 1881-1882, 1910.

(٢٠) راجع : اللورد كرومر Modern Egypt .

(٢٢) ذكر المسيو فريسينييه ما يلى : فى سنة ١٨٨٠ م ، ولوضع حد للمطالبات المستمرة الناتجة عن الحالة المالية لمصر، اقترحت على حكومات لندن وبرلين وروما وفيينا التصويت على "قانون للتصفية" يكون بمثابة حل نهائى لهذه المشكلة ، ونجحت فى مسعاى .

De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1882.

(٢٢) T. Rothstein , Egypt's ruin (a financial and administrative record), 1910.

(٢٣) "... في كل يوم ، كان الفلاح المصري يرى بعض قطع أرضه الزراعية العزيزة عليه تقع بين يدين المرابين اليونانيين أو الشوام أو اليهود الذين يمثلون - بالنسبة له - أوروبا وحضارتها .

أما كبار الملاك ، فقد كانت لديهم شكوى من نوع آخر خاصة بإلغاء "قانون المقابلة" . لقد ألغى هذا القانون نهائياً بناءً على مرسوم صادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ . واهتمت الحكومة بمصادرة المبالغ - التي دُفعت مقابل امتيازات سُحبت فيما بعد ، بدون دفع أية تعويضات عنها ، ثم أحالت الحكومة الأمر برمته إلى "لجنة التصفية" . وهناك الكثير من الأموال التي دُفعت بشكل صوري فقط . ولكن من الـ ١٧ مليون جنيه مصري - وهو القيمة الاسمية للمقابلة - كان هناك ما لا يقل عن ٨ ملايين جنيه نُحلت فعلاً للخزانة العامة . ربما أن دانتى "المقابلة" كانوا لا يحظون بأية حماية من أية دولة أجنبية ، فقد منحتهم اللجنة قسماً سنوياً يبلغ ١٥٠ ألف جنيه فقط لمدة ٥ سنوات . وهذا المبلغ لا يزيد عن نسبة ٢٪ من رأس المال الحقيقي مع الفوائد والاستهلاك . لقد ضرب هذا الظلم الطبقة الوسطى في مصر (Biovès , id.) .

ويقول أحد رفاق عرابي - وهو حسن موسى العقاد ويبلغ سنه الآن ٨٠ سنة - إنه اعترض على إلغاء "قانون المقابلة" فنفاه رياض باشا إلى مديرية النيل الأبيض بحجة أنه مثير خطير للفتن .

(٢٤) راجع كتاب :

(In the land of the Pharaohs , A short history of Egypt from the fall of Ismail to the assassination of Boutros Pasha, by : Duse Mohamed, London , 1911).

(٢٥) اللورد ملنر : L' Angleterre en Egypt .

(٢٦) راجع جريدة التايمز بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ م ، مقال لمراسلها من الإسكندرية مؤرخ في السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٧٩ م .

(٢٧) اللورد كرومر Modern Egypt : "كان يجب عليهم الإمساك بالخيوط من خلف الكواليس مع أقل ظهور علني ممكن على خشبة المسرح" .

(٢٨) ذكر محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - ما يلي : "كان رياض يؤمن تماماً بأن المصريين لن يخرجوا أبداً من سلبيتهم التي دامت قروناً : فركنوا إلى الاطمئنان الزائف ، ولم يشغل باله مطلقاً بما قد يجعلهم يثرون أو يتململون - إما نتيجة لسوء معاملتهم (بتطبيق مبدأ الاستبداد) ، وإما بسبب انشغاله الدائم عن السخط المتزايد ضده بين صفوف السكان المحليين وحتى الأجانب . واستمر رياض على هذا المنوال ولم يحد عنه قيد أنملة" .

وفي كتابه Modern Egypt ، يقول اللورد كرومر : "توسّط المراقبان بين رياض باشا والدائنين الذين كانوا يريدون التهام الحكومة المصرية . وأدرك رياض باشا أنه يمتلك القدر الكافي من المعرفة التقنية اللازمة لفرض النظام بدلاً من الفوضى الضاربة أطنابها في الوضع المالي الحالي ، وأدرك أيضاً أنه لا بد من الاستعانة بالعون الأجنبي في هذا المجال . وفي الفترة الأخيرة من عمر "المراقبة الثنائية" ، كان يجب عليه معالجة مسألة قد تتطلب مهارات ويُعدّ نظر سياسي أكثر من المتوفر لديه ، لقد دأبته "حركة عرابي" لأنه فشل في إدراك أهميتها في الوقت المناسب ، بل أدركها في وقت متأخر جداً" .

ويذكر اللورد ملتر فى كتابه L' Angleterre en Egypt : "حقاً! لقد كان شيئاً مذهلاً أن يكون هذا الرجل غير صالح لتولى الحكم إلى هذا الحد : فما دام قد ظل مشغولاً بحياته الشخصية، فسيجد فى مصر كثيرين يؤيدونه: وبصفته مسلماً ورعاً ، فسنجد أن جميع التأثيرات الدينية القوية تعمل لصالحه: وبصفته من كبار الملاك ، ومزارعاً ماهراً ، وخبيراً ملماً تماماً بحياة الشعب واحتياجاته وأفكاره ، فإنه يستطيع الدفاع عن مصالح مشايخ القرى وكسب محبتهم . ولكنه إذا دَخَلَ فى مجال الخدمة العامة، فإنه يصبح من الصعب التعامل معه. ولا يجب الافتراض بأن الإنجليز - فقط - هم الذين كانوا يضايقون رياض باشا. أبداً ، فلقد كان فقط مع الجميع: أجانب ومواطنين، رسميين وعاديين. " ويقول المسيو بيوفيه، فى كتابه: "لسوء الحظ، فإن الاهتمامات المالية تُغطى دائماً على ما عداها. وكان رياض يثق تماماً فى وداعة الشعب المصرى ، ولذلك فإنه لم ير نُذُر العاصفة التى تتجمع فوق رأسه" .

ويذكر البارون دى مالورى : "كان رياض مقتنعاً بأن نظام "المراقبة الثانية" يدعم سلطته الفردية ، وكان يعتقد بأن هذا الوضع كافٍ لاستتباب النظام . وبالتأكيد، فإن القناصل الأجانب كانوا يشجعون رأيه هذا" .

(Baron De Malorie : Egypt , native rulers and foreign interference).

(٢٩) يعتقد اللورد ملتر أن هذا المؤلف المجهول هو المستر مويرلى بل (Moberly Bell) .

الفصل الخامس

الثورة

خَضَعَتْ مصر عملياً لسلطة الأجانب منذ سنة ١٨٧٦م؛ نتيجة لإنشاء نظام المراقبة المالية؛ فكانت مصر محكومة بواسطة حشد غفير من الإداريين الأجانب^(١) ، أما السودان ووسط إفريقيا - أى على الأقل نصف مصر - فكان يحكمها ضابط إنجليزى .

وظل المصريون على صبرهم المشهورين به ، ولكنهم كانوا يتململون تحت نير السلطة الأجنبية ، وبدأوا يخرجون من حالة "الغفوة" التى كانوا فيها. ثم جاءت الحرب التركية / الروسية - فى سنة ١٨٧٧م - فأيقظتهم تماماً وتسببت فى ميلاد الرأى العام فى مصر . ويعطينا السير صامويل بيكر معلومات فى غاية الأهمية عن هذه الحرب : "أدرك كل من يعرفون القراءة أن مصر قد أصبحت "من نصيب بريطانيا" وتم تعريفها بهذه الصفة فى أثناء الحرب . وفى الوقت نفسه ، وبدلاً من أن تساعد بريطانيا تركيا، فإنها اكتفت فقط بعمل مظاهرة بحرية تافهة . وفى نهاية هذه الحرب، عبر ٧ آلاف جندى هندى قناة السويس ، واحتلت إنجلترا قبرص بغتة!! وعرف القراء المصريون - بفضل الصحف البريطانية - أن موقع قبرص يُسيطر على مصر، ويعطى لإنجلترا السيادة المطلقة على قناة السويس ، وذلك نتيجة للمناقشات الحامية التى أثارها الصحف البريطانية بخصوص قيمة احتلالنا لقبرص. وهذه الوقائع، التى لا يمكن إنكارها ، نُشرت فى الصحف العربية ، وفهم منها الشعب المصرى أن إمبراطورية بريطانيا الحالية فى الهند بدأت بافتتاح وكالة تجارية صغيرة منحتها الهند لشركة إنجليزية"^(٢) .

واتخذ التدخل الأنجلو / فرنسى شكل السيطرة الأجنبية على البلاد بتعيين وزيرين أوروبيين يراعيان بدقة مصالح الـ (Bond Holders) . وفى نهاية عهد إسماعيل، أصبح هذا التدخل لا يُطاق . واقتنع المصريون - عندئذ - بأن خلاصهم يجب أن يكون على يد جيش ودستور جديدين ، ولكنهم لم يتحدثوا عن تلك الفكرة علانيةً . ويجهل المؤلفون هذه الحقيقة الواضحة أو يسكتون عنها ، وحتى المصريون أنفسهم لم يعبروا عنها بوضوح ومهارة^(٢) ، ولكننا نستطيع استنتاج وجودها منطقياً من الأحداث نفسها . وبسبب هذه الحقيقة الواضحة ، وتحت الضغوط الوطنية، قرر إسماعيل ووزارة شريف باشا منح مجلس النواب اختصاصات برلمانية، وزيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف جندي . وفى الوقت نفسه ، وبحجة التوفير، كان السير ريفرز وبلسون يسعى لتخفيض عدد أفراد الجيش بتسريح غالبية الوحدات ورفض الضباط بدون صرف رواتبهم المتأخرة . وهذه النية هى التى تفسر موقف وبلسون الفظ تجاه مجلس النواب المصرى .

وعندما انتصرت المعارضة القومية على الوزيرين الأوربيين ، لم يُضع المسيو وادينجتون الوقت ، وقرر اتخاذ موقف سريع وحاسم ؛ فدفع إنجلترا المترددة لتطالب بعزل إسماعيل بالاتفاق مع فرنسا . وموقف المسيو وادينجتون قد أملت ضرورة أن تسبق بلاده إنجلترا وتمنعها من حل المسألة المصرية لصالحها بدون فرنسا .

إن نظام "المراقبة الثنائية" قد أنشئ ولديه سلطات شبيهة مُطلقة ، فاستطاع أن يمنع الخديو الجديد - توفيق - من الوفاء بوعده للشعب بمنحه لائحة دستورية، بل ودفع الخديو لكى يتجاهل وجود مجلس النواب القائم منذ سنة ١٨٦٦ م .

وكان وزير الجهادية الشركسى يعامل الجيش معاملة سيئة ، كما تم تسريح عدد آخر من الضباط . ويعلق المسيو فريسيني على هذه النقطة قائلاً: "كانت رواتب الضباط ضعيفة ؛ ومع ذلك ، تم تسريحهم بحجة التوفير . وكانت مسيرتهم العاصفة، فى سنة ١٨٧٩ م ، جديرة بأن تلفت أنظار الوزراء لهذه النقطة . وكان لابد من البحث عن تسوية مع المراقبين العموميين اللذين كانا يرفضان بشدة صرف أية نفقات لأنها كانت

ستؤدى إلى إنقاص رهن الدين . ومن ناحية أخرى ، فقد كان اختيار عثمان رفقى اختياراً غير مُوفّق ؛ ونظراً لحالة السُخط الحالية ، فقد كان من الأفضل إعطاء منصب وزير الجهادية لضابط مصرى الجنسية^(٤) .

ولكن أخطر ما فى الأمر هو أن أصل الداء - الذى تعانى منه البلاد والجيش - لم يكن بسبب شخص عثمان رفقى نفسه (فهو قد أُقيل بعد حركة عصيان الأول من فبراير)، بل إن أصل الداء كان يكْمُن فى نظام الحكم نفسه الذى نشأ منذ عامين "على يد حفنة من الرعايا البريطانيين الذين شغلوا الوظائف العليا فى مصر، والذين مهدوا الطريق للاحتلال الذى سيحدث فيما بعد" . وهذا النظام كانت تمثله مجموعة "الإنجليز / رياض / دى بلينيير"^(٥) .

ويجب علينا هنا أن نقول كلمة حق لصالح المسيو دى رينج - قنصل فرنسا - الذى استدعته حكومته بعد مظاهرة الأول من فبراير بناءً على طلب الحكومة المصرية بتحريض من المسيو دى بلينيير ، المراقب العام الفرنسى . لقد رأى المسيو دى رينج - بثاقب فكره الفرنسى - الخطر الذى يهدد المصالح الدائمة لفرنسا فى مصر، فأراد أن يلبى الأمنى المشروعة للمصريين وترضيّتهم^(٦) .

"إن نتائج مطالب الأول من فبراير ، من زاوية ضمانات تنفيذها بالنسبة للضباط، قد أدّت إلى ضرورة تغيير وزارة رياض باشا . وكان المسيو دى رينج قد أعلن رأيه بأن حكومة رياض يجب أن تستقيل وتُسْتبدل بوزراء لم يرتكبوا هذه الأخطاء التى أدّت لوقوع التمرد . وعندما تم استبدال حكومة رياض ، كان القنصل يرى أنه قد تم نزع فتيل أهم أسباب الإثارة"^(٧) .

وأيضاً كان لابد من تغيير نظام المراقبة بالكامل لأنه تَسبّب فى إثارة السُخط العام ضده. وكان الجيش هو أوّل مَنْ أشار إلى حالة السُخط هذه ، ثم تلاه الشعب. ولم يتأخر الجيش عن تحمل مسئولية قضيته .

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠م ، كتب مراسل مجلة Le Siècle مقالاً عن البكباشية واللواءات الذين قاموا بحركة التمرد ، جاء فيه : "لقد قابلهم المسيو دى رينج كما ينبغى ، وتحدث معهم عن النظام والواجب . وكذلك فعل المستر ماليت، ولكنه سَخِرَ

منهم فى مواجهتهم عندما تحدثوا معه عن أمانى الأمة فى الحصول على الدستور والبرلمان ، ورد عليهم قائلاً : "إن مصر لن تحصل أبداً على برلمان لأنها ليست جديرة به" . وهذا يعنى أن المصالح الإنجليزية تتطلب أن يستمر المصريون فى المعيشة تحت وضع نصف العبودية الحالى" .

ثم يؤكد الكاتب أن الشعب المصرى كان يشعر بالهانة برؤيته للإنجليز وهم يسيطرون على المرافق الحيوية فى الإدارات ، ويعلق على ذلك بقوله : "إن مصر - حالياً - معادية لإنجلترا" (٨) .

أما مراسل L' Estafette ، فكتب يوم ٢٦ إبريل ما يلى : "إن البلد ليست هادئة بالمرة" ، "لقد خرجت الجماهير بطريقة خطيرة عن هدوئها الأبدى" ، وفى الوقت الحالى ، فإن الجيش يزدري توفيق ، ويخشى من انتقام رياض" . أما الشعب ، "فمن الواضح أنه يشتري الأسلحة . ولكنكم ستتساءلون : ضد من سيرفع المصريون هذه المسدسات القديمة ؟ والرد هو : سيرفعونها فى وجه كل من يمثل "طغيان الاستغلال" . يا إلهى !! لقد وصلنا إلى هذه الدرجة !! لقد عَبَرَتُ الكلمات الرنانة البحر المتوسط ، وأخطر ما فى الأمر هو أن هذه الكلمات ليست مجرد بلاغة ثورية ، بل إن لها معنى محدداً وواضحاً وتترجم بالضبط موقفاً متصاعداً لا يمكن السكوت عليه ؛ فالفلاح يعاني من النهب والسرقة أمام عيوننا وبطريقة لم تحدث من قبل أبداً ، ويتم ذلك بناءً على قرار وزارى . وحتى الجيش ، فقد سُرِقَ - حتى الآن - بطريقة غير لائقة ، فلم يتم أبداً صرف حتى نصف المبالغ المخصصة له فى الميزانية من أجل العناية به" .

ثم يوضّح الكاتب أن المبالغ التى لم تُصرف للضباط كانت تُنفق بصفة مصاريف سرية لرئيس مجلس الوزراء ، أى للمراقبة الثنائية" ، ولشراء تأييد الجرائد (٩) المحلية والأوربية التى لا تكلف كثيراً مثل تكاليف جرائد بسمارك الأسطورية" ، ولشراء ذمم من يُستخدمون لهذا الغرض . ويحزننى القول بأنه يوجد الكثير منهم من أعلى المستويات إلى أدناها ؛ والمرء يقابلهم فى بلاط الخديو وفى صالونات الجالية الإنجليزية والبورصة والأندية والمسارح وفى أصغر الحانات (١٠) .

وبسبب وجود "الاستبداد التطوعى" ، سقطت مصر تدريجياً فى هوة بلا قرار على المستويين المعنوى والمادى . فكان لابد من التحرك الفورى بنون التنازل - ولو للحظة واحدة - عن الخط الذى تفرضه الفطنة والحزم معاً . وتبدل الهدوء الظاهرى - الذى كان مفروضاً على البلاد - وحلّت محله فترة من الإثارة الفورية بدءاً من الأول من فبراير . ويقول المستر صمويل بيكر : "بدأ البركان النائم يُظهر علامات تدل على نشاطه . وبدأت مصر تدرك معنى اقتراب الخطر منها ؛ فى قبرص، التى تواجهها، وفى تونس ، التى تبعد عنها مسيرة ثلاثة أيام فى البحر غرباً ، وفى البحر الأحمر ، الذى وقع بين أيدي الإنجليز . وفى الوقت نفسه ، أدركت مصر مغزى مصطلح وجود "دولة داخل دولة" فى قلب البلاد نظراً لوجود المراقبين الأوربيين بها" (١١) .

* * *

حينئذ ، استجاب عرابى لفكرة وطنية تماماً ، فاتصل بعلماء الدين والأعيان "وشبّه لهم السلطة الأجنبية على هيئة نسر يحوم فى السماء لكى ينقض على فريسته، أى على حقوقنا القومية" (١٢) .

وحصل عرابى - أيضاً - على توكيل قانونى من الشعب عندما طلب منه التوقيع على عريضة انتشرت بشكل سرى فى الريف . ومن أهم ما جاء فى هذه العريضة أن وزارة رياض قد أضاعت البلاد ببيعها المستمر للأراضى للأجانب، ووجود عدد كبير منهم فى المصالح الحكومية ، وأنه لابد من الحفاظ على حقوق المصريين وحيرياتهم بإسقاط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس نيابى (١٣) .

وقرر عرابى التحرك بعدما ضمن التأييد الشعبى له ، وفى يوم ٩ سبتمبر، توجه إلى قصر الخديو على رأس أربع كتائب ، وقدم للخديو مطالبه التى تتلخص فى :

١ - إصلاح قيادات الجيش .

٢ - ودعوة مجلس النواب للانعقاد .

٢ - وإصدار دستور للبلاد(*) .

عندئذ ، تحدث القنصل الإنجليزي - المستر كوكيسون - باسم الخديو وقال لعرابي باشا : "إن تشكيل البرلمان من اختصاص الأمة" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن الأمة نفسها قد كلفتني بتنفيذ مطالبها بواسطة هؤلاء الجنود ، فهم القوة التنفيذية لكل ما هو نافع للوطن" .

فقال القنصل : "إذن فأنتم تريدون تنفيذ هذه المطالب بالقوة مما قد يؤدي لضياع بلدكم" .

فرد عليه عرابي قائلاً : "إن هذا لن يحدث أبداً . فضلاً عن ذلك ، فمن ذا الذي يستطيع مجادلتنا في حقنا في إصلاح شئوننا الداخلية ؟ إننا سنقاتل ضده حتى آخر رجل" .

وأدرك الخديو توفيق أنه لن يستطيع الاعتماد على ولاء حرسه الخاص ، ففرض بعد تردد طويل ، ووافق على هذه المطالب بشرط أن يتم منحها تدريجياً .

وعندئذ ، شكل شريف باشا وزارة جديدة بناءً على إلحاح الأعيان ونواب المجلس في القاهرة ، ففرحت البلاد فرحة عارمة ، واحتفلت الأمة المستبشرة بثورة شهر سبتمبر السلمية ، واعتقدت أنها ستستطيع - أخيراً - الحصول على خلاصها . ويعلق المستر ويلفريد بلنت على أحداث تلك الفترة بقوله : "كانت الأشهر الثلاثة - التي أعقبت هذا الحدث العظيم - أسعد فترات البلاد . وأسعدني أن أكون أحد شهودها المميزين؛ ففي تلك الفترة ، اتحدت كل أحزاب البلاد وكل سكان القاهرة لتحقيق فكرة وطنية عظيمة . وارتفعت زغاريد الفرح - في مصر كلها - بشكل لم يسبق له مثيل منذ عدة قرون على ضفاف النيل . وكان سكان القاهرة يتوقفون ليقبلوا بعضهم بعضاً - وحتى

(*) أورد المؤلف تلخيصاً لمطالب عرابي التي نعلم أن نصها : "إسقاط الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربي ، وإبلاغ الجيش العدد المعين في الأوامر السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرت [أي الخديوي] بوضعها" .

الأجانب - ويفرحون سويًا بيزوغ عهد الحرية الجديد المدهش، هذا العهد الذي بدأ - بالنسبة لهم - فجأة وكأنه فجر يوم جديد جاء بعد ليلة طويلة مليئة بالخوف^(١٤) .

لقد أصبحت كلمات : الحرية ، والمساواة ، والعهد الجديد ، والتقدم ، والاتحاد هي المثل المنشودة لكل المصريين . ولكن نشبت - تلقائياً (Ipsa facto) معركة خفية بين هذا المثل المنشودة والواقع الفعلي؛ لأن الإنجليز - والحق يُقال - كانوا هم سادة البلاد الفعلين منذ صيف سنة ١٨٧٩م ، أما الاحتلال العسكري - الذي جاء فيما بعد - فقد كان حدوثه مجرد وقت وانتظاراً للفرصة المناسبة . وكان على بريطانيا العظمى أن تراقب تطورات الأحداث في مصر وأوروبا لكي تستفيد منها وتتحرك بمفردها ، بدون وجود أى قوة أخرى تنافسها ، وتنشئ لنفسها إمبراطورية إنجليزية في إفريقيا مثل فرنسا .

وفي تلك الفترة ، كانت فرنسا قد بدأت تنهض من كبوتها بعد هزيمتها في حرب سنة ١٨٧٠م ؛ فاحتلت تونس بعد الجزائر ، وأصبحت قوة إفريقية بمقدورها الترويج - بحق - لمصالحها السياسية في مصر ، بالإضافة إلى مصالحها المالية الموجودة بها فعلاً .

أما تركيا ، فلم يعد أحد يخشاها كقوة عسكرية بعد حربها مع روسيا ، التي لعبت فيها النمسا وإنجلترا دوراً هاماً ولكن من خلف الكواليس .

وكان الهدف الأساسي الآن لبعض قناصل الدول الأوروبية هو إشاعة الفرقة في البلاد والتعجيل بقيام الثورة ، أو على الأقل ، جعلها تنحرف عن هدفها وتعطيل أعمالها الإصلاحية . ولهذا السبب ، عارض القناصل - دائماً - تطبيق الإصلاحات الجادة في الجيش المصرى ، وحاولوا بكل الوسائل تحجيم سلطات البرلمان الجديد وشل حركته وإلغائه عملياً .

وبينما كانت مصر كلها متحدة على نفس الآراء والمشاعر ومبتهجة نتيجة لأحداث سبتمبر ، يقول عرابي في مذكراته غير المنشورة : "جاءت برقية ، بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨١م ، تُعلن عن قرب وصول لجنة تركية لمصر لإجراء تحقيق في موضوع "التمرد العسكري" الذي تتحدث عنه أوروبا . وكان هدفها الحقيقي هو الاستفادة من

هذا الموضوع للتدخل في مصر والقضاء على بنور الإصلاح الوليدة. فسرى نوع من فوران المشاعر في البلاد ، وحتى الخديو نفسه شعر بالقلق، واتفق مع الوزارة الجديدة على إبلاغ اللجنة - عند وصولها - بأن النظام يسود بين صفوف الجيش . كما تقرر - أيضاً - إرسال الكتيبة الرابعة - تحت رئاستي - إلى رأس الوادي ، وإرسال الكتيبة السودانية إلى دمياط إضفاءً لمظهر الهدوء التام. ووافقنا - مبدئياً - على هذا القرار بشرط صريح يقضى بأن يصدر قرار من الخديو بإجراء انتخابات لاختيار النواب قبل سفرتنا .

ومن المؤكد أن عرابي قد برهن على حكمته وبعد نظره عندما اشترط هذا الشرط الأساسي لللازم (Sine qua non) في ذلك الوقت ، وأجريت هذه الانتخابات فوراً بفضل عرابي .

وبصفة عامة ، فإننا نجد لدى الكاتب السويسري جون نيني John Ninet معلومات جيدة رغم أسلوبه الحاد ، كما أن مذكرات محمد عبده - غير المنشورة - تؤكد صحة شهادة نيني بشكل جزئي . وحسبما ذكر المسيو نيني : " اتخذ عرابي قراراً بعدم الابتعاد عن القاهرة إلا إذا حصل البرلمان على لائحة جديدة بها صلاحيات أشمل. وقام توفيق بدعوة المجلس للانعقاد بدون ضجة - بناءً على نصيحة المستر كولفين - لكي يتجنب الخوض في المسألة التي أثارها أنصار الحزب الوطني " .

ومن ناحية أخرى ، تسبب سفر عرابي في وقوع مظاهرات شعبية في الشوارع، وأصبح لعرابي اتصال مباشر بال جماهير لأول مرة بصفته زعيم الحركة الوطنية، وكان ذلك يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ م ، وألقيت خطب عديدة في محطة القطار لتوديعه .

ويلخص لنا محمد عبده - في مذكراته غير المنشورة - الفكرة الأساسية للخطبة التي ألقاها عرابي عند سفره . وعند مقارنة ما كتبه محمد عبده بما جاء في رواية نيني ، فإننا نشعر بأن رواية نيني صحيحة . وأيضاً فإن ما رواه عرابي - في مذكراته غير المنشورة - يتطابق مع ما كتبه مؤلف كتاب "مصر للمصريين"، ومن المؤكد أنه عبارة عن "رواية رسمية" تعرضت للتقنيع والتلطيف بعد انقضاء الأحداث. وهذه الخطبة تتميز

بأنها تحتوى على حقائق لا يمكن إنكارها وبصرامة قاسية لا تَصَدُّرُ عن عقلية سياسية ،
فقد جاء فيها : "إننى راحل لى أقود فرقتى. لا تقوموا بأية مظاهرات عامة أو معادية .
انتظروا بصبر وحكمة حتى يتحقق برنامجنا للتحرُّر .

"إن الأجانب يعملون على طردنا من الوظائف الإدارية ، ويريدون إبعادنا عن إدارة
شئوننا الخاصة ، ويسينون استخدام وضعهم المتميز فى بلادنا ؛ فهم يستولون على
أراضى الفلاحين الذين تعرضوا للخراب بسبب الربا الفاحش الذى يفرضه الأجانب
الذين يجعلون المصريين يعملون كالبهائم .

"لقد استطعنا الحصول على دعوة البرلمان للانعقاد برئاسة سلطان باشا.
وتشكيل هذا المجلس ليس على المستوى المنشود ، ولكن التحسُّن سيأتى لاحقاً. إن
البرلمان هو الأمة ذاتها ، والشعب هو السيد لأنه يلبي كل احتياجات الدولة .

"إن المراقب كولفن والقنصلين العموميين الكبيرين لم يَخْلُصُوا النصيحة للخديو،
فقام بدعوة النواب - فجأة - للاجتماع كما كان يفعل إسماعيل؛ وكما تعرفون، فإن
إسماعيل كان يتعامل مع النواب كما لو كانوا قطيعا من العبيد وهذه الطريقة الاستبدادية
لا يمكن احتمالها ، إننا نريد ميثاقاً جديداً وسنحصل عليه. لقد سبق لشريف باشا أن
أعدَّ لائحة تحررية بدرجة كافية فى عهد والى السابق المعزول، وبإمكاننا الاستعانة به
فى عملنا التشريعى حتى تتم مراجعتها. ولكن شريف باشا تركى، أى أنه عدونا ؛ وهو
يعتبر هذا الدستور فضفاضاً جداً - فى الوقت الحالى - مع أنه هو الذى وضعه
ويرفض تطبيقه - الآن - وهو فى الحكم. أتعرفون لماذا ؟ لأنه يريد التصالح مع رجال
المال والمرابين ويطمع فى مَوْتَتِهِمْ ومساعدتهم له . وهذا ظلم . وسيكون على شريف
باشا أن يسقط أو يرضخ لهم. لقد تَغَلَّبَ الزمان والصبر على الآلام التى تعانى منها
الشعوب . ومع ذلك، قمنا بإنجاز خطوة عظيمة : ففى عهد رياض - وما قبله - كان
الناس يُعانون من نزوة هذا الوزير، أو من رغبة الخديو التى كانت تبعث بهم لى
يموتوا فى مديرية النيل الأبيض بعد تجريدهم من أملاكهم . فلمن كان يتعين عليهم أن
يرسلوا شكاواهم ؟

للبرلمان ؟ البرلمان لم يكن له وجود !

للوالى ؟ لم يكن يملك من الولاية إلا اسمها ، وكان يكره منح العدالة للفلاحين!

للوزراء ؟ كانت مصالحهم الشخصية تجعلهم يصمون أذانهم عن الشكاوى!

للأستانة ؟ كان يلزمها الكثير من الذهب : فالشعب - وهو نفسه الجيش - لم يكن لديه ذهب كثير!

والآن ، فإن البرلمان قد تشكّل من دمنا ولحمنا ، وسيُصبح هو وسيطنا بين الطغيان والعدالة وسيعاونه الشعب فى مهمته . فماذا نرجو أكثر من ذلك ؟ لا شيء سوى عناية الله .

"إن الأوروبيين ظالمون كعادتهم وقد أعماهم الجشع والقسوة، وهم يدعون بأن الجيش قد ثار لى يسرق أموال البلاد ويلحق الضرر بدائنى إسماعيل. وهذا افتراء جبان ، لقد اجتمعنا لى نطالب بالعدل، العدل القوى الذى يساوى بين الجميع .

"اسألوا هؤلاء الدائنين - الذين يصرخون عالياً - وليردوا علينا بصراحة إن استطاعوا: إذا تبادلنا مواقفنا ، فأخذنا مكانهم وأخذوا هم مكاننا ، هل كانوا - وهم مسيحيون ويهود - سيَرَفُضُون أم لا جميعاً الدَّيْن الذى ألقاه على كاهلهم حاكم مستبدٌ وكرهه ؟؟

"يا إخوانى ، لقد فهمتمونى ، كونوا حذرين وصابرين . إننى لن أبتعد كثيراً وسأعود قريباً" .

وكان من المقرر اجتماع مجلس النواب يوم ٢٣ ديسمبر ، ولكن كانت هناك نولة أجنبية تريد تقليص اختصاصاته ، فأخذت تضغط على شريف باشا فى هذا الاتجاه. وبتحريض من الأجانب ، حذّر الباب العالى الخديو بأنه لن يسمح بأن يتخذ مجلس الأعيان شكل البرلمان . وهذا التحذير الأخير أدّى إلى تقليص السلطات التى حصل عليها المجلس نتيجة للأنحة أعدها شريف باشا فى ذلك الوقت" (١٥) .

وفيما يتعلق بالجيش ، فقد طالب هذا الحزب العسكرى بزيادة عدد أفرادهِ إلى ١٨ ألف جندي ، وهو الحد الأقصى الذى حدده فرمان سنة ١٨٧٩م . ويقول اللورد كرومر : "كان المراقبان مُستعدَّين للموافقة على زيادة محدودة ، ولكنهما رفضا منح الحزب العسكرى كل ما يطلبه لأسباب مالية ، وأيدتهما الحكومة البريطانية فى هذا الموقف . وكان شريف باشا مستعداً - فى البداية - للذهاب إلى أبعد مدى فى هذا الاتجاه أكثر من المراقبين ، ولكنه رضخ - أخيراً - لرأيهما " .

وهذان الحدثان المتزامنان يبرزان - إجمالاً - شخصية شريف باشا الأمانة التى يشوبها الضعف ؛ فشريف باشا شخص معتدل ومخلص ويبو عليه أنه يَقْبَلُ "بالأمر الواقع" ثم يحاول أن يستخلص منه أفضل استفادة ممكنة ، و كان صديقاً للمراقبة الثنائية ولمصر فى الوقت نفسه . ولهذا السبب ، سنجد أن دوره كان يتسم بالغموض والإبهام خلال الثورة .

وكان شريف باشا يعتبر أن الحكم بمثابة "زواج مصلحة" بين طرفين ، أو على الأقل جعلته الظروف يأخذ هذا الشكل النفعى . وفى مذكراته غير المنشورة ، يعلق محمد عبده ، بطرافة لا تخلو من الذكاء ، على شخصيته قائلاً : "كان شريف أحد أقوى عوامل الحركة الوطنية . وكان يردد دائماً أن التدخل الأجنبى قد وصل إلى درجة لم يصل إليها من قبل بسبب رياض باشا الذى رضخ لكل مطالب الأجانب . وكان شريف باشا يُقنع أصدقاءه بأنه إذا رجع للحكم ، وأمسك بزمام أموره ، فإنه سيضع حداً لهذا التدخل ، وسيجعل البلاد تسير فى طريق التقدم . وكان على علاقة دائمة بالقادة العسكريين الذين كانوا - كلهم - يرشحونه لمنصب رئيس مجلس الوزراء . وكانت مفاتن هذا المنصب تبتسم له من بعيد وتسحره بجمالها ومن ثم تواعدا على اللقاء . ولكن عندما اقترب شريف منها ، اكتشف أنها عبيدة ومتوحشة " .

وأُجريت انتخابات المجلس النيابى الجديد حسب القانون الذى وضعه إسماعيل باشا سنة ١٨٦٦م . وكان النواب مستعدين لإظهار اعتدالهم وتعقلهم نظراً للوضع الحرج الذى تمر به البلاد . ويعترف السير أوكلاند كولفن - المراقب الإنجليزى - فى مذكره وجهها لحكومته بتاريخ ١٩ سبتمبر بأن "الأعيان ، وأغلبهم موجودون بالقاهرة ،

تحملوا مسئولية المطالبة بتوسيع دائرة الحريات المدنية، وهم متفقون مع الجيش للحصول على بعض الامتيازات القوية . وكل شيء يسير بطريقة منظمة بل بشكل مثالي .

وبتاريخ ٣٠ ديسمبر ، كتب قنصل إنجلترا - السير إوارد ماليت - للورد جرانفيل: أن رد مجلس النواب على خطبة الخديو كان فى غاية الاعتدال وبشكل مُرضٍ . ومع ذلك ، اتفق المسيو جامبيتا والورد جرانفيل على القيام بعمل مشترك منتهزين مناسبة انعقاد مجلس النواب الجديد . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ، كتب المستر كولفين مذكرة جاء فيها : "مع أن الحركة - فى بدايتها - كانت مُعادية للأتراك، إلا أنها - فى حد ذاتها - حركة وطنية مصرية ... وأعتقد أنها ترجع أساساً لتطور الرأى العام ، وأن قادتها يعملون لصالح البلاد ، لذلك أعتقد أنه من حسن السياسة عدم معارضتها . ولكن لأننى أريد لها النجاح ، فيبدو لى أنه من اللازم، ومنذ البداية، أن تعرف هذه الحركة الحدود التى ستتحرك بداخلها ولا تتجاوزها" .

وبأسلوب أكثر وضوحاً ، فإن هذا يعنى ضرورة التوفيق بين نجاح الحركة وإيقافها فوراً ، فالحدود التى يوضحها المراقب - فى مذكرته - تجعلنا نفهم أنه يريد الوصول إلى هذه النتيجة . كما وصف مجلس النواب بأنه "هيئة غير مسئولة وعديمة الخبرة" . وبناءً عليه ، يجب منع المجلس من الاقتراب من أى شيء له صلة بالشئون المالية أو بالإدارات الأوربية لأن كل إدارة من هذه الإدارات هى - فى حد ذاتها - مركز للإصلاح ، على الرغم من وجود بعض الشوائب المؤكدة ، وهذه الإدارات بمثابة قضبان الدواب الذى يمثل المراقبة" .

وفيما بعد، سيقول جامبيتا: "إن مجلس النواب سيؤدى خدمات أبسط ولكنها أكثر واقعية وأكثر مواءمة لبيئته عندما يُوضَّح المسائل الإدارية التى تحال إليه" (١٦) .

إن الهدف واضح وعام ويتصف بالظلم لاسيما وأن الكتاب الإنجليز - مثل كرومر وغيره - يسعون لتبرئة إنجلترا ، وإلقاء المسئولية بأكملها على عاتق فرنسا وحدها لأن جامبيتا هو الذى بادر بإرسال "المذكرة المشتركة" لتحقيق "الهدف المشترك" على وجه التحديد .

* * *

وفى الواقع ، وبعد وصول تقرير المستر كولفن للندن بأربعة أيام، اتفقت الدولتان معاً على إرسال "المذكرة المشتركة" الشهيرة : فبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢م، وبمناسبة الأحداث الجارية ، "خصوصاً دعوة الخديو لمجلس النواب للانعقاد" ، كلف جامبيتا المسيو سينيكييفيتش بإبلاغ الخديو توفيق بأنه قد تم التنسيق مع السير إوارد ماليت ، واتفقت الحكومتان على أن "استمرار بقاء سموه على العرش هو الضمان الوحيد - فى الحاضر والمستقبل - لاستتباب الأمن وزيادة الرخاء فى مصر ، وهما موضع اهتمام الدولتين ، وذلك حسب الشروط التى كفلتها له فرمانات السلطان ، والتى وافقت عليها الدولتان رسمياً . لقد قررت حكومتا الدولتين بذل جهودهما المشتركة لتجنب الأسباب التى تؤدى إلى حدوث تعقيدات داخلية أو خارجية قد تهدد النظام القائم فى مصر . وتتفق الحكومتان فى أن تدخلهما الحازم - فى موضوع الأمن العام - سيساهم فى درء المخاطر التى تخشاها حكومة الخديو، وبالتأكيد ، فإن فرنسا وإنجلترا ستتحدان لمجابهة هذه المخاطر. إن صاحب السمو بمقدوره الاعتماد على هذا التأكيد وأن يستمد منه القوة التى يحتاجها لإدارة مقدرات مصر وشعبها" .

إن هذه المذكرة غير مناسبة ؛ وبناءً على وجهة النظر الأنجلو/ فرنسية، يجب أن يليها تدخل فورى . ولكن إنجلترا فهمت "أن التعليمات المشتركة لن تؤدى إلى أى التزام بالتحرك الفعلى ، وأن هذه التعليمات تهدف فقط إلى تشجيع الخديو معنوياً وزيادة اطمئنانه بأن الدولتين متفقتان على مساندته" . وهذا التحفظ من جانب إنجلترا أرادت به - فى الواقع - الاستفادة من الارتباك المتوقع حدوثه والذى سينتج عن تقديم "المذكرة المشتركة" ، وبذلك تترك إنجلترا لنفسها حرية الحركة فى الوقت المناسب وتتصرف بمفردها بدون مشاركة من فرنسا .

أماً باقى دول أوروبا ، فقد أبدت حكومات روسيا والنمسا وألمانيا قلقها من التدخل العسكرى فى مصر^(١٧) الذى أُنذرت به "المذكرة المشتركة" . وبعد يومين من تشكيل وزارة فريسينييه ، أى فى يوم ٢ فبراير، حدثت مسيرة جماعية قام بها السفراء فى الأستانة لطمأنة السلطان بأن "الوضع القائم (Statu quo) فى مصر لن يتغير إلا بالاتفاق المسبق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة على مصر" .

ويعلق دى فريسينييه فى مذكراته قائلاً : "وهكذا ، فإن اللامبالاة الأوروبية - التى اعتمد عليها المسيو جامبيتا - قد تلاشت وحلَّ محلها تدخل سافر للغاية". أما تركيا ، فقد انتبهت واحتجت لدى فرنسا وإنجلترا وكان لها الحق فى ذلك .

وبالنسبة لمصر ، فقد كتب القنصل الفرنسى - بتاريخ ١٠ يناير - موضحاً : "وَجَدْتُ مصر فى هذه المذكرة المشتركة تحدياً موجهاً للحزب الوطنى وتهديداً بالتدخل الأجنبى بدون أية مبررات . وعَبَّرَ شريف باشا لنا (المستر ماليت وأنا) عن اعتراضه الصريح على هذه المذكرة" .

وفى هذا التاريخ نفسه ، سجل قنصل إنجلترا ما يلى : "إن هذه المذكرة المشتركة قد صهرت - حالياً - الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب فى كتلة واحدة تعارض فرنسا وإنجلترا معاً . وكان الحزب العسكرى قد توارى منذ انعقاد مجلس النواب ، إلا أنه أصبح الآن على كل لسان" .

ومن المفيد أن نُذَكِّرَ بأن "الخدوي" كان مبتهجاً ومتفائلاً ، وكان يتحدث بمزيد من الرضا عن الاتجاهات المعتدلة التى أبداهما النواب ، وعبر عن أمله فى أن الأمة ستبدأ فى التقدم" . وكان ذلك قبل إرسال المذكرة المشتركة حسبما ذكر المستر ماليت بتاريخ ٢ يناير . ولكن المذكرة كانت تدعو توفيق - بطريقة غير مباشرة - للقيام بانقلاب لأن عبارة "النظام القائم" كانت لا تعنى أبداً "مجلس الأعيان ولا التنازلات التى حَصَلَتْ عليها الحركة الوطنية ، بل كانت تعنى النظام الذى أنشأه الأوروبيون ؛ أى المراقبة الثنائية ؛ والحماية الأنجلو / فرنسية ، والخدوي الذى وضعته الدولتان على العرش" ، حسبما ذكر بحق القاضى السابق فى المحاكم المختلطة .

وأصاب اليأس شريف باشا الذى لخص الموقف للبارون دى مالورتى بقوله : "يا لها من غلطة !! لقد كان كل شئ يسير سيراً حسناً ؛ فالأعيان كانوا متأهبين ، والجيش كان خارج الموضوع . ثم فجأة ، وبلا مبرر ، تسببت القوتان فى نفور الأعيان منهما لأنهما جرحتهما فى الصميم ، فانضموا لعرابى خوفاً من التدخل العسكرى ، وسنرى قريباً النتائج عندما يتم التصويت - غداً - على المادة رقم ٢١ من القانون النظامى .

لقد تسَلَّلت القواتان وفرقتا بين الخديو والأعيان ، ودمرتا التضامن الذى كان موجوداً بين الوزارة والمجلس النيابى ، فجعلتا عرابى يسيطر على المجلس . لقد بذلت القواتان أقصى ما لديهما لكى تضييعانا !!^(١٨) .

ومع التهديد بالتدخل الأجنبى المسلح ، فمن الطبيعى للغاية أن تضع الأمة ثقتها فى جيشها وقائده . ولكن أن يصبح الخديو رسمياً تحت "حماية" القوتين الأجنبيتين و"دُمية" فى يد المستر ماليت يستخدمها ضد مشاعر البلاد، فهذا هو الشئ الخطير فعلاً .

ويقول اللورد كرومر : إن شخصاً إنجليزياً - وهو مراقب ذكى - كتب^(١٩) مؤكداً: "إن مَنْ يتهمون توفيق بالضعف ينسون أنه - طوال فترة حكمه - لم يتخذ أى إجراء بدون الحصول على موافقة السير إوارد ماليت ، وأن السير إوارد - بحكمته - لم يكن ليعطى أى نصيحة إلا بعد موافقة حكومته . إذن ، فإن أى قرار غير مسئول يقع وزره على سياستنا نحن وليس على توفيق"^(٢٠) .

وفى الوقت نفسه ، كانت لهذه المذكرة المشتركة نتيجة فورية ؛ فقد أثارت الخلاف بين الوزارة "التي يدعمها المراقبان"^(٢١) ومجلس الأعيان . لقد تلقى المجلس من الحكومة المشروع الخاص بتنظيمه (الذى أعدته المراقبة الثنائية ووافقت عليه)، وأراد المجلس تعديل بعض المواد لكى يُرسَّخ بوضوح مبدأ "المسئولية الوزارية" الذى سبق وأن وافق عليه شريف باشا شخصياً والخديو السابق سنة ١٨٧٩م، وأيضاً لكى يحتفظ المجلس لنفسه بالحق فى مناقشة وفحص هذا الجزء من الميزانية غير المخصص لتسديد الديون . وكان المجلس يستند على مبدأ أن له الحق - باسم الأمة - فى مراقبة مجمل أعمال الإدارة واستخدام موارد البلاد . ويدَّعى المجلس أنه يحترم كل الاتفاقيات الدولية ، ويحترم حق الموظفين الأجانب ، ولكنه يريد أن يحتفظ لنفسه بالحق فى عمل التوفير الذى يسمح له بسرعة استهلاك الدين العام^(٢٢) .

ولكن المراقبين العموميين عارضوا هذه التعديلات وكتبوا مذكرة طويلة جاءت فيها عبارة تُبرز فكرتها بوضوح : "إن المراقبين ، وهما يمارسان حقهما فى التدخل

فى مناقشة الميزانية ، لم يجدا أمامهما وزراء مسئولين ، بل وجدا مجلساً نيابياً غير مسئول. وبعبارة أخرى ، فإن المراقبة الثنائية ، مثلها فى ذلك مثل وزارة سنة ١٨٧٩م الأوربية ، كانت تسعى للسيطرة التامة على الحكومة - التى يمثلها الخديو ووزراؤه - وعلى أفرع الإدارة فى مصر . أما البلد نفسها وحقوقها وأمالها ، فقد قال عنها المسيو سيينكفيتش - بصدد حديثه عن الموقف الذى نتج عن المذكرة - بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٨٢م : "إن البلد تؤكد ضرورة استمرار الوضع الراهن، وهى لا تهتم أبداً بالحزب الوطنى . والنفوس - حالياً - مستثارة تماماً ومتفقة على مبدأ النضال ضد الأجانب؛ لدرجة أنه يجب أن نتوقع حدوث مقاومة حسب ما تدل عليه كل الشواهد ، وتم فعلاً وضع خطة دفاعية. إذن، فاللحظة الحالية غير مناسبة بالمرّة للتدخل لأن هناك استعدادات لصده" .

وفى هذه الفترة نفسها ، أى فى أواخر يناير ، وقعت حادثتان مهمتان، واحدة فى الداخل والثانية فى الخارج : ففى مصر ، أعلنت الوزارة - بعد مشاورات عديدة - أنها لا تستطيع تعديل المادة ٢٣ الخاصة بالتصويت على الميزانية إلا بعد الحصول - مسبقاً - على موافقة فرنسا وإنجلترا . فاعترض النواب موضحين أن المادة ٢٤ تحفظ للدولتين هذا الحق فيما يتعلق ببند الميزانية العامة الناشئة مباشرة عن قانون التصفية أو الاتفاقيات الدولية ، ولكن من حق النواب بحث الميزانية الداخلية والتصويت عليها .

فاجتمع قادة الحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف باشا . وبتاريخ ٢ فبراير، سعى الحزب فى هذا الاتجاه لدى الخديو ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى ، وهو أحد قادة الحزب المعروفين . واشترك عرابى فى هذه الوزارة التى كانت بحق وزارة دفاع قومى ، وكانت هى الوزارة الحقيقية للثورة التى كانت أساساً ثورة سلمية ومعتدلة . والبارودى كان أنكى رفاق عرابى وكان له عليه تأثير كبير ، كما كان بمثابة العقل المفكر للثورة ومنظمها . وهو شاعر وديبلوماسى وعسكرى فكان أفضل من يمثل الثورة .

وكانت مهمة وزارة البارودي هي : ترجيح كفة حقوق مجلس النواب فيما يختص بالميزانية ؛ و "بصفة عامة ، التصدى للتبعية الشديدة التي تفرضها المذكرة على مصر". وكان بمقدور أوربا التحالف مع هذه الوزارة . وعلق المسيو دي فريسينيه - الذي خلف جامبيتا - بقوله : "رغمًا عن أصول هذه الوزارة الجديدة، إلا أنها تُقدِّم ضمانات ثمينة جداً . ولدى محمود - فى أعماقه - روح السلطة، وصلته بالثوريين كانت سطحية تماماً لأنه كان يطمح بشدة فى الاستيلاء على السلطة أكثر من رغبته فى زعزعتها" (٢٣) .

وفى الثامن والعشرين من فبراير ، توجه محمود سامى البارودي إلى مجلس النواب^(٢٤) لكى يقدم النص النهائى لمشروع الحكومة كما عدَّته "لجنة الستة عشر" التى شكلها مجلس الأعيان . وبهذه المناسبة ، ألقى خطبة رزينة وبليغة تبرز أن الخطيب لديه "عقلية سياسية" حقيقية ، فقد جاء فيها : "كلنا يعرف أنه لا يكفى أن نقيم القانون على أسس العدالة والحرية لكى نصل إلى الهدف الذى حددتموه لأنفسكم عند انتخابكم لهذا المجلس ، بل لابد أيضاً من أن يعمل كل منكم بصدق على حماية هذا القانون وأن يحرص على عدم تجاوزه ، بحيث تكون كل تصرفاتكم وأفكاركم فى إطار القانون . إن المشرعين العقلاء يقولون - بحق - إن الأمم لن تصل إلى حد الكمال - أى وُضِعَ كل قراراتها فى إطار القانون - إلا بعد المرور بتجربة طويلة وشاقة. ولكننى أعتد على حكمتكم وعقليتكم الناضجة لكى نصل إلى حد الكمال إننى أشعر بالسعادة اليوم لوجودى بين رجال فاضلين مدركين لواجباتهم تجاه بلادهم، ويعرفون تماماً أن شرف بلادهم وشرفهم الشخصى هما شىء واحد ، وأنهم لن يكونوا نواباً حقيقيين إلا إذا قدموا أدلَّهُ ملموسة على ذلك بعلمهم وبتمسكهم بالاعتدال" .

"وأخيراً ، علينا بأنفسنا أن نُفصل السياسة الشخصية أو الحزبية عن العمل القومى الذى كلفتنا البلاد بانجازه . إن الوطنية الحقّة يجب أن تكون هى الدافع القوى لأعمالنا وكلامنا" .

وهكذا يبدو لنا محمود سامى بصفته شخصاً واقعيّاً يريد أن يقود الحركة، ويُتيح للشّورة أن تتطور فى إطار الشرعية ، ويخلق عملاً خصباً يحرر البلاد وذلك باستغلاله كافة السُّبل التى يتيحها له القانون .

وهناك رفيق آخر لعرابي ، هو المصلح المشهور^(٢٥) الشيخ محمد عبده، الذى كان يعمل أيضاً فى الاتجاه نفسه ولكن باستخدام القلم والكلمة . وقد عمل محمد عبده محرراً فى "الوقائع المصرية" ، كما كان خطيباً فى جمعية خيرية شهيرة، هى "جمعية المقاصد الخيرية" التى أنشئت سنة ١٨٨٠م فى القاهرة ، وكان محمود سامى البارودى هو مديرها الفعلى . وفى ليلة ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢م ، احتفلت هذه الجمعية بالتصديق على مشروع تنظيم مجلس النواب . وبتاريخ ١٥ فبراير، نشرت "الوقائع المصرية" تقريراً عن هذا الاجتماع نجد فيه نصَّ الخطبة التى ألقاها محمد عبده بهذه المناسبة : "إن الحكومة الشرعية هى الحكومة التى يدعمها نواب الأمة ويساعدونها بالفعل فى إدارة الشؤون العامة بطريقة تتفق مع مصالح وعادات البلاد. ولهذا السبب ، يجب الاهتمام التام بنشر العلوم بين مختلف طبقات الأمة التى تقودها هذه الحكومة الشرعية لى يكون أكبر عدد من أفراد الأمة قادراً على الفهم والمشاركة فى الإدارة العامة التى تتيح للبلاد أن تتقدم وتتطور . ومن الضروري أيضاً أن تتضمن القوانين الأساسية - التى تضعها هذه الحكومة الشرعية - ضرورة نشر التعليم بين الجماهير بهدف إعداد الأفراد للمساهمة الحقيقية فى إدارة شؤون البلاد وتحقيق المثل الأعلى الذى تطمح إليه الحكومة الشرعية" .

وكانت اللهجة العامة للصحافة مترنة ؛ فبتاريخ ١٥ فبراير ، نشرت جريدة "مصر" مقالاً بعنوان : "الأمانى الوطنية" كانت فكرته الأساسية تنور حول: "والآن، وقد انتصرت الحرية ، فإننا نُسجِّل الأمانى لى تستمر الأمة على موقفها العاقل والمعتدل. ولكن الاعتدال لا يعنى إضعاف إرادة الفعل ، فالاعتدال يعنى الموازنة بين الوسائل الممكنة والهدف النهائى الذى نريد الوصول إليه . وعلينا أن نُحقِّق مثلاً الأعلى بالتدريج وبحذر لأن طريق الحرية محفوف بالصعاب التى نستطيع تجاوزها باستخدام الحكمة فقط" .

وهذه الشهادات تتيح لنا بوضوح إدراك أن تيار التحركات والأفكار كان موجهاً نحو نهج الاعتدال . وظهَرَ نوع من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس النواب عند مناقشة موضوع الميزانية ، وهذا شىء متوقع . ولكن الائتلاف عاد بينهم مجدداً

فور استقالة وزارة شريف باشا الذى لم يحظ بثقة الأمة بالكامل رغم صفاته الممتازة . وكان حتمياً أن تواجه الحركة الوطنية الخلاف - الذى لا مفر منه - بين الخديو (أى السير إدوارد ماليت) من جهة وبين الوزارة ومجلس النواب (أى البلاد) من جهة أخرى . ومارس المستر ماليت أسلوباً من المضايقات المستمرة بهدف إثارة الشعور القومى وخلق أزمة تبرر حدوث تدخل عسكرى .

إن مجرد تولّى وزارة وطنية مسئولة ومخالصة للبلاد ولمجلس النواب كان يُبشّر عملياً بنهاية التدخل الأجنبى المتمثل فى وجود "المراقبة الثنائية" . ولم تكن مصر تريد التخلص من "المراقبة" لمجرد كونها هيئة مالية تمارس حق المراقبة لصالح الدائنين .

وبتاريخ ٦ فبراير ، كتب المسيو سبينكيفتش للمسيو دى فريسينيه : "أن تشكيل الوزارة الجديدة كان ردّاً على مذكرة ٧ يناير" وأن "الوضع القائم (Statu quo) قد تغير بشكل عميق" . ولكنه ذكّر أيضاً أن رئيس مجلس الوزراء قد أكّد له "بشكل تلقائى، وبكل حزم ، احترام مصر للاتفاقيات الدولية ولكل المصالح الأجنبية التى التزمت مصر بها" .

وبناءً على اللائحة التنظيمية لمجلس النواب - الصادرة بتاريخ ٩ فبراير - تشكلت لجنة مكوّنة من عدد متساوٍ من النواب والوزراء لدراسة الميزانية الداخلية والتصويت عليها^(٢٦) . وأعلن مجلس النواب رفضه للميزانية الداخلية .

وتصرّف المسيو دى فريسينيه بحكمة شديدة عندما طلب من القنصل الفرنسى فى مصر - بتاريخ ١١ فبراير - "أن يشجع الجهود الصادقة المبذولة لاحترام الالتزامات الدولية" ، وأن يوضّح أن فرنسا لا تتوى "عرقلة تطور المؤسسات الداخلية بشرط عدم الإضرار بمصالحنا الشرعية" .

ولكن حكومات الدول الأوربية شعرت - بمبادرة من إنجلترا - باحتمال حدوث تدخل فى مصر . أما فى مصر ، فقد كان الاهتمام الأساسى لرئيس الوزراء وعرايى ينصبّ على ضرورة تنظيم الجيش . وبتاريخ ٥ مارس ، كتب قنصل فرنسا محذراً : "إن عدا الشعب عموماً لأى تدخل أوروبى ربما يكون أخطر ما فى الموضوع" .

ولكن مجلس النواب استمر - بهدوء - فى ممارسة عمله ؛ فأعدَّ قانوناً للانتخابات تبنته الحكومة المصرية بتاريخ ١٢ مارس . ويعلق القاضى السابق فى المحاكم المختلطة بقوله : "يجتهد النواب لمعرفة الأضرار وتشخيصها ومحاربتها ؛ ففى منتصف شهر مارس ، أقر البرلمان قانوناً مفصلاً جداً للانتخابات ومكتوباً بعناية تجعله يضارع القوانين الانتخابية الأوروبية". ويقول مؤلف كتاب "مصر وأوروبا L' Egypte et L' Europe" : "إنه أول برلمان تحظى به مصر والشرق . وهو البرلمان القومى لأمة مضطهدة يعاملها الأجانب أسوأ معاملة . لقد كان هذا البرلمان محاولة متميزة للغاية فى التاريخ البرلمانى" .

إن مجلس النواب كان الصورة الحية لمصر . وبهذه الصفة ، قام بعمله باعتدال وتَعَقُّل شديدين فكان مركز توازن الثورة .

وكان رئيس مجلس الوزراء مهتماً بالدفاع الوطنى ، وفى الوقت نفسه اهتم بتنظيم المجلس الأعلى للإدارة والتشريع . وبالإضافة إلى ما سبق ، كان ينوى إعطاء مصر دستوراً يحدد صلاحيات والتزامات الخديو والوزارة ومجلس النواب. وبتاريخ ٢٢ مارس ، كتب المسيو سيينكييفتش : "إنه يسعى أيضاً لعمل توازن مع تأثير عرابى . وسيُنقَضُ مجلس النواب يوم ٢٦ من هذا الشهر، وقريباً سيجد عرابى نفسه محروماً من الأداة الضرورية لإجراء تعديل وزارى" .

لقد كسب عرابى الاستفتاءات الشعبية بفضل إخلاصه وبلاغته وجراسته، ولكن تم استبعاده - عملياً - عن الحركة منذ انتخاب مجلس النواب . ولكن مذكرة ٧ يناير - "المذكرة المشتركة" - التى كان من المفروض أن يتبعها تدخُّل عسكري، جعلت عرابى يتوجُّج باكالييل الغار من جديد : لقد كانت نخبة البلاد ترى أن عرابى لا يجسِّد الثورة ولا أفكارها المؤثرة . ولكن عندما دَخَلَت الثورة مرحلتها الحاسمة، واتخذت شكل الصراع المسلح ضد الأجنبى ، أصبح هذا الجندى الوطنى - عرابى - هو الزعيم الذى يعترف به الجميع تلقائياً . وبالإضافة إلى ما سبق ، ففى الاجتماعات الشعبية ، كان الناس يطلقون عليه لقب "غاريبالدى مصر" . وهذا اللقب يلخص كل شىء .

وفى هذه الفترة نفسها ، كان محمود سامى هو سيد الموقف فى مصر. وكانت أوروبا تدرك ذلك ووجدت فيه أفضل نقطة ارتكاز لها .

ولكن المراقبين انشغلا تماماً بالمسائل السياسية / المالية ؛ فهاجما النظام الجديد بالذكرات والتقارير . وبتاريخ ٢٧ مارس ، وجّه رئيس مجلس الوزراء رسالة للخديو يُبَدى فيها دهشته من استمرار قلق المستشارين بخصوص الضمانات التى قدمتها مصر لدائنيها . وأوضح أن المرسوم الخديوى - بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩م - قد حدد صلاحيات "المراقبة العامة" فى أنها "مؤسسة للمراقبة المالية" وأن هناك فرقاً بينها وبين المؤسسات السياسية للبلاد . وبالتالي ، فلا توجد أية خشية من أى تأثير ينتج عن وجود نظام جديد قد يضر بعمل المراقبة وصلاحياتها أو يضر بالضمانات التى تقدمها هذه الصلاحيات لدائنى مصر" .

ويلقى المسيو دى فريسنييه بقوله : "إن هذا التأكيد الأخير لم يكن صحيحاً تماماً. ومع ذلك ، فإبنى ما زلت أعتقد أنه كان من الأفضل الابتعاد - مؤقتاً - عن عمل أى ضجة ، مع ممارسة ضغط أدبى على الحكومة ومجلس النواب لكى يظلا على حذرهما . تلك كانت فحوى تعليماتى للمراقب الجديد" (٢٧) .

"ولسوء الحظ ، فقد جاء ذلك متأخراً" (٢٨) .

وبالتأكيد ، فإن الاندفاع كان قد بدأ فى عهد سلفه جامبيتا . وظلت الثورة مستمرة فى إطار من الحذر منذ السابع من يناير . ولدينا انطباع بأن سياسة إنجلترا فى مصر لم يُعد بمقدورها "صعود المنحدر" ، فسقطت وجذبت معها السياسة الفرنسية .

وبعد الفقرة التى أوردها سلفاً ، يقول المسيو فريسنييه : "وبصفة عامة، فقد كانت إدارة محمود سامى نافعة جداً ؛ لقد مر شهرا فبراير ومارس بهدوء كدّب توقعات المراقبين" (٢٩) .

وأخيراً ، ها هى شهادة هامة يقدمها لنا المسيو ليكس (Lex) القنصل العام لروسيا فى الإسكندرية - فى مذكرة تفصيلية^(٣٠) بتاريخ ٢٧ مارس - للمسيو دى جيرس (de Giers)

- وزير خارجية بلاده - بخصوص الخلاف الناشب بين المراقبين الأجبيين والوزراء المصريين : "إن الوزارة المصرية على حق - نظرياً - عندما تقول بأن صلاحيات المراقبين لم تتعدل لأن هذين السيدين ليس لهما سوى صوت استشارى واحد . وكل المسائل يجب أن يتخذ فيها قرار - فى مجلس الوزراء - بعيداً عنهما . ولكن - عملياً - كان كل شئ يتم بشكل مغاير ؛ ففي وزارة رياض باشا - وحتى فى وزارة شريف باشا - كانت الوزارة لا تُصدّق على الميزانية إلا إذا كانت على هوى المراقبين ، بل إن رأى المراقبين كان هو المرجح، حتى فيما يتعلق بموضوع المصروفات الضرورية التى تحتاجها الحكومة والتى من أجلها تريد اقتطاع الإيرادات غير المخصصة لتسديد ديون الدولة" .

وأخيراً ، فإن المراقبين هما سادة البلاد بشكل مُطلق . وهذا الوضع قد يكون فى صالح أصحاب الألقاب المصريين ، ولكنه يجرح كرامة المواطنين . وبشكل ما، فقد تسبّب المراقبان فى إثارة الحركات العسكرية التى وقعت فى مصر منذ أكثر من سنة^(٣١) .

والجزء الأساسى فى الثورة يكمن فى إصلاح الإدارة المتفسخة والفايدة نتيجة لسيطرة الأجانب عليها . وبسبب "الوضع القائم" ، ولكى لا تُعطى الثورة للأجانب - سادة البلد المستبدين - فرصة لكى يتمكنوا منها ، التزمت الثورة جانب النظام والشرعية : فتصرفت حكومة محمود سامى / عرابى باعتدال مثالى .

وبذلت عدة أطراف محاولات لخلق مناخ من الانقسامات والاضطراب، وكان الحزب الوطنى موضع العناية والاهتمام من هذه الأطراف المتأمرة: أحياناً من جانب بعض الأوربيين الذين لهم علاقات مع الجانب الرسمى ، وأحياناً أخرى من جانب السلطان الذى أُغْدق على عرابى تشجيعه . واستطاع المستر ماليت "ترويض" شريف باشا عندما نجح ببراعة فى كسب ثقته ، فسقط شريف باشا فى الفخ القديم، وأيد مع الخديو البطانة التركية / الشركسية التى تحيط بتوفيق وتتمتع بسلطات غير رسمية .

وكان إسماعيل يسعى لاستعادة عرش مصر ، فانتعشت آماله وحاول الحصول على رضى إنجلترا عنه ؛ فأعلن عداؤه للثورة المصرية^(٣٢) . أمّا الأمير حليم -

الذى أبعد عن العرش بسبب قانون الوراثة الصادر سنة ١٨٦٦م - فقد تصرف على العكس وسعى للحصول على أنصار له فى أوساط الحركة الوطنية، ولكنه لم يجد سوى "البروكرز" Brokers وهم نوع من السماسرة أو الوسطاء الموجودين فى حاشية عرابى الذى كان يجهل المعاملات التجارية^(٣٣) .

ولكن كل هذه العوامل كانت محدودة الفاعلية ولم تكن لتستطيع أن تحرف الثورة عن طريقها أو تجرأها إلى الفوضى والارتباك .

ومنذ ذلك الحين ، كثر الصخب وتسارع إيقاع الأحداث ، وستبدأ أكثر مراحل الثورة حزناً حيث لعب الديبلوماسيون الأوربيون دور العملاء المحرضين والمهيجين .

وكان بيسمارك قد اقترح أن يتدخل السلطان تدخلاً مباشراً لتجنب الأزمة سلمياً، ولكن المسيو فريسينييه (الأمين) اعتبر هذا الاقتراح تافهاً . ثم جاءت "المؤامرة الشركسية" لى تقلب الأوضاع بسبب "رعونة الخديو"^(٣٤) . وسعى المستر ماليت لإحداث فتنة وضع خطتها بمفرده بهدف الإيقاع بين الخديو ووزرائه والتعجيل بحدوث الأزمة .

وكانت مجموعة من الضباط الشراكسة قد كوّنت تنظيماً كبيراً لتدبير مؤامرة لاغتيال عرابى وغيره من قيادات الجيش . وتشكل مجلس عسكري فوري للتحقيق فى هذه القضية ؛ فتم سماع أقوال عدد كبير من أعضاء هذا "التنظيم" الذين اعترفوا جميعاً بالاتهام الموجه إليهم ، وأعلن أن راتب باشا هو مدير هذه المؤامرة. وعُوقب أربعون ضابطاً منهم بتجريدهم من رتبهم العسكرية ، كما تقرر نفيهم إلى السودان، وكان من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية السابق .

وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٢م ، كتب المسيو سيينكييفيتش : "استدعانا الخديو (المستر ماليت وأنا) لمقابلته . والتقى الخديو - أولاً - بالمستر ماليت الذى نصحه بعدم التصديق على الحكم وبدعوة قناصل النول الأوربية الكبرى للقاء بهم فى نفس اليوم" .
وبتاريخ ٤ مايو ، ذكر أن "حكومة لندن قد أيدت فكرة المستر ماليت التى تحت الخديو على عدم تنفيذ الحكم ضد المتأمرين" .

وكان القنصل الفرنسي - مثل باقي القناصل العموميين - "لا يريد للموقف أن يتفاقم". ولاتقاء عواقب الخلاف الناشب بين القنصل الفرنسي والمستر ماليت، تفاهم المسيو دي فريسينييه مع الحكومة البريطانية وأمر القنصل الفرنسي في مصر - بتاريخ ٧ مايو - بالتالي : "فى حالة نشوب خلاف بين الخديو ووزرائه، يجب عليك - بالاتفاق مع المستر ماليت - أن تؤيد الخديو لأنه هو السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد"^(٢٥).

لقد انزلق المسيو دي فريسينييه ويبدو أنه ترك الساحة نهائياً للمستر ماليت إما بسبب الضعف أو بناءً على حسابات خاصة به .

وبرهنت الحكومة المصرية على تمتعها بالفطنة والاعتدال ، فسعت - يوم ٦ مايو - لدى الخديو لكي يستبدل عقوبة النفى للسودان بطرد المتآمرين خارج ولاية مصر مع السماح لهم بالذهاب إلى حيث يشاءون . ولكن الخديو - بناءً على نصيحة المستر ماليت - أبلغ الباب العالى بالموضوع بدون أن يستشير وزراءه، بل إنه أرسل أيضاً للآستانة برقية يعلن فيها خضوعه لأوامر الباب العالى فيما يتعلق بقضية الضباط الشراكسة وفى أى مسألة أخرى .

وبتاريخ ٨ مايو ، قام رئيس مجلس الوزراء بزيارة قنصل فرنسا للاحتجاج على هذا التصرف قائلاً : "هل ستتسامح فرنسا إزاء تدخّل الباب العالى فى الشؤون المصرية؟ إن الوزراء مستعدون لمواجهة أى إجراء يحط من شأن مصر ويحولها إلى مجرد ولاية" .

وعندئذ ، اقترح المسيو دي فريسينييه "تخفيف العقوبات بشكل ملائم" دون انتظار رد الباب العالى على هذه المسألة ، وطالب اللورد جرانفيل بـ "العفو التام". ومن هنا نشأ الخلاف بين التعليمات التى تلقاها القنصلين من حكومتيهما. وحسبما قال المسيو سينكيفيتش فإن "العفو التام يساوى القيام بانقلاب"^(٢٦) وأبلغ رأيه هذا للمستر ماليت . وصدر أخيراً مرسوم خديو - بتاريخ ١٠ مايو - يقضى بتخفيف العقوبات الصادرة بحق الضباط الشراكسة إلى مجرد إبعادهم إلى خارج البلاد .

وبعد توقيع هذا المرسوم بعدة ساعات ، ذهب رئيس مجلس الوزراء إلى قصر الخديو ولامه بعبارات حادة جداً بسبب خضوعه التام لتأثير القناصل الأجانب مع إهماله لشأن حكومته .

ومنذ ذلك الحين ، بدأت الأحداث تتصاعد؛ نتيجةً لخطأ المستر ماليت والخديو الذى حثت بقسمه ، وتم تكريس الانفصال بين توفيق والأمة .

ونظراً لاستحالة التفاهم مع الخديو ، قرر مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البلاد والنظر فى شكوى الحكومة ضد توفيق باشا ، خصوصاً الشكوى من أخطر شيء فعله الخديو وهو أنه لم يستشير وزراءه وأعلن خضوعه التام والمطلق للباب العالى .

وكان المصريون معادين لأى تدخل أوروبى ، وكانوا يرون أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تعدّ بمثابة ضمان ضد الغزو الأجنبى . وعندما طالب توفيق إنجلترا وتركيا بالتدخل فى مسألة داخلية بحته ، فإنه قد أشعل بذلك بسُخط الشعور الوطنى وأصبح موضوع سقوطه عن العرش مجالاً للنقاش .

لقد أجاد المسيو سينكييفتش وصف الحالة عندما كتب ، بتاريخ ١٠ مايو قائلاً : "إننا أمام حكومة ثورية . والمسألة المطروحة هى مسألة استقلال مصر" .

وعندئذ ، تفاهم اللورد جرانفيل مع الحكومة الفرنسية ، وقرر "مساندة الخديو بكل قوة" وإرسال السفن الحربية الإنجليزية إلى الإسكندرية "لحماية المستوطنين الأجانب" (٣٧) .

وهكذا لعبت إنجلترا لعبة مزبوجة : ففى مصر ، كانت قضية الضباط الشراكسة التى أثارها الخديو بناءً على نصيحة المستر ماليت ، وتسببت هذه القضية فى حدوث انشقاق يُضفى غطاءً شرعياً على التدخل الأجنبى . وفى أوروبا ، طالبت إنجلترا بحماية الأوربيين فى مصر . وعلى الفور ، وبمساعدة الخديو ، أثارت مشاجرة فى الإسكندرية لى تبرر استخدام القوة التى كانت أوروبا ترفضها .

واجتمع النواب فى القاهرة بشكل غير رسمى ولم يألوا جهداً لإعادة التفاهم بين الخديو وحكومته . وخضع البارودى لشعوره الوطنى السامى ، فزار الخديو - يوم ١٦ مايو - وبصحبته كل الوزراء ، وأعلن إخلاصه لصاحب السمو، كما أعلن عرابى باشا أنه الخادم المخلص للخديو .

وفى اليوم نفسه ، سجل الميسو سيينكييفيتش ما يلى : لقد استتبَّ الأمن من جديد . ويجب علىَّ أن أعترف بأنه ، خلال الأزمة ، لم يتصرف جندى واحد تصرفاً يُلَام عليه على الرغم من الإثارة التى دُبرت بإتقان . وصدرت أوامر مشدَّدة بهذا الخصوص ؛ وتم دَفْع الضرائب بانتظام^(٢٨) .

ولكن ، سبق السيف العذْل ؛ فقد ارتكب توفيق جريمة الخيانة . وأعلن المستر ماليت استمرار الوزارة "لضمان أمن الخديو الذى تعرَّض للخطر نتيجةً لانتشار الأخبار بوصول الأسطول" .

ولكن الوزارة لم تكن مستقرة بل كان بقاؤها مؤقتاً . ويقول البارون دى مالورتى: "نصحت إنجلترا وفرنسا ببقاء الوزارة ، وكان هدفهما الوحيد من هذه النصيحة هو كسب الوقت حتى تصل الأساطيل ، وأعلننا ذلك بصراحة"^(٢٩) .

وأخيراً ، أعلن رئيس مجلس الوزراء - بتاريخ ١٣ مايو- أنه إذا انسحبت السفن الحربية الأجنبية ، فإن قادة الجيش سيرجعون إلى داخل مصر . ولكن بتاريخ ٢٥ مايو حدث ما أثار الذعر الشديد فى البلاد ؛ فقد سلَّمت الدولتان مذكرة مشتركة لرئيس مجلس الوزراء تشترطان فيها تنفيذ ما يلى :

١ - إبعاد صاحب السعادة عرابى باشا عن مصر بشكل مؤقت .

٢ - إرجاع على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل الأراضى المصرية .

٣ - استقالة الوزارة الحالية .

وبتاريخ ٢٦ مايو ، رفع الوزراء استقالاتهم للخديو ؛ ولكنهم ، وفى الوقت نفسه ، احتجوا على خرق حقوق سيادة السلطان ، واتهموا توفيق بمسئوليته عن ذلك نظراً لقبوله بتدخل القنصلين العموميين فى شئون مصر . ونَصَحَ القنصلان الخديو توفيق بقبول استقالة الوزارة فوراً .

وأثارت مذكرة اللولتين الاحتجاجات فى جميع أنحاء مصر. وبتاريخ ٢٧ مايو، أخبر المسيو سينيكييفيتش المسيو فريسينييه بأن "لواءات وضباط حاميتي القاهرة والإسكندرية أعلنوا للخديو أنهم يريدون بقاء عرابى باشا فى منصبه". كما ذكر القنصل الفرنسى أيضاً أن "الهدوء يعم أرجاء البلاد" .

وبعد يومين اضطر الخديو لإعادة تعيين عرابى باشا فى منصب وزير الجهادية تحت ضغط الرأى العام . وبناءً على طلب القنصلين العموميين، أعلن عرابى أنه يضمن سلامة الأمن العام . وهذا الإعلان هام جداً لأن الخديو والمستمر مالىت - منذ تلك اللحظة - سيعملان على إثارة الاضطرابات وتعكير صفو الأمن لإلقاء مسئولية الأحداث التالية على كاهل مصر وعرابى باشا .

وبتاريخ ٧ يونيو ، وصلت لجنة تركية لبناء الإسكندرية يرأسها درويش باشا. فقامت - بهذه المناسبة - مظاهرات حاشدة فى المدينة ، وقدم الأعيان وعلماء الدين والنواب عرائض ممهورة بتوقيعاتهم للمبعوث التركى طالبيه فيها بعزل الخديو الذى حنث بوعده والذى لا يجب أن يستمر فى البقاء على العرش، حسبما تقضى به الشريعة الإسلامية .

وفى الوقت نفسه ، سعت فرنسا وإنجلترا سعيًا حثيثًا لعقد اجتماع فى الآستانة : فبتاريخ ٩ يونيو ، كتب المسيو فريسينييه رسائل إلى سفراء فرنسا فى برلين ولندن وسان بطرسبرج وفيينا والآستانة والقائم بالأعمال الفرنسى فى روما يخبرهم فيها بأن أسعد باشا أبلاغه برد حكومته على الملاحظات التى كان قد أبداهها له للإسراع بعقد المؤتمر ، وقال : "لقد استخدم سعيد باشا [كذا !!] الحجة التى سبق وأن قدمناها له : أى أن مهمة درويش باشا فى مصر هدفها الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo) وتأكيد

سلطة الخديو ، وهذه المهمة قد قاربت على الانتهاء؛ ولذلك فإن المؤتمر يُصبح غير ذى موضوع . فأجبتته بأننى أرى ضرورة عقد المؤتمر فى أقرب وقت ممكن؛ لأنه ، إذا فشلت المهمة ، فسنجد بعض القوى تتخذ إجراءات عنيفة تحت ضغط الأحداث . وعندئذ ، لن يستطيع الإجماع الأوروبى فعل شىء حيالها” .

لقد كان المسيو فريسينيه يرى الأمور بوضوح وكان على بصيرة من أمره: فضغط الأحداث - الذى سبق وأن أشار إليه - حدث فعلاً . كما أن السير ماليت قد “تَوَقَّع” - فى رسالة بعث بها للورد جرانفيل بتاريخ ٢١ مايو - “حدوث تحالف بين المسلمين والمسيحيين فى لحظة ما” .

وتوقع الخديو توفيق - هو أيضاً - ما سيحدث ؛ ففى برقية بعث بها إلى عمر لطفى باشا - الذى عينه فى منصب محافظ الإسكندرية - ذكر ما يلى: “لقد تَكَفَّلَ عرابى بضمان سلامة الأمن العام ونشرت الجرائد تعهده هذا . وأعلن عرابى مسئوليته عن استتباب الأمن أمام القناصل . وإذا نجح فى الوفاء بتعهده ، فإن الدول الأجنبية ستضع ثقتها فيه وستفقد اعتبارنا . وأيضاً فإن الأساطيل الأجنبية راسية فى مياه الإسكندرية ، والمشاعر محتاجة “والمشاجرات بين الأوربيين والآخرين يستتشب قريباً” وعليك الآن أن تختار : إما أن تؤدى خدمة لعرابى بإنجاح ضمانه وإما أن تخدمنا”-(٤٠).

ولتنفيذ هذه الصدامات والمشاجرات ، كلف المستر ماليت المستر كوكسن (القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية) بتوزيع السلاح على الأوربيين . وكان قنصلا ألمانيا والنمسا غاضبين من المستر ماليت الذى اشتكى للورد جرانفيل - فى برقية بتاريخ ١٤ يونيو - لأن زمليه أبرقا لحكومتيهما قائلين : “إن الوسيلة الوحيدة لتجنب وقوع أفدح الكوارث هى رحيل الأساطيل الأجنبية عن مياه الإسكندرية ورحيلى أنا شخصياً” (أى رحيل المستر ماليت عن مصر) .

وفى يوم ١١ يونيو ، قام أحد الماطيين - وهو شقيق الخادم الخاص للمستر كوكسن - بقتل مكارى مصرى طعنًا بالسكين لأنه طالبه بدفع الأجر المتفق عليه. وتمت تلك الجريمة أمام قهوة كان يترصد بها يونانيون ومالطيون مسلحون. وهرع المصريون إلى

مكان الجريمة للقبض على القاتل ، ولكنهم لاقوا نفس مصير مواطنهم المسكين . وانتشر الاضطراب فوراً فى شوارع الإسكندرية حيث أخذَ اليونانيون يطلقون نيران أسلحتهم النارية من نوافذ منازلهم على المصريين العُزْل! ولذلك سنجد أن اليونانيين قد سقط من بينهم ٥٧ قتيلاً بينما خسر المصريون ما لا يقل عن ١٤٠ قتيلاً^(١١) .

هذا هو أصل خرافة وقوع المذابح ضد المسيحيين وأسطورة التعصب الإسلامى ضدّهم والتي كان هدفهما المؤكد هو تقديم تبرير لأوربا بشأن الاحتلال الإنجليزي المتوقّع لمصر بحُجة حماية أرواح ومصالح الأوروبيين فيها .

وبعد وقوع تلك الأحداث ، أصدر الخديو توفيق قراراً بتعيين عمر لطفى - محافظ الإسكندرية - فى منصب وزير الجهادية . وبالتأكيد فقد كان هذا المنصب بمثابة مكافأة له على تقاعّسه عن التدخل لمنع أعمال الشغب .

وفى ١٣ يونيو ، توجه الخديو إلى الإسكندرية؛ لكى يضع نفسه فعلياً تحت حماية الأسطول الإنجليزي . وبضغط من قنصلى النمسا وألمانيا ، قام الخديو بتعيين راغب باشا فى منصب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ يونيو . أما المسيو فريسينييه ، فقد قام - من جانبه - بإرسال تعليمات إلى المسيو سينيكييفيتش - بتاريخ ١٩ يونيو - لكى "لا يُحبط الترتيبات ، حتى المؤقتة منها ، التى قد تسمح بكسب الوقت حتى وصول الحلول التى سيتوصل إليها المؤتمر" .

وعُقد مؤتمر القسطنطينية بتاريخ ٢٢ يونيو . وفى جلسته الثانية - يوم ٢٥ يونيو - وقّع ممثلو الدول الأوربية على "بروتوكول النزاهة" ، الذى اقترحه عليهم المسيو دى فريسينييه والذى ينص على : "أن الحكومات - المُثَّلة هنا بواسطة الموقعين أدناه - تلتزم بعدم محاولة الحصول على أية مزايا إقليمية ، أو الافراد بأية مزايا تكون قاصرة على صاحبها فقط ، وتلتزم بعدم الحصول على أية مزايا تجارية لرعاياها لا تكون متاحة لرعايا باقى الدول الأخرى" .

إن هذا العقد مُحَرَّر طبقاً للأصول والقواعد المرعية ووقّع عليه اللورد بوفرين - بصفته ممثلاً عن بريطانيا العظمى - فى احتفال مهيب .

وفى الجلسة الأولى ، أعلن أن هذا المؤتمر قد عُقد "للتشاور بخصوص الإجراءات التى سيتم اقتراحها للتوصل إلى تنظيم شؤون مصر" .

وفى تلك الأثناء ، كانت إنجلترا تستعد للتحرك . وبالتأكيد ، فإن المؤتمر قد توقع هذا التحرك ، فقرر - بتاريخ ٢٧ يونيو - ما يلى : "إن كل دولة من الدول الأوربية ستمتنع عن القيام بأى تصرف منفرد فى مصر طوال فترة انعقاد أعمال المؤتمر إلا فى حالة الضرورة القصوى لحماية أرواح مواطنيها" .

ثم ناقش مؤتمر القسطنطينية شروط تدخل عسكري تقوم به تركيا فى مصر فى الوقت نفسه الذى كان فيه رئيس مجلس الوزراء وديريش باشا يدعوان الشعب المصرى لالتزام الهدوء . وأعلن كبار ضباط الجيش المصرى ولاهم لصاحب العظمة السلطان والخديو .

وعلى الرغم من أن الحالة الطبيعية قد بدأت تعود تدريجياً للبلاد - بعد الإضطرابات التى أثارها المهيجون الأجانب - إلا أن الأساطيل الأجنبية ظلت على أهبة الاستعداد للتدخل . وسارعت السياسة الإنجليزية لوضع المؤتمر أمام الأمر الواقع: فَتَحَجَّجَ الأميرال سيمور بأن عرابى باشا يرمم الطوابى^(٤٢) . وبدأ قصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو^(٤٣) .

وفى ١٢ يوليو ، انسحب جيش عرابى خارج المدينة . وفى اليوم نفسه ، أبلغ المسيو تيسو - سفير فرنسا فى لندن - المسيو دى فريسيني بأن "الأميرال سيمور سيقوم بعملية إنزال لألفى جندي إنجليزى على ساحل مصر لمجرد تنفيذ مهمة استطلاع بسيطة" .

وفى يوم ١٥ يوليو ، وَجَّهَ المؤتمر دعوة رسمية للباب العالى "لإرسال قواته للتدخل فى مصر" . ولو كان الباب العالى قد تدخل ، فلربما كانت ستوجد فرصة لتجنُّب احتلال إنجلترا لمصر .

أما فرنسا ، فقد كانت تسعى إما للحصول على تفويض من المؤتمر وإما للتعاون مع بولة الثالثة . وكان من حقها أن تشعر بالقلق من الصراعات التي قد تنشأ في المستقبل بسبب احتمال حدوث احتلال فرنسي / إنجليزي مشترك لمصر ، خصوصاً وأن ألمانيا - التي تهدد حدود فرنسا الشرقية - كانت لها مصلحة قصوى في إفساد ما بين فرنسا وإنجلترا^(٤٤) .

واستمرت الحرب شهرين تقريباً ، وانتهت عملياً بهزيمة الجيش المصري في موقعة التل الكبير يوم ١٢ سبتمبر . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح الجيش الإنجليزي هو الذي يحكم وادي النيل . وبهنا هنا تحديد الأسباب الأساسية للهزيمة وهي :

١ - كان الاضطراب يسود - عملياً - صفوف الجيش بعد هزيمته في الحبشة، وكان الجيش ما يزال واقعاً تحت تأثير هذه الهزيمة كما انتشرت الفرقة بين صفوفه. وكان من الممكن التخلص من هذا الوضع لو كان المسئولون قد قاموا بالتحقيق في هذه الهزيمة ومعاينة المتسببين فيها . وأدّى تمتع الأتراك والشراكسة بالحصانة إلى جعلهم يسيئون معاملة المصريين ، وشكّلوا مع البطانة (التي تحكم من خلف الكواليس) وتوفيق ما يمكن أن نسميه "حزب الأجانب" قبل أحداث الثورة وفي أثنائها .

٢ - تم تخفيض عدد أفراد الجيش بشكل مستمر بحجة التوفير في النفقات، فتعرض للإهمال بسبب تسريح أفراداه بأعداد كبيرة مع صرف رواتب هزيلة لمن ظلوا في الخدمة . لقد قام المستر ويلسون "بتشريد" الضباط، بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة . وفيما بعد ، قامت لجنة "المراقبة الثنائية" باتخاذ هذا الإجراء نفسه . وباختصار : فقد تم تخريب الجيش .

٣ - وحسبما قالت الأميرة نازلي بدقة ، فإن عرابي لم يكن "جندياً ماهراً" وكان ذا قلب طيب للغاية" في حين أن مصر كانت تحتاج لقائد للجيش يتصف بالمهارة والحزم ، كما كانت البلاد تحتاج أيضاً لرئيس حكومة ثوري قادر على أن يثير حمية الطاقة القومية ويشحنها ويبيد الأعداء الداخليين .

٤ - قام السلطان العثماني بطعن الثورة في ظهرها ؛ فعندما وافق اللورد بوفرين على مبدأ تدخل تركيا عسكرياً في مصر - مع الانسحاب المتزامن للقوات الإنجليزية منها - فإنه (أي بوفرين) أصرَّ - مُقَدِّمًا - على أن يعلن الباب العالي "عصيان" عرابي للسلطان . وقام الإنجليز والخديو بتوزيع هذا الإعلان المشؤم بكميات كبيرة بين صفوف الجيش .

٥ - ارتكب الخديو جريمة خيانة الثورة . وكان يجب على عرابي أن يحدد إقامته في القاهرة منذ بداية تصاعد الأحداث . وفي حوالى منتصف شهر أغسطس، أمر الخديو بتشكيل وزارة شريف / رياض الموالية للإنجليز . واستطاع الخديو استقطاب سلطان باشا الذي كان رئيساً سابقاً لمجلس النواب ، فقام سلطان باشا بتوزيع أموال الرشاوى الإنجليزية سرّاً على بعض زملاء عرابي ، وبذل وعوداً مغرية للبعض الآخر .

أما أكبر خائن من بين الضباط ، فقد كان يُدعى "على يوسف" ، وهو الذي خان عرابي مرتين ؛ الأولى : على ضفاف قناة السويس ، والثانية: في موقعة التل الكبير . وبسبب تواطؤ على يوسف وتآمره مع الإنجليز، استطاع الجيش الإنجليزي مُباغتة الجيش المصري وهزيمته .

ويُوجد أيضاً أبو السعود الطحاوى وهو "عَرَبِيٌّ"^[١] كان يتجسس لصالح عرابي، ولكن المستر بالمر - وهو مدرس اللغة العربية في جامعة كامبريدج - استطاع شراؤه قبل بدء المعركة^(٤٥) ؛

٦ - وثَّقَ عرابي بالعهود التي قطعها له المسيو ديليسبس ، فأهمل تحصين قناة السويس على الرغم من مطالبة الأوساط المصرية المختصة له بذلك . ولم يكن بمقدور الإنجليز الهجوم من ناحية "كفر الدوار" (لأن المهندس المسئول عن التحصينات - محمود باشا فهمي - كان قد أقام خطوطاً دفاعية قوية للغاية) ، ولا من ناحية

[١] يقصد المؤلف وصفه بأنه "نبوى" [المترجم] .

"البرلس" أو "دمياط"، فقرروا احتلال قناة السويس وإنزال قواتهم فى الإسمايلية .
وبسبب تردد عرابى ، أصبحت القناة تمثل نقطة ضعف فى نظام دفاع الجيش المصرى .

وعاد الخديو توفيق - أخيراً - إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر تحت حماية
الأجانب وتم نفي قادة الحركة الوطنية الأساسيين إلى جزيرة سيلان .

ويعلق أحد الإنجليز على هذه الأحداث قائلاً : "إن هذه الحملة كانت خاتمة منطقية
لسنوات طويلة من الاعتداء على مصر ، لقد كانت السياسة البريطانية - فى مصر -
خسيسة فى منشئها ، خسيسة فى وسائلها ، ثم تُوِّجَت بحملة خسيسة" (٤٦) .

ومع ذلك ، فقد كان لهذه الحرب جانب إيجابى (٤٧) ؛ فهى الحرب القومية الوحيدة
التي خاضها المصريون طوال القرن التاسع عشر . ولأول مرة، كان التجنيد شعبياً
ويكاد يشبه الهبة الجماهيرية للدفاع عن البلد ، وكان الجندى / الفلاح المتعطش للعدالة
يناضل ضد الطغاة الأجانب . وفى "التل الكبير" تدفقت المؤن والزاد من كل نوع ومن
كل مناطق مصر . وسادت الحماسة التلقائية فى كل مكان وكانت بمثابة معركة فى
سبيل الحرية .

وتكوّنت فى القاهرة "لجنة للدفاع الوطنى" يرأسها يعقوب باشا سامى - وكيل
وزارة الجهادية - عملت بانتظام بالاشتراك مع "اللجنة الوطنية" المكوّنة من كل الأعيان
وأصحاب الرتب العليا والأمراء والحاخامات وعلماء الأزهر لدراسة الإجراءات الواجب
اتخاذها للصالح العام للبلاد . وقضحت هذه اللجنة - علناً - خيانة الخديو توفيق
الذى باع الوطن للأجانب وأعلنت تجريدته من كافة حقوقه المكفولة له بصفته حاكماً
على البلاد .

وفرّضَ محافظ القاهرة (إبراهيم بك فوزى) ومساعدته الكفاء (إسماعيل أفندى جودت)
النظام فى جميع أرجاء مصر (٤٨) .

وفى أثناء هذه الحرب ، لم يتعرض الأجانب فى القاهرة لأية مضايقات لا من
قريب ولا من بعيد ، بل إن من احتاجوا منهم للمال ذهبوا لمحافظ القاهرة الذى سارع
بمعاونتهم سرّاً وبلباقة ولطف لدرجة أنه دعم مستشفياتهم (٤٩) .

ولم تكن الروح الثورية المصرية مُعادية للأجانب ولا للمسيحيين ولا للرقابة الأوروبية، بل كانت معادية للمرابين والمستغلين والمراقبين الماليين الذين عارضوا تشكيل حكومة وطنية^(٥٠) نتيجة لسوء فهم خطير .

ولقد كان هدف الثورة الأساسى هو تجنب وقوع الاحتلال الأجنبى (وهو نتيجة طبيعية للسيطرة الأجنبية) وذلك بعمل إصلاحات عاجلة وعميقة فى وقت السلم وبوسائل سلمية . وكان البرلمان هو الأداة القوية التى سيتم بها تنفيذ هذه الإصلاحات .

لكن السير مالىت استطاع إثارة الاضطرابات بمهارة ، منذ تقديم المذكرة المشتركة وحتى قصف الإسكندرية بالقنابل ، فاستطاع - بذلك - دفع الثورة للدخول فى صراع غير متكافئ - وقبل أوانه - لصد الغزو .

واستطاع الاحتلال الانتصار على الثورة .

هوامش الفصل الخامس

(١) راجع خاتمة كتاب : Egypt under Ismail , By : J.C. McCoan , 1889 .

يقال إن استمرارية السياسة من بديهيات الدبلوماسية العلمية . فإذا كانت هذه المقولة حقيقية ، فإن حكامنا - المحافظين والليبراليين - كانوا عمليين للغاية طوال الثلاثة عشر عاماً الأخيرة فيما يتعلق بشئون مصر ؛ فعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم فى كل ما يتعلق بىباقى المسائل الاستعمارية، فقد ظلوا متفقين تماماً على اعتماد سياسة ال bondholders فى وادى النيل. وكان يجب علينا الحصول على مصالح وطنية أخرى أكثر أهمية فى مصر. ولكن منذ مجيء لجنة كيف ، أصبح من المعروف أن هذه المصالح باتت مرتبطة بمصالح عملاء جوشن وأوينهايمر نوى النفوذ الكبير . وهذا النفوذ يصبح أكبر خارج البرلمان مع اللورد بيكو نسفيلد واللورد سالسبيرى - من جهة - والمستر جلاستون من جهة أخرى . وهذا هو التفسير الوحيد المقبول للسياسة التى اتبعتها إدارتنا المتعاقبة تجاه مصر منذ سنة ١٨٧٥ م .

(٢) من رسالة منشورة فى جريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م . (فى مجموعة تحت عنوان : the Egyptian Question تأليف : Samuel Baker سنة ١٨٨٤ م) .

(٣) كان البارودى - رئيس الوزارة الوطنية فى أثناء الثورة - هو الوحيد الذى صاغ هذه الفكرة فى قصيدة وجهها للخديو توفيق بمناسبة جلوسه على العرش عندما كان موضع آمال البلاد .

(٤) De Freycinet , La Question d' Egypte , 1905 .

(٥) راجع مجلة Le Siècle بتاريخ ١١ إبريل ، مقال مراسلها فى القاهرة المؤرخ بـ ٣ إبريل سنة ١٨٨١ م .

(٦) يقول المسيو دى فريسنييه فى كتابه Souvenirs , 1878 - 1893 ما يلى : "جاءت سنة ١٨٨٢م ووجدنا أنفسنا فى وضع الدائنين القلقين على قروضهم. ونستطيع الاعتراف - الآن - بأن هذه المشكلة المالية هى التى أوحى لنا بسياستنا الدبلوماسية التى اتبعناها . لقد كان اهتمامنا منصباً على حماية مصالح الأفراد ، وهذا شئ يستحق الشكر ، ولكنه كان يتخطى أحياناً المصلحة العامة والدائمة لفرنسا" .

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ م ، كتب مراسل مجلة Le Siècle من الإسكندرية ما يلى : "إن المسيو دى بلينبير بعيد جداً عن أن يكون جمهورياً، وهو يهتم للغاية بمصالح أخرى أهم من مصالح من يمثلهم . وقال عنه إسماعيل : "إن هذا المنوب سيجمع ثروته وثروة الجيزويت من مصر. إنه يريد أن يملأ بيتى بهم" . وفى رسائله التى بعثت بها فى سنة ١٨٧٩ م ، ستجدون هذه العبارة التى أصبحت عبارة تاريخية منذ ذلك الوقت" .

(مقتطف من مجلة Le Siècle الصادرة فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ م) .

وفى مقالين نشرتهما جرائد تلك الفترة ، يذكر المسيو جول دى جيرى أن المسيو دى بلينبير قد تم تعيينه

بناءً على إصرار اللورد بيكونسفيلد . وسنذكر هنا بعض المقاطع الأساسية لهذين المقالين :
أولاً : الدائرة السنوية : عندما انتهى عقد جوفينكور ، قرر المسيو دى بلينيير تنجيز هذه الإدارة (٢٠٠ ألف
هكتار) لشركة إنجليزية ، وعارض المسيو دى رينج هذا الإجراء .

ثانياً : عندما فشل المراقب (دى بلينيير) فى مسعاه ، أراد تعويض الإنجليز بتنجير سلك حديد مصر
والملاحة النيلية - لمدة ٥٠ عاماً - لشركة إنجليزية يرأسها اللوق دى سوزرلاند ويديرها المستر إيستون .
وهذا الإجراء كان يعنى تسليم مصر - وهى مقيدة اليدين والقدمين - لتكون تحت تصرف إنجلترا .
وللمرة الثانية . نجح المسيو دى رينج فى إفشال نوايا دى بلينيير المعادية لمصالح فرنسا .

ثالثاً : رى مديرية البحيرة : هذه المسألة كانت مسألة فنية بحتة ، ولم تكن أبداً مسألة سياسية . ومع ذلك ،
فقد كنا نعرف - فى القاهرة - بأنه إذا حصل المستر إيستون على هذا الامتياز ، فسيكون ذلك بفضل
الدعاية التى قام بها المسيو دى بلينيير فى مكاتب وزارة الأشغال العمومية .
جريدة Le Phare d' Alexandrie عددا : ١ و ٢ مارس سنة ١٨٨١ م .

وظل المسيو دى بلينيير فى منصبه فى مصر على الرغم من احتجاجات الجالية الفرنسية ضده ، حتى عاد
المسيو دى فريسينييه إلى منصبه ، فجاء بالمسيو دى بريديف بدلاً من دى بلينيير سنة ١٨٨٢ م ولكن بعد
فوات الأوان .

(٧) راجع رسالة من القاهرة بتاريخ ٧ مارس نُشرت فى مجلة L' Europe Diplomatique الصادرة فى ٢٠
مارس سنة ١٨٨١ م .

(٨) راجع مجلة Le Siècle عدد ٢ إبريل سنة ١٨٨١ م .

(٩) جاء فى مجلة Le Courier de France - بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٨١ م - أن جريدة Le Journal d' Egypte
موالية للمسيو دى بلينيير ، فى حين أن جريدة "الوطن" - العربية - تتبع رياض باشا . ويقول John
Ninet فى كتابه Arabi pacha : "كان رياض باشا - تحت إشراف رئيسيه: كولف ودى بلينيير -
هو الذى يوجه الصحافة الأوربية ، وكان يعرف كيف يقنعها بوجهات نظره . وهذا الإقناع كان يكلف
الكثير . وأيضاً حدث تحول فى موقف جريدتين باريسيتين : فاصبحتا تقفان فى صف مصالح الدائنين
مقابل حصولهما على مبلغ ٦٠٠ ألف فرنك سنوياً . ولكن الأمة الفقيرة كانت تدفع بسخاء ولم تُستشَر أبداً
فيما يحدث . وأيضاً فإن الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر قد لقيت العناية نفسها : فجريدة L' Egypte
- الموالية للمراقبة الثنائية - زادت من كمية نفاقها لدرجة أنها خصصت ستة أعمدة ذكرت فيها هدايا
الزفاف التى قُدمت للعروسين بمناسبة زواج المستر فيتزجيرالد (الذى كان يعمل فى وظيفة محاسب
بـ "صندوق الدين العام" ، وكان مرتبه يبلغ ٨٠ ألف فرنك ، وكان موظفاً سابقاً فى الهند) .

ثم أضاف المؤلف - فى الهامش - أنه "بعد رحيل رياض والإطاحة به ، تم العثور على آثار هذا الدعم
المالى - الذى كان يقدمه للجرائد - ووثائق أخرى من هذا النوع فى أوراق هذا الوزير ، ووصل كل هذا
إلى يد شريف باشا عن طريق عرابى وسلطان باشا" .

ومن المعروف أن شريف باشا قد ألغى ترخيص جريدة "L' Egypte" فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٢ م .
لأنها اتهمت النبى محمد بأنه كان نبياً مزيفاً مما أثار سخط الرأى العام ضدها .

(١٠) راجع "L' Estafette" عدد ٢٦ إبريل سنة ١٨٨١ م .

(١١) رسالة لجريدة التايمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر مذكورة في كتاب : The Egyptian Question , 1884.

(١٢) مذكرات محمد عبده (غير منشورة) .

(١٣) عندما ركّز عرابي على مطلب الدستور ، فإنه كان يهدف أولاً لتأمين نفسه وتأمين زملائه : ففي الفترة التي مرّت بين شهري فبراير وسبتمبر ، كان الضباط مُعرّضين - في كل لحظة - للمؤامرات التي تحيكها ضدهم السلطات ، وكانت حياتهم مُعرّضة للخطر بشكل دائم. ولذلك، كان لا بد من التحرك لإسقاط النظام ومعاونه من الأتراك والشراكسة. وكان وجود البرلمان كفيلاً ببداية عهد جديد من السلام والعدالة .

وبتاريخ ٢٣ سبتمبر ، كتب المستر ماليت اللورد جرانفيل معلقاً : كانت حركة شهر فبراير نتيجة للإهمال النسبي - أو بالأحرى نتيجة للإهمال الكامل - للإصلاحات الضرورية في الجيش. في حين أن باقى أفرع الإدارة حظيت بنوع من الاهتمام والعناية . وبدلاً من أن تهتم الحكومة جدياً بالنظر في الشكاوى التي قدّمت لها ، فإنها أشارت الشك، وعاملت الحكومة الضباط - الذين رفعوا العريضة - بطريقة محسوبة للغاية تهدف لتدمير أى ثقة في الخديو والحكومة ... وأخذ جواسيس الحكومة يحومون بشكل مستمر حول منازل الأميرالايات. وفي ليلة ٩ سبتمبر ، أكد رياض باشا أنه يسيطر على الموقف وأن خطر حدوث حركة عسكرية لم يعد موجوداً (Egypt , No. 3 , 1882) . وللحصول على المزيد من المعلومات، علينا مراجعة مذكّرة المستر ماليت المذكورة أعلاه، وأيضاً مراجعة رسالة من الأميرالاي أحمد عرابي للمستر كوكسن بتاريخ ٩ سبتمبر . وهذه الرسالة موجودة في الكتاب الأزرق، وكذلك مراجعة مذكّرة عرابي باشا لمحامييه التي سننشرها بشكل منفصل (ملحوظة للمؤلف) .

(١٤) Wilfrid Blunt, Secret History of the English Occupation of Egypt.

(١٥) رسالة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م وجهها السيو سينيكييفتش إلى السيو جامبيتا (Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte)

(١٦) رسالة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٢م موجهة للوكيل الفرنسي في القاهرة .

Documents Diplomatiques.

(١٧) قال السيو دي فريسيني في مذكراته أنه في عشية استلام جامبيتا لمقاليد السُلطة في فرنسا، أصر جامبيتا - في أثناء لقائه به - على مناقشة المسألة المصرية قائلاً: "إنني متفق مع إنجلترا: فنوربا لامبالية وستتركنا نتحرك بدون رد فعل من جانبها . لقد قمت بإعداد قوات للإنزال وهي موجودة الآن على ساحل إقليم بروفانس ويبلغ عددها ٦٠٠٠ رجل من مشاة البحرية. ونستطيع دفعها إلى سواحل مصر في غضون بضعة أيام . ولو كنّا قد بقيت في السلطة ، فإن هذا الأمر لم يكن ليستغرق وقتاً طويلاً، فجوچار كان مستعداً. إنني أنصحك بالأمر بالتأخر" .

(De Freycinet , Souvenirs , 1878 - 1892).

(١٨) راجع (Author's diary) في كتاب :

Egypt , Native rulers and foreign interference.

(١٩) راجع كتاب : Modern Egypt .

(٢٠) راجع كتاب : "Khedives and pachas , by one who knows them well" 1884 .

(٢١) العبارة للورد كرومر .

(٢٢) رسالة بتاريخ ١٦ يناير من القنصل الفرنسي للمسيو جامبيتا .

(٢٣) راجع : De Freycinet , "la Question d' Egypte" 1905.

(٢٤) توجد عدة شهادات عن محمود سامى البارودى نذكر منها :

(أ) كان محمود سامى واحداً من أوائل الذين مهدوا الانحياز للحركة الوطنية منذ عهد إسماعيل. ويعترف العديد من قيادات الحزب الوطنى (التيمن ومحمد عبده وحتى عرابى نفسه) بأنهم استمدوا الكثير من قوتهم بفضل المساعدة والمثابرة اللتين قدمهما لهم البارودى. وحاول إسماعيل باشا إغراءه لترك الحزب الوطنى ولكنه رفض قبول أية أموال... أمأ على المستوى الذهبى ، فقد كان متفوقاً جداً على عرابى.

(Blunt , "Secret History...")

(ب) كانت عقلية محمود سامى راقية جداً ، وكان يتصف بالحيوية وإلى حد ما بالطموح؛ ولذلك، فإنه كان يستكمل النقص الموجود عند عرابى ؛ فقد كانت طبيعة عرابى الساكنة تتطلب وجود نوع من التحريض فى المواقف الصعبة.

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

(ج) استفاد محمود باشا سامى من احتكاكه بالأوروبيين أكثر من عرابى ؛ فقد كان أكثر من عرابى انغماساً فى السياسة والدبلوماسية الحديثتين ، وكان أكفأ وأكثر ثقافة من وزير حرييته السابق . ولكن كان ينقصه هذا الشعور المكثف والوطنية المترفعة تماماً عن الأهواء والمزايا القطرية التى كانت لدى عرابى، هذه الصفات التى ينتج عنها تأثير جذاب للشخصية لا يمكن مقاومتها.

(Broadly , "How we defended Arabi and his friends").

(د) كان محمود سامى هو روح التمرد ومرشده من البداية وحتى النهاية.

Colonel Chaille - Long bey , "les Trois Prophètes".

(هـ) كان أذكى شركاء عرابى وأيضاً كان قدوته السيئة.

(Lord Milner , "l' Angleterre en Egypte").

(و) كان أذكى رفاق عرابى (حسن موسى العقاد ، فى مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(ز) كانت له طموحات غير محدودة (إبراهيم الهلباوى بك ، فى مقابلة مع المؤلف بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م).

(ح) كان ذكياً ولكن كانت لديه طموحات (إبراهيم باشا سعيد ، فى مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(٢٥) (أ) توجد عدة شهادات عن محمد عبده ، نذكر منها : "كان محمد عبده يتمتع بذكاء ملحوظ، وأصبح في وقت قصير هو المستشار المسموع الكلمة لدى الثوار". "كان هو سقراط فلسفتهم وبسمازك سياستهم". وعلى الرغم من آراء محمد عبده البعيدة إلى حد ما عن الآراء الإسلامية التقليدية ، إلا أنه كان يحظى بتأثير كبير في أوساط علماء الدين والطلاب، وساهم كثيراً في التقريب بين العسكريين والمدنيين الذين اكتسبوا الأفكار الغربية".

Biovès , "Français et Anglais en Egypte".

(ب) ربما كان الشيخ محمد عبده هو الرجل الأكثر موهبة - لحسن حظه - بين الوطنيين المصريين . وبينون شك ، فقد ساهم كثيراً في تحويل الرأي العام لكي يصبح عاملاً فعالاً لتحقيق التقدم في مصر . وشخصية محمد عبده مثال للقوة الذهنية التي يغطيها الضعف النفسي والجسماني أحياناً . وحتى وقوع "تمرد" عابدين ، كانت آراؤه معادية تماماً لآراء عرابي. ولكن منذ أحداث شهر سبتمبر ، أصبح محمد عبده مؤيداً لعرابي الذي صار زعيم مصر كلها بعدما كان زعيماً للجيش فقط .

Broadly , "How we defended Arabi and his friends".

(ج) يقول عنه أحد أصدقائه القدامى : "كان محمد عبده أفضل مريدي جمال الدين الأفغاني. وكان أيضاً مستشار الحركة الثورية التي لعب فيها دوراً عظيماً. ولكنه - رغم ذكائه - كان عديم التبصر ووثق - أكثر من اللازم - برجال سُدُج" (لقاء أجراه المؤلف مع إبراهيم بك الهلباوي بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢م) .

(٢٦) نورد هنا نص المادة ٢٤ ، وهي إحدى المواد الخاصة بالميزانية : "لا يحق - بناءً على حال من الأحوال - لمجلس النواب مناقشة موضوع الجزية التي تُدفع للباب العالي، ولا موضوع خدمة الدين العام ، ولا أي التزام على الدولة يكون ناشئاً عن الدين العام أو قانون التصفية أو الاتفاقيات المعقودة بين الدول الأجنبية والحكومة المصرية" .

(٢٧) كان المسيو بريديف (Bredif) قد حل مكان المسيو دي بلينير .

M. De Freycinet , "la Question d' Egypte." (٢٨)

(٢٩) (أ) منذ تشكيل وزارة محمود سامي ، سارت الشئون العامة بسلام وبرهنت على الكفاءات المؤكدة للعنصر المصري ... وسيبقى أقل الناس ملاحظة أن اعتدال وذكاء الوطنيين المصريين قد برهنا على كذب ما يُقال عن ضرورة وجود جيش من الموظفين الأجانب في مصر يقبضون مرتبات هائلة. واقتنع مجلس النواب بذلك ، فأصدر قرارات عديدة تقضي بتشكيل لجان للتحقيق، خصوصاً بشأن مصلحة المساحة، وإدارة الجمارك. وهاتان اللجنتان كانتا تحت رئاسة زبكية وذكية ، وأكدتاً تماماً أن مخاوف المستر ماليت والمراقبين كانت في محلها ، وهذه المخاوف كانت بخصوص احتمال قيام مجلس النواب بالاستفتاء عن خدمات كبار الموظفين الأوربيين . وفي السنوات الخمس الأخيرة ، كانت إيرادات الجمارك أقل من إيرادات السنوات الخمس التي سبقتها. أما مصلحة المساحة ، فقد ثبت للجنة عدم جدواها" .

(John Ninet , "Arabi Pacha").

(ب) وأدت الهجمات الموجهة ضد مصلحة المساحة إلى تشكيل لجنة تحقيق - بتاريخ ١٢ مارس - يرأسها فرنسي هو لارمين باشا .

(Biovès , "Français et Anglais en Egypte").

(ج) "وتتويجاً لهذا العمل ، قام هذا المالى الممتاز (ريفرز ويلسون) بوضع الدائرة السنوية تحت إدارة الرهن لضمان تسييد قرض تم عقده بشروط تعسفية لصالح فئة قليلة الأهمية من الدائنين . وكان أحد بنود هذا العقد يلزم الخزانة المصرية بتغطية العجز المحتمل ..."

(Jon Ninet , "Arabi Pacha").

(د) "استفاد الوطنيون من وجود عجز بلغ ٥ ملايين جنيه فى ميزانية الدائرة - رهن قرض روتشيلد - فقاموا بتهديد هذه الإدارة ."

(Biovès , Op. Cit).

(هـ) فى البداية ، كانت هناك مسألة الإصلاحات . والآن ، أصبحت الصحافة حرة ، فبدأ الهجوم على التجاوزات الضخمة والعديدة (الظلم فى فرض الضرائب الذى كان لصالح الأوربيين على حساب السكان المحليين فى عهد الإشراف المالى الأجنبى: تعدد الوظائف العليا بدون داع والتى يشغلها كلها الأجانب : سيطرة الأجانب على إدارة السكك الحديدية، وإدارة الأملاك التى أصبحت تحت أيدي ممثلى بنك روتشيلد: وفضيحة دعم المسرح الأوروبى - فى القاهرة - بمبلغ ٩ آلاف جنيه سنوياً على الرغم من فقر البلاد) .

(Blunt , "Secret History...").

(٢٠) راجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte , 1882.

(٢١) هذه الشهادة يؤكد ما ذكره ققيه القانون العالمى الميسور دى مارتنس الذى لخص كل المسألة - من سنة ١٨٧٩ حتى سنة ١٨٨٢م - فى السطور التالية : "تسبب التدخل المستمر للمراقبين العموميين - الإنجليزى والفرنسى - فى كل الشئون الداخلية فى وقوع ثورة عسكرية ، كما هب كل المصريين تحت قيادة عرابى باشا ."

(De Martins , "Traité de droit international").

كما تحدث الميسور دى فريسيتيه عن أمانى المصريين بقوله: "وأخيراً، وبدون أن نصل إلى الدستور الذى أصدرته حكومة برلمانية ، فقد كان من الحكمة العمل على توسيع اختصاصات مجلس النواب - إلى حد ما - خصوصاً فيما يتعلق بإعداد الميزانية. ولكننا لم نر فى مصر سوى الدائنين، ولم تكن هناك سوى مصلحة وحيدة تلغى ما عداها من مصالح ألا وهى : مصلحة الدائنين الأجانب فقط .

ولم يفكر أحد فى أن هذه الملاحظات القضائية المستمرة ، وهذا التدخل المتكرر (الذى أدى إلى وقوع حركة البلاد بين أيدي الأجانب) سوف يؤدى على المدى الطويل إلى جرح مشاعر الشعب حتى ولو كان معتاداً على الاستكانة منذ زمن طويل ."

("La Question d' Egypte").

(٢٢) بالنسبة لرجال الثورة ، كان عهد توفيق لا يفتقر عن عهد إسماعيل بل كان امتداداً له: ولهذا السبب ، أدانت الثورة إسماعيل . وأفضل برهان على هذه العقلية، هو أننا سألنا رجال ثورة سنة ١٨٨٢م - والذين ما يزالون أحياء - عن الأسباب العامة لنشوب هذه الثورة، فوصفوا لنا ظلم إسماعيل وقهره كما لو كان إسماعيل ما يزال جالساً على العرش عند قيام الثورة. ووصف لنا حسن موسى العقاد حالة عدم الأمان التي كانت تُخيم على حياة المواطنين في عهد إسماعيل، أى قبل نشوب الثورة ، قائلاً : "مَنْ كان يرجع إلى منزله ليلاً لم يكن يضمن ما سيحدث له في الغد" .

وحتى توفيق نفسه يؤكد هذه الحالة التي كانت سائدة للمستتر بتلر: "سيندهش الناس في أوروبا إذا عرفوا حقيقة شخصية إسماعيل باشا وتاريخه، ولكن هذا الزمن المتوحش قد انقضى بفضل الله" .

(Butler , "Court life in Egypt").

وربما كان هذا هو السبب الأساسى فى كراهية إسماعيل للثورة (ملحوظة للمؤلف) .

(٢٣) هما : حسن موسى العقاد والشيخ حسن العلوى .

(٢٤) هذا التعبير ذكره المسيو فريسينيه فى كتابه : ("La Question d' Egypte")

(٢٥) راجع :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte 1882.

(٢٦) رسالة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٨٢م موجهة للمسيو فريسينيه :

Documents Diplomatiques.

(٢٧) راجع رسالة المسيو تيسو (Tissot) سفير الجمهورية الفرنسية فى لندن - إلى المسيو دى فريسينيه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ وهى موجودة فى :

Documents Diplomatiques , affaires d' Egypte.

(٢٨) نفس المرجع .

(٢٩) راجع : "Egypt , Native rulers and forrign interference".

(٤٠) راجع :

١ - "How we defended ..." Broadly :

٢ - T. Rothstein , "Egypt's Ruin" .

(٤١) راجع التفاصيل فى كتاب : (L' Egypte et L' Europe) وهو من تأليف قاض سابق فى المحاكم المخططة ،

وراجع - على وجه التحديد - ما جاء فى كتاب : "L' Egypte sous l' occupation anglais" تأليف : H. Resener .

(٤٢) كانت كل أعمال التحصينات قد توقفت بناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان. ولمزيد من التفاصيل،

راجع (Documents Diplomatiques) حيث يوجد نص بلاغ شفوى أرسله منير بك - كبير مترجمى الديوان السلطانى - لمترجمى النول الست الكبرى بتاريخ ١٢ يوليو .

(٤٣) كَتَّفَ اللورد جرانفيل سفيره فى باريس بإبلاغ المسيو دى فريسينييه بأن "الحكومة البريطانية تعدّ هذا الإجراء بمثابة دفاع شرعى عن النفس، ولن تكون له أية عواقب ، وهو لا يُخفى أيّة نوايا مُبَيَّنَّة من جانب الحكومة البريطانية" .

(٤٤) راجع كتاب : (Chapters of my official life, 1916) تأليف : (Sir Rivers Wilson) وجاء فيه :
"مهما كانت ميول المسيو دى فريسينييه، فإنه تردد فى قبول فكرة إرسال عدد كبير من القوات الفرنسية بعيداً عن فرنسا بسبب الخوف والشك من التهديد الألماني. وكان هذان العاملان يلقيان بظلالهما على الدبلوماسية الفرنسية ، فقام باستشارة المسيو ديليسبس. وكان المسيو ديليسبس لا يهتم إلا بأمن قناة السويس ومصالح المساهمين فيها الذين سيتضررون من وقوع أية عمليات حربية . واستطاع ديليسبس deLesseps إقناعه بالصعوبات الجمة التى تعترض تنفيذ هذه الفكرة : فهى تتطلب توفير ٥٠ أو ٦٠ ألف جندي للقيام بحملة قد تستغرق ستة أشهر وربما أكثر. إن هذا الرأى الذى قدمه شخص فى أهمية ديليسبس كان له تأثير عظيم على دى فريسينييه ؛ ولذلك ، أصدر أمراً بسحب الأسطول الفرنسى من ميناء الإسكندرية قبل قيام الأسطول الإنجليزى بقصف الطواشى المصرية" .

ويقول Bioves فى كتابه : "Français et Anglais en Egypte, 1910" إن هذا التحفظ (أى صمت فرنسا عما يجرى) ، وربما أيضاً تأثير رجال المال العالمين (الذين كانوا يتمنون بشدة أن تقوم الحماية الإنجليزية بدعم مختلف القروض المصرية) قد شجعا تذبذب مواقف باقى الدول الأوروبية . وكانت النمسا هى الدولة الوحيدة التى حاولت فرض وصايتها على إنجلترا" .

(٤٥) يقول محمد عبده فى المذكرات (غير المنشورة) ما يلى : "كان مركز المؤامرات يقع فى الإسكندرية، فى مكتب أطلق عليه اسم قسم المعلومات العسكرية". وكان يجتمع فيه مجموعة من الموظفين الإنجليز العاملين فى خدمة الحكومة المصرية أو من المقيمين فى البلاد. وكان سلطان باشا هو محرك هذا التنظيم . وأتذكر سلطان باشا أن توزيع الأموال الإنجليزية باسم الإنجليز صراحةً لن يؤدى إلى نتيجة . وبما أنه كان يدرك سطوة المال على النفوس، فقد قام بتوزيعه باسم الخديو والسلطان . وكذلك ، فإن سلطان باشا قد اختار شخصاً كان موضع ثقة عرابى ، هو أبو السعود الطحاوى ، لكى يسرب أفكاره من خلاله. وكانت المبالغ المالية التى تم توزيعها تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة جنيهاً لشراء الرأس الواحدة . ورفض عرابى باشا الاقتناع بخيانة العرب (أى البدو) له. ونجح أبو السعود الطحاوى فى خداع عرابى وغشه : فكان يحرص على إبلاغه ببعض تحركات قوات العدو الإنجليزى ، فيسارع عرابى ويُفْضى له بكل أسرارهِ" .

(٤٦) راجع الكتاب : (Egypt's Ruin) تأليف : (T. Rothstein) .

(٤٧) عن هذه الحرب راجع :

a- Blunt , "Secret history ..."

b- Duse Mohamed , "In the lands of Pharaons."

c- Broadly , "How we de fended Arabi Pacha..."

(٤٨) "حاول اثنان أو ثلاثة من حكام الأقاليم كسب مَوَدَّة توفيق بتقليد ما فعله عمر باشا لطفى - حاكم الإسكندرية - وذلك بالتحريض على الاضطرابات . ولكن إبراهيم فوزى وإسماعيل جودت قبضا عليهم وظلوا محبوسين

حتى نهاية الحرب . ومنذ ذلك التاريخ ، لم تحدث أية حادثة مؤسفة .

(٤٩) راجع كتاب : (Souvenirs anecdotiques du blocus du Caire) . تأليف : (C. Moll) .

(٥٠) نقدم فيما يلي الخطوط الأساسية لبرنامج الحزب الوطنى الذى أرسله المستر بلنت إلى المستر جلاز ستون بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١م ونُشر فى جريدة التايمز فى شهر يناير سنة ١٨٨٢م: إن الحزب الوطنى يعترف بالخدمات التى قدمتها حكومتا إنجلترا وفرنسا لمصر. ويقر بأن المراقبة الأوربية ضرورة للوضع المالى ، وبأن استمراريتها الحالية هى أفضل ضمان لرخاء البلاد . ويعلن الحزب الوطنى موافقته التامة على أن الدين الأجنبى مسألة تتعلق بالشرف الوطنى للبلاد ، مع أنه يدرك أن هذا الدين قد تم التعاقد عليه - ليس لصالح مصر - ولكن لصالح الشخصى لحاكم غير أمين وغير مسئول والحزب مستعد لمساعدة المراقبين فى تسديد كافة الالتزامات الوطنية . ويعتبر الحزب أن الوضع الحالى للأمور هو وضع مؤقت بطبيعته ، ولا يُخفى أمله فى تحرير البلاد - تدريجياً - من أيدي داننيتها. إن هدفه هو أن يرى مصر وقد أصبحت بالكامل بين أيدي أبنائها .

والحزب لا يجهل وجود عيوب المراقبة الثنائية وهو مستعد لإعلانها، كما يعرف بوجود العديد من التجاوزات التى ارتكبت سواء على أيدي الأوربيين أو غيرهم... ولا يستطيع الحزب أن يفهم كيف يعيش الأجانب فى مصر ويستمر استئناؤهم من دفع الضرائب العامة إلى الأبد... ومع ذلك ، فإن الحزب الوطنى لا يريد معالجة هذه الأخطاء عن طريق القيام بعمل عنيف ...

وأخيراً ، فإن الحزب الوطنى يهدف إلى تجديد معنويات البلاد وعقليتها عن طريق احترام أفضل للقانون ، وتطوير التعليم ، والحرية السياسية ، والحزب يعتبر أن كل هذه العوامل أساسية لحياة الشعب .

الخاتمة

كانت حملة بونابرت سبباً في تعريض مصر للنفوذ الغربى . وتيقن محمد على من تفوق الأساليب الأوروبية ، فغَيَّر حياة مصر - بعمق - وأيقظ غريزتها القومية عن طريق إنجازاته الحضارية .

وكان لابد من استمرار هذه الإنجازات على يد خلفائه وبواسطة النخبة المصرية التى تشكلت فى عهده . وفى عهد إسماعيل ، حدث تقدم فى وسائل الاتصالات الحديثة ، وتم حفر قناة السويس مما أثار أطماع الدول الأوروبية فى مصر وأدَّى إلى تدفق الأجانب عليها . وفى الداخل ، تتصف هذه الفترة بظاهرة "الغزو التغريبي" التى يُطَلَق عليها فى مصر اسم "فترة الانتقال" . ويجسّد إسماعيل هذه الفترة بمساوئه التى لا يمكن تجنبها . وقد سجّل مسلم ليبرالى من الهند يدعى السيد هدى بُخْش - الجوانب الصعبة لهذا الانتقال من النظام القديم للنظام الحديث بقوله: "تتصف فترة الانتقال - بالضرورة - بأنها فترة الانحلال الأخلاقى واللامبالاة بالدين إلى حد ما ، والثقافة السطحية والمواضيع التافهة . ولكن هذه المساوئ عارضة ووقتية وسيعالجها الزمن من تلقاء نفسه" .

وبمساعدة بعض الوزراء مثل نوبار ، جعل إسماعيل من "الأوربة" نظاماً للتحويل الاجتماعى . ولكن "أوربة" الخديو وبلاطه كانت طفيلية فى الأساس وضارة ، باستثناء الإنجازات الحقيقية ، فاثارت احتجاجات المصريين الذين كانوا يتمتعون بقدر من الحكمة . و "زاد من قلقهم - أكثر فأكثر - الطريقة التى رَهَنَ الخديو بها استقلال مصر باقتراضه مبالغ مالية هائلة من الأوربيين، واستنزافه لدماء البلاد بالضرائب التى لا تنتهى ... وفى الواقع ، فقد كافح المصريون ضد العصابة متعددة الجنسيات

التي كانت تضم المغامرين وأصحاب الامتيازات من الأوروبيين الذين أوحوا للخدو بمجالات جديدة للتبذير والإسراف. كما ناضل المصريون أيضاً ضد الباشاوات الأتراك والشراكسة - صنائع الخديو - وضد المراهبين الأرمن والشوام الذين كانوا أنوات لتنفيذ أغراضه^(١) .

واتصف الجزء الأول من عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧١) بوجود حالة غليان عام فى الخواطر بسبب السخرة ، والضرائب ، ونظام التجنيد الإجبارى، وشطط الخديو وتبذيره ، وسيطرة الأتراك والشراكسة والأجانب الأوروبيين، وغياب العدالة ، وانعدام الأمن . وتسببت كل هذه العوامل فى خلق حالة اختمار لعوامل الثورة . ويرجع ضعف حكومة إسماعيل لسببين هما :

١ - الاستبداد .

٢ - ونظام الامتيازات الأجنبية .

ولعلاج مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية ، اقترح نوبار باشا - منذ سنة ١٨٦١م - التوسع فى إنشاء نظام "المحاكم المختلطة" ، ولكن اقتراحه لم يُنفَّذ إلا فى سنة ١٨٧٦م .

ومن ناحية أخرى ، بدأت تتكون حركة فكرية منذ سنة ١٨٧١م ، أى مع وصول جمال الدين الأفغانى إلى مصر . وعملت هذه الحركة الفكرية على تحجيم التدخل الأجنبى والحكم الفردى ، وهما عنصران مرتبطان ببعضهما ، فبذلت جهودها لإعداد الأذهان للمطالبة بإقامة نظام قومى وليبرالى لأنه هو العلاج الوحيد للألام التى تعاني منها مصر .

وسَعَتْ الحركة الفكرية - أيضاً - إلى إصلاح الوضع الاجتماعى للجماهير عن طريق تقديم تفسير صحيح للدين الذى شوهته الأذهان بالخرافات والتقاليد والقضايا الفقهيّة الدقيقة طوال قرون الجهل . وفى الوقت نفسه ، كانت الحركة الفكرية تأمل فى الحفاظ على الدين الإسلامى ضد هجمات "التغريب" وذلك بجعله يواكب حركة التقدم .

ومن هذا الاختمار وحركة الأفكار هذه ، وُلد الرأي العام فى مصر فى سنة ١٨٧٧م أثناء الحرب التركية / الروسية . وظهرت صحافة جديدة ساهمت فى تكوين هذا الرأي العام وتأكيد وجوده وإعطائه شكلاً ملموساً بصفته ضميراً قومياً يجب أن يُحسب حسابه . إن البرجوازية - أو طبقة السكان المحليين المستتيرة - ناضلت ضد ظلم طبقة الأتراك / الشراكسة ؛ وفى الوقت نفسه ، ضد التدخل الأوروبى . وفى سنة ١٨٨١م ، اتخذ هذا النضال شكل ثورة كان هدفها تشكيل حكومة وطنية ودستورية تنشر لواء الحرية والمساواة والعدالة على الجميع .

ولكن الثورة فشلت فى مهمتها الأساسية التى كانت تهدف إلى رفع الدين الثقيل الذى كان يثقل كاهل مصر ، بل إنها - ويا لسخرية القدر - قد شجعت بشكل ما هذا التدخل الأجنبى الذى كانت تخشاه بشدة . وتحملت الثورة - بأسى - ثقل الهزيمة .

لقد كانت الثورة ثورة شعبية ولكنها لم تكن عميقة بالقدر الكافى الذى يسمح لها بالتخلص سريعاً من نتائج الهزيمة والنهوض لمحاربة الاحتلال بلا هوادة . كما أنها - أيضاً - لم تكن سطحية لدرجة أن تنطفىء وتدفن مثلها الأعلى .

لقد ملأت نسمة الأمل والثقة كل الأفئدة ؛ فالفكرة القومية قد تشكلت ولا ينقصها سوى زعيم قادر على تجميع القوى المتفرقة لى يُكوّن منها قوى جديدة يوقظ بها النفوس ، وكان مصطفى كامل هو هذا الزعيم المنتظر . وأنشأ مصطفى كامل "الحزب الوطنى المصرى" ، وهو أول حزب منظم له برنامج مُحدّد وزعيم مُعترف به^(٢) . ومنذ سنة ١٨٩٦م ، أى منذ بدايات حكم الخديو السابق عباس حلمى ، بدأ هذا الزعيم الوطنى النشاط - مصطفى كامل - حملة دعائية ضد الاحتلال الإنجليزى .

وفى تلك الفترة ، أى منذ الاحتلال ، لم تُعد الأقلية التركية / الشركسية تُشكّل عنصراً منعزلاً عن المصريين ؛ فالمصريون ؛ العنصر السائد فى البلاد - قد استوعبوا هذه الأقلية إما بالمصاهرات المتكررة معهم ، وإما بالتحول البطيء بفعل عامل الزمن ، فذابت هذه الأقلية فى الكتلة السكانية المتجانسة .

وتم الاتصال بأوروبا بشكل أوسع وعلى أسس أكثر صحة. وكانت البرجوازية المستنيرة تستمد عناصرها الأكثر حيوية من بين المحامين (الذين زاد عددهم بفضل إعادة تنظيم المحاكم المحلية) والصحفيين الماهرين . ويمرور الزمن، امتد مجال نشاط هذه البرجوازية المستنيرة فشمل المدن ووصل إلى القرى، ووجدت فى شباب المدارس النشاط المحرك الأساسى للحركة القومية ، لكنها احتفظت لنفسها بالقيادة.

ثم وقعت الحرب العالمية الأولى ، وكانت النفوس فى مصر مُهيأة لتلقَّى الإنجيل الجديد لحقوق الشعوب . وكانت كل طبقات الشعب المصرى تعاني بشدة من الحماية - المفروضة منذ سنة ١٩١٤م - ومن نظامها طوال فترة الحرب، مما ساعد على تراكم الأحقاد وأسباب السُخْط على السيطرة الأجنبية فى أوساط الفلاحين ونخبة البلاد معاً. ومن المفيد - هنا - أن نذكّر أنه توجد فى مصر علاقات وثيقة بين مختلف الطبقات ، وأن الأرستوقراطية الفكرية وأرستوقراطية ملاك الأراضى ينتميان - فى الواقع - إلى البرجوازية الكبيرة التى لها علاقات متينة مع الشعب لأنها نبتت مثله - مباشرة - من أرض مصر. وفى هذا البلد الزراعى، فإن البرجوازى ليس سوى فلاح مستنير، ومهما كان مستوى تربيته وعاداته، فإنه ينتمى لأسرة من الفلاحين. وبعبارة أخرى، فإننا نجده "نو نكهة محلية" تميزه عن غيره .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الهدنة ، اندلعت حركة عميقة وغير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديثة ، واتخذت صفة "الثورة القومية" التى تبلورت فى "الوفد" - الذى وكلته الأمة للدفاع عن القضية المصرية ؛ تلك هى ثورة سنة ١٩١٩م التى تطورت تطوراً طبيعياً .

إن شعب وادى النيل - المسالم للغاية - أصبح يميل للنضال الذى يحرك كل طاقاته الكامنة فيه منذ قرون ؛ ففى مجال السياسة ، ابتعد عن الاستكانة الشرقية التى قد تُنسب - خطأً أو صواباً - لمناخ الإسلام أو لروحه . وهذا الميل قد انتقل إلى مجال الاقتصاد ؛ فحارب غياب روح المبادرة الملحوظ - إلى حد ما - لدى البرجوازية فى مجالات البنوك والاقتصاد والصناعة التى كانت حكرًا على الأجانب فقط .

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م ، أعلنت إنجلترا إلغاء الحماية عن مصر واعترفت باستقلالها إلا أن وجود "التحفظات الأربعة" يجعل هذا الاستقلال نوعاً من "الاحتلال المستتر" وستجرى ، فى المستقبل ، مفاوضات جديدة بين مصر وإنجلترا ستتناول مطالب المصريين الأساسية الخاصة بموضوعى : الجلاء التام والسودان .

تلك هى الملامح الرئيسية لنشأة الروح القومية المصرية .

هوامش الخاتمة

(١) راجع كتاب : Lothrop "Le Nouveau Monde de L' Islam", 1923, Payot للمؤلف الأمريكى : Stoddard .

وعلى الرغم من وجود أخطاء فى التفاصيل ، فإن هذا العمل يحتوى على معلومات عديدة تُفيد كل مَنْ يهتم بتطور الإسلام .

(٢) يقول اللورد ملتر عن الحركة القومية المصرية فى سنة ١٨٩٢م ما يلى :

"كانت الحركة القومية - فى السنة الماضية - مختلفة تماماً عنها فى زمن عرابى، ولكنها لم تكن مَبْنة تلقائية قام بها الشعب ضد القهر المرفوض" .

(Lord Milner , "L' Angleterre en Egypte").

وكتب اللورد كرومر معلقاً : "كانت أغلبية الفلاحين متعاطفة مع عرابى، ووقفت إلى جانبه لكى يخلصها من المرابين والباشاوات" .

(Lord Cromer , "Modern Egypt").

المراجع

سنقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لمصادر بحثنا الأساسية . وتوجد في مصر مراجع مهمة ومفيدة مثل كتاب :

"Bibliographie économique , juridique et sociale de l' Egypte moderne (1798 - 1916)" , Le Caire , 1918 . par René Maunier.

وهذه المراجع تعطينا معلومات دقيقة عن الدراسات الخاصة بمصر وعن المكتبات المختلفة الموجودة بها . والمكتبة الوطنية في باريس غنية بالوثائق الخاصة بمصر، ولكن لابد من مراجعة الجدول القديم (الخزانة L : إفريقيا) وهو متعلق بكل الدراسات التي صدرت قبل سنة ١٨٨٤م . وأكثر دقة من الجدول الجديد المصنّف حسب المواد .

أولاً : الوثائق والدراسات المنشورة :

توجد كمية كبيرة من الوثائق عن مصر مكتوبة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وكلها تخدم التاريخ وتلقى الضوء عليه . ولكن الدراسات التاريخية - بالمعنى الدقيق - قليلة جداً . ويجب علينا أن نذكر أولاً الوثائق الرسمية :

Le livre jaune (documents diplomatiques, Affaires d' Egypte (1880-1882) . (١)

Le livre bleu (Egypt, correspondence respecting the affaires of Egypt (٢)
(1876 - 1882).

أما أكثر الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فهي :

(أ) عهد محمد على :

هذه الفترة بالتأكيد هي أكثر الفترات التي تمت دراستها في فرنسا :

Clot (A.B.): Aperçu général sur l' Egypte, 2 Vol., 1840. (١)

Gouin (E.): l' Egypte au xix ème siècle , 1847. (٢)

Mouriez (P.): Histoire de Méhémet - Ali, 5 Vol., 1855- 1857. (٣)

(٤) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ٤ أجزاء ط. ١٨٩١ - ١٨٩٦ م . وهذا الكتاب يتناول تاريخ مصر منذ سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨٢٠م ويمثل وجهة نظر مصرية يعرضها مؤرخ معاصر للأحداث وشاهد عليها .

(ب) عهد سعيد :

Merruau (P.), L' Egypte contemporaine de Méhémet - Ali áSaïd pacha (١)
(1840 - 1857), 1858.

هذا الكتاب يدرس بطريقة واضحة ومتعمقة الإصلاحات التي قام بها سعيد والتي تبرز ما يُطلق عليه الإنجليز اسم "العصر الذهبى" ولكنه غير كامل.
وهناك كتابان جيدان يدرسان المصاعب المالية - فى عهد سعيد - التي أساءت إليه فى نهاية عهده :

(٢) Egypt for the Egyptians, London, 1880 (المؤلف مجهول) .

"Histoire financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1976", (٣)

Alexandrie, 1877 Par: J.C. (J. Claudy هو نفسه)

(ج) عهد إسماعيل :

تمت دراسة بعض المسائل الخاصة بعهد إسماعيل دراسة جيدة : مثل موضوع قناة السويس الذى تناولته دراسة رائعة وحاسمة كتبها شارل رو :

Charles Roux: "L' Isthme et le Canal de Suez. Historique, état actuel", (١)
2 Vol., 1901, 516 et 550p.p.

ولدينا أيضاً موضوع المسألة المالية الذي لا توجد عنه دراسة كاملة نظراً لتعقده .
ومع ذلك ، يمكن مراجعة :

Mac Coan (J.) , "Egypt under Ismaïl . A romaince of History, with an (٢)
append ix of official documents" , 1889.

Egypt No. 7 (1876). Report by M. Cave on the financial condition of (٢)
Egypt.

:وهذا التقرير مترجم إلى اللغة الفرنسية في مجلة L' Economiste Français
بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ م .

Seymour Keay (J.) : "Spoiling the Egyptians : A tale of shame told from (٤)
the british Blue Books", London, 1880.

وحسبما يخبرنا المستر بلنت ، في تقديمه لكتاب "خراب مصر" ، فإن هذا الكتيب
قد أثار ضجة وخلق تياراً مؤيداً لمصر في إنجلترا .

Rivers Wilson, "Chapters of my official life," London Arnold, 1916. (٥)

Rothstein (Th.), "Egypt's ruin. A financial and administrative record" (٦)
London, 1910.

Mulhall, "Egyptian finance. Contemporary Review" October 1882. (٧)

Wilson, (J.), "the eleventh plague of Egypt" Fortinightly Review, xxx viii, (٨)
1882.

Des Michels, "Souvenirs de carrière (1855- 1886)" Paris, Plon, 1901. (٩)

(د) عهد توفيق :

ننصح بقراءة دراستين عن ثورة سنة ١٨٨٢ م . نظراً لاحتوائهما على وثائق
مهمة . ومع أن هاتين الدراستين تشبهان المذكرات ، فإنه يمكن الاستفادة منهما مع
قراءتهما بحذر :

Blunt (W-S) "Secret history of the English occupation of Egypt, being (١)
a personnal narrative of events", 2nd. ed, 1907.

Broadly , "How we defended Arabi and his friends" , 1884. (٢)

ثانياً :

سنقدم فيما يلي دراسات أخرى أو وثائق ضرورية لفهم المسألة المصرية. وقبل كل
شيء ، فإننا ننوه إلى ضرورة قراءة الجرائد مثل Times و Le Progres Egyptien
نظراً لوجود تعليقات كثيرة حول الأحداث .

Audouard (Mme Olympe), "les mystères de l' Egypte dévoillés" 1865. (١)

Gellion - Danglar (E.) "Lettres sur l' Egypte contemporaine (1865- 1875)" (٢)
1876.

Leon (E.de), "the Khedive's Egypt, or the old house of bondage under (٣)
new masters", 1877.

Lane - Poole (Stanly), "Egypt" 1881. (٤)

Bemmelen (P.van) , "l' Egypte et l' Europe , par un ancien juge mixte", (٥)
2 Vol. , 1882.

Biovès , "Français et anglais en Egypte (1881- 1882)" , 1916. (٦)

Malortie (K. von), "Egypt: native rulers and foreign interference", 1883. (٧)

Moberly , Bell : "Khedives and Pachas , by one who knows them well" (٨)
، London , 1884. .

Lord Cromer , "Modern Egypt". (٩)

Milner (A.), "England in Egypt," 1892. (١٠)

(الترجمة الفرنسية سنة ١٨٩٨م) .

- Chaille - Long, "l' Egypte et les provinces perdues," 1899. (١١)
- Pensa (H.), "l' Egypte et le Soudan Egyptien" 1895. (١٢)
- Stoddard (Lothrop) , "le Nouveau Monde de l' Islam" Payot 1923. (١٣)
- Borelli (Octave) , "la législation égyptienne annotée" Le Caire, 1892 . (١٤)
- وثائق ومقتطفات من الجرائد خاصة بشئون مصر سنة ١٨٨١م :
- (١) بيان "الحزب الوطنى المصرى" . مترجم عن الأصل العربى ، ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩م. (فى المكتبة الوطنية ، تحت رقم ٥١٦ b. ٣٠) .
- Holenski , (Alexandre) , "Nubar Pacha devant l' histoire" 1885. (٢)
- Freycinet (de) , "Souvenirs (1878 - 1895)" . (٣)
- Freycinet (de) , "la Question d' Egypte" 1905 . (٤)
- Samuel Baker , "the Egyptian Question" London , 1884 . (٥)
- Kussel (de), "An Englishman's recollections of Egypt, 1863 to 1887" 1915. (٦)
- Penfield (F-C) , "Present - day Egypt" 1899 . (٧)
- Farmançe (E.) , "Egypt and his betrayal : an account of the Country (٨) during the period of Ismail and Tewfick Pachas, and of how England acquired a new empire" , 1908.
- Duse Mohamed, "In the land of the Pharaohs. A short history of Egypt (٩) - from the fall of Ismaïl," 1911.
- About (Edmond) , "le Fellah . Souvenirs d' Egypte" 1869. (١٠)
- Cocheris (J.), "Situation internationale de l' Egypte et du Soudan" 1903. (١١)

Rhone (Arthur), "l' Egypte à petites journées. Le Caire d' autrefois", (١٢)
1877.

Ninet (John), "Au pays des Khédives, Plaquettes Egyptiennes" 1889. (١٣)

Perrieres (C.des), "Un parisien au Caire" Le Caire, 1873. (١٤)

Ninet (John), "Arabi Pacha" 1884. (١٥)

Dicey (E.), 306 "The story of the Khedivate" 1902. (١٦)

ثالثاً : وثائق غير منشورة :

١ - زكريات عرابي باشا .

٢ - زكريات محمد عبده .

٣ - ملاحظات محمد عبده .

المؤلف في سطور

- أ . د . محمد صبرى (السوريونى) (سنة ١٨٩٠ - ١٩٧٨ م)

- حصل على ليسانس التاريخ الحديث من السوربون سنة ١٩١٩ م
- حصل على دكتوراه الدولة مع مرتبة الشرف من السوربون سنة ١٩٢٤ م
عن رسالته : «نشأة الروح القومية فى مصر» .
- أول مصرى يحصل على هذه الدرجة العلمية .
- له ٢٣ مؤلفاً باللغة العربية والفرنسية عن تاريخ مصر الحديث والأدب العربى .

المترجم فى سطور

- ناجى رمضان عطية

- وُلد سنة ١٩٥٠م - الجمالية - القاهرة .
- حصل على ليسانس الآداب . قسم اللغة الفرنسية وآدابها . كلية الآداب - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٤م .
- عمل مدرساً للغة الفرنسية فى المدارس الثانوية بمصر وأبوظبى .
- عمل مترجماً للغة الفرنسية فى عدة هيئات حكومية فى مصر والسعودية .
- يعمل حالياً مرشداً سياحياً ومترجماً حراً .
- ترجم عدة كتب عن الفرنسية : منها :
 - ١ - المسألة المصرية من بونابرت حتى سنة ١٩١٩م .
 - ٢ - نشأة الروح القومية فى مصر .
 - ٣ - نظرة على مصر فى زمن بونابرت .
 - ٤ - الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل .

المراجع فى سطور

- أ . د . أحمد زكريا الشلق

- وُلِدَ فى طنطا سنة ١٩٤٨ م .

- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب قسم التاريخ -
جامعة عين شمس .

- حاصل على الدكتوراه سنة ١٩٨١ م .

- حاصل على «جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية سنة ٢٠٠٦ م .

- يعمل حالياً وكيلاً لكلية الآداب جامعة عين شمس .

التصحيح اللغوى : أحمد نزيه

الإشراف الفنى : حسن كامل

